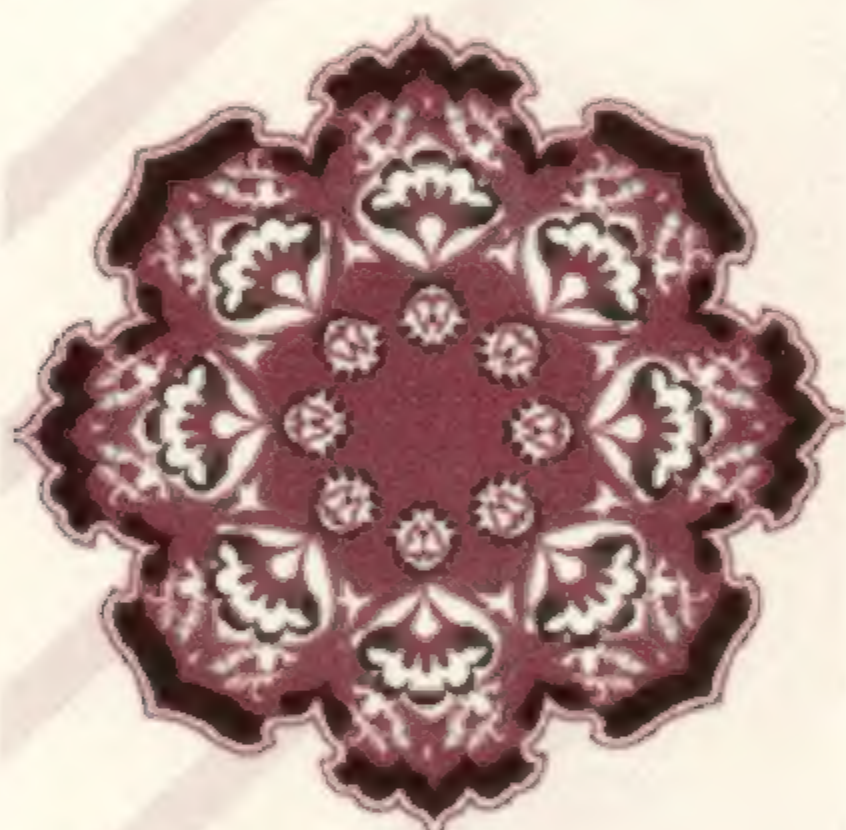


شرح عيون الأعراب

للإمام أبي الحسن علي بن فضال المجاشعي

المتوفى سنة ٤٧٩ هـ



حققه وعلنه عليه

الدكتور محمد الفتاح سليم

الأستاذ بكلية اللغة العربية - جامعة الأزهر - القاهرة

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة ت: ٣٩٠٠٨٦٨

سَحَرُ عُقْيُونِ الْإِغْرَابِ

تأليف

الإمام أبي الحسن علي بن فضال المجاشعي

المتوفى سنة ٤٧٩هـ

حققه وعلق عليه

الدكتور عبد الفتاح سليم
الأستاذ في كلية اللغة العربية بالقاهرة
جامعة الأزهر

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة. ت. ٨٦٨-٢١

هاتف: ٩٧٤٠٠ E. mail : adabook@hotmail.com

الطبعة الثانية - (مزيدة ومنقحة)

١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثانية

أغلب الظن أن المجاشعي أحد هؤلاء العلماء الذين كتب الله لهم القبول في الأرض؛ فقد حظي نخوة باستحسان عند دارسي هذا الفن وعشاقه، وربما كان ذلك لما تمتع به من فكر ثاقب، ودقة اجتهاد، وجودة تحليل، وحسن تأت لاستخلاص رأي. أضف إلى ذلك روعة تنظيم لما كان يعيه من آراء النحويين من قبله، واستعانة بما أحاط به من مسائل المنطق والفلسفة، والآثار الثرية والشعرية، حتى لقد صبح فيه ما قاله تلميذه «عبد الغفار الفارسي»: «واختلفت إليه، فوجدته بحرًا في علمه، ما عهدت في البلديين ولا في الغرباء مثله في حفظه ومعرفته وتحقيقه، فأعرضت عن كل شيء، وفارقت المكتب، ولزمت بابه بكرة وعشيّة، وكان على وقاري، وما قاله الياضي من أنه «من أوعية العلم»، وما قاله ياقوت من أنه «إمام في اللغة والنحو والتصريف والتفسير والسير».

ولم يكن من العجب أن تنفذ لكتابه (شرح عيون الإعراب) طبعتان: إحداهما لي، والأخرى سبقني إليها الدكتور «حنا جميل حداد» بجامعة اليرموك، وقد كانت خير باعث لي على تحقيق هذا الكتاب وإخراجه إلى مجي العربي، الحراص عليها؛ إذ خلّت مما يئس به التحقيق العلمي المفيد، أو كادت، فوق أنها لم تحفل بضبط مهمّ الكلمات، وتخرّيج كثير من الآراء، زد على ذلك الخطأ في ضبط بعض الكلمات. هذه هي الطبعة الثانية من تحقيقي لهذا الكتاب، بعد أن صارت طبعته الأولى من محفوظات المكتبات الخاصة لدى الباحثين والمريدين، أقدمها في خدمة الفصحى، بعد أن تداركت ما نذ عن القلم في الطبعة الأولى، فأضفت إليها زيادات رأيت من الخير أن تضاف، ونحيت معائب رأيت من الخير أن تُنحى.

أعاني على إخراج هذه الطبعة في ثوبها ومضمونها عاشقٌ للعربية، خادماً لها،
حريصٌ على بقائها ونقاها وفصاحتها وبلاغتها، باذلٌ في هذه السبيل النفسِ
والنفس؛ من متَّبِعِ أنها لسان دينه الخفيف، ولغة قرآنه الكريم، ولغة أهل الجنة، على
حدِّ ما جاء به الأثر - وزعموا أنه حديث شريف: «أَجِبُوا العربَ لثلاث: لأنِّي عربيٌّ،
والقرآنَ عربيٌّ، وكلامَ أهل الجنةَ عربيٌّ».

ربنا تَقَبَّلْ منا عملنا هذا، وسائر أعمالنا الصالحات، واجعل ذلك كُلُّه في ميزان
حسناتنا، وقتاً شراً ما يحيط بنا في هذا العصر من دعوات إلى هدم كل نافع في دنيانا
وفي آخرتنا، ولا تُزِغْ قلوبنا بعد إذ هديتنا، وَبَيَّنَّا على حُبِّ دينك، وَصَوَّنْ لغته
الشريفة إلى يوم لا ينفع مال ولا بنون، إلا من أتى الله بقلب سليم.

عبد الفتاح السيد سليم

السيدة زينب

ذو الحجة ١٤٢٥هـ

يناير ٢٠٠٥م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد كان من فضل الله على أن يشر لي الابتعاث إلى جامعة أم القرى في مكة المكرمة - شرفها الله وحماها، وحتى بها الإسلام والمسلمين - فهياً ذلك لي مجاورة بيته المحرم، وتلك نعمة النعم، تطمح إليها نفس كل مسلم، كما هيا لي شبل الاتصال بأقسام المخطوطات العربية في مكتبات العالم.

وكنث قد قرأت في تاريخ الأدب العربي - لبروكلمان - عن مخطوط نفيس تضيئه مكتبة المتحف البريطاني، من مؤلفات العالم اللغوي النحوي - (علي بن فضال المجاشعي) - رحمة الله عليه - فكتبت في طلبه، وسرعان ما كانت الإجابة.

لقد استحوذ الكتاب على إعجابي حين قرأت فيه، وزاد من إكباري مؤلفه أن صادفت فيه علماً غزيراً، وجهذا بارزاً منظماً، يشهد بعلو قدره، ويضعه بين أئمة النحو الكبار، على الرغم من أنه لم يُكتب لاسمه ما كُتب لاسم غيره من الذيوع والانتشار بين طلبة النحو ودارسيه الآن.

ومما يميّز المجاشعي من غيره - من ألف في النحو حتى زمنه - أنه رتب مادة هذا العلم، ونسقها، وجعلها في صورة (السؤال والجواب)، والتزم ذلك في مسائله وأبوابه كلها؛ لتسهيل على متاوليها، فتغطوها أيديهم، وتسعها مداركهم في غير عنت ولا عناء.

وهذا الأسلوب من التأليف غريب في بابه، وعجيب في زمانه؛ إذ كان العهد أن مسائل النحو عند القدماء لا تخضع في تأليفها إلا لترتيب الأبواب، وسرد الشروط،

وسَوَّقِ الأمثلة، والتنبيه على المحترزات، وربما كان «المجاشعي» - بإدارته مسائل النحو على هذا النحو - أول مَنْ بَعَجَ هذه الطريق وعَبَّدها لسالكيها، وأَحَسَّبَ أن أبا البركات (عبد الرحمن بن محمد الأنباري) المتوفى سنة ٥٧٧هـ قد اقتدى به في ذلك - مادةً وأبواباً وطريقةً - حين ألَّفَ كتابه المشهور (أسرار العربية) ومن يُطْلَغ على الكتابين يميل إلى القول بذلك.

ولما في كتاب المجاشعي هذا من مسائل نحوية غُرِضَتْ في مَغْرِضٍ حَسَنٍ مبتكر، عَزَمْتُ على أن يخرج إلى النور، حتى يتفجع به طلاب العربية وعشاقها. والله تعالى أسألُ أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن يُيسِّرَ له الغرض الذي من أجله ألَّفَ، ومن أجله نُشِرَ، وأن يجعله يوم القيامة في ميزان صاحبه تاليفاً، وفي ميزاني تحقيقاً وإخراجاً، ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ، إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾.

د. عبد الفتاح سليم

روضة مكة المكرمة

٣ من شوال ١٤٠٦هـ

٩ من يولية ١٩٨٦م



المُجَاشِعِيُّ صاحب الشرح

نَحِيْزُ ترجمة للمجاشعي وأوفاهما، تلك التي جاء بها ياقوت الحموي في (معجم الأدباء ١٤: ٩٠) ثم القفطي في (إنباه الرواة ٢: ٢٩٩)، فقد اتفقا على أنه: (علي بن فضال - بتشديد الضاد - بن علي بن غالب بن جابر بن عبد الرحمن بن محمد بن عمرو بن عيسى بن حسن بن زمعة بن هميم - (كذا)، وصحته عند ياقوت (هـ١١١)؛ لأنه هو المعروف في جَدُّ الفرزدق - بن غالب بن صعصعة بن ناجية بن عقال بن محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم، القيرواني النحوي، أ.هـ.

كُنْيَةُ أبو الحسن، كما هو المشهور في كتب التراجم، وذكر ابن كثير في البداية والنهاية (١٢: ١٣٢) أنه يُكْنَى (أبا علي) وقد اشتهر بـ (المجاشعي)؛ نسبة إلى جَدِّه الأعلى، وَضَحَّفَ ذلك في (البداية والنهاية) إلى (المشاجعي)، ويُطلق عليه أحياناً (الفرزدقي) كما في معجم الأدباء (١٤: ٩٠)، وروضات الجنات (٣٢)، والبغية للسيوطي (٢: ١٨٣)، وطبقات المفسرين للداودي (٤٢١)؛ نسبة إلى الفرزدق الشاعر الأموي المشهور؛ لأنه من ذريته. ويُضاف إلى لقبه أحياناً (التميمي) كما في طبقات الداودي (٤٢١)، وهدية العارفين (٥: ٦٩٣)؛ نسبة إلى قبيلته بني تميم، وكذلك يُطلق عليه القيرواني - كما في البغية (٢: ١٨٣)، وهدية العارفين (٥: ٦٩٣)، وإنباه الرواة (٢: ٢٩٩)؛ نسبة إلى مُهَاجِرِهِ مدينة القيروان، من بلاد المغرب.

أشار الداودي في طبقاته (٤٢١) إلى أنه وُلِدَ في هَجَرَ - وهي مدينة كبيرة، هي قاعدة بلاد البحرين، أو هي ناحية البحرين كلها^(١) - دون أن يشير هو أو غيره إلى

(١) معجم البلدان: (٥: ٣٩٣).

السنة التي وُلِدَ فيها، ولم يلبث إلا مدة صباه ثم رَغِبَ عنها إلى التَّطَوُّافِ في بلاد المشرق والمغرب - عادة العلماء في ذلك الزمان - يقول عنه ياقوت في معجم الأدباء (٩٠: ١٤): «هَجَرَ مَسْقِطَ رأسه، وَرَفَضَ مَأْلُوفَ نفسه، وَطَفِقَ يُدَوِّخُ بِسَيْطِ الأرض، ذات الطول والعرض، يشرق مرة، ويغرب أخرى، ويركب القِفَارَ، ويأوى إلى ظل الأمصار...» اهـ. وذكر القفطى في إنباه الرواة (٢٩٩: ٢) أنه عاش زمناً في كلٍّ من مصر والشام، ويبدو أن إقامته في كلٍّ من هذين المِصْرَيْنِ كانت يسيرة، لم تُمَكِّنْهُ من مُدارسة العلماء فيهما، ولا من تأليف يُذَكِّرُ به، أو خبر يُزَوِّي عنه، فلعلَّه نزل بهما وهو في طريقه إلى بلاد المغرب من العراق؛ إذ هما المَعْبَرُ الطبيعي لكل مَنْ رحل من العراق إلى المغرب ولم يكن من وَكْدِهِ أن يقيم بهما بعض الوقت، أو يتصل بالرؤساء أو العلماء فيهما.

ولكن الذي تثبته كتب الطبقات أنه دخل بلاد المغرب بعد أن هاجر، فأقام بها كثيراً واتصل بكبرائها وشيوخها، فتعلَّم وتفقَّه، وعلم وفقَّه، ثم رحل عنها إلى بلاد المشرق، فأقام كثيراً أيضاً يعلم ويفقه ويحدث عن شيوخه في المغرب، ومن بلاد المشرق نزل بَنِيْسَابُورَ، فأقام بها مدة، وصادف قبولاً حسناً، فاتصل بالعلماء، وقرأ عليهم، كما اتصل بالناس وأقرأهم؛ قال عبد الغفار الفارسي: «ورد ابن فضال بَنِيْسَابُورَ، واختلفت إليه فوجدته بحرًا في علمه، ما عهدت في البلدَيْنِ ولا في الغرباء مثله في حفظه ومعرفة وتحقيقه، فأعرضت عن كل شيء، وفارقت المكتب، ولزمت بابه بُكْرَةً وَعَشِيَّةً، وكان على وقار»^(١).

وفي كتب الطبقات أنه أقام بَعْرَظَةَ - مدينة في طرف خراسان على الحدود بينها وبين الهند^(٢) - مدة طويلة، واتصل برؤسائها وأكابرها، فأنعموا عليه، واختاروا عليه

(١) معجم الأدباء: (٩٣: ١٤).

(٢) معجم البلدان: (٢٨٩: ٦).

التصانيف، فَصَّنَفَ لكل منهم ما ارتضاه (على حدّ قول ياقوت في معجم الأدباء ٩٠:١٤، والقفطي في إنباه الرواة ٢٩٩:٢).

وكانت غَزَنَةُ هذه آخر بلد ترح إليه منذ أن هجر موطنه، فمنها عاد إلى العراق فأقام ببغداد، يُقَرِّئُ بها النحو واللغة، ويُحَدِّثُ بها عن شيوخه في المغرب، وفي العراق انخرط في جماعة نظام الملك الحسن بن إسحاق الطوسي الوزير، ولم تَطُلْ أيامه بعد ذلك حتى ناداه اللطيف الخبير، على ما جاء في إنباه الرواة (٢٩٩:٢). وتتفق كتب الطبقات على أنه مات في يوم الثلاثاء، الثاني عشر [١٢] من شهر ربيع الأول من سنة ٤٧٩هـ، وفي معظمها أنه تُوفِيَ في بغداد، ودُفِنَ في مقبرة باب أبيض^(١)، وانفرد ابن تَغْرِبَرْدِي في النجوم الزاهرة (١٢٤:٥) بأنه توفى في غزنة.

مؤلفاته:

كان أبو الحسن المجاشعي - رحمه الله - إمامًا في النحو واللغة والتصريف والتفسير والسِّيَر والأدب، وله في كل ذلك مؤلف أو أكثر، وفيما يلي بيان لمؤلفاته التي وردت في الكتب التي تُرجمت له:

١- العوامل والهوامل في النحو - أو في الحروف - أشار إليه: معجم الأدباء (٩٢:١٤)، وإنباه الرواة (٣٠٠:٢)، وروضات الجنات (٢٣٦)، وبغية الوعاة (١٨٣:٢)، والبلغة للفيروزآبادي (١٦١)، وطبقات المفسرين للداودي (٤٢١)، وهدية العارفين (٦٩٣:٥).

٢- الفصول في معرفة الأصول - أشار إليه: معجم الأدباء (٩٢:١٤)، وإنباه الرواة (٣٠٠:٢)، وروضات الجنات (٢٣٦)، وطبقات الداودي (٤٢١)، وهدية العارفين (٦٩٣:٥).

(١) من أبواب بغداد القديمة، وفي موقعه الآن محلة الفضل والمهدية والسيد عبد الله (انظر: دليل خارطة بغداد قديمًا وحديثًا: ١٢٣، ١٧٦).

٣- الإشارة في تحسين العبارة - أشار إليه: معجم الأدباء (٩٢:١٤)، وإنباه الرواة (٣٠٠:٢)، وروضات الجنات (٢٣٦)، وطبقات الداودي (٤٢١)، وهدية العارفين (٦٩٣:٥). وفي مكتبة المتحف البريطاني مخطوطة رقمها OR 5728 تضم كتاب (شرح عيون الإعراب) أولاً، يليه كتاب للمجاشعي بعنوان: «فصول الشيخ الإمام الأجلّ الأفضّل أبي الحسن بن فضال المجاشعي النحوي، تغمده الله برضوانه، وهي الموسومة بكتاب الإشارة إلى تحسين العبارة».

ولا نعرف: أهذا الكتاب هو كتاب الفصول السابق أم لا؟، وقد حقق هذا الكتاب الدكتور حسن شاذلي فرهود، ونشره عام ١٩٨٢م.

٤- المقدمة في النحو - أشار إليه: معجم الأدباء (٩٢:١٤)، وإنباه الرواة (٣٠٠:٢)، وروضات الجنات (٢٣٦)، وفيه سُمّي خطأً (المقدمة في النحو)، وطبقات الداودي (٤٢١)، وهدية العارفين (٦٩٣:٥)، وحقّق هذا الكتاب ونشره الدكتور حسن شاذلي فرهود عام ١٩٨٠م.

٥- شرح معاني الحروف - أشار إليه: معجم الأدباء (٩٢:١٤)، وإنباه الرواة (٣٠٠:٢)، وروضات الجنات (٢٣٦)، وبغية السيوطي (١٨٣:٢)، والبلغة للفيروزآبادي (١٦١)، وطبقات الداودي (٤٢١)، وهدية العارفين (٦٩٣:٥). وفيه أنه شرح معاني الحروف للرّماني.

٦- معارف الأدب، وهو كتاب كبير في نحو ثمانية مجلدات - أشار إليه: معجم الأدباء (٩٢:١٤)، وإنباه الرواة (٣٠١:٢)، وروضات الجنات (٢٣٧)، والبلغة للفيروزآبادي (١٦١)، وطبقات الداودي (٤٢١)، وهدية العارفين (٦٩٣:٥).

٧- شجرة الذهب في معرفة أئمة الأدب - أشار إليه: معجم الأدباء (٩٢:١٤)، وروضات الجنات (٢٣٧)، والبلغة (١٨٣:٢)، وطبقات الداودي (٤٢١)، وهدية العارفين (٦٩٣:٥).

٨- شرح عنوان الأدب - أشار إليه: الداودي في طبقات المفسرين (٤٢١)، ولم يذكره غيره.

٩- كتاب العروض - أشار إليه: معجم الأدباء (٩٢:١٤)، وإنباه الرواة (٣٠٠:٢)، وروضات الجنات (٢٣٦)، وبغية السيوطي (١٨٣:٢)، والبلغة (١٦١)، وطبقات الداودي (٤٢١).

١٠- إكسير الذهب في صناعة الأدب في النحو، في خمسة مجلدات، وقد ورد ذكره في هذا الكتاب موضوع التحقيق - [المسألة ١٤٨]؛ وذلك يُدُلُّ على أن المجاشعي ألفه قبل أن يشرح (عيون الإعراب) للقرظي، وقد ذكر أنه كبير غزير المادة، وجاء في معجم الأدباء (٩٧:١٤) أنه ألفه في نيسابور بعد أن اقترح عليه الأستاذ أبو المعالي بن الجويني أن يُصنّف باسمه كتابًا في النحو ووعده بمكافأة - أشار إلى هذا الكتاب: معجم الأدباء (٩٢:١٤)، وإنباه الرواة (٣٠٠:٢)، وروضات الجنات (٢٣٦)، وبغية السيوطي (١٨٣:٢)، والبلغة للفيروزآبادي (١٦١)، وكشف الظنون (٦٩٣:٥)، وطبقات الداودي (٤٢١).

١١- شرح عيون الإعراب، وهو هذا الكتاب الذي بين يديك، وقد صَحَّفَتْ عُتْوَانَةُ كُتُبُ التراجم فجعلته (شرح عنوان الإعراب)، وتصويبه يأتي من أن المجاشعي إنما يشرح كتابًا ألفه الإمام عبيد الله بن أحمد القرظي، وليس لهذا الإمام إلا كتابان؛ أحدهما بعنوان (صناعة الإعراب) والثاني بعنوان (عيون الإعراب) - كما هو مُدَوَّنٌ في كتب التراجم، في ترجمة القرظي - وقد أشار إلى هذا الشرح: معجم الأدباء (٩٢:١٤)، وإنباه الرواة (٣٠٠:٢)، وبغية السيوطي (١٨٣:٢)، وطبقات الداودي (٤٢١)، وهدية العارفين (٦٩٣:٥).

١٢- البرهان العميدي، وهو كتاب في التفسير كبير، في عشرين مجلدًا - أشار إليه: معجم الأدباء (٩٢:١٤)، وإنباه الرواة (٣٠٠:٢)، وروضات الجنات (٢٣٦)،

وبغية السيوطي (١٨٣:٢)، والبلغة للفيروزآبادي (١٦١)، وطبقات الداودي (٤٢١)، وهدية العارفين (٦٩٣:٥).

١٣- التَّكْتُ فِي الْقُرْآن - أشار إليه: معجم الأدباء (٩٢:١٤)، وإنباه الرواة (٣٠٠:٢)، وروضات الجنات (٢٣٦)، وطبقات الداودي (٤٢١)، وهدية العارفين (٦٩٣:٥).

١٤- شرح بسم الله الرحمن الرحيم، وهو كتاب كبير - أشار إليه: معجم الأدباء (٩٢:١٤)، وإنباه الرواة (٣٠٠:٢)، وروضات الجنات (٢٣٦)، وطبقات الداودي (٤٢١)، وكشف الظنون (٦٩٣:٥).

١٥- الإكسير في علم التفسير، في خمسة وثلاثين مجلدًا، وهو غير مؤلفه السابق في التفسير - أشار إليه: معجم الأدباء (٩٢:١٤)، وإنباه الرواة (٣٠١:٢)، وروضات الجنات (٢٣٧)، وبغية السيوطي (١٨٣:٢)، وطبقات الداودي (٤٢١)، وهدية العارفين (٦٩٣:٥).

١٦- سر السرور - وقد انفرد بالإشارة إليه: معجم الأدباء (٩٦:١٤)، وهدية العارفين (٦٩٣:٥).

١٧- الدول في التاريخ، وهو كبير الحجم - أشار إليه: معجم الأدباء (٩٢:١٤)، وروضات الجنات (٢٣٦)، والبلغة للفيروزآبادي (١٦١)، وطبقات الداودي (٤٢١)، وهدية العارفين (٦٩٣:٥). وهذا الكتاب آخر ما ألف المجاشعي، وَيُفْهَمُ ذَلِكَ مِنْ أَمْرَيْنِ:

أحدهما: أنه لم يَمِّمْ؛ فقد قال ياقوت (معجم الأدباء ٩٢:١٤): «رأيت في الوقف السلجوقي ببغداد منه ثلاثين مجلدًا، وَيُغَوِّزُهُ شَيْءٌ آخَرُ».

والثاني: ما ذكره ياقوت نفسه (معجم الأدباء ٩٢:١٤) من أن أحد أعيان نيسابور رغب إليه أن يؤلف باسمه كتابًا في النحو، ووعدته بألف دينار، فألف له (الإكسير) وقرأه عليه، وَلَمَّا لَمْ يَفِ لَهُ بِمَا وَعَدَ عَادَ إِلَى بَغْدَادٍ؛ قَالَ يَاقُوتُ: «وَبَلَّغْنِي أَنَّهُ عَقِيبَ ذَلِكَ وَرَدَ بَغْدَادَ وَأَقَامَ بِهَا، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ بَعْدُ فِي النُّحُو، وَصَنَّفَ كِتَابَهُ فِي التَّارِيخِ».

شعره:

للمجاشعي شعر جيد، أنشده في أغراض مختلفة، منها الغزل - وهو أكثر ما جاء عنه - ومنها الشكوى والعتاب، ومنها الحكيم والنصائح، ومنها وصف الطبيعة، ومنها محبة النبي - صلى الله عليه وسلم - والتمسك بمنهاجه.

☆ ففي الغزل:

روى له الفيروزآبادي في البلغة (١٦١) قوله:

يَخْطُ الشوقُ شَخْصَكَ في ضَمِيرِي	على بُعْدِ التزاوَرِ خَطُّ زُورٍ
ويُوهِمُنِيكَ طَوْلُ الْفِكْرِ حَتَّى	كَأَنَّكَ عِنْدَ تَفَكِيرِي سَمِيرِي
فَلَا تَبْعِدْ فَإِنَّكَ نَوْرٌ عَيْنِي	إِذَا مَا غِثَّتْ لَمْ تَظْفِرْ بِنُورِ
إِذَا مَا كُنْتَ مَسْرُورًا يَهْجُرِي	فَإِنِّي مِنْ سُرُورِكَ فِي سُرُورِ

وروى له ياقوت في معجم الأدباء (٩٣: ١٤) قوله:

لَا عُذْرَ لِلصُّبِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ	يَخْلُغُ فِي ذَاكَ الْعِذَارِ الْعِذَارُ
كَأَنَّهُ فِي خِلْدِهِ إِذَا بَدَا	لَيْلٌ تَبْدُئُ طَالِعًا مِنْ نَهَارِ
تَخَالُهُ جُنْحُ الظَّلَامِ وَقَدْ	صَاحَ بِهِ ضَوْءُ صَبَاحِ فَحَارِ

كما روى له (٩٤: ١٤):

يَا يُوسُفِيُّ الْجَمَالَ عَيْنُكَ لَمْ	يَبْقَ لَهُ حِيلَةٌ مِنْ الْحَيْلِ
إِنْ قَدْ مَنَّهُ الْقَمِيصُ مِنْ دُبُرٍ	قَدْ قَدْ مَنَّهُ الْفُرَادُ مِنْ قُبُلِ

وروى له في روضات الجنات (٢٣٧) ومعجم الأدباء (٩٦: ١٤):

وَاللَّهِ إِنْ أَلَلَّ رَبَّ الْعِبَادِ	وَحَالَصَ النِّيَّةَ وَالْإِعْتِقَادَ
مَا زَادَنِي صَبْرُكَ إِلَّا هَوَى	وَسَوْءُ أَفْعَالِكَ إِلَّا وَدَادَ
وَأَنَنِي مِنْكَ لَفِي لَوْعَةٍ	أَقْلُ مَا فِيهَا يُذَيِّبُ الْجَمَادَ
فَكُنْ كَمَا شِئْتَ فَأَنْتَ الْمُنَى	وَأَحْكُمْ بِمَا شِئْتَ فَأَنْتَ الْمَرَادَ
وَمَا عَسَى تَبْلُغُهُ طَائِقَتِي	وَأَنَّمَا بَيْنَ ضُلُوعِي فُرَادَ

وروى له في معجم الأدباء (٩٦:١٤) نقلاً عن السمعاني قوله:
 قَتَلْتُ نَفْسِي أُمَّ عَمْرٍو وكذلك الصَّبُّ مَفْتُونُ
 قُلْتُ جُرْدِي لَكَيْب مَسْتَهَامُ بِكَ مُحْزُونُ
 قَلَسْتُ عَنِّي وَقَالَتْ أَتَرَى ذَا الْمَرْءِ مَخْبُونُ
 مَا رَأَى النَّاسَ جَمِيعًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَثْلُونُ
 «لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تَحِبُّونَ»

☆ وفي الشكوى من الإخوان والعتاب عليهم:

رَوَى لَهُ فِي رَوْضَاتِ الْجَنَاتِ (٢٣٧) وَمَعْجَمِ الْأَدْبَاءِ (٩٦:١٤) قَوْلُهُ:
 مَا هَذِهِ الْأَلْفُ الَّتِي قَدْ زِدْتُمْ قَدْ عَزَّوْتُمْ الْخَوَّانَ بِالإِخْوَانِ
 مَا صَخَّ لِي أَحَدٌ فَأَجْعَلُهُ أَخًا فِي اللَّهِ مُحَضًّا أَوْ فِي الشَّيْطَانِ
 إِمَّا مُؤَلٌّ عَنْ وَدَادِي مَالَهُ وَجْهٌ وَإِمَّا مَسْنٌ لَهُ وَجْهَانِ
 وَمِنْهَا مَا رَوَاهُ مَعْجَمُ الْأَدْبَاءِ (٩٤:١٤) وَرَوْضَاتِ الْجَنَاتِ (٢٣٧) وَطَبَقَاتِ
 الْمَفْسَرِينَ (٤٢١):

وَإِخْوَانٌ حَسَبْتُهُمْ دُرُوعًا فَكَانُوا وَلَكِنْ لِلْأَعَادِي
 وَخِلَّتُهُمْ سَهَامًا صَائِبَاتٍ فَكَانُوا وَلَكِنْ فِي فُرَادِي
 وَقَالُوا قَدْ صَفَتْ مَنَا قُلُوبُ لَقَدْ صَدَقُوا، وَلَكِنْ مِنْ وَدَادِي

☆ وفي الحكم والنصائح:

رَوَى لَهُ فِي النُّجُومِ الزَّاهِرَةِ (١٢٤:٥) قَوْلُهُ:
 إِنْ تُلِقِكَ الْغَرِيبَةُ فِي مَعْشَرٍ قَدْ أَجْمَعُوا فِيكَ عَلَى بُغْضِهِمْ
 فَتَارِهِمْ مَا دَمَتْ فِي دَارِهِمْ وَأَرْضِهِمْ مَا دَمَتْ فِي أَرْضِهِمْ
 وَرَوَى لَهُ فِي مَعْجَمِ الْأَدْبَاءِ (٩٤:١٤) قَوْلُهُ:

خَذِ الْعِلْمَ عَنْ رَاوِيهِ وَاجْتَلِبِ الْهُدَى وَإِنْ كَانَ رَاوِيهِ أَخًا عَمَلِي زَارِي
 فَإِنَّ رَوَاةَ الْعِلْمِ كَالنَّخْلِ يَانَعَا كُلُّ التَّمَرِ مِنْهُ وَاتْرَكَ الْعُودَ لِلنَّارِ

☆ وفي وُصف بعض مظاهر الطبيعة:

رَوَى له في معجم الأدباء (٩٣:١٤) قوله:

كَأَن بهِرام وقد عارضت فيه الشُّرْبَا نَظَرَ المبصر
ياقوتةً يَغْرِضُهَا بِائِعٌ في كَفِّه والمشتري مشتري

☆ وفي محبة النبي - ﷺ - والتمسك بمنهاجه:

رَوَى له معجم الأدباء (٩٧:١٤) نقلاً عن السمعاني قوله:

أَحِبُّ النَّبِيَّ وَأَصْحَابَهُ وَأُبْغِضُ مُبْغِضَ أَزْوَاجِهِ
ومهما ذهبتُم إلى مذهب فمالي سوى قصد منهاجه

منهجه النحوي:

في نظرة عامة سريعة في كتاب (شرح عيون الإعراب) نجده شرحاً ذا سِمَةٍ خاصة، فهو يقوم على (السؤال والجواب)، وهي طريقة كاد يُتَقَرَّدُ بها المجاشعي منذ ألف سبويه كتابه في النحو حتى عصره، فيما أظن؛ إذ لم يسبقه إلى ذلك إلا أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، المتوفى سنة ٣٢٥هـ في كتابه (علل النحو)، وقد أشار المجاشعي إلى أبي الحسن هذا في أثناء هذا الكتاب، ومن المرجح أن اشتغاله بالتدريس زمناً في بغداد، وفي البلدان التي طَوَّف بها شرقاً وغرباً قد أوحى إليه بتلك الطريقة التربوية في التأليف؛ لِمَا فيها من استثارة الأذهان وجذب الانتباه حتى يتمكن الجواب من سامعه فَضْلَ تَمَكُّن، ويستقرّ في نفسه أَيْماً استقرار.

وفي نظرة خاصة متأنية في هذا الكتاب نتبين المنهج الذي سلكه المجاشعي في تأليفه، والمذهب النحوي الذي التزمه غالباً، ونلخص ذلك فيما يأتي:

● أولاً: الاتجاه الغالب على المجاشعي في هذا الكتاب هو الالتزام بالمذهب البصري - وهو كذلك اتجاهه في كتايه المطبوعين: المقدمة في النحو، والإشارة إلى تحسين العبارة - ويبدو هذا الاتجاه البصري واضحاً فيما يلي:

• في اشتقاق الاسم: ذكر أنه مشتق من السمو، لا من السمة؛ والأول مذهب

أهل البصرة، والثاني مذهب أهل الكوفة، وقد أفسد المذهب الثاني بثلاثة أوجه -
[المسألة: ١١].

* وفي إعراب الأسماء الستة: ذكر رأى القراء؛ وهو أنها معربة من مكانين،
وَرَأَى بقية الكوفيين - وهو أن المدّ فيها إشباع للحركة، ثم أبطل كُـلُّ ذلك -
[المسألة: ٢٣].

* وفي المخصوص بالمدح أو بالذم: ذكر أنه يُعرب خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ وما
قبله خبر عنه - وهو مذهب البصريين - ثم ذكر مذهب الكوفيين في رفعه على أنه
بدل من فاعل نِعَمَ أو بَشَسَ، وَعَقَّبَ عليه بقوله: «وهذا لا يجوز عند أصحابنا؛ لأن
نِعَمَ وبَشَسَ لا يعملان في الأعلام، وحقّ البدل أن يقع موقع المبدل منه، فيلزمهم أن
يقولوا: نِعَمَ زيدٌ وبَشَسَ عمرو، وهذا لا يجوز» - [المسألة: ٥٥].

* وفي نحو قولنا: عبد الله خرج، ذكر أنه لا يصح إلا على الابتداء والإخبار
بالجملة الفعلية، وأنكر أن يجعل عبد الله مرفوعاً بـ (خرج)، واستدلّ على إنكاره هذا
بثلاثة أوجه. والمعروف أن الإعراب الذي أنكره هو مذهب الكوفيين والأخفش -
[المسألة: ٦٩].

* وفي توجيه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا لَنَيُوفِّيَنَّهُمْ رَبِّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ - على قراءة
تخفيف (إِنْ وَلَمَّا) - ذكر أن إِنْ هنا هي المخففة واللام هي الفارقة، وقال: «وأهل
الكوفة يجعلون إِنْ بمعنى ما واللام بمعنى إلّا، وهذه دعوى لا برهان عليها» -
[المسألة: ٨٩].

* وفي بيان العامل في المفعول: ذكر رأى كل من سيويه والقراء وهشام - وهما
من الكوفيين - ورتجح رأى سيويه، وهو أن العامل هو الفعل، لا الفاعل وحده، ولا
الفعل والفاعل معاً، واستدلّ على ذلك - [المسألة: ١٠٢].

* وفي إلغاء عمل الفعل القلبي: ذكر أنه إذا جاء على أصله، أي: متقدماً على

مفعوليه، فلا يجوز إلغاؤه، واستدل على ذلك - [المسألة: ١٠٨]. والمعروف أن الكوفيين يجيزون الإلغاء مع تقدم الفعل القلبي.

* وفي ضمير الفصل: ذكر أنه لا محل له من الإعراب، وهو رأى جمهور البصريين - [المسألة: ١١٤]. والمعروف أن الكوفيين يَرَوْنَ أن له محلاً إعرابياً على حسب ما قبله، أو على حسب ما بعده - على خلاف بينهم.

* وفي أصل الاشتقاق: ذكر أن الفعل مشتق من المصدر، وليس العكس، وأفاض في الاستدلال على ذلك، ونقض أدلة من يرى أن المصدر مشتق من الفعل - وهم الكوفيون - [المسألة: ١٤١].

* وفي التفرقة بين (إلى وحتى) الجاريتين: ذكر أن (إلى) أَعْتَدُ في باب الغاية من (حتى)؛ ولذلك تجر الظاهر والضمير، بخلاف (حتى) المختصة بِجَرِّ الظاهر فقط، فلا يقال: حَتَاءُ. والمعروف أن الكوفيين يجيزون جر المضمرب (حتى) - [المسألة: ١٨٢]، ووافقهم المبرِّد من البصريين.

ولم نجد المجاشعي يأخذ برأى الكوفيين إلا في ثلاث مسائل: أحدها: أنه عدَّ (لا سيما) من أدوات الاستثناء - على ما هو الظاهر من سؤاله: ما حكم لا سيما في الاستثناء؟ - [المسألة: ١٥٤]، والذين جعلوها من هذا الباب هم الكوفيون وجماعة من البصريين، منهم الزَّجاج والفارسي.

والثانية: أنه جعل الواو التي هي في معنى (رُبَّ) هي الجارة بنفسها، وليس الجر ب(رُبَّ) المحذوفة. هذا هو الظاهر من قوله: «ويقال: إذا كانت الواو بمعنى مع، فَلِمَ لا تجر، كما جرَّت الواو في القسم، وكما جرَّت وهي في معنى رُبَّ؟» - [المسألة: ١٥٦]. ويدل عليه أيضاً أنه سَوَّى في العمل بين واو القسم وواو رُبَّ. والمعروف أن الكوفيين هم القائلون بأن واو رُبَّ هي الجارة بنفسها.

● ثانياً: وفي داخل المذهب البصري نفسه نراه لا يكتفى بِسَرْدِ الآراء، بل يوازن

بين آراء أصحاب المذهب، فيختار أحدها، ولا يُغفلُ الدليل، وقد يتوقف في الترجيح والاختيار إذا وجد لكل رأى دليله المقبول، ومن ذلك:

* أنه في تحديد مفهوم الكلام ذكر آراء سيويه وابن السراج والرَّبِيعِي، وأبطل بالدليل رأى الأخيرين، ورجح رأى سيويه - [المسألة الأولى].

* وأنه في بيان حدّ الفعل ذكر آراء سيويه وغيره من البصريين، ثم أبطل الآراء، ما عدا رأى سيويه - [المسألة السابعة].

* وفي إعراب الأسماء الستة ذكر آراء سيويه والأخفش وقُطْرُب والجزيمى، وأبطلها، ما عدا رأى سيويه - [المسألة: ٢٣].

* وفي علّة رفع المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ذكر أن الأخفش يرى أنه رَفَعَ؛ لأنه لما حذف الفاعل أقيم المفعول مقامه فهو مشبه بالفاعل، وأن سيويه يرى أن الفعل أسند إليه من أول الأمر، وليس منقولاً عن غيره، واستدل بأن العرب بَنَتْ أفعالاً للمفعول لم تنطق لها بفاعل. ولقوة الدليلين تَوَقَّفَ المجاشعي في الترجيح وقال: «وقول سيويه أجزى على كلام العرب، وقول أبي الحسن أجزى على الأصول، من حيث لا فعل إلاّ وله فاعل» - [المسألة: ٦٠].

* وفي الرفع لخبر المبتدأ سرد آراء العلماء ورجح من بينها أن رافعه هو الابتداء، وهو أحد رأيين لسيويه - [المسألة: ٦٦].

* وفي الجار والمجرور إذا تقدّم على الاسم نحو: في الدار زيد، ذكر رأى سيويه - وهو أنه خبر مقدم - ورأى الأخفش - وهو أنه فاعل بالظرف - ورجح رأى سيويه - [المسألة: ٧٠].

* وفي تعدية الفعل (دخل) بنفسه إلى المكان المختص - في نحو قولهم: دخلت البيت - ذكر رأى كل من سيويه والجرمي والمبرد، ورجح رأى سيويه بالدليل - [المسألة: ١٠٣].

* وفي عامل النصب في المستثنى ذكر اضطراب سيويه في تحديد ذلك العامل،

وذكر رأى كل من المبرد والزجاج، ثم اختار رأياً لسيوييه، وأيده بالدليل -
[المسألة: ١٤٨].

* وفي توجيه النصب في (وَحْدَهُ) من قولنا: مررت به وَحْدَهُ، ذكر الخلاف بين
كل من الخليل ويونس، ورجح رأى الخليل، وهو أنه منصوب على المصدر، واستدل
على ذلك - [المسألة: ١٩٦].

● ثالثاً: وقد ينفرد المجاشعي بآراء تبدو له عند مناقشة آراء العلماء قبله في المسألة،
فيذكر رأيه ويُضحيه الدليل، ويتضح ذلك من:

* أنه عُلِّلَ تسمية الحرف بهذا الاسم، بأنه من قولهم: فلان يحترف بكذا، أي:
يتعيش ويتصرف، فليُتصرف هذه الحروف وعملها في الأسماء والأفعال سُمِّيَتْ
حروفاً. ويجوز أن يكون من الانحراف؛ وذلك أنه قد انحرف عن الاسم والفعل،
وصار قسماً برأسه - [المسألة: ١٤].

* وفي بيان حدّ الاسم، ذكر رأيين لابن السراج ورأياً للربيعي، وخطأهما جميعاً،
وقال: والحدّ الصحيح عندنا أن يقال: «الاسم ما استحق الإعراب في أول وهلة»، ثم
شرح التعريف، وبين سلامته مما يعترض به على غيره، - [المسألة الخامسة].

* وفي بيان ما يناظر ياء جمع المذكر السالم من جمع المؤنث السالم، ذكر أن
سيوييه يراه الكسرة، وأن الأنخفش يراه التاء، وخطأهما معاً، وقال: «والصحيح أن
الكسرة والتاء جميعاً نظير الياء» - [المسألة: ٣١].

* وفي حصر الأسماء المرفوعة عامة، ذكر أن الخليل يحصرها في الفاعل والمشبّه
بالفاعل، ورأى هو أنه ثلاثة: فاعل ومُشَبَّه بالفاعل ومُشَبَّه بالمشبه، فالمشبه بالفاعل:
المبتدأ، وما لم يسم فاعله، واسم كان، وخبر إن. والمشبّه بالمشبه: اسم ما، وخبر لا -
[المسألة: ٤٠].

* وجعل التمييز في قولهم: لله ذرّة رجلاً، وحسبك به شجاعاً، مما شُبِّه بالمقادير،
وهو عند غيره من تمييز النسبة غير المحوّل - [المسألة: ١٣٢].

● رابعاً: وكذلك قد ينفرد المجاشعي ببعض المصطلحات النحوية التي لا تُعرَفُ لغيره، أو لا تكاد تشتهر اشتهاً غيرها بين النحاة، ومن ذلك:

* (المتشبه وغير المتشبه): الأول هو الاسم الذي يدل على نفسه وعلى مسمى، مثل: أخ وأب وابن، فالأخ يدل على نفسه وعلى أخيه؛ من حيث إنه لا يسمى أخاً إلا من هذه الجهة، والأب يدل على نفسه وعلى ابن أو بنت؛ لأنه لا يسمى أباً إلا بعد أن يكون له ذلك، والابن يدل على نفسه وعلى أب أو أم؛ لأنه لا يسمى ابناً إلا بإضافة إلى أبيه أو أمه. وأما الثاني - وهو غير المتشبه - فنحو عَصَا وَرَحَى، فلا دلالة فيها إلا على نفسها فقط - [المسألة: ١٢].

* (أفعال الهواجس): ويقصد بها الأفعال التي ترجع معانيها إلى القلوب والوجدان، وهي عند غيره تُعرف باسم (أفعال القلوب) أو (ظَنٌّ وأخواتها)، وتسميتها بالهواجس هي للفزارى في الأصل - وهو صاحب الكتاب المشروح - وقد وافقه المجاشعي، ولم يعترض عليها.

* (المفعول فيه): مصطلح أطلقه على الحال أحياناً، وعَلَّلَهُ بشبهها بالظرفين، من جهة اشتغالها على ذى الحال، كما يشتمل الظرفان على ما يقع فيهما من الحوادث؛ ألا ترى أنه يحسن أن يقال: جاء في هذه الحال، كما تقول: جاء في هذا اليوم، وفي هذه الناحية - [المسألة: ١٢٧].

* (المفعول دونه): مصطلح أطلقه الفزارى على الاستثناء، ولم يعترض المجاشعي عليه.

* (إنَّ قد تأتي بمعنى أَجَلٍ): وقد أثر المجاشعي اللفظ (أَجَلٌ) على (نَعَمْ) الذي هو مشهور بين النحاة منذ سيويه، وفيه دقة في الاختيار؛ ذلك أن استعمال أَجَلٌ في تصديق الخبر أولى من استعمال نَعَمْ، واستعمال نَعَمْ في الاستفهام أولى من استعمال أَجَلٌ، أي: إن أَجَلٌ تصديق لخبر يخبرك به صاحبك فيقول: فعل ذلك، فتصدقه

بقولك له: أَجَلٌ، وأما نَعَمْ فهو جواب المستفهم بكلام لا جحد فيه، تقول له: هل صليت؟ فيقول: نعم. والأمثلة التي وردت فيها (إِنَّ) في هذا المعنى جاءت تصديقاً لخبر المخبر وإقراراً له، ولم تَرِدْ في مَعْرِض الإجابة عن سؤال، فالأحسن اختيار أَجَلٌ في معناها دون نعم، وكذلك فعل المجاشعي - [المسألة: ٨٥].

* جعل من معاني الباء (الإضافة) ويقصد بها ما عُبِّرَ عنه غيره بالإلصاق، فنحو قولنا: مَرَزْتُ بزيد، معناه عنده: أضفت مرورك إلى زيد، ونحو قولنا: أحلف بالله لأفعلن، معناه عنده: أضفت الحلف بالباء إلى الله - [المسألة: ١٦٥].

* (القطع) ومعناه الاستئناف عند غيره، وذلك أنه جعل ثلاثة أوجه فيما بعد الواو من قولنا: إِنَّ تَأْتِي وتكرمني آتِك، الجزم على العطف، والنصب على الضرف، والرفع على القطع، أي: وأنت تكرمني - [المسألة: ٢٥٣]، والجملة في محل نصب حال حيثئذ، والواو فيها هي واو الحال عند غيره، ونلاحظ أن المجاشعي استخدم هنا (الضرف) عند النصب بعد الواو وهو من مصطلحات الكوفيين.

● خامساً: وقد نلاحظ في تعبيره في الكتاب بعض التسامح فيجري على غير مألوف النحاة، ومن ذلك:

* أنه جعل الجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ في موضع رفع فاعل - [المسألة: ٥٠] وفي ذلك تسامح؛ لأن حرف الجر هنا زائد في اللفظ، وما بعده مجرور لفظاً مرفوع محلاً، على ما هو المشهور المألوف عند النحاة.

* وفي وجوب كسر همزة (إِنَّ)، رَجَعَ كُلُّ مواضعها إلى الابتداء - [المسألة: ٩٠]. والمألوف عند غيره ذكر القاعدة العامة في وجوب الكسر، وهي ألا يصح تأويلها مع ما بعدها بمصدر، وكُلُّ المسائل فرع عن هذا الأصل.

* وجعل من باب الإلغاء أفعال القلوب في مثل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرسُولُهُ﴾ واللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ - [المسألة: ٩٢]. والإلغاء في عرف النحاة: إبطال العمل في اللفظ وفي المحل، ويكون عند تأخير الفعل أو توسطه، والآية هنا ليست

منه؛ إذ الفعل هنا متقدم، فالآية من باب التعليق - الذي هو إبطال العمل في اللفظ لا في المحل - عند النحاة.

● سادسًا: وهو في تأليفه قد يُنْخَرُ مَنَحَى المناطقة في تفكيرهم واستقصائهم، وفي استخدام بعض ألفاظهم، ومن ذلك:

* أنه في تبين وجه انحصار الكلام في ثلاثة، لا أكثر، قال: إننا اعتبرنا جميع الأشياء واشتقريتها فوجدناها لا تخلو أن تكون ذاتًا أو حدثًا للذات أو واسطة بينهما، فالاسم عبارة عن الذات، والفعل عبارة عن الحدث، والحرف عبارة عن الواسطة بينهما، ولم نجد قسمًا رابعًا.. وجواب ثان: وهو أننا وجدنا في الكلام ما يخبر عنه وبه، فسميناه اسمًا، ووجدنا ما يخبر به ولا يخبر عنه، فسميناه فعلًا، ووجدنا فيه ما لا يخبر عنه ولا به، فسميناه حرفًا، ولم نجد قسمًا رابعًا - [المسألة الثالثة].

* وأنه في تعليل تقديم الاسم على كل من الفعل والحرف قال: وجدنا الاسم يُخْبِرُ عنه وبه، فله رتبتان، ووجدنا الفعل يُخْبِرُ به ولا يخبر عنه، فله رتبة واحدة، ووجدنا الحرف لا يخبر عنه ولا به، فلا رتبة له، فَقَدَّمْنَا ما له رتبتان، وَأَخَّرْنَا ما لا رتبة له، وبقي ما له رتبة واحدة متوسطًا. وجواب ثان: أن الاسم من السمو وهو الرفع، والحرف: الطُرف، فتقدم الاسم بالاشتقاق، وتأخر الحرف بالاشتقاق، وبقي الفعل متوسطًا - [المسألة الرابعة].

* وفي بيان خواص كل من الاسم والفعل ذكر أنها لا تخلو أن تكون في أوله أو في تضاعيفه أو في آخره، أو في معناه - [المسألَتان: ٦، ٨]، وهي قسمة منطقية حاصرة.

* وفي شرح قول الفزاري: «والنصب من اثني عشر وجهًا» تساعل: أقسمة هي أم عدّة؟ وأجاب بأنها عدّة، وعلى طريقة المناطقة قال: «لأنها متداخلة، ولا يصح التداخل في القسمة، وإنما تصح القسمة إذا سَلِمَتْ من الزيادة والنقصان والتداخل

والتنافر؛ كقولك في الزيادة: لا تخلو الذات الواحدة أن تكون قديمة أو حادثة أو لا قديمة ولا حادثة.. وأما التداخل فنحو قولك: لا يخلو العالم أن يكون متفقًا أو مختلفًا أو متضادًا، فقولك (متضاد) يدخل تحته المختلف؛ لأن كل متضاد مختلف وليس كل مختلف متضادًا. وأما التنافر فنحو قولك: لا يخلو الخبر أن يكون صدقًا أو مخبره على خلاف ما هو به - [المسألة: ٤١].

● سابعًا: وأخيرًا، فإن المجاشعي في هذا الكتاب يهتم كثيرًا بتتبع آراء العلماء ومناقشة كل منها، وبيان موقعها من حيث الصحة والخطأ، كما يهتم بالعلل النحوية كثيرًا، ويظهر ذلك جليًا في تضاعيف الكتاب.

مصادر الكتاب:

اعتمد المجاشعي في شرحه على أمهات كتب اللغة والنحو، ولم يكن مجرد سارد للآراء دون تمحيص وتحقيق وتدقيق، بل اتَّسَمَ بمناقشة الرأي، وبيان ما له وما عليه، من خلال مسائل مرتبة منظمة، فكان صاحب شخصية نحوية، ورأي وترجيح واستدلال، وقد أوضحنا في (منهجه النحوي) كثيرًا من ذلك، ونعرض الآن أهم مصادره النحوية:

١- الخليل بن أحمد، وقد رجع إلى آرائه في أربعة عشر موضعًا.

٢- سيويه، وقد رجع إلى آرائه في خمسة وأربعين موضعًا.

٣- أبو بكر بن السراج، وقد رجع إلى آرائه في سبعة مواضع.

٤- يونس بن حبيب، وقد رجع إلى آرائه في موضعين.

٥- أبو العباس المبرد، وقد رجع إلى آرائه في أحد عشر موضعًا.

٦- أبو عمر الجزمي، وقد رجع إلى رأيه في موضع واحد.

٧- قطرب، وقد رجع إلى آرائه في موضعين.

٨- أبو الحسن الوراق، وقد رجع إلى آرائه في موضعين.

٩- أبو زيد بن ثابت، وقد رجع إلى آرائه في أربعة مواضع.

- ١٠- أبو الحسن الأنخفش، وقد رجع إلى آرائه في سبعة مواضع.
 - ١١- علي بن عيسى الربعي، وقد رجع إلى آرائه في ثلاثة مواضع.
 - ١٢- أبو علي الفارسي، وقد رجع إلى آرائه في أربعة مواضع.
 - ١٣- أبو عثمان المازني، وقد رجع إلى آرائه في أربعة مواضع.
 - ١٤- أبو عبيدة، وقد رجع إلى رأيه في موضع واحد.
 - ١٥- الليث بن مظفر، وقد رجع إلى رأيه في موضع واحد.
 - ١٦- الأصمعي، وقد رجع إلى رأيه في موضع واحد.
 - ١٧- الكسائي، وقد رجع إلى آرائه في خمسة مواضع.
 - ١٨- الفراء، وقد رجع إلى آرائه في تسعة مواضع.
 - ١٩- أبو العباس ثعلب، وقد رجع إلى رأيه في موضع واحد.
 - ٢٠- هشام بن معاوية، وقد رجع إلى رأيه في موضع واحد.
- ونلاحظ أنه أكثر من الاعتماد على آراء المشهورين من علماء البصرة، ثم من علماء المذهب البغدادي، ثم من المشهورين من الكوفيين.
- أما الشعراء الذين احتج بشعرهم فكانوا من الجاهليين، وعصر صدر الإسلام، والعصر الأموي، وكلهم من الفصحاء الذين لا يَنَازِع في لغتهم منازع. وأشهر هؤلاء الشعراء: امرؤ القيس، والأعشى، والمتلمس، والربيع بن ضبع الفزاري، والنابغة الذبياني، وزهير بن أبي سُلمى، وشَحِيم عبد بنى الحسحاس، وعبد يغوث، وأبو النجم، ورؤبة ابن العجاج، وحسان بن ثابت، والحطيئة، وذو الرمة، وجريز، والفرزدق، وابن الطرية، والقُطامي، وعروة بن أذينة، والمجنون، وقيس بن ذريح، وكثير عزة، وعمرو ابن معديكرب.
- كما احتج ببعض النثر الوارد عَمَّن يوثق باستعماله، كأبي هريرة، وعبد الله بن الزبير.

نسخة الكتاب:

١. (شرح عيون الإعراب) نسخة واحدة محفوظة في مكتبة المتحف البريطاني تحت الرقم OR-5728 - تقع في خمس وخمسين لوحة، في اللوحة الأولى دُونَ العنوان (شرح عيون الإعراب) للقاضي أبي محمد عبيد الله بن أحمد الفزاري، من إملاء الإمام أبي الحسن علي بن فضال المجاشعي النحوي، نور الله قبريهما - وفي بقية صفحة العنوان تعليقات وهوامش نحوية وغير نحوية، ثم يبدأ الكتاب من اللوحة الثانية، وباللوحة الأخيرة (الخامسة والخمسين) ينتهي الكتاب.

وقد كُتِبَ في آخر النسخة: «تم الكتاب والحمد لله رب العالمين، والصلاة على محمد وآله الطيبين، واتفق الفراغ من كتابته على يد أضعف عباد الله وأحوجهم إلى غفرانه (محمد بن علي النساخ) يوم الخميس: العشرين من رمضان - عَمَّتْ ميامنه - من شهور سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة.

كُتِبَتْ هذه النسخة من نسخة كتبت من النسخة التي قُرِئَتْ على مصنفها ابن فضال، وعورضت، وصححت بقدر الوُضْع والإمكان.

أما عدد سطور الصفحة من كل لوحة فهو عشرون سطرًا، في اللوحات من الأولى حتى نهاية الخامسة والعشرين، ثم واحد وعشرون سطرًا من اللوحة السادسة والعشرين حتى نهاية الكتاب.

وأما الخط فَنَشِخٌ جميل، ضَبِطَتْ بعض ألفاظه بالشكل، وصحح بعضها في الهامش، فالنسخة مراجعة مصبوبة، وقد ذكر ناسخها ذلك في نهاية الكتاب.

الداعي إلى تأليفه:

يبدو أن المجاشعي - رحمه الله - كان يعاني من تدريس الكتب المؤلفة في زمنه ومن قبله لطلاب النحو، فهو بين نوعين من الكتب: إما كُتِبَ أفرطت في سرد المادة العلمية. وأفاضت في ذكر خلافات النحاة وشرحها والتعليق عليها، وإما كُتِبَ فَرَطت

في المادة العلمية، فاختصرت، فأخلت، فاستغلق الفهم على طالبها، وكلاً النوعين مرغوب عنه؛ لعدم جدواه، وعلى حدّ قوله: «فالشاذى المجتهد لا يخطئ منها بطائل، فضلاً عن مبتدئ متكاسل».

وقد ثمّت للمجاشعى صداقة طيبة بأسرة قاضى القضاة في شیراز - أبي محمد عبيد الله بن أحمد الفزارى - بعد موته، وبخاصة علاقته الطيبة بحفيده الشيخ العميد الأجلّ أبي منصور نصر بن عال بن عبيد الله، حتى لقد جرى بينهما التزاور بعد التجاور في بلاد خراسان، وإذ ذاك ظفر المجاشعى بِطَلْبَتِهِ، حين وقع على كتاب في النحو «صَغَرُ حجمه وكَثُرَ علمه»، وابتعد عن المذمتين: الطول المملّ، والإيجاز المُخِلّ، وهو من تأليف جد أبي منصور نصر بن عال بن عبيد الله، سماه «عيون الإعراب»، فعزم المجاشعى على شرحه، وإيضاح ما يشتمل عليه من الإعراب، ولا سيما حين آنس من الحفيد رغبةً في ذلك وحرصاً عليه، قال: «فبادرْتُ إلى ما أُنِزُّ، وامثلت ما أُمَرُّ، ورأيت المؤلف أحب الإيجاز والاختصار، وتجنب الإطالة والإكثار، فقَقَوْتُ منهاجه، وسلكت أدراجه»، فكان هذا الكتاب (شرح عيون الإعراب) هذا الذي بين يديك.

تحقيق الكتاب:

وَصَفْنَا نسخة شرح عيون الإعراب سابقاً بأنها واحدةٌ مراجعةٌ مُصَوِّبَةٌ ذاتُ خط حسن مشكول في معظمه. ولذا سوف يتضمن عملنا في هذا الكتاب - إلى جانب تحقيقه على وفق المنهج العلمى في عُزف محققى التراث - إضافة تعليقات مهمة للباحثين، واستدراك ممن جاء بعد المؤلف من علماء زادوا على ما ذكر من قواعد، أو نقصوا، أو اشترطوا ووضعوا لذلك ضوابط. وألخص ما التزمت به في التحقيق فيما يلي:

١- تخريج الآيات القرآنية الكريمة، ونسبة ما قد يكون في بعضها من قراءات إلى من قرأ بها - عند إشارة المجاشعى إلى ذلك - مع توجيه كل قراءة توجيهًا نحوياً،

معمدًا في ذلك على كتب القراءات والتفسير، وبخاصة البحر المحيط لأبي حيان، وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس.

٢- تخريج الأحاديث الشريفة من مظانها الأصلية، وبخاصة صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن الدارمي، ومسند ابن حنبل.

٣- تخريج الأقوال المأثورة والأمثلة النحوية الذائعة من مظانها في كتب اللغة والنحو، وبخاصة الكتاب لسيويه، والمقتضب للمبرد، وشرح الجمل لابن عصفور، والكافية الشافية لابن مالك، وعلل النحو للوزّاق.

٤- تخريج الأشعار والأرجاز من الدواوين وكتب اللغة والنحو، مع بيان بحورها وإسنادها إلى أصحابها على قدر الوُشع، مع تفسير ما أشكل فيها من ألفاظ. وقد أوليت كتب النحو التي ظهرت منذ أواخر السبعينات حتى الآن عناية خاصة، لثُدرة الإشارة إليها في كتب التحقيق، وأذكر من تلك الكتب: علل النحو لأبي الحسن الوزّاق، وأسرار العربية للأنباري، والتبصرة والتذكرة للصيمري، والجُمَل في النحو المنسوب إلى الخليل بن أحمد، وشرح الجُمَل لابن عصفور، والمقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني، والكافية الشافية لابن مالك، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، والبغداديات للفراسي، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، وفاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة للأسفراييني، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان لأبي حيان، والمشوّف المُعلّم للعكبري، وغريب الحديث للحري.

٥- تخريج الآراء النحوية لأعلام النحاة والمسائل الخلافية التي أسندها المجاشعي إلى أصحابها من مظانها الأصلية في مصنفات أصحابها، أو في كتب المسائل الخلافية، إن تعذر ذلك.

٦- أما الآراء والأدلة الأخرى التي أغفل المؤلف ذكر أصحابها فقد جُهدت في إسنادها إليهم، على حسب ما ورد في مؤلفاتهم غالبًا، وبخاصة تلك الآراء التي

كانت لكل من سيبويه والمبرد والزجاجي والصيمري، وهم من أشهر مؤلفي النحو من سبق المجاشعي زمنًا.

٧- التعليق على كثير مما أورده المجاشعي، إما بتوضيح لمبهمه، أو بتفصيل لمجمله، أو باستنباط شروط لمسألة أوردها، أو بإضافة لها مما ذكره غيره؛ أو بذكر رأى مخالف لما ذكره هو، مع إثبات المصادر التي اعتمدت عليها في ذلك كله.

٨- الاهتمام بذكر المواطن التي ورد فيها معظم مسائل الكتاب في كتب المتقدمين والمتأخرين - مما تيسر لي وقت كتابة التعليقات، مع الإشارة إلى أجزاء تلك الكتب وصفحاتها، وأحسب أن في ذلك إفادة محمودة للباحثين في مسائل نحوية خاصة، وسرعة في تقصي جوانبها.

٩- صنع فهرس فنية للكتاب تشمل الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة والأمثال والكلام المأثور والأشعار والأرجاز والأعلام والكتب والجماعات وموضوعات الكتاب.

١٠- وضع أرقام لمسائل النحو الواردة في الكتاب حتى يسهل الرجوع إلى كل مسألة.

هذا وبالله التوفيق، ومنه العون، وعليه التكلان.



الفَزَارِيُّ صاحب المتن المشهور

لم يَحْظَ الفَزَارِيُّ بما حَظِيَ به غيره في كتب التراجم، من إفاضة في التاريخ لحياته، والتقصى لتقلاته، والسرد لمصنفاته، فقليلٌ منها هو الذي كَتَبَ عنه فأوجز، وحدث فأوَمَأ. وتتفق هذه الكتب على أنه (أبو محمد عبيد الله بن أحمد الفزاري)، ويزيد صاحب هدية العارفين أن اسم والده هو (معروف). وفي هذه الكتب كذلك أنه نحوي لغوي حنفى المذهب، أخذ النحو عن أبي علي الفارسي، وصحب السيرافي، وأنه وُلِدَ في سنة ٣٠٦هـ، وتوفي في سنة ٣٨١هـ، أو في سنة ٣٨٠هـ على حدِّ نقل السيوطي في بغية الوعاة، وأنه حمل أمانة القضاء زمناً، فكان قاضياً للقضاة في شيراز.

أما مؤلفاته النحوية فقد اتفقت كتب الترجمة على حصرها في اثنين: أحدهما يُدْعَى (صناعة الإعراب)، والثاني يُدْعَى (عيون الإعراب) وهو الذي شرحه الجاشعي في هذا الكتاب.

ويزيد الجاشعي في مقدمة شرحه لعيون الإعراب - هذا الذي بين يديك - أن جدّه يدعى «إبراهيم»، وأنه نهج منهج أهل البصرة، وأنه كان في العلم والخلق وحيدَ عصره، وفريدَ دهره، تُضْرِبُ إليه أكباد الإبل، وتُجَشِّمُ مشاق المناهل والرحل، وأنه خلف أبناء، كلهم قضاة، وأئمة نحاة، منهم ابنه علي، ومبسطه عالي، وابن عالي هذا هو نصر أبو منصور، الذي توطدت بينه وبين الجاشعي أواصرُ صداقة، وجرى بينهما تزاور، وعنده ظفر بكتاب جده (عيون الإعراب) في النحو، وأنس منه رغبة في نشره على طلبه العلم، فضلاً عن أن الجاشعي نفسه كان قد ضاق بتدريس كتب النحو التي بين يديه، وكان يبحث عن كتاب يصلح للشداة وللمبتدئين، ليس بالمطول المسرف، ولا بالمختصر المجحف، فالتقت الرغبةان، فكان هذا الكتاب^(٥).

(٥) في الترجمة للفزاري، انظر: بغية الوعاة، للسيوطي: (١٢٦:٢)، وروضات الجنات، للخونساري:

(٨٢:٣)، وكشف الظنون، لحاجي خليفة: (١٠٨٢، ١١٨٥)، ومعجم المؤلفين، لرضا كحالة:

(٢٣٧:٦)، وهدية العارفين، لإسماعيل البغدادي: (٦٤٧:٥).

الصفحة الأولى من المخطوطة

[illegible]

الصفحة الأخيرة من المخطوطة

[illegible]

(2a) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُمَّ يَلْتَمِسُ

الحمدُ لله الذي أرشدنا إلى معرفته، وهَدَانَا بِمَحْمَدٍ صَفْوَتِهِ، وجعله قَائِدًا إِلَى جَنَّتِهِ،
وَسَبِيلًا لِقُرْآنِهِ وَرَحْمَتِهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى أَهْلِ بَرَارِ عِثْرَتِهِ^(١)، وَأَخْيَارِ صَحَابَتِهِ، صَلَاةً
تُبَلِّغُنَا إِلَى مَرْضَاتِهِ، وَتَحْشُرُنَا بِهَا يَوْمَ الْمَعَادِ فِي زُمْرَتِهِ، وَبَعْدُ:
فَإِنَّ النُّحُو^(٢) عِلْمٌ يُعْرِفُ بِهِ حَقَائِقُ الْمَعَانِي، وَيُوقِفُ بِهِ عَلَى مَعْرِفَةِ الْأَصُولِ
وَالْمَبَانِي^(٣)، وَيُخْتِاجُ إِلَيْهِ فِي مَعْرِفَةِ الْأَحْكَامِ، وَيُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَلَالِ
وَالْحَرَامِ، وَيَتَوَصَّلُ بِمَعْرِفَتِهِ إِلَى مَعَانِي الْكِتَابِ^(٤)، وَمَا فِيهِ مِنَ الْحِكْمَةِ وَفَصْلِ
الْخُطَابِ^(٥)؛ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَا يُقْتَلُ قُرَشِيٌّ بَعْدَهَا

(١) عِثْرَةُ الرَّجُلِ - بِكَسْرِ فَسْكَوْنٍ -: أَقْرَبَاؤُهُ مِنْ وَلَدٍ وَغَيْرِهِ.

(٢) «النُّحُو»: عَلَّمَ بِالْغَلْبَةِ عَلَى هَذَا الْعِلْمِ الْإِخْتِصَاصِ الْمَشْهُورِ بَيْنَ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ، وَكَانَ فِي أَصْلِ
الْوَضْعِ اللَّغْوِيُّ مُصَدَّرًا لِلْفِعْلِ نَحَا يَنْحُو، وَلَهُ مَعَانٍ سَبْعَةٌ جَمَعَهَا بَعْضُهُمْ فِي قَوْلِهِ:

لِلنُّحُو سَبْعٌ مَعَانٍ قَدْ أَتَتْ لَفْظًا جَمَعْنَاهَا ضَمْنِ بَيْتٍ مُفْرَدٍ كَمَلَا

قَصْدٌ، وَمِثْلٌ، وَمُقَدَّرٌ، وَنَاحِيَةٌ نَوْعٌ، وَبَعْضٌ، وَحَرْفٌ. فَاحْفَظِ الْمَثَلَا

[حَاشِيَةُ الْخَضْرَى ١: ١٠ - الْمُطْبَعَةُ الشَّرَفِيَّةُ].

(٣) فِي هَذَا خَلَطَ لِمَسَائِلِ النُّحُو وَالصَّرْفِ؛ فَإِنَّ مَعْرِفَةَ الْأَصُولِ وَالْمَبَانِي مِمَّا يَخْتَصُّ بِهَا عِلْمُ الصَّرْفِ.
وَالْمُؤَلَّفُ بِهِذَا يَسْلُكُ مَسْلَكَ الْمُتَقَدِّمِينَ، مَعَ أَنَّهُ مِنْ نَحْوِ الْقَرْنِ الْخَامِسِ الْهَجْرِيِّ.

(٤) الْمُرَادُ كِتَابُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَهُوَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ.

(٥) عَرُفَ هُنَا «النُّحُو» بِفَائِدَتِهِ وَغَايَتِهِ وَثَمَرَتِهِ؛ وَذَلِكَ تَسَامُحٌ مِنْهُ فِي التَّعْبِيرِ. وَلَمْ يَهْتَمِ الْقَلَمَاءُ مِنَ
النُّحَاةِ عَمُومًا بِتَعْرِيفِ الْعِلْمِ الَّذِي يُؤَلَّفُونَ فِيهِ، وَكِتَابٌ سَيُؤَيِّدُهُ نَفْسُهُ يَخْلُوْ مِنْ تَعْرِيفِ لِلنُّحُو، وَهُوَ أَوَّلُ
كِتَابٍ وُضِعَ فِيهِ. وَرَبَّمَا كَانَ أَوَّلُ تَعْرِيفٍ لِلنُّحُو وَصَلَ إِلَيْنَا هُوَ تَعْرِيفُ ابْنِ السَّرَاجِ [ت ٣١٦ هـ]. فَقَدْ
ذَكَرَ فِي مُقَدِّمَةِ كِتَابِهِ (الْأَصُولُ فِي النُّحُو: ١: ٣٥ - تَحْقِيقُ عَبْدِ الْحُسَيْنِ الْفَتْلِيِّ) أَنَّ «النُّحُو» إِنَّمَا أُريدَ بِهِ
أَنَّ يَنْحُو الْمُتَكَلِّمُ إِذَا تَعَلَّمَ كَلَامَ الْعَرَبِ، وَهُوَ عِلْمٌ اسْتَخْرَجَهُ الْمُتَقَدِّمُونَ فِيهِ مِنْ اسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ؛
حَتَّى وَقَفُوا عَلَى الْفَرْضِ الَّذِي قَصَدَهُ الْمُبْتَدِئُونَ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ. فَبِاسْتِقْرَاءِ كَلَامِ الْعَرَبِ قَاعَلَمُ أَنَّ الْفَاعِلَ رَفَعَ
وَالْمَفْعُولَ بِهِ نَصَبَ وَأَنَّ فَعَلَ مِمَّا عَيْنُهُ يَاءٌ أَوْ وَאוْ تَقْلِبَ عَيْنُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: قَامَ وَبَاعَ، أ.هـ.

صَبْرًا^(١). لو رَوَاهُ رَوَاهُ: لَا يُقْتَلُ - بِالْجُزْمِ - لِأَوْجِبَ أَلَّا يُقْتَلَ الْقَرَشِيُّ وَإِنْ ارْتَدَّ. ومعنى الحديث مع الرفع أنه لَا يَرْتَدُّ الْقَرَشِيُّ فَيُقْتَلَ. وكذلك لو قال^(٢) قائل: مَا لَهُ عِنْدِي حَقٌّ أَوْ حَقًّا، كَانَ جَحْدًا^(٣)، وَلَوْ قَالَ: مَا لَهُ عِنْدِي حَقٌّ أَوْ حَقًّا، لَكَانَ إِقْرَارًا^(٤)، وَلَلزِمَهُ أَدَاؤُهُ^(٥)، وَوَجِبَ عَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَحْكُمَ عَلَيْهِ بِذَلِكَ.

= وَأَنْتَ تَجِدُهُ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ قَدْ خَلَطَ بَيْنَ مَسَائِلِ النُّحُوِّ وَالصَّرْفِ، كَمَا أَنَّ تَعْرِيفَهُ مُجْمَلٌ، فِي حَاجَةٍ إِلَى تَفْصِيلٍ. وَهَذَا مَا فَعَلَهُ الْمُتَأَخِّرُونَ مِنَ النُّحَاةِ الَّذِينَ عَزَلُوا مَسَائِلَ الصَّرْفِ فَخَصَّوهُ بِبَيِّنَةٍ الْكَلِمَةِ، وَأَبْقَوْا لِلنُّحُوِّ مَسَائِلَ التَّرْكِيْبِ وَالْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ. كَمَا أَنَّهُمْ وَضَعُوا حَدُودًا لِعِلْمِ النُّحُوِّ، ذَكَرَهَا السِّيُوطِيُّ فِي (الْإِقْرَاحِ فِي عِلْمِ أَصُولِ النُّحُوِّ: ٧٤ - تَحْقِيقُ د. حَمْدِي عَبْدِ الْفَتَّاحِ). وَانْظُرْ مَعَهُ مَقَدِّمَاتُ كُتُبِ النُّحُوِّ، وَشُرُوحُ الْأَلْفِيَةِ عِنْدَ قَوْلِ ابْنِ مَالِكٍ:

وَأَسْمَاءُ اللَّهِ فِي الْفَرْجِ مَقَاصِدُ النُّحُوِّ بِهَا مَحْصُورَةٌ

(١) الْحَدِيثُ مِنْ رِوَايَةِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَطِيْعٍ عَنْ مَطِيْعٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: «لَا يُقْتَلُ قَرَشِيٌّ صَبْرًا بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ (فَتْحُ مَكَّةَ ١٢: ١٣٤)، وَالدَّارِمِيُّ (١٩٨: ٢)، وَ(أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ٤١٢: ٣، ٢١٣: ٤).

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ: أَنَّهُ عَلَى رِوَايَةِ الْجُزْمِ يَكُونُ الْكَلَامُ إِنْشَاءً لِحُكْمٍ وَتَشْرِيْعٍ بِعَدَمِ مَشْرُوعِيَّةِ قَتْلِ الْقَرَشِيِّ أَبَدًا، حَتَّى إِنْ ارْتَدَّ، فَالْمَعْنَى: لَا تَقْتُلُوا قَرَشِيًّا بَعْدَ هَذَا الْيَوْمِ مُطْلَقًا، وَتَكُونُ «لَا» عَلَى هَذَا نَافِيَةً. أَمَّا عَلَى رِوَايَةِ الرِّفْعِ فَالْكَلَامُ إِخْبَارٌ بِأَنَّ قَرَشِيًّا يُسْلِمُونَ كُلَّهُمْ وَلَا يَرْتَدُّ مِنْهُمْ أَحَدٌ، كَمَا ارْتَدَّ غَيْرُهُمْ بَعْدَهُ ﷺ مِنْ حَوْرَبٍ وَقُتَيْلٍ صَبْرًا. فَالْمَعْنَى لَنْ يَكُونَ ارْتِدَادٌ مِنْ قَرَشِيٍّ حَتَّى يَكُونَ قَتْلٌ لَهُ بِسَبَبِ ذَلِكَ، وَتَكُونُ «لَا» عَلَى هَذَا نَافِيَةً.

(٢) فِي الْأَصْلِ: قَالَهُ.

(٣) «مَا لَهُ عِنْدِي حَقٌّ» الْجَحْدُ هُنَا عَلَى تَقْدِيرِ «مَا» نَافِيَةً، وَالْجُمْلَةُ اسْمِيَّةٌ: «لَهُ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ خَبَرٌ مُقَدِّمٌ، وَ«حَقٌّ» مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، أَيْ: لَيْسَ لَهُ حَقٌّ عِنْدِي.

أَمَّا «مَا لَهُ عِنْدِي حَقًّا» فَعَلَى التَّقْدِيرِ السَّابِقِ فِي «مَا»، وَالْجُمْلَةُ اسْمِيَّةٌ حَذَفَ مُبْتَدَأُهَا، وَالتَّقْدِيرُ: لَيْسَ لَهُ عِنْدِي مَالٌ، وَيَكُونُ «حَقًّا» مَفْعُولًا مُطْلَقًا لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ، أَيْ: أُحَقِّقُ ذَلِكَ حَقًّا، وَالْجُمْلَةُ حَالِيَّةٌ. هَذَا فِي رَأْيِ الْجَمَاشَعِيِّ، وَلَا مَانِعَ عِنْدِي مِنْ تَقْدِيرِ «مَا» فِي ذَلِكَ كَلِمَةً مُوصُولَةً، فَلَا يَكُونُ الْكَلَامُ جَحْدًا، بَلْ يَكُونُ إِقْرَارًا بِالْحَقِّ. وَالْأَمْرُ مُرْجِعُهُ إِلَى تَقْدِيرِ الْمُتَكَلِّمِ.

(٤) وَذَلِكَ لِأَنَّ «مَا» هُنَا لَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ نَافِيَةً؛ إِذْ هِيَ جُزْءٌ مِنَ الْاسْمِ «مَالٌ» الْمُضَافِ إِلَى ضَمِيرِ الْغَائِبِ، فَهُوَ إِقْرَارٌ بِأَنَّ الْمَالَ الَّذِي لِهَذَا الشَّخْصِ ثَابِتٌ فِي ذِمَّتِهِ، وَأَنَّهُ يَعْتَرِفُ بِذَلِكَ وَيُؤَكِّدُهُ. (٥) فِي الْأَصْلِ: أَدَاؤُهُ.

وكذلك لو قال: أنا قاتل فلان، لكان هذا وعدًا منه بالقتل^(١)، ولو قال: أنا قاتل فلان، لوجب أن يُنظر في قرائن هذا الكلام؛ لأنه يَحْتَمِلُ أن يكون إقرارًا منه بأنه قد فَعَلَ، وَيَحْتَمِلُ أن يكون وَعْدًا بأنه سيفعل، فالقرينة تُبَيِّنُ المراد، وتُخَلِّصُ المستفاد.

وكذلك لو قال: ما أَحْسَنَ زيدًا، وما أَحْسَنَ زيدًا، وما أَحْسَنَ زيدًا؟، لكان الأول تعجبًا، والثاني نفيًا، والثالث استفهامًا. فأنت ترى كيف فَصَّلَ الإعرابُ بالمباني بين هذه الألفاظ والمعاني.

وقد أَلَّفَ العلماءُ في هذا الشأن^(٢) كُتُبًا يتعدَّى عددُ أَسَامِيهَا^(٣)، فضلًا عن حفظ ما ضُمِّنَ فيها، فَمِنْ بَيْنِ مُطِيلٍ مُشْرِفٍ، ومختصرٍ مُجِيفٍ، فالشاذي^(٤) المجتهد لا يَحْظِي منها بطائل، فضلًا عن مبتدئٍ متكاسل.

ثم إنني وقعت^(٥) على كتابٍ صَغُرَ حجته، وكَثُرَ علمه، صنَّفه قاضي^(2b) القضاة «أبو محمد عُبيدُ الله بنُ أحمد بن إبراهيم القزاري»، ثم البصري، ألبسه الله مغفرته، وأدخله جنته، فقد كان وحيد عصره، وفريد دهره، يُضْرَبُ إليه أكبادُ

(١) لأن اسم الفاعل إذا كان بغير «أل» لا يعمل في المفعول إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، فعمله فيه هنا دليل على أن القتل لم يقع، وإنما هو توعد وتهديد، بخلاف المثال الثاني الذي أضيف فيه اسم الفاعل إلى مفعوله، فهو يحتمل الأزمنة الثلاثة، فالمعول عليه حيثُ هو القرينة، والذي ذكره هنا هو رأى الجمهور. وذهب الكسائي إلى أن اسم الفاعل يعمل بمعنى الماضي أيضًا، وعلى رأيه فالقرينة هي المعول عليها في النصب وفي الإضافة. وقد جرت مسألة كهذه بين الكسائي وأبي يوسف صاحب أبي حنيفة، انظرها في (معجم الأدباء: ١٣: ١٧٦).

(٢) يقصد: التفرقة بين معاني الكلمات المتشابهة في الرسم، على حسب موقعها الإعرابي. وليس النحو مقتصرًا على الكلمات المتشابهة، بل هو عام في الكلام كله.

(٣) الأسماء، وتخفف الياء: جمع أسماء، التي هي جمع اسم، فهي جمع الجمع.

(٤) الشاذي: الذي تعلم شيئًا من العلم والأدب ونحوهما، أي: أخذ طرْفًا منه.

(٥) وقع على الكتاب ونحوه: ظفر به بعد بحث.

الإبل^(١)، وَيَجْشُمُ مَسَاقُ الْمَنَاهِلِ وَالرَّحْلُ^(٢)، وَخَلَقَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبْنَاءُ كُلِّهِمْ قَضَاءً، وَأُمَّةً تُحَاةً، مِنْهُمْ ابْنُهُ عَلِيٌّ، وَسِبْطُهُ^(٣) عَلِيٌّ، وَمِنْهُمْ إِلَّا أَعْرَ نَجِيبٌ^(٤)، ثُمَّ تَلَاهُمْ فِي هَدْيِهِمْ، وَجَرَى عَلَى سَيْرَتِهِمْ وَسَعْيِهِمْ فَرُغَ تِلْكَ الشَّجَرَةُ، وَبَاكُورُهُ^(٥) تِلْكَ الثَّمَرَةُ، الشَّيْخُ الْعَمِيدُ الْأَجَلُ «أَبُو مَنْصُورٍ نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ عَلِيٌّ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ»، مَكَّنَ اللَّهُ فِي الْعَرْزِ غُلَاهُ، وَأَتَاهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ مَنَاهُ، وَلَا سَلَبَ أَهْلَ الْفَضْلِ ظِلُّهُ وَذُرَاهُ، فَهُوَ يَتِيمَةُ الدَّهْرِ^(٦)، وَوَاسِطَةُ الْعَقْدِ الْمَجْدِ وَالْفَخْرِ^(٧)، وَقَدْ زُرَّتُهُ فَوَجَدَتْهُ حَاتِمًا^(٨) بِجُودًا وَبَذَلًا، وَالْأَخْنَفَ^(٩) رَضَانَةً وَعَقْلًا، وَالْخَلِيلَ^(١٠) ذِكَاءً وَفَضْلًا، وَأَتَى يَغْدُوهُ^(١١) ذَلِكَ، وَأَصْلُهُ وَعَنْصُرُهُ هُنَاكَ^(١٢).

(١) كناية عن تحمل المصاعب في سبيل الارتحال إليه؛ لطلب العلم وغيره.
(٢) تجشم الأمر: تحمله مع ما فيه من مشقة، والمناهل: المنازل التي في الصحراء على طريق المسافرين، وسميت كذلك لما فيها من الماء، والرحل - بكسر الراء - جمع رحلة، وهي اسم من الارتحال للمسير والسفر.

(٣) السبب: ولد الابن أو البنت، والمقصود هنا ولد الابن.
(٤) الأعز: صفة مشبهة، من العزة، وهي بياض في جبهة الفرس، ورجل أعز: كريم الأفعال واضمحها، وهو من باب التشبيه. أما النجيب فهو: الفاضل الكريم السخي. والمقصود وصفهم بكل الصفات الطيبة.

(٥) الباكور من كل شيء: المعجل المجيء والإدراك، والأثنى باكورة.
(٦) فلان يتيم الدهر: منفرد في الفضائل والחסن بغير نظير.
(٧) واسطة العقد: الجوهر الذي في وسطه، وهو أجوده، يقصد هنا أنه أفضل من أن تصف بالمجد والفخر.

(٨) حاتم الطائي، من مشاهير العرب، ويضرب به المثل في الكرم، توفي سنة ٤٦ قبل الهجرة. والكلام على التشبيه.

(٩) الأحنف بن قيس، من مشاهير العرب، ويضرب به المثل في الحلم ورجاحة العقل، توفي سنة ٧٣ هـ.
(١٠) الخليل بن أحمد الفراهيدي، عالم العربية الأول وأستاذ سيويه، توفي سنة ١٧٥ هـ.

(١١) يغدوه: يتجاوزه ويتعد عنه. و«أثنى» اسم استفهام بمعنى: كيف، مراد به النفي أو الإنكار.
(١٢) يقصد: من سبقه من أجداده وآبائه، وأن هذا الشبل من ذاك الأسد.

ورأيتهُ يَمِيلُ إلى شرح هذا الكتاب، وإيضاح ما يشتمل عليه من الإعراب، فبادرت إلى ما أُثِرَ^(١)، وامتثلتُ ما أُمِرَ، ورأيت المؤلفَ أحبَّ الإيجازَ والاختصارَ، وتجنَّبَ الإطالةَ والإكثارَ، فَقَفَوْتُ^(٢)، مِنْهَاجَهُ، وسَلَكْتُ أدراجَهُ^(٣)، لئلاَّ أَخَالَفَ الغرضَ، وأتَجَنَّبَ ما إليه غَرَضُ^(٤)، فأَمَلَيْتُ هذا الكتابَ، وتَحَرَّيْتُ فيما أَوْرَدَتْهُ الصوابَ، واقتصرْتُ على عيون المسائل، وَنَكَّتِ^(٥)، الدلائلَ، والله تعالى المستعان، وعليه التكلان^(٦).

قال القاضي أبو محمد عُبيد الله بن أحمد بن إبراهيم الفزاري:



(١) أُثِرَ أن يفعل كذا أَثَرًا، وَأَثَرَ، وَأَثَرَ: بمعنى فَعَّلَ وقَلَّمَ واختار.

(٢) قَفَوْتُ: تَبَعْتُ.

(٣) الأدراج: جمع دَرَج، وهو طريق السيل في معاطف الأودية. والمقصود: سيرْتُ في الطريق التي رغب فيها من شرح الكتاب بإيجاز.

(٤) غَرَضُ إلى لقاءه يُغَرِّضُ غَرَضًا: اشتاق.

(٥) النَّكَّتْ: جمع نُكْتَةٍ، وهي مسألة لطيفة أخرجت بدقة نظر وإنعام فكر، سميت بذلك لتأثيرها في النفوس. من قولهم: نَكَّتْ في الأرض: إذا ضربها بقضيب أو إصبع ونحوهما، فَأَثَرَ فيها، أو لأن حصولها بحالة فكرية شبيهة بالنُّكْتِ في الأرض.

(٦) التَّكْلَانُ: الاعتماد وإسناد المهمات إلى من هو أقوى منك - اسم مصدر من توكل عليه، والتاء فيه بدل من الواو.

بَابُ مَا الْكَلَامُ^(١): مُجْمَعًا وَمَفْصَلًا

«الكلام ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف متّقى. ولا يُعْرَبُ من جميع ذلك إلا اثنان: اسم متمكّن كرجل وزيد، وفعل مضارع كيقوم ويذهب. وإعرابُ الاسم بالنصب والرفع والجَرّ، وإعرابُ الفعل بالرفع والنصب والجزم، يشتركان في الرفع والنصب، ثم ينفرد الاسم بالجَرّ، والفعل بالجزم، والرفعُ فيهما جميعًا بالضم: زيدٌ ويذهبُ، والنصبُ فيهما بالفتح: زيدًا، ولن يذهب^(3a)، وجَرُّ الاسم بالكسرة: زيد، وجزمُ الفعل بالسكون: لم يذهب.

وقد شدّ ستةُ أسماءٍ، فجاء رفعُها بالواو، ونصبُها بالالف، وجَرُّها بالياء، وهي: أبو زيد وقُوّة وأخوه وخمُوّة وهُوّة وذو مال، تقول: جاءني أبوه، ورأيت أباها، ونظرت إلى أبيه، وكذلك سائرُها.

وكُلُّ مُشْتَقٍّ فرفعُه بالالف: يَدَانِ، ونصبُه وجَرُّه بالياء: يَدَيْنِ، وتُوْنُهُ مكسورةٌ ومحدوفةٌ في الإضافة: يَدَاكَ ويداه وَيَدَايَ - في الرفع - وَيَدَيْكَ وَيَدَيْهِ وَيَدَيَّ - في النصب والحذف.

فأمّا الجمعُ الصحيح^(٢) فرفعُه بالواو: مسلمون، ونصبُه وجَرُّه بالياء: مسلمين، وتُوْنُهُ مفتوحةٌ أبدًا محدوفةٌ في الإضافة: مُسْلِمُو بَلَدِنَا، وصالحو قريتنا، ورأيت مُسْلِمِي قريتنا.

وإذا كانت التاءُ زائدةً للجمع^(٣) بعد ألف زائدة فإنها تُضَمُّ في موضع الرفع:

(١) هذا العنوان في صياغته شبيه بعنوان سيبويه في أول كتابه (باب علم ما الكلام من العربية) وفيه أعراب قاربت الأربعين إعرابًا، ذكرها الفارسي في رسالة له بعنوان (أقسام الإعراب)، كما عرض لإعراب هذا العنوان أيضًا في كتابه (التعليقة على كتاب سيبويه: ٣:١ وما بعدها).

(٢) يقصد جمع المذكر السالم.

(٣) يقصد جمع المؤنث السالم، ويقال له: الجمع بالالف والتاء.

مسلمات، وتُكسَرُ في موضع الجر والنصب: رأيت مسلمات، ونظرت إلى مسلمات، وإذا لم تكن زائدة للجمع^(١)، بل كانت في الواحدة دخلها النصب نحو: رأيت أقواتكم، وسمعت أصواتكم، ودخلت أياتكم.

وما لا ينصرف لا يدخله الجر مثل: مررت بإبراهيم، ونظرت إلى إسماعيل، ولا يُتَوَّنُ أيضًا: جاءني أحمد، ورأيت أحمد.

والمقصور لا يدخله الإعراب^(٢) مثل: موسى وعيسى والمثنى والمُعْلَى، وكل اسم آخره ياء خفيفة بعد كسرة مثل: قاضٍ وعَمٍ ومُسْتَوٍ، فإنه لا يدخله الرفع والجر، ويدخله النصب وحده: رأيت قاضيًا وعَميًا ومستويًا، وكل فعل آخره واو مثل: يغزو، أو ياء مثل: يرمى، أو ألف مثل: يَرْضَى، فإن هذه الثلاثة تُسَكَّنُ في الرفع وتُحَدَفُ في الجزم: لم يَغْزُ، ولم يَرْمِ، ولم يَرْضَ، وتُفْتَحُ الواو والياء في النصب مثل: لن يَغْزَوْ، ولن يَرْمِي، فأما الألف مثل: لن يَرْضَى ولن يَخْشَى، فلا تتحرك؛ فلذلك تُسَكَّنُ في النصب كما تُسَكَّنُ في الرفع.



(١) يقصد جمع التكسير الشبيه في صورته بجمع المؤنث السالم في كونه مختتمًا بالألف والتاء.. ولكن التاء فيه من أصل الكلمة.

(٢) يقصد الإعراب بالحركات الظاهرة؛ لأن ألفه ساكنة دائمًا، لا تقبل الحركة، وإلا فهو معرب بحركات مقصورة على الألف.

مسائل هذا الباب

(١) مسألة:

يقال: ما الكلام^(١)؟

والجواب: أنه كل جملة مستقلة مفهومة. هذا هو المشهور عند النحويين، ومنهم من يطلق الكلام على الجزء من الجملة^(٢). والوجه الأول هو الظاهر من مذهب^(3b) سيويه^(٣)؛ والدليل على ذلك أنه قال في المضارعة: ألا ترى أنك لو قلت: إنَّ يَضْرِبُ

(١) انظر في تعريف الكلام والفرق بينه وبين الجملة والقول والكلم واللفظ:

- المقرب، لابن عصفور: (٤٥).
- التبصرة والتذكرة، للصيمري: (٧٥:١).
- شرح الكافية، للرضي: (٢:١) وما بعدها.
- التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، للعكبري: (المسألة الأولى).
- مسائل خلافة في النحو، للعكبري: (المسألة الأولى).
- الباب في علل البناء والإعراب، للعكبري.
- شرح الفريد، للأسفراييني: (١٨٤) وما بعدها.
- سر الفصاحة، لابن سنان، الخفاجي: (٣٢) وما بعدها.
- الصاحبي في فقه اللغة، لابن فارس: (٤٨).
- شرح المفصل، لابن يعيش: (١٨:١) وما بعدها.
- مغنى اللبيب، لابن هشام: (٤١:٢) وما بعدها.
- أوضح المسالك، لابن هشام: (١١:١) وما بعدها.
- الكواكب الدرية، للأهدل: (٢٦:١).
- مع الهوامع، للسيوطي: (٣:١) وما بعدها.
- شروح ألفية ابن مالك، عند قوله:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثم حرف الكلم

- (٢) ممن يؤيد ذلك ابن سنان الخفاجي في كتابه (سر الفصاحة) من ص ٣٢ إلى ص ٤٤.
- (٣) كلما في المخطوط، وهو تحريف والذي في سيويه (١٤:١): «ويبين لك أنها - يعنى الأفعال المضارعة - ليست بأسماء أنك لو وضعتها موضع الأسماء لم يجز ذلك، ألا ترى أنك لو قلت: إنَّ يَضْرِبُ يأتينا - وأشباه هذا - لم يكن كلاماً، إلا أنها ضارعت الفاعل، لاجتماعها في المعنى....».

يَأْتِينَ^(١)، لم يكن كلامًا، هذا تفسير أبي علي^(٢)، وتُحَوَّلَ في ذلك، فقيل: إنما أراد: لم يكن كلامًا مفيدًا. وهذا خروج عن الظاهر بغير دليل، ومما يدل على صحة ما ذهب إليه أبو علي في هذا الموضع قول سيويه في موضع آخر: وإنما يُحْكِي ما كان كلامًا لا قولًا^(٣). فجعل المفيد كلامًا وغير المفيد قولًا.

وقال علي بن عيسى الرِّبَعِيُّ^(٤): الكلام أصوات مختلفة، كلُّ صوتٍ منها غيرُ صاحبه، لها اعتمادات من أقصَى الخلق فما فوق ذلك إلى الخياشيم، فمتى خَصَلَتْ هذه الأصوات أو حصل بعضها سُمِّيَ كلامًا، ثم ينقسم إلى المفيد وغير المفيد، هذا حقيقته. ويُقَوَّى هذا المذهب قولُ سيويه في غير الموضعين اللَّذَيْن ذَكَرْنَاهُمَا: باب الاستقامة والإحالة من الكلام^(٥)؛ ألا ترى أنه سُمِّيَ الْحَالُ كلامًا، فهو وإن اعتمد على أن الكلام المفيد لا يمتنع أن يُطْلَقَ على غير المفيد. وقال بعض المتكلمين: الكلام ما سُمِّيَ فاعلة متكلِّمًا^(٦).

(٢) مسألة:

ويقال: إذا كان الكلام إنما هو المفيد، فكيف مَخْرُجُ صاحب هذا الكتاب^(٧): الكلام ثلاثة أشياء: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ معنًى^(٨)؟

(١) كلاً في الأصل، وانظر هذه الجملة كتابةً وضبطاً في التعليقة السابقة.

(٢) انظر: المقتصد في شرح الإيضاح (٩٣:١) وما بعدها.

(٣) في سيويه (١٢٢:١): «واعلم أن «قُلْتُ» إنما وقعت في كلام العرب على أن يحكى بها، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلامًا لا قولًا» نحو «قلت: زيد منطلق»؛ لأنه يحسن أن تقول: زيد منطلق، ولا تدخل «قُلْتُ»، وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه.

(٤) نحوي لغوي، أخذ عن السيرافي والفارسي، من مؤلفاته: شرح الإيضاح، للفارسي. والبدیع في النحو، توفي سنة ٤٢٠هـ.

(٥) قال (٢٥:١): «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب...».

(٦) انظر: سر الفصاحة: (٣٩).

(٧) يقصد بصاحب الكتاب - حيث ذكر ذلك - عبيد الله بن أحمد الفزاري، والكتاب هو (عيون الإعراب). وهذه العبارة وردت في صدر ما نقله عنه سابقًا.

(٨) ذلك لأن ظاهر قوله: «الكلام ثلاثة أشياء» لا يخلو من غرضين: أحدهما أن يراد أن الكلام ما =

والجواب: أن مخرجه على الحذف، والتقدير: مُؤْتَلَفُ الكلام ثلاثة أشياء، ثم
حُذِفَ المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، كما قال تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾^(١) يريد:
أهل القرية، ومثله كثير في القرآن والشعر، وأما من ذهب إلى أن الكلام قد يقع على
الجزء من الجملة فَأَمْرُهُ ظَاهِرٌ لَا لَبْسَ فِيهِ^(٢).

(٣) مسألة:

ويقال: لِمَ زعمتم أن الكلام ثلاثة أشياء، وما أنكرتم أن يكون أكثر من ذلك،
أو أقل؟.

والجواب: أننا قد اعتبرنا^(٣) جميع الأشياء واستقريناها^(٤) فوجدناها لا تخلو أن
تكون ذاتاً أو حدثاً للذات أو واسطة بينهما، فالاسم عبارة عن الذات، والفعل عبارة
عن الحدث، والحرف عبارة عن الواسطة بينهما، ولم نجد قسماً رابعاً، فلما كان
كذلك حكما بأن الكلام ثلاثة.

وجواب ثان: وهو أننا وجدنا^(4a) في الكلام ما يُخْبِرُ عنه وبه فَسَمَّيْنَاهُ اسماً،

= يجتمع فيه هذه الثلاثة، والثاني أن يراد أن كل جزء من هذه الأجزاء يكون كلاماً، كما أنك إذا
قلت: العلم نحو ولغة وقه، احتمل أن تريد أن كل واحد من هذه يطلق عليه العلم، وأن تريد أن
العلم لا يكون حتى تجتمع هذه الثلاثة، وكل واحد من هذين الغرضين فاسد؛ لأجل أن قولك: زيد
منطلق، وخرج عمرو، كلام مفيد، وليس بمشتمل على الأجزاء الثلاثة، وقولك: زيد، وخرج (من غير
اسم) غير مفيد، فلما أدى قوله: الكلام ثلاثة أشياء إلى هذا الفساد خرج به المجاشعي على حذف
المضاف.

(١) يوسف: (٨٢).

(٢) أى: لا حاجة به إلى تقدير حذف، انظر التعليقة (٤).

(٣) الاعتبار: الاستدلال بالشئ على الشئ بعد التأمل في علّة الحكم، وهو عين القياس. والمراد هنا:
بحثنا بتأمل في جميع الأشياء لنستخلص لها أحكاماً عامة مطردة.

(٤) الاستقراء: التبع والتنظيم وضم النظائر بعضها إلى بعض، والفعل منه: استقرى يستقرى. وهو
غير: استقرأ يستقرئ - بالهمزة في آخره، فهذا معناه: طلب القراءة.

ووجدنا ما يُخَبِّرُ به ولا يُخَبِّرُ عنه فسمّيناه فعلاً، ووجدنا فيه ما لا يُخَبِّرُ عنه ولا به فسمّيناه حرفاً، ولم نجد قسماً رابعاً، فحكّمنا بأن الكلام ثلاثة.

وجواب ثالث: وهو أن جميع المعاني يُعبّر عنها بهذه الأشياء الثلاثة، فَعَلِمَ أنه لا رابع لها، فقطعنا بذلك، وجعلناه أصلاً يُزَجُّعُ إليه، وَيُعْتَمَدُ عليه^(١).

(٤) مسألة

ويقال: قَلِمَ قَدَّمْتُمُ الاسمَ على الفعل، والفعل على الحرف؟

والجواب: أننا قدّمنا الاسم على الفعل في المكان لما كان مقدّماً عليه في الزمان. وأخّرنا الحرف بعد الفعل؛ لأنه فَضْلَةٌ^(٢) وأداة للاسم والفعل.

وجواب ثان: وهو أننا وجدنا الاسم يُخَبِّرُ عنه وبه، فله ربتان. ووجدنا الفعل يُخَبِّرُ به ولا يُخَبِّرُ عنه، فله رتبة واحدة. ووجدنا الحرف لا يُخَبِّرُ عنه ولا به، فلا رتبة له. فَقدّمنا ما له ربتان، وأخّرنا ما لا رتبة له، وبقي ما له رتبة واحدة متوسطاً.

وجواب ثالث: وهو أن الاسم من (السُّمُّ) وهو الرَّفْعُ، والحرف: الطَّرْفُ - فتقدّم الاسم بالاشتقاق، وتأخر الحرف بالاشتقاق، وبقي الفعل متوسطاً.

(٥) مسألة

ويقال: ما حدّ الاسم؟

والجواب: أن العلماء اختلفوا في ذلك:

فقال أبو بكر بن السراج^(٣): الاسم ما دلّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص، فالشخص نحو: رجل وفرس وحجر وبلد وعمرو وبكر، وأما ما كان غير شخص فنحو: الضرب والأكل والظن والعلم واليوم والليلة والساعة،

(١) ذكر ابن عصفور جواباً رابعاً في شرح الجمل: (٨٨:١).

(٢) يقصد به (الفضلة) ما عدا المسند والمسند إليه، وقد يُطلق عليه (المكمل).

(٣) محمد بن سهل، صاحب كتاب (الأصول في النحو) توفي سنة ٣١٦ هـ.

قال: وإنما قلت: على معنى مفرد؛ لِأَفَرَّقَ بينه وبين الفعل؛ إذ كان الفعل يُدُلُّ على معنَى وزمان، وذلك الزمان إمّا ماضٍ، وإمّا حاضر، وإمّا مستقبل^(١).

وقال مرةً أخرى: ما دَلَّ على معنى غير مقترن بزمان مُحْصَل، وأعنى بالمُحْصَل: الماضي والحاضر والمستقبل^(٢).

وَكَلَّا القولين خطأ؛ لأن الحرف يدل على معنى مفرد وغير مقترن بزمان مُحْصَل، ولكن إن زاد في الحد: ما دَلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان مُحْصَل، صَحَّ^(٣). وقال عليُّ بنُ عيسى: الاسم ما^(٤٦) دَلَّ على معنى دلالة الإشارة. وهذا أيضًا يَفْشَدُ؛ لأن من الأسماء ما لا يُدُلُّ دلالة الإشارة، وذلك نحو: أين وكيف وصَبة ومَنة، وما أشبه ذلك.

والحدُّ الصحيح عندنا أن يقال: الاسم ما اسْتَحَقَّ الإعراب في أوَّل وهَلَّة^(٤). فقولنا: «ما اسْتَحَقَّ الإعراب»، احترازٌ من الحرف والفعل المبني؛ لأنهما لا يستحقان

(١) الأصول: (١: ٣٦)، وهو منقول نصًّا.

(٢) التعريف الذي ذكره هنا غير موجود بلفظه في الأصول، وإنما يفهم ضمناً من قول ابن السراج «إذا كانت اللفظة تدل على زمان فقط فهي اسم، وإذا دلت على معنى وزمان مُحْصَل فهي فعل، وأعنى بالمُحْصَل: الماضي والحاضر والمستقبل» (الأصول ١: ٣٧).

والتعريف الذي ذكر في الأصل ورد منسوباً إلى السيرافي في كتاب (الحلُّل في إصلاح الخلل) للبطلينوس ص ٦١، والزمان المُحْصَل - بتشديد الصاد وفتحها - هو المميِّز المحدود بأحد الأزمنة الثلاثة، وقد ذكر هذا القيد ليدخل في حدِّ الاسم مثل اليوم والليلة والساعة؛ إذ هي دالة على زمان فقط غير مقترن بمعنى، وليدخل المصادر إذ لا تدل على الزمان عند بعضهم، أو هي تدل على زمان مجهول عند بعضهم الآخر، فهو ليس بزمان مُحْصَل.

(٣) ورد هذا التعريف بزيادته المقترحة منسوباً إلى ابن السراج في كتاب (المسائل الخلافية في النحو) قال في حد الاسم ص ٥٧: «وقال ابن السراج: كل لفظ دَلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بزمان مُحْصَل»، وإن صحَّت النسبة يبطل الاعتراض.

(٤) أصل الوَهْلَة: الفَرْعة (المرّة من الفزع) يقال: وَهَلَ يَوْهَلُ وَهَلًا. والمراد: أوَّل ما يبدو لك من رأي.

الإعراب بوجه من الوجوه، وقولنا: «في أول وهلة»، احتراز من الاسم المبنى والفعل المعرب؛ لأن الاسم المبنى إنما استحق البناء لمضارعة الحرف، وذلك في ثاني الحال، والفعل المعرب إنما أُعْرِبَ لمضارعة الاسم، وذلك في ثاني حال. وللإسم بُعْدٌ - سِوَى ما ذكرنا - حدودٌ كثيرة مَرُغُوبٌ عنها^(١).

(٦) مسألة:

ويقال: ما خَوَاصُّ^(٢) الاسم؟.

والجواب: أن خَوَاصَّهُ كثيرة، ولا تخلو أن تكون في أوله، أو في تضاعيفه، أو في آخره، أو في معناه: فالتى في أوله كـ (لام) المعرفة، وحروف الجر. والتي في تضاعيفه كـ (ياء) التصغير، وألف التكسير. والتي في آخره كالتنوين وباءى النسب. والتي في معناه جَوَازُ كَوْنِهِ فاعلاً ومفعولاً ومُبْتَدَأً، وما أشبه ذلك.

(٧) مسألة:

ويقال: ما حَدُّ الفعل؟.

والجواب: أن العلماء اختلفوا فيه:

فقال ابن السَّراج: «الفعل ما دَلَّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ وإما حاضرٌ وإما مستقبل. وقلت: «وزمان»؛ لِأَفَرَقَ بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى

(١) انظر هذه الحدود مفصلة في:

المسائل الخلافية في النحو (٥٦-٦١)، والمقتصد في شرح الإيضاح (٦٩:١-٧١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٩٠:١-٩٥)، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٦٣:١-٦٦)، والصاحبي (٤٩-٥١)، والحلل في إصلاح الخلل (٥٩-٦١)، وابن يعيش (٢٢:١-٢٣).

(٢) خواصُّ الشيء غير حدوده: (الحَدُّ) لا بد أن يكون في جميع آحاد المحدود، و(الخاصة) هي التي تكون في آحاده خاصة، فالألف واللام من خواصِّ الاسم مثلاً؛ لأنها لا تلحق ببعض أنواعه كالضمائر وأسماء الإشارة، ولا يصح أن يقال في حدِّ الاسم: هو ما صحَّ لحق الألف واللام به. وانظر فروقاً غير هذا في ابن يعيش (٢٤:١).

فقط^(١)». وهذا القول كأنه مأخوذ من قول سيويه: «أما الفعل فأمثلة أُحْدِثَ من لفظ أحداث الأسماء، وَتَبَيَّنَتْ لِمَا كَانَ، وما يكون ولم يَقْعْ، وما هو كائِنْ لم يَنْقَطِعْ»^(٢)، وقول سيويه أَوْلَى منه وَسَنَشْرُحُهُ.

وقال عليُّ بْنُ عيسى: «الفعل ما دَلَّ على مَعْنَى دلالة الفائدة»، وقال مَرَّةً أخرى: «ما دَلَّ على مَعْنَى مقترنٍ بزمان مُخَصَّلٍ»، وهذا كقول ابن السَّراج. وقيل: «ما دَلَّ على حَدَثٍ وزمان»، وهذا أيضًا مُغَيَّرٌ عن قول سيويه الذي قَدَّمناه^(٣).

وَأَسْلَمَ هذه الأقوال قولُ سيويه؛ ألا ترى أَنَّ (كان) وإن لم يكن لها حدث فلا خلاف أنها مشتقة من الكَوْن، وكذلك (عَسَيْتُ) مشتقة من العَسَى^(5a)، وإن لم يُشْتَغَلْ. ويقال لمن قال: (ما دَلَّ على معنى وزمان، أو على حدث وزمان): كيف تقول في: خَلَقَ اللهُ الزَّمانَ؟ أَيَدُلُّ على زمانٍ كان قَبْلَهُ؟ فإن قال ذلك لَزِمَهُ أن يكون الزمان موجودًا قَبْلَ خلقه. وإن قال: لا، فَسَدَ قَوْلُهُ، ولا يَلْزَمُ هذا سيويه؛ لأنه قال: يُنْبِئُ للزمان، والآخِرُ قال: دَلَّ على زمان.

(١) الأصول: (١: ٣٨).

(٢) سيويه (١: ١٢)، وفيه: «وَتَبَيَّنَتْ لِمَا مَضَى» بدلاً من: «وَتَبَيَّنَتْ لِمَا كَانَ».

(٣) وانظر حدودًا أخرى للفعل مفصلة في:

الأصول (١: ٣٨-٣٩)، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٢: ٣-٤)، والمقتصد

(١: ٧٦-٨٠)، وشرح الجمل لابن عصفور (١: ٩٥-٩٧)، والحلل في إصلاح الخلل (٦٦-٧٣)،

والمسائل الخلافية في النحو (٦٨-٧١)، وابن يعيش (٧: ٢-٤)، والصاحبي: (٥٢).

(٨) مسألة:

ويقال: ما خواصُّ الفعل؟.

والجواب: أنَّ خواصَّه كثيرة، ولا يخلو أن تكون في أوله، أو في تضاعيفه. أو في آخره، أو في معناه. فالتى في أوله كالسين وسوف وقد. والتى في تضاعيفه كالنصريف نحو: ضَرَبَ وضارب واضْطَرَبَ واستضرب، وما أشبه ذلك. والتى في آخره كناء التانيث نحو: ضَرَبْتُ وقَامْتُ ونِعَمْتُ وبُقِستُ، وكالضمير نحو: قلتُ وقلتَ وقلتِ وقلنا، وقام وقاما وقاموا، وما أشبه ذلك. والتى في معناه كدلالته على الحدث والزمان: الماضي والمستقبل والحاضر.

(٩) مسألة:

ويقال: ما حدُّ الحرف؟.

والجواب: أن سيويه قال: «الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»^(١) واختُلف في الضمير^(٢): إلّا^(٣) يرجع؟ فقيل: يرجع إلى الحرف، وقيل: يرجع إلى معنى، أى: ليس المعنى باسم ولا فعل. واختُلف في قوله: ما جاء لمعنى، فقيل: أراد: ما جاء لمعنى واحد ولم يدل على مَعْنَيْنِ، كما يكون ذلك في الفعل؛ لأنَّ الفعل يدلُّ على معنى وزمان، فقد مَيَّزَهُ مِنَ الفعل، ثم يُتَأَوَّلُ له أنَّ ذلك المعنى إنما هو في غيره فيتميز من الاسم الذي يدلُّ على معنى في نفسه فيصير مُمَيَّزًا من الاسم والفعل، وهو كما قال في موضع آخر: ما دَلَّ على معنى ليس غير^(٤).

(١) سيويه (١٢:١).

(٢) يريد الضمير في (ليس) من تعريف سيويه المذكور قَبْلُ.

(٣) في الأصل: إلى ما يرجع؟ والمشهور حذف ألف ما الاستفهامية إذا جرت غير مركبة مع (ذا)، ومن أثبتها في النطق أثبتها في الخط.

(٤) سيويه (١٥:١).

وقيل: أراد بقوله: (ما جاء لمعنى) أنه لا يكون كالفعل الذي لا يكون شخصاً وهو يَدُلُّ على أَكْثَر من معنى، ولا كالاسم الذي يدل على معنى يكون شخصاً مرةً وغير شخص مرةً أخرى. أي: ليس كالفعل الذي يدل على أكثر من معنى ولا يكون شخصاً، ولا كالاسم يكون مرةً شخصاً ومرةً غير شخص، وهذا معنى يُخَصُّ الحرف ويَحْصُرُه إذا لم يُشْتَعْمَل استعمالَ الاسم والفعل في الأمر العام، ويدخل تحته الحرف الذي لا يَدُلُّ على مَعْنَى؛ كحروف الزيادة؛ ألا ترى أن قولنا: (ويَدُلُّ على معنى في غيره) صحيح في الموضع الذي لا يكون زيادة، ولو قلنا: (ولا يَدُلُّ إلا على معنى في غيره) لدَخَلَ تحت هذا القول ما^(5b) يَعْكِسُهُ؛ لأن الزائد لا مَعْنَى له، وقولنا: (ويدل على معنى في غيره) من أوصافه، فلم يَنْفِ ما لا يَدُلُّ على معنى أصلاً.

وقد قيل في حذّه: «ما لم يُخْبِر عنه ولا به»^(١)، وهذا يُفْسِدُهُ نحو: صَة ومَة؛ لأن هذا القبيل لا يُخْبِر عنه ولا به.

وقيل: «الحرف ما كان صفةً لغيره»^(٢)، ولم يكن صفةً لنفسه^(٣). وهذا يجري مجرى العلامة، وليس بحذّه^(٤)، والأوّل قولٌ ميبوه الذي بدأنا به.

(١) قد يستفاد هذا التعريف من جوابه الثاني في وجه حصر الكلام في ثلاثة أشياء، فيكون ردّاً على نفسه، وهذا التعريف واردٌ أيضاً عن ابن السراج في الأصول: (١: ٣٧، ٤٠).

(٢) في الأصل: من غيره.

(٣) هو قريب من تعريف أبي إسحق الزجاج للحرف بقوله: «الحرف: ما لم يكن صفةً لذاته، وكان صفةً لما تحته» (انظر: الحلل في إصلاح الحلل: ٥٧-٧٦).

(٤) وللحرف حدود أخرى تراها في:

الجنى (الداني ٨٥-٨٧)، والمقتصد (٢: ٨٤-٨٥)، والإيضاح في شرح المفصل (٢: ١٣٧-١٣٨)، وشرح الجمل لابن عصفور (١: ١٠-١١)، والحلل في إصلاح الحلل (٧٤-٧٩)، وابن يعيش (٨: ٢-٥).

(١٠) مسألة:

ويقال: ما خواصُّ الحرف^(١)؟

والجواب: أنَّ خواصَّهُ أن يكون صفةً لغيره نحو: مررتُ برجلٍ في الدار، فقولك (في الدار) صفةٌ لرجلٍ، وهو غَيْرُهُ. ومن خواصِّه امتناعُ الإخبار عنه وبه. ومن خواصِّه ألاَّ يَسْتَقِلَّ مع جزءٍ واحدٍ، وإنما يَسْتَقِلُّ مع جزءين فصاعداً. ومن خواصِّه أن يُخَدِّثَ معنىً في الاسم أو الفعل.

وجملة ما يأتي له الحرفُ عشرة أشياء^(٢):

أحدهما: أن يأتي ليربط اسماً باسم، نحو: المالُ لزيدٍ، وزيدٌ وعمرو قائمان.
والثاني: أن يأتي ليربط فعلٍ بفعلٍ، نحو: قام وقعد أحمد، وخرج وانطلق.
والثالث: أن يأتي ليربط فعلاً باسمٍ، نحو: مررت بزيدٍ، وركبتُ إلى عمرو.
والرابع: أن يأتي ليربط جملةً بجملةٍ، نحو قولك: إنَّ يَقيمُ زيدٌ يجلسُ عمرو، ف (إنَّ) رَبَطَ الجملتين.

والخامس: أن يأتي ليؤكد الجُمْلَ، فهذا النوعُ على ضربين: ضَرْبٌ يُؤَكِّدُ ولا يُغَيِّرُ اللفظَ، نحو قولك: لَزَيْدٌ أَفْضَلُ من غيره، وضَرْبٌ يُؤَكِّدُ وَيُغَيِّرُ اللفظَ، نحو: إنَّ زَيْدًا قائمٌ.

والسادس: أن يأتي لينقل الخبرَ إلى الاستخبار، نحو قولك: أَرَزَيْدٌ قائمٌ؟ وهل خرج أنحوك؟

والسابع: أن يأتي لينقل الواجبَ إلى النفي، نحو: ما قام زيدٌ، ولم يخرج عمرو.
والثامن: أن يأتي للتثنية، نحو: يا زيدُ، ويا عبدَ الله.

(١) في الأصل (الحروف)، وما أثبتته هو الملائم لعود الضمائر بعده.

(٢) عدها ابن السراج في (الأصول: ١، ٤٢، ٤٣) ثمانية فقط، وأسقط منها التثنية، وكفَّ العمل.

والتاسع: أن يأتي لِيَكْفُ العامل، نحو: إنما زيد قائم، ورُبَّما خرج عَمَرُو.
والعاشر: أن يأتي صلة مُؤَكِّدًا، نحو قولك: فَعَلْتُ فِعْلًا ما، ونحو: قوله تعالى:
﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾^(١).

(١١) مسألة:

ويقال: مِمَّ اشْتَقَّ الاسم؟
والجواب: أنه من السُّمُو؛ لأنه سَمًا بِسَمَاءه، فأوضحه وبين معناه، وهذا مَذْهَبُ
أهل البصرة، وقال أهل الكوفة: هو من السَّمَةِ^(6a)؛ لأن صاحبه يُعَرَّفُ به، وهذا
يَفْشِدُ من ثلاثة أوجه:
أحدها: أننا لا نعرف شيئًا يَمَّا سقطت فَاؤُهُ ودَخَلَتْهُ همزة الوصل، وإنما تدخله
الهاء، نحو: عِدَّةٌ وَزَنَةٌ.

والثاني: أنه لو كان من السَّمَةِ لَقِيلَ في تصغيره: وَسَمَيْتُمْ، ولم يُقَلَّ: سَمَيْتُمْ.
والثالث: أنه لو كان كذلك لَقِيلَ في جمعه: أَوْسَمْتُمْ، أو أَوْسَامْتُمْ، ولم يُقَلَّ: أَسَمَاءُ،
وفي امتناع العرب من ذلك دلالة على فساد هذا القول. وقد زعم بعضهم أنه
مقلوب، وهو تَعَسَّفٌ^(٢).

(١) النساء ١٥٥، والمائدة ١٣.

(٢) الاتجاه البصري واضح من إفساده مذهب الكوفيين، وفي تفصيل الخلاف في اشتقاق الاسم
انظر:

المسائل الخلافية (٦٤-٦٨)، والإنصاف، المسألة الأولى (٦-١٦)، وأسرار العربية لابن الأنباري (٣)
وما بعدها، وابن يعيش (٢٦:١)، ولسان العرب (سمو)، والإيضاح للزجاجي (٥٩ وما بعدها)،
والأشباه والنظائر للسيوطي (٣٣٩:٢) وما بعدها - طبعة دمشق، والصفوة الصفية في شرح الدرر
الألفية (٥٨:١) وما بعدها.

(١٢) مسألة:

ويقال: ما وَزَنَ الاسم؟.

والجواب: أنه يحتمل أن يكون فُعْلاً كعُضُو، وَيَحْتَمِلُ أن يكون فِعْلاً كِعِضُو، ولا يجوز أن يكون فَعْلاً - بفتح الفاء -؛ لأنهم قالوا: سَمَ وَسِمَ - بالضم والكسر - ولم يُسَمَّعْ منهم: سَمَ - بالفتح - وأنشدوا:

١- بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سِمَةٌ^(١)

يُتَشَدُّ بِضَمِّ السَّيْنِ وَكُسْرِهَا، وَلَمْ يُتَشَدَّ أَحَدٌ بِفَتْحِهَا.

وَحُذِفَتْ الْوَاوُ مِنْهُ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَجُعِلَتْ الْهَمْزَةُ عَوْضًا مِنْهَا، وَقَدْ قِيلَ: حَذَفَتْ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمُتَشَبِّثِ^(٢) وَغَيْرِ الْمُتَشَبِّثِ، فَالْمُتَشَبِّثُ نَحْوُ اسْمٍ يَدُلُّ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى مُسَمًّى: كَأَخٍ، يَدُلُّ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى أَخِيهِ. وَكَأَبٍ، يَدُلُّ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى ابْنِ أَوْ بِنْتِ. وَكَاتِبٍ، يَدُلُّ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى أَبِي أَوْ أُمِّ. وَغَيْرِ الْمُتَشَبِّثِ نَحْوُ: عَصَا وَرَحَى، وَمَا أَشَبَهَ ذَلِكَ.

(١٣) مسألة:

ويقال: مِمَّ اشْتَقَّ الفعل؟.

والجواب: أن الفعل مشتقٌّ من لفظ الْحَدِيثِ^(٣) الذي هو الفاء والعين واللام.

(١) من مشطور الرجز، لرجل من كلب، أو من بني قضاة، وقد ذكر ابن منظور معه يتيين آخرين، هما:
أرسل فيها بازلاً يُقَرَّمَةٌ
وهو بها ينحو طريقاً يَغْلُمَةٌ

انظر: اللسان (سمو)، والمتصف (٦٠: ١)، والإنصاف (١٦: ١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٣٥١: ١)، والنوادر لأبي زيد (١٦٦)، وإصلاح المنطق (١٣٤)، والمقتضب (٣٩٩: ١)، وشواهد الشافية (١٧٦).

(٢) المتشَبِّثُ: المتعلق بالشئ، الم لازم له، وقد استعمله المجاشعي مصطلحاً نحوياً خاصاً به.

(٣) يقصد بالحدث المصدر، وما ذكره مذهب البصريين، أما الكوفيون فيذهبون إلى أن المصدر مأخوذ من الفعل. انظر تفصيل ذلك في: الإنصاف المسألة ٢٨ (٢٣٥-٢٤٣)، والمسائل الخلافية (٧٦-٧١)، وشرح الجمل لابن عصفور (٩٧: ١-١٠٠).

فإن قيل: فإنه يدل على الحدث والزمان جميعًا، فلم اشتق من لفظ الحدث دون الزمان؟
قيل: كان اشتقاقه من لفظ الحدث أولي؛ لأنه يدل عليه بلفظه، وليس كذلك
دلالة على الزمان؛ لأنه يدل على الزمان بصيغته؛ ألا ترى أنك تقول: فَعَلَ، فيدل
على الزمان الماضي، وتقول: يَفْعَلُ، فيَحْتَمِلُ الزمان الحاضر والزمان المستقبل، وتقول:
افْعَلْ، فيدل على الزمان المستقبل. فأنت ترى الأزمنة كيف اختلفت؛ لاختلاف
الصيغ، ولَفْظُ الحدث موجودٌ في جميعها.

(١٤) مسألة:

ويقال: مِمَّ اشْتُقَّ الحرف^(١)؟

والجواب: أَضْلُ الحرف الطَّرْفُ^(6b)، ومنه حَرْفُ السيف وحرف الجبل وحرف
الوادي، وما أشبه ذلك، فلوقوع هذا الجنس من الكَلِمِ طَرَفًا سُمِّيَ حرفًا؛ ألا ترى أنك
تقول: قد مررت بزيد، فتقع الباء طرفًا من زيد، وتقع قَدْ طرفًا من مررت، وهكذا
سائر الحروف. ويجوز أن يكون من قولهم: فلان يَحْتَرِفُ بكذا، أي: يَتَعَيَّشُ
ويتصرف، فَلِتَصْرِفِ هذه الحروف وعملها في الأسماء والأفعال سُمِّيَتْ حروفًا.
ويجوز أن يكون من الانحراف؛ وذلك أنه قد انحرف عن الاسم والفعل، وصار
قِسْمًا برأسه.

(١٥) مسألة:

ويقال: لِمَ أُغْرِبَ الاسمُ المتمكن^(٢)؟

(١) لا يريد بالاشتقاق معناه اللغوي أو الصرفي، وإنما يريد علّة التسمية بذلك، كما وقع في تفصيل
شرحه.

(٢) الاسم المتمكن هو: الاسم المعرب الذي يقبل علامات الإعراب لفظًا أو تقديرًا، فإن قَبِلَ التنوين،
فهذا يقال له: متمكن أَمَكْنٌ. أما الذي لا يقبل التنوين فيقال له: متمكن غير أَمَكْنٌ، وهو المنوع من
الصرف.

والجواب: لِيَفَرَّقَ الإِعْرَابُ بين المعاني التي تَعْتَوِرُهُ^(١)؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ما أحسن زيدًا، كان تعجبًا، وإذا قلت: ما أحسن زيدًا؟، كان استفهامًا، وإذا قلت: ما أحسن زيدًا، كان نقيًا. فلو لا الإِعْرَابُ ما وقع الفرق بين هذه المعاني، ولا عُرفَ الفاعل من المفعول^(٢). فإن قيل: فَهَلَّا يُجْعَلُ الترتيبُ قَرْنًا بين الفاعل والمفعول. قيل: لو فعلوا ذلك لضاق عليهم الكلام ولم يَجْزِ التقديم والتأخير، وهم يحتاجون إلى ذلك لإقامة وزن الشعر والقوافي والأسجاع^(٣)، وما أشبه ذلك.

(١٦) مسألة:

ويقال: ما الفعل المضارع؟

والجواب: أن الفعل المضارع ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع، وهي: الهمزة والنون والتاء والياء. فالهمزة للمتكلم مذكرا كان أو مؤنثا نحو قولك: أنا أقوم. والنون للمتكلم إذا كان معه غيره، نحو قولك: نحن نقوم، وقد يُخْبِرُ بها عن نفسه ذو القدر. والتاء للمخاطب، نحو: أنت تقوم، فإن كان المخاطب مؤنثا زِدَتْ في آخره ياءٌ ونونًا، نحو: أنتِ تقومين، وتكون التاء أيضًا للمؤنث الغائب، نحو: هي تقوم. والياء للغائب، نحو: هو يقوم.

(١) أي تختلف عليه وتتناوب، كلما مضى وجه خلفه آخر.

(٢) انظر تفصيلاً لعلّة دخول الإعراب في الكلام في:

المسائل الخلافية (٨١-٨٥)، واللباب في علل البناء والإعراب (الورقة ٥)، والأشباه والنظائر (٧٧:١)، والصاحبي (٤٢)، والإيضاح للزجاجي (٦٩)، والمقتصد (٩٧:١-١٠٠)، وشرح الجمل لابن عصفور (١٠٢:١-١٠٤)، وابن يعيش (٧٣:١).

(٣) الشعر: معروف بأوزان خاصة. والقوافي: جمع قافية، ويراد بها هنا وعند العروضيين آخر ساكنين في البيت مع ما بينها من حركات. والأسجاع: جمع سَجْع، وهو الكلام المشور له فواصل كفواصل الشعر من غير وزن. ثم إن الترتيب قد يمتنع في بعض المواضع؛ ألا ترى أنك لا تقول: ضرب غلامه زيدًا، لما يلزم منه من الإضممار قبل الذكر لفظًا وتقديرًا، فتدعو الحاجة إلى تقديم المفعول. وكذلك قولنا: ما أحسن زيدًا، ف (ما) - في الأصل - فاعل، ولا يصح تقديم الفعل عليه هنا؛ للزوم «ما» التعجبية التصدير.

(١٧) مسألة:

ويقال: لم كانت هذه الحروف أولى بالزيادة من غيرها؟
والجواب: أن أولى الحروف بالزيادة حروف المدّ واللّين^(١)؛ لأنها أُمّهات الحركات ولا تخلو كلمة منها، أو من أبعاضها، وهي: الألف والواو والياء. فلم يُمكنْهم زيادة الألف أولاً؛ لأنها لا تكون إلا ساكنة، والساكن لا يُتبدّلُ به، فأبدلوا منها أقرب الحروف^(٢) إليها، وهو الهمزة. وأما الواو فإنها لا تزداد أولاً؛ لما يلزم من انقلابها، فأبدلوا منها حرفاً يقربُ مخرجها من مخرجها، وهو التاء. وأما الياء فجعلوها للغائب. واحتاجوا إلى حرف رابع، فجعلوه النون؛ لمناسبة حروف المدّ واللّين، وذلك أنه يتبع الحركات ويُحذف في نحو: لم يكن، كما تُحذف في نحو: لم يَغْز ولم يَخْش ولم يَزِم، وفيه غنة تُشبه المدّ الذي فيهنّ، إلى غير ذلك مما يشتركن فيه.

(١٨) مسألة:

ويقال: لم سُمّي هذا الفعل مضارعاً؟
والجواب: أنه ضارع الأسماء، أي: شابهها^(٣)، وأصل المضارعة أن يَشْرَبَ الفصيلان^(٤) من ضَرْعٍ واحدٍ، فسُمّيت المشابهة مضارعة؛ لأن المضارعة تُوجِبُ الشَّبه

(١) هي الألف والواو والياء - كما سيذكر بعد - وهذه الثلاثة يطلق عليها حروف علة ومدّ ولين: إذا كانت ساكنة وقبلها حركة تناسبها، نحو كتاب ونور وديك. ويطلق عليها حروف علة ولين فقط: إذا كانت ساكنة وقبلها حركة لا تناسبها، نحو: صَوْمٌ وَيَج. ويطلق عليها حروف علة فقط: إذا كانت متحركة نحو: حَوَزٌ وَهَيْفٌ. ومن هنا تدرك أن الألف لا تكون إلا حرف مدّ. وانظر السّر في زيادة هذه الأحرف دون غيرها في: أسرار العربية للأنباري: ٤٤. وعلل النحو للوزّاق: ١٨١.

(٢) هذا هو رأى سيويه والبصريين عامة. انظر الكتاب (١: ١٣-١٤)، والإنصاف (المسألة ٧٣)، والمشابهة بين الاسم والمضارع من ثلاثة أوجه مذكورة في الإنصاف (المسألة ٧٣)، وخمسة مذكورة في أسرار العربية للأنباري: ٤٥ وما بعدها.

(٣) الفصيل: ولد الناقة إذا فُصِلَ عن أمه، وأكثر ما يقال في الإبل، وقد يطلق على البقر. والضَرْع - بفتح الضاد وسكون الراء - مَثَرُ اللبن من إناث الحيوان.

في غالب الأمر، وقيل: سُئِيَ مضارعاً؛ لضعفه عن رتبة الاسم في الإعراب، أُخِذَ من قولهم: رجلٌ ضَرْعٌ، أي: ضعيف. والأوّل أظهر.

(١٩) مسألة:

ويقال: لِمَ لَمْ يدخل الجزمُ الأسماء؟.

والجواب: أن سيويه قال: «ليس في الأسماء جزمٌ؛ لِتَمَكُّنِهَا، وَلِلْحَاقِ التَّنْوِينِ، فَإِذَا ذَهَبَ التَّنْوِينُ لَمْ يَجْمَعُوا عَلَيْهِ ذَهَابَهُ وَذَهَابَ الْحَرَكَةِ»^(١). ومعنى هذا أنك لو جَزَمْتَ لالتقى ساكنان: آخرُ الاسمِ والتنوين، فلم يكن بُدٌّ من حركة أحدهما أو حذفه، فلو حَرَكْتَ آخرَ الاسمِ لم يَبْنَ لِلْجَزْمِ تَأْثِيرٌ، والتنوين لا يُحَرِّكُ حركةً لازمةً؛ لأنه إنما وُضِعَ لهذا المعنى ساكناً، ولا يجوز حذف آخر الاسم؛ لأن الحذف لا يُلْحَقُ الحُرُوفَ الصُّحَاخَ، فلم يَتَّقِ إِلَّا حَذْفُ التَّنْوِينِ، ولو حَذَفْتَ التَّنْوِينِ وَأَنْتَ قَدْ حَذَفْتَ الْحَرَكَةَ لَأَجْحَفْتَ؛ لأن حَذْفَ شَيْئَيْنِ إِجْحَافٌ بِالْكَلِمَةِ، ولا يلزم مثل هذا في الفعل؛ لأن الفعل لا تنوين فيه.

وإن شئت قلت: لو جَزَمُوا لسقطت الحركة، وإذا سقطت الحركة سقط التنوين معها؛ لأنه تابع لها؛ ألا ترى أنه لا يوجد إلا بوجودها.

وقيل: لم يدخل الجزمُ الأسماء؛ لأنه لو دخل لكان تعريضاً للبناء، وذلك أنه قد يَلْقَى آخرُ الاسمِ ساكناً فَيُكْسَرُ؛ لِالتقاء الساكنين، وحركةُ التقاء الساكنين حركة بناء.

وقيل: الحروف الجازمة نافية، والأسماء لا تُنْفَى، وإنما تُنْفَى أحوالها. فلذلك لم يدخل الجزم فيها.

(١) سيويه (١٤:١) وهو بنصّه، وانظر هذين الوجهين في التبصرة (١:٨٠-٨١).

(٢٠) مسألة:

ويقال: لِمَ لَمْ يدخل الجزُّ في الأفعال؟

(7b) والجواب: أن الجزَّ أصله أن يكون بالإضافة، والإضافة إلى الفعل لا تصح؛

لأشياء.

منها: أن الإضافة إنما تكون في الأعيان^(١) الثابتة، والأفعال ليست بأعيان ثابتة؛ لأنها أعراض، والأعراض لا تبقى زمانين، أو يقبل بقاءها.

ومنها أن الأفعال أدلة وليست بالمدلول عليه، والإضافة لا تكون إلى الأدلة، وإنما تكون إلى المدلول عليه، نحو: غلامٌ زيد، وصاحبٌ عمرو.

ومنها أن المضاف إليه يقوم مقام التنوين وليس من قوة التنوين أن يقوم مقامه شيئان قويتان، وهما الفعل والفاعل؛ لأن الفعل لا يخلو من فاعله البتة، مُظهرًا أو مضمرا.

ومنها أن الإضافة إنما دخلت الكلام لتخصيص أو تعرف، والفعل لا يخصص ولا يُعرف؛ لأنه لا يكون إلا نكرة، فإذا لم يتخصص في نفسه ولم يتعرف، كان أخرى ألا يخصص غيره ولا يُعرف.

(٢١) مسألة:

ويقال: لِمَ كان تَغْيِيرُ أواخرِ الأسماء^(٢) بالحروف؟

والجواب: أنهم اعتزموا على أن يجعلوا تَغْيِيرَ آخرِ المثنى والمجموع بجمع السلامة

(١) الأعيان: ما لها قيام بذواتها، بمعنى أن له حيزًا بنفسه مستقلاً غير تابع تحيُّره لتحيز شيء آخر؛ كالإنسان والحيوان. أما الأعراض فليس لها قيام بذواتها، ولا حيز تستقل به، بل هي متعلقة بالأعيان.

(٢) يريد: الأسماء الستة. وانظر: علل النحو، للوراق: (١٥٠).

بالحروف، فأرادوا أن يكون لذلك نظير في الآحاد، تأنيصاً للثنية والجمع؛ إجمالاً يتيقن
كالمشتوحشين. وهذا قول أبي بكر بن السراج^(١).

(٢٢) مسألة:

ويقال: قَلِمَ خُصِّتْ هذه الأسماء بذلك دون غيرها؟.

والجواب: أن هذه الأسماء تَدُلُّ على أنفسها وعلى غيرها؛ لأنك إذا قلت: أبت،
دَلَّ على ابن أو بنت، وإذا قلت: أخ، دَلَّ على أخ أو أخت، فأشبهت الأفعال مِنْ
حيث كانت الأفعال تدل على أَنْفُسِهَا وعلى فاعليها، وَأَضَلَّ الاعتلال الأفعال
فَحِيلَتْ هذه الأسماء عليها؛ لما بينهما من المضارعة، فَأُعْلَتْ، وَجُعِلَ تَغْيِيرُ أواخرها
بالحروف^(٢).

(٢٣) مسألة:

ويقال: ما هذه الحروف التي في أواخر هذه الأسماء؟.

والجواب: أن العلماء اختلفوا في ذلك:

فقال سيويه^(٣): هي حروف إعراب، والإعراب مُقَدَّرٌ فيها، وتفسير هذا أنك إذا

(١) لم أظفر به في الأصول، وفي التبصرة للصيرى (١: ٨٤): «وإنما جعلوا تغييرها بالحروف دون الحركات؛ ليكون ذلك توطئة لما يأتي من الثنية والجمع، وكانت هذه الأسماء أولى بالتوطئة من غيرها؛ لأن الإضافة تلزمها في اللفظ والمعنى والإضافة فرع على الأفراد، كما أن الثنية والجمع فرع عليه، فلاشتراكهما في الفرعية جعل أحدهما توطئة للآخر». ثم إن «الوراق» في كتابه (علل النحو - ١٥٠) قد ذكر وجهين لذلك أوضح مما ذكره المجاشعي هنا.

(٢) لا تستقيم هذه العلة التي ذكرها هنا مع (فوه) و(ذو كلاً)؛ إذ لا تدل على الأمرين، فليست من الأسماء التي قال عنها قَبْلُ: المتشبهة.

(٣) في المقتضب (٢: ١٥٣): «فأما سيويه فيزعم أن الألف حرف الإعراب وكذلك الياء في خفض والنصب». وفي الإنصاف (المسألة ١٧) نسب الرأي إلى البصريين عامة. وليس في كتاب سيويه رأى خاص له في الأسماء الستة، وإنما ما ذكره يتعلق بإعراب المثني وجمع المذكر، فلعل الذين ذكروا هذا الرأي لسيويه أجزؤه بقياس الأسماء الستة على المثني والجمع، لما كان يجمعها كلها الإعراب بالحروف لا بالحركات. انظر: كتاب سيويه (١: ١٤-١٨).

قلت: قام أخوك، كان الأصل فيه: قام أَخَوَكَ، فَكُرِهَتْ الضمة على الواو فَثَقِلَتْ إلى الخاء بعد أن سُلِيَتْ الخاءُ الحركة، ونظيرُ ذلك: طُلْتُ، أصله: طَوَّلْتُ، (8a) فَثَقِلَتْ حركة الواو إلى الطاء بعد أن سُلِيَتْ الطاءُ الحركة، وَخِذِفَتْ الواو لالتقاء الساكنين. وكان الأصل في رأيت أَخَاكَ: رأيتُ أَخَوَكَ، فانقلبت الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكان الأصل في مررت بأخيك: مررت بِأَخَوِكَ، فَثَقِلَتْ الحركة من الواو إلى الخاء بعد أن سُلِيَتْ الخاءُ الحركة، فانقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها. ففي الرفع نَقْلٌ، وفي النصب قَلْبٌ، وفي الجزر نَقْلٌ وَقَلْبٌ.

وقال الأنخفش^(١): هي دلائل إعراب^(٢). وهذا القول غير صحيح إن أراد أنها بمنزلة الحركات؛ لأن حكم الإعراب أن يكون طارئاً على الكلام، وهذه الحروف من أنفُسِ الكلام، وإن أراد أنها تدل بهذه الصورة على الإعراب كان كقول سيويه. وقال قُطْرُوبٌ^(٣): هي إعراب^(٤)، وهذا فاسد من الجهة التي ذكرناها^(٥). وقال أبو عَمَرَ الجَزْمِيُّ^(٦): هي حروف إعراب وانقلابها إعراب^(٧). وهذا أيضاً لا

(١) أبو الحسن سعيد بن مسعدة، من مؤلفاته (معاني القرآن) توفي سنة ٢١٥ هـ.

(٢) أحد قولي الأنخفش، أما رأيه الآخر فيوافق البصريين، انظر: الإنصاف (المسألة ٢)، والمبرد يختار هذا الرأي للأنخفش. انظر: المقتضب (٢: ١٥٤).

(٣) هو: محمد بن المستنير، لغوي، وصاحب كتاب (المثلثات في اللغة)، توفي سنة ٢٠٦ هـ.

(٤) وإليه ذهب الفراء والزيادي، انظر: أسرار العربية (٢٣)، وفاتحة الإعراب (١٣٢)، ابن يعيش (٥٢: ١).

(٥) في المقتضب (٢: ١٥٤): «وكان غيرهما - سيويه والجزمي - يزعم أن الألف والياء هما الإعراب، فإذا قيل له: فأين حرف الإعراب؟ قال: إنما يكون الإعراب إذا كان حركة، فأما إذا كان حرفاً قام بنفسه».

(٦) صالح بن إسحاق، توفي سنة ٢٢٥ هـ.

(٧) انظر المقتضب (٢: ١٥٣)، وأسرار العربية (٢٣)، وفاتحة الإعراب (١٣٢).

يصح؛ لأنَّ أوَّل أحوال الاسم الرفع ولا قَلْب فيه، فيجىء من هذا أن تكون هذه الأسماء في حال الرفع مبنية، وهذا غير صحيح، ولم يُقَلَّ به أحد^(١).
وقال الفراء^(٢): هي مُعَرَّبَةٌ من مكانين^(٣). ويلزمه أن يكون لهذه الأسماء مُعَرَّبَانِ، وهذا فاسدٌ بين الفساد.

وقال جماعة من الكوفيين: هي حركات مُشَبَّهَاتٌ^(٤). وهذا لا يصح؛ لأنه إنما يجوز مثله في ضرورة الشعر، ولا يُحْمَلُ الكلام في حال السَّعَةِ على ذلك^(٥).
وأصح هذه الأقوال قول سيويه الذي قدَّمناه^(٦).

(١) هذا مع ما جاء في المقتضب (٢: ١٥٤-١٥٥)، وانظر: شرح الجمل لابن عصفور (١: ١٢١-١٢٢).
(٢) أبو زكريا، يحيى بن زياد، له مؤلفات منها (معاني القرآن) توفي سنة ٢٠٧ هـ.
(٣) هو رأى جمهور الكوفيين - كما في المقتضب (٢: ١٥٥) - وتوضيح معنى أن الإعراب من مكانين هو أن الإجماع منعقد على أن الحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة تكون إعراباً لهذه الأسماء في حال الإفراد (عدم الإضافة) نحو: هذا أبٌ، ورأيت أبا، ومررت بأبٍ، فإذا قلت في الإضافة: هذا أبوك، ورأيت أباك، ومررت بأبيك - والإضافة طارئة على الإفراد - كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد؛ لأن الحركة التي تكون إعراباً للمفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعراباً له في حال الإضافة، فلا فرق في الإعراب بين: هذا غلامٌ، وهذا غلامُك، فكلاهما مرفوع بالضمة، فكذلك الأسماء الستة، والذي يدل على صحة هذا تغيُّر الحركات على الباء في (أبوك) في الرفع والنصب والجر، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجرى مجرى الحركات في كونها إعراباً، بدلالة أنها تتغير في الرفع والنصب والجر، فدلَّ على أن الضمة والواو للرفع، والفتحة والألف للنصب، والكسرة والياء للجر، فدلَّ على أنه معرب من مكانين. (انظر: الإنصاف: ١: ١٩).

(٤) نسب إلى المازني في: الإنصاف: (١: ١٧). ومعنى الإشباع: أن تُطِيل الصوت بالحركة، فيتولد عنها حرف علة مناسب.

(٥) ولأنَّ الإشباع زائد على الكلمة، فيؤدى ذلك إلى بقاء (فيك وذى مال) على حرف واحد.
(٦) انظر: تفصيل هذه المسألة في: الإنصاف (المسألة الثانية ١٧-٣٣)، وشرح الأشموني (١: ٣٦-٤٣)، وابن يعيش (١: ٦٠-٦٣)، والرضي على الكافية (١: ٢٣-٢٤)، وجمع الهوامع (١: ٣٨-٣٩)، وشرح الجمل لابن عصفور (١: ١١٩-١٢٤)، وفتحة الإعراب (١٢٩)، وابن يعيش (١: ٥١-٥٢)، والبغداديات (٥٣٩-٥٤٢)، وأسرار العربية، للأتباري (٢٩).

(٢٤) مسألة:

ويقال: لِمَ كان المشى بالألف؟

والجواب: أن التثنية تكثر في كلامهم، من حيث كان لا يَمْتَنِعُ منها شيء من الحيوان والجماد، فاختاروا لها الألف؛ لأنها أخف الحركات؛ ليكثر في كلامهم ما يَسْتَخِفُّونَ، وَجَعَلَتْ الياء تابعة للألف؛ لأن الألف علامة الرفع، والرفع أول أحوال الاسم^(١).

(٢٥) مسألة:

ويقال: ما الألف والياء في التثنية؟

والجواب: أن العلماء اختلفوا في ذلك:

فقال سيويه: هما حرفا إعراب. وقال الأخفش: هما دليلا إعراب. وقال الجزيري: هما حرفا إعراب، وانقلابيهما دليل الإعراب. وقال قُطْرُبٌ: هما إعراب. ^(8b) وهذه الأقوال تَقْسُدُ بما ذكرناه في الأسماء الستة^(٢). والقول قول سيويه، واختلف في التأويل عليه: فذهب قوم إلى أن مَذْهَبَهُ في هذه الحروف أن الإعراب مُقَدَّرٌ فيها، وذهب آخرون إلى أنه لا إعراب فيها ظاهراً ولا مَقْدَرًا؛ لقوله: «والتَّوْنُ كَالْعَوَضِ لَمَّا مُنِعَ الاسم من الحركة والتَّوِين»^(٣)؛ لأنه لو كان هناك إعراب مُقَدَّرٌ لم يَأْتِ منه عَوَضٌ^(٤).

(٢٦) مسألة:

ويقال: لِمَ جِئَ بالنون في التثنية؟

والجواب: أن سيويه قال: «جاءوا بها كَالْعَوَضِ، لَمَّا مُنِعَ الاسم من الحركة

(١) انظر تفصيل ذلك وتوضيحه في: فاتحة الإعراب (١٣١).

(٢) انظر التعليقات السابقة في الصفحتين السابقتين.

(٣) انظر سيويه: (١٧:١).

(٤) في المثني والجمع على حَدِّهِ رَجَّحَ ابن عصفور أنهما معربان بالتغيير والانقلاب - وهو رأى الجزيري - انظر: شرح الجمل: (١٢٤:١).

والتنوين^(١)، يريد: أن حرف التنوين لا يدخله الحركة ولا التنوين؛ لأنه لا يكون إلا ساكنًا، فجعلوا النون كالعوض من ذلك، وليست تكون على هذه الصفة في كل مكان، ولكنها تكون مَرَّةً عوضًا من الحركة فقط، ومَرَّةً عوضًا من التنوين فقط، ومَرَّةً عوضًا منهما جميعًا:

فَيمَّا تكون فيه عوضًا من الحركة فقط قولك: قام الرجلان، ويا زيدان، ومما تكون فيه عوضًا من التنوين قولك: قام غلاما زيد؛ ألا ترى أنها سقطت كما يسقط التنوين من قولك: غلام زيد؟، ومما تكون فيه عوضًا منهما جميعًا قولك: قام رجلان، وهذان غلامان، وكذلك ما جرى هذا المَجْرَى.

(٢٧) مسألة:

ويقال: لِمَ حُرِّكَتْ هذه النون؟ وَلِمَ كُسِرَتْ؟
والجواب: أنها حُرِّكَتْ لالتقاء الساكنين، وأما كُسِرَتْ فَعَلَى أصل حركة الساكنين إذا التقيا^(٢).

فإذا قيل: فَلِمَ وجب الكسر في أحد الساكنين إذا التقيا؟
قيل: الجر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال، وعلامة الجر الكسر، وعلامة الجزم السكون، فلما احتاجوا إلى تحريك الساكن حَرَّكُوهُ بحركة نظيره، هذا قول سيويه^(٣). وأما أبو العباس^(٤) فقال: الضم والفتح قد يكونان إعرابين ولا تنوين معهما

(١) سيويه: (١٧:١). وانظر أيضًا: المقتضب (٥:١)، والمقتصد (١٨٩:١)، وعلل النحو: (١٦٣)، وأسرار العربية: (٦٩).

(٢) انظر: المقتضب (٦:١)، والأشباه والنظائر: (١٠٦:١-١٠٧).

(٣) في سيويه (٩:٣): «ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء، كما أن الجر لا يكون إلا في الأسماء، والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء».

(٤) هو المبرد، محمد بن يزيد، صاحب (المقتضب في النحو) توفي سنة ٢٨٦هـ. وفيه أيضًا (١٩:١) عند حديثه عن إعراب الأمثلة الخمسة: «ووافق النصب الجزم في الحذف، كما وافق النصب الجر في الأسماء؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء..» اهـ. ومنه يتبين أن قول المؤلف: وعلامة الجر الكسرة.. إلخ ليس من جملة كلام سيويه، وإنما هو ترتيب عليه وبناء. وانظر أيضًا: علل النحو: (١٦٥).

فيما لا ينصرف، والكسرة إعراباً فيما ليس بمضاف ولا فيه ألف ولا م إلا ومعه التنوين، فلما أرادوا تحريك أحد الساكنين حركوه بحركة لا يتوهم فيها أنها حركة إعراب^(١).

وقد قيل: إن النون إنما كُسِرَتْ في التثنية؛ لأن علامتها الألف، والألف خفيفة، والكسرة ثقيلة،^(9a) فجمعوا بين الخفيف والثقيل ليعتدلا.
وما بدأنا به أقيس.

(٢٨) مسألة:

ويقال: فَلَمْ يُجْعَلْ الجمع الصحيح^(٢) في الرفع بالواو، وفي الجز والنصب بالياء؟.

والجواب: لأن هذا الجمع يُقَلُّ في الكلام؛ لأنه مختص بمن يعقل، أو ما شُبِّه به^(٣)، والواو والياء ثقيلتان، فأرادوا أن يُقَلَّ في كلامهم ما يستثقلون^(٤). والقول عليهما: هل هما حرفا إعراب أم لا؟ كالقول على الألف والياء في التثنية.
ومما يُقَرَّبُ على المبتدئ أن يقال: في الواو^(٥) سَبْعُ علامات هي: حرف الإعراب، وعلامة الإعراب، وعلامة الجمع، وعلامة السلامة، وعلامة التذكير، وعلامة العقل،

(١) في المقتضب (٣: ١٧٤): «وإنما كان الحذف الكسر - يعني في التقاء الساكنين - لما أذكره لك، وهو أنه إذا كان الساكن الذي تحركه في الفعل كسرتة؛ لأنك لو فتحته لالتبس بالفعل المنصوب، ولو ضمته لالتبس بالفعل المرفوع، فإذا كسرتة عَلِمَ أنه عارض في الفعل؛ لأن الكسر ليس من إعرابه، وإذا كان الساكن الذي تحركه في اسم كسرتة؛ لأنك لو فتحته لالتبس بالمنصوب غير المنصرف، وإن ضممت التيس بالمرفوع غير المنصرف، فكسرتة لئلا يلتبس بالمخفوض؛ إذ كان المخفوض المعرب يلحقه التنوين لا محالة، فلذلك كان الكسر اللازم لالتقاء الساكنين» اهـ.

(٢) يقصد: الجمع بالواو والنون (جمع المذكر السالم).

(٣) يقصد: الملحق بالجمع المذكر السالم.

(٤) انظر: فاتحة الإعراب: (١٣١).

(٥) توضيح لما ذكره من أن الواو والياء ثقيلتان، بخلاف الألف في التثنية.

وعلاوة القلة. وفي الياء من العلامات كَيْثَلٌ^(١) ما في الواو. وأما الألف في التثنية فهي حرف^(٢) الإعراب، وعلامة الإعراب على التقريب، وعلامة التثنية. وحكم الياء في ذلك حكم الألف.

والقول على دخول النون في الجمع كالقول على دخولها في التثنية، وعلّة حركتها ما هنا كعلة حركتها هناك. وأما الفتح خاصة فَلِلْفَرْقِ بينهما^(٣)، ولكراهة الخروج من ضمّ وواو إلى كسر، أو من كسر وياء إلى كسر؛ لأن ذلك مُسْتَقْبَلٌ في كلامهم.

(٢٩) مسألة:

ويقال: لِمَ سقطت النون في التثنية والجمع مع الإضافة؟
والجواب: لأنها عَوُضٌ من التنوين^(٤)، فسقطت كما يسقط التنوين؛ لأنها زائدة والمضاف إليه زائدٌ، ولا يُجْمَعُ بين زيادتين، وليس كذلك النوع مع الألف واللام؛ لأنهما لم يجتمعا، من قِيلَ أن الألف واللام في أول الاسم والنون في آخره، ومثلُ هذا قولهم: يا عبد الله، مع امتناعهم أن يقولوا: يا الربُّجُلُ.

(١) من الشاذ دخول كاف التشبيه على (مثل)؛ لأنهما بمعنى واحد. وأما قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ففيه تأويل.

(٢) في الأصل: حروف.

(٣) انظر: سيويه: (١٨: ١)، والمقتضب: (٦: ١).

(٤) كون النون في المثني والجمع عوضًا من تنوين المفرد هو المشهور عند العلماء. ومنهم من ذهب إلى أنها بدل من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد، وهذا رأى المبرد. ومنهم من ذهب إلى أنها عوض من الحركة مع الألف واللام وعوض من التنوين مع الإضافة. ومنهم من ذهب إلى أنها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد في حال الوقف، وهو مذهب الفراء. ومنهم من ذهب إلى أنها عوض من تنوينين في التثنية ومن تنوينات في الجمع، وهو مذهب ثعلب. ومنهم من ذهب إلى أن هذه النون زيدت في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة والتنوين اللذين كانا في المفرد وليست بعوض، وقد ذكر هذه الآراء - دون رأى المبرد - ابنُ عصفور، ونقدها في شرح الجمل: (١٥٢: ١-١٥٤)، واختار من بينها المذهب الأخير.

(٣٠) مسألة:

ويقال: لِمَ جُعِلَ نصبُ جمع المؤنث كجرّه؟
والجواب: أنهم أرادوا أن يكون جمع المؤنث على حدّ جمع المذكر، فَلَمَّا كان
نصبُ جمع المذكر كجرّه جعلوا المؤنث كذلك؛ ليتشاكلا^(١).

فإن قيل: فَلِمَ جعلوا نصبَ جمع المذكر كجرّه؟
قيل: لأنهم فَرَّقُوا بين التثنية والجمع (في حال الرفع)^(٢) بحركات ما قبل
حرفيهما، وأرادوا مثلاً^(٣b) ذلك في حال النصب، فلم يمكنهم؛ لأن ما قبل الألف لا
يكون إلا مفتوحاً، فلما لم يُمكنهم أسقطوا العلامة بالألف، وألحقوا المنصوب بالمجرور.
فإن قيل: فَلِمَ ألحقوه بالمجرور دون المرفوع؟
قيل: فعلوا ذلك؛ لثلاثة أشياء^(٣):

أحدها: أن المنصوب والمجرور أخوان، من قَبْلِ أن الفعل يتعدى إلى كل واحد
منهما، وإن كان يتعدى إلى أحدهما بواسطة وإلى الآخر بغير واسطة، وقد يسقط
الجر^(٤)، فَيَصِلُ الفعل، وذلك نحو قولك: عَلِقْتُكَ وَعَلِقْتُ بِكَ، وَنَظَرْتُكَ وَنَظَرْتُ
إِلَيْكَ.

والثاني: أنهما يشتركان في الضمير، نحو قولك: رأيتك، ومررت بك، ورأيتك،
وركبت إليه.

والثالث: أن الجرَّ يختصُّ بالأسماء، كما أن التثنية والجمع يختصان بالأسماء، فلما

(١) مفهوم كلام سيويه والمبرد، انظر: سيويه: (١٨:١)، والمقتضب: (٦:١-٧).

(٢) زيادة لا بدّ منها، بدليل ما يأتي بعده من حالي النصب والجر.

(٣) انظر: سيويه: (١٤:١، ١٩)، والمقتضب: (٧:١)، وشرح الجمل لابن عصفور: (١٢٥:١).

(٤) يقصد سقوط حرف الجر، فيتصّب المجرور، ويسمى النصب على نزع الخافض، أو الحذف والإيصال.

أرادوا إلحاق المنسوب فيهما، ألحقوه بما يختص كمثل اختصاصهما، فهذا معنى قول سيويه^(١).

(٣١) مسألة:

ويقال: ما نظير الياء من (مُسْلِمِينَ) في (مسلمات)؟
والجواب: أن سيويه قال: نظيرها الكسرة^(٢). وأنكر عليه ذلك الأنخفش، قال:
لأنك لو حذفت الكسرة لَبَقِيَ الجمعُ على صيغته، وأنت لو حذفت الياء من مسلمين
لَأَنسَقَطَتْ صيغة الجمع، وذهب إلى أن التاء نظير الياء.
وهذا أيضًا غلطٌ من قِبَل أن الياء تدلُّ على الجزِّ أو النصب، والتاء لا تدلُّ على
ذلك. والصحيح أن التاء والكسرة جميعًا نظيرُ الياء.

(٣٢) مسألة:

ويقال: ما حُكْمُ المؤنثِ إذا جُمِعَ جَمْعُ السلامة؟
والجواب: أن المؤنث لا يخلو أن تكون فيه علامةٌ أو لا تكون فيه علامة، والعلامةُ
لا تخلو أن تكون تاءً أو ألفًا مقصورةً أو ألفًا ممدودةً:
فإن كانت العلامة تاءً مُحْدِثَتْ نحو: مسلمات؛ لَنَلَّا يجتمع تائنيان^(٣). وكانت

(١) وذكر ابن عصفور في شرح الجمل (١: ١٢٥) وجهًا آخر، هو: أن الألف أقرب إلى مخرج الياء منها إلى مخرج الواو؛ لأن الألف من الحلق، والياء من وسط اللسان، والواو من الشفتين.

(٢) ما وجدته في سيويه غير هذا، فقد جاء فيه أن التاء هي النظير، قال (١: ١٨): «وَمِنْ ثَمَّ جَعَلُوا تَاءَ الْجَمْعِ فِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ مَكْسُورَةً؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا التَّاءَ - الَّتِي هِيَ حَرْفُ الْإِعْرَابِ - كَالْوَاوِ وَالْيَاءِ، وَالتَّنْوِينَ بِمَنْزِلَةِ النَّونِ؛ لِأَنَّهَا فِي التَّائِيَةِ نَظِيرَةُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فِي التَّذْكِيرِ، فَأَجْرُوهَا مَجْرَاهُمَا».

وما ذكره الجاشعني هنا هو رأى للأنخفش نقله محقق سيويه في هامش: (١: ١٨). وربما كان للأنخفش رأيان: أحدهما ما نقله الجاشعني من أن التاء نظير الياء، والثاني ما ذُكِرَ في هامش كتاب سيويه من رَدِّ الأنخفش، وجعله الكسرة هي النظير للياء.

(٣) انظر: المقتضب: (١: ٦، ٤: ٧).

الأولى أولى بالحذف دون الثانية؛ لأنها تدل على معنى التأنيث فقط، وليست الثانية كذلك؛ لأنها تدل على معنى التأنيث ومعنى الجمع، فكان إبقاء ما يدل على معنيين أولى من إبقاء ما يدل على معنى واحد.

وإن كانت العلامة ألفاً مقصورة قلبتها ياءً نحو: حُبَلِيَّاتٍ وَسَلَمِيَّاتٍ وذَفَرِيَّاتٍ^(١).
(10a) وإن كانت ألفاً ممدودة قلبتها واوًا، نحو: صَحْرَاوَاتٍ وبَطْحَاوَاتٍ^(٢).

ولا يجوز أن يُجْمَعَ هذا الجمع إلا الأسماء دُونَ الصفات، لو قلت: حَمْرَاوَاتٍ وصَفْرَاوَاتٍ لم يَجُزْ^(٣)، فأما قوله عليه السلام: «لَيْسَ فِي الْخَضِرَاوَاتِ زَكَاةٌ»^(٤)، فإنما جاز؛ لأن الخضرَاوَاتِ صار اسماً للبقول.

فإن قيل: فكيف جاز أن يجمع بين تأنيثين في حُبَلِيَّاتٍ وصَحْرَاوَاتٍ؟
قيل: جاز ذلك؛ لأن أحد^(٥) التأنيثين قد ذهب لفظه^(٦). وقيل: جاز؛ لاختلاف التأنيثين، كما قالوا: إحدى عشرة، ولم يقولوا: ثلاثة عشرة^(٧).

وأما ما لا علامة فيه فإنك تزيد فيه الألف والتاء فقط، نحو: زَيْنَبَاتٍ وَمَهْدَدَاتٍ^(٨).

(١) الذَّفَرَى: العظم الشاخص خلف الأذن، بعضهم يؤثنها، وبعضهم ينونها؛ إشعارًا بالإلحاق، قال سيويه: وهي أقلها (لسان العرب: ذفر).

(٢) البطحاء: مسيل فيه دُقاق الحصى، وقيل: تراب لين مما جرته السيول.

(٣) إنما قياس الجمع فيه - كمذكره أَقْتَل - أن يكون على فُعْل - بضم فسكون - قال ابن مالك فُعْل لنحو أحمر وحمرا...

(٤) أخرجه الترمذي في صحيحه: (١٣٢:٣)، والسيوطي في الجامع الصغير: (٢:٢٨٠)، والدارقطني في سننه: (٢٠٠)، وقيض القدير: (٣٧٣:٥)، وميزان الاعتدال: (٢٣٨:١). ويقصد: أن الاسمية غلبت على الوصفية.

(٥) في الأصل: إحدى.

(٦) وذلك بقلب الألف المقصورة ياء، والممدودة واوًا، انظر: المقتضب: (٨:٤).

(٧) جمعوا بين العلامتين في إحدى عشرة؛ لاختلافهما؛ إذ الأولى بالألف والثانية بالتاء، ولم يجمعوا بينهما في ثلاثة عشرة؛ لاتفاقهما في النوع، فالعلامة فيهما هي التاء.

(٨) جمع مَهْدَدٍ، علم امرأة (لسان العرب: مهد).

وإذا كان المؤنث الثلاثي ساكن الأوسط مفتوح الفاء، وجمعتُهُ، حُرِّكَتْ الثاني^(١)
 إن كان اسمًا نحو: بَجَفَّتَات وَعَدَقَات^(٢). وإن كان صفة تَرَكَّتْ الثاني على
 سكونه^(٣)، نحو: نَحْدَلَات^(٤) وَضَخَمَات.

فإن كانت الفاء مضمومة جاز لك في العين ثلاثة أوجه: الضمُّ نحو: عُزَفَات
 وَجُمَلَات، والفتح نحو: عُزَفَات وَجُمَلَات، والإسكان نحو: عُزَفَات وَجُمَلَات.
 وإن كانت مكسورة جاز لك ثلاثة أوجه أيضًا: الكسرُ نحو: كِسِرَات وَهِنِدَات،
 والفتح نحو: كِسِرَات وَهِنِدَات، والإسكان نحو: كِشِرَات وَهِنِدَات^(٥).

(٣٣) مسألة:

ويقال: بكم من شيء^(٦) يختص هذا الجمع؟
 والجواب: أنه يختص بأربعة أشياء: أحدها المؤنث، وقد تقدّم ذكره. والثاني
 الجمع؛ إذ جميع نحو: طُرُقَات وَيُتُونَات. والثالث المجموع المصغر، إذا لم يكن له أدنى

(١) في الأصل: وإن.

(٢) الجفّنات: جمع جَفْنَةٍ، وهي أعظم ما يكون من القِصَاع. والعِدَقَات: جمع عِدْقَةٍ، وهي العلامة
 توضع على الشاة مخالفة للونها، تُعَرَفُ بها، وتُخَصُّ بعضهم به المعز. (اللسان: علق).

(٣) يَجِيزُ قُطِرَتْ في ذلك الفتح، ويجعله مقيماً، انظر: أوضح المسالك: (٤: ٣٠٥).

(٤) مفردة: نَحْدَلَةٌ، يقال: امرأة نَحْدَلَةُ الساق، أي: غليظتها ممتلئتها.

(٥) مضموم الفاء ومكسورها، يجوز فيه الإسكان وكلا الفتح مطلقاً، أما إتياع حركة العين للفاء
 فتجوز بشرط ألا تكون الفاء مضمومة والعين ياء، مثل دُمِيَّة وَزُيَّة. ولا مكسورة والعين واو، مثل رِشْوَةٍ
 وَذِرْوَةٍ، انظر: أوضح المسالك: (٤: ٣٠٥).

(٦) الأصل في تمييز (كم) الاستفهامية أن يكون منصوباً، وقد أوجب ذلك جماعة من العلماء، فلم
 يجيزوا جرّه مطلقاً. ومن العلماء من ذهب إلى جواز جرّه مطلقاً، وهو مذهب الفراء والزجاج
 والفارسي. ومنهم من يجيز جرّه، إذا جُرَّتْ كَمْ بحرف جر. والجار للتمييز قد يكون (مِنْ) ظاهرة أو
 مقدرة، وزعم الزجاج أن جرّه بإضافة كَمْ إليه. وليس بصحيح؛ لأن كَمْ الاستفهامية بمنزلة العدد
 المركب كأحد عشر، وهو لا يعمل الجر في التمييز (انظر: أوضح المسالك، هامش: ٤: ٢٦٧).

عدد، نحو: ذُرِّيَّهَاتٍ وَذُنُوبَاتٍ. والرابع أسماء كَثُرَتْ حُرُوفُهَا، أو كان فيها تضعيفٌ، نحو: سُرَادِقَاتٍ وَحِمَامَاتٍ^(١). وقد قالوا: بُوَانٌ وَبُؤَانَاتٌ^(٢)، وهو شاذٌ.

(٣٤) مسألة:

ويقال: ما الفرقُ بين مسلمات وأبيات؟

والجواب: أن تاءَ (مسلمات) زائدة وتاءَ (أبيات) أصلية، فالأولى لا يدخلها إلا الرفعُ والجرُّ، والثانية^(٣) يدخلها النصبُ والرفعُ والجرُّ؛ لأنها هي التاء التي كانت في بيت، ومَنَزِلَتُهَا منزلةُ اللام من (رَجُلٍ)، والميم^(10b) من (غلام).

(٣٥) مسألة:

ويقال: لِمَ لَمْ يدخل الجرُّ والتوِينُ فيما لا ينصرف؟

والجواب: أنه امتنع من ذلك؛ لأنه أشبهَ الفعلَ من جهتين^(٤)، فَمُنِعَ مِمَّا مُنِعَ منه الفعلُ، وهو الجرُّ والتوِينُ. فإن دخلت عليه الألف واللام، أو أضيف، انجَرَّ في موضع

(١) الأولى أن يقول ما قال غيره: «كل خماسي لم يسمع له عن العرب جمع تكسير»، وبعضهم لم يشترط كونه خماسيًا. وقد بقي مما يجمع هذا الجمع ولم يذكره: وصف المذكور غير العاقل، مثل: أيام معدودات، وجبال شامخات.

(٢) بُوَان: اسم موضع، قال مَعْنَدُ بْنُ أَوْسٍ في جمعه شلودًا:

سرت من بُؤَانَاتٍ فَبُونَ فَأَصْبَحْتُ بِقُؤَرَانٍ قُؤَرَانِ الرُّصَافِ تُؤَاكِلُهُ

قال الجوهري: يقال: بُؤَانَةٌ - بالضم - اسم موضع، وعلى قول الجوهري يكون الجمع قياسًا.

(٣) في الأصل: والثاني.

(٤) في الفعل دلالة على أنه فرع عن الاسم من جهة لفظه ومن جهة معناه: أما من جهة لفظه فلكونه مشتقًا منه، وهذا عند البصريين؛ لأن مذهبهم أن المصدر أصل الاشتقاق، أما عند الكوفيين فالفرعية اللفظية تأتي من جهة أن الفعل مركب من الحدث والزمان، فهو يدل على الحدث بمادته وعلى الزمان بصيغته؛ بناءً على أن من مذهبهم أن الفعل أصل المشتقات. أما فرعية المعنى عن الاسم فلأن الفعل حَدَّثَ، وكل حَدَّثَ لا بدَّ له من مُخْدِثٍ يحدثه، وهو الذي يسمى في علم النحو (الفاعل)، والفاعل لا يكون إلا اسمًا، فكان الفعل محتاجًا إلى الاسم، والمحتاج فرع عن المحتاج إليه وتابع له.

الجر؛ لأنَّ شَبَّةَ الفعل قد زال عنه، من حيث كان الفعل لا يضاف، ولا يدخل عليه الألف واللام.

(٣٦) مسألة:

ويقال: لِمَ لَمْ يدخل المقصور الإعراب^(١)؟
والجواب: أنه امتنع منه؛ لأن في آخره ألفاً، والألف لا تتحرك إلا أن تنقلب همزة^(٢).

فإن قيل: فَلِمَ قيل له: مقصور؟
قيل: لأنه قُصِرَ عن الإعراب، أي: مُنِعَ، والقَصْرُ: المنع، ومنه: ﴿وَحُورٌ مَقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾^(٣) أي: ممنوعات.

(٣٧) مسألة:

ويقال: على كَم من قِسْم تنقسم هذه الألف؟
والجواب: أنها تنقسم قسمين: أحدهما أن تكون زائدة، والثاني أن تكون منقلبة؛

= فإذا اجتمع في الاسم عِلَتان فرعيتان - أو علة واحدة تقوم مقام العِلتين - منع الصرف كالفعل. وذلك نحو سعاد مثلاً، فإن فيه العلمية والتأنيث، وهما فرعان للتذكير واثان لهما. وليلى وصحراء مثلاً، فيهما علة تقوم مقام العِلتين، وهي ألف التأنيث ففيها الدلالة على أن مدخولها مؤنث، والمؤنث فرع عن المذكر، وفيها ملازمة هذه الألف لمصحوبها، بخلاف التاء التي قد تحذف فيصير مدخولها مذكراً، فلوجود هاتين العِلتين أو ما يقوم مقامهما قويت مشابهة الاسم بذلك للفعل، فمنع مما يمنع منه الفعل وهو التنوين والجر بالكسرة.

(١) يقصد الإعراب بالحركات الظاهرة، وإلا فهو معرب غير مبني، ولكن بحركات مقدرة على الألف للتعليل والاسم المقصور: كل اسم معرب آخره ألف لازمة.

(٢) ولأن الألف متى حُرِكت انقلبت واواً أو ياءً، والواو والياء إذا كانتا في موضع حركة وانفتح ما قبلهما انقلبتا ألفين، فلو حُرِكت الألف في الاسم المقصور لانقلبت إلى الواو والياء، ثم لعادت الواو والياء ألفاً؛ لأن ما قبلهما مفتوح، وفي ذلك ضرب من العبث، فحركت الأسماء المقصورة على صورة واحدة لهذه العلة، (انظر: التبصرة للصنمري ١: ٨٣).

(٣) الرحمن (٧٢).

فالزائدة تكون للتأنيث نحو: تُخْبِلِي وَمَسْكُرِي، والمنقلبة تكون منقلبة عن أصل، وعن زائد: فالمنقلبة عن الأصل لا يخلو: أن تكون منقلبة عن واو نحو: عَصَا وَرَجَا^(١) وَمَنَّا وَقَفَا؛ لأنك تقول: عَصَوَانِ وَرَجَوَانِ وَمَنَوَانِ وَقَفَوَانِ. أو منقلبة عن ياء نحو: قَتَى وَرَحَى وَهَدَى؛ لأنك تقول: قَتَيَانِ وَرَحَيَانِ وَهَدَيَانِ.

وإن كان الاسم على أكثر من ثلاثة أحرف كانت منقلبة عن ياء لا غَيْرُ، نحو: مُشْتَى وَمُعَلَّى^(٢) وَمُشْتَرَى وَمُفْتَرَى.

وأما المنقلبة عن الزائد نحو ألف تَتَرَى^(٣) وَمِعْزَى في مذهب من صرف؛ لأنها للإلحاق ببناء جَعْفَرٍ وَدِرْهَمٍ.

(٣٨) مسألة:

ويقال: ما حكم قاضٍ وَعَمٍ^(٤)؟

والجواب: مُحْكَمٌ أن يكون في حال الرفع والجر مكسور الآخر، نحو: هذا قاضٍ وذاك عَمٍ، ومررت بقاضٍ وَعَمٍ، فإذا صيرت إلى النصب أجزأته مُجْرَى الصحيح،

(١) الرجا (بالقص): ناحية كل شيء، وخص بعضهم به ناحية البئر من أعلاها إلى أسفلها وحافتيها (اللسان: رجا)، والمنا: الكيل أو الميزان الذي يوزن به، وتثيته منوان ومنيان، والأول أعلى، وجمعه أمتاء (اللسان: منى).

(٢) المعلى (بفتح اللام المشددة): القدح السابع في الميسر، وهو أفضلها، وإذا فاز حاز سبعة أنصباء من الجزور.. (اللسان: علا).

(٣) التاء الأولى في تترى أصلها الواو من (وتر) وهو إبلال مسموع، وأما الألف فيها فبعض العرب ينون فتكون للإلحاق بجعفر بمنزلة أرطى، ومنهم من لا ينون فيجعل ألفها للتأنيث بمنزلة سكرى، وأكثر العرب على ترك التنوين (اللسان: وتر). وأما (مِعْزَى) فهي ذوات الشعر من الغنم، بخلاف الضأن، وهي تصرف إذا شبهت بـ (مِفْعَل) مع أن وزنها (فَعْلَى) ولا تصرف إذا لم تشبه بها. فعلى الألف تكون الألف للإلحاق، وعلى الثاني تكون الألف للتأنيث (لسان العرب: معن).

(٤) يقصد الاسم المنقوص، وهو كل اسم معرب آخره ياء مكسور ما قبلها لزومًا. و(عَمٍ) صفة مشبهة، من الفعل: عَمِيَ، إذا كان أعشى القلب.

نحو: رأيت قاضيًا وعميًا، والأصل: هذا قاضي، ومررت بقاضي، إلا أنهم كرهوا الضم والكسر على الياء، فَأُشْكِنَتْ الياء، والتقى ساكنان: الياء والتنوين، فحذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، وكانت (11a) الياء أولى بالحذف؛ لأن ما قبلها يُدُلُّ عليها، وليس قبل التنوين ما يُدُلُّ عليه، ولأن التنوين دخل لمعنى، فلو حُذِفَ لذهب المعنى الذي دخل من أجله. فإن أدخلت الألف واللام سقط التنوين ورجعت الياء؛ لأنها إنما حُذِفَتْ من أجله، والإضافة في هذا تجرى مجرى الألف واللام، تقول: هذا القاضي، وهذا قاضيك، ومررت بالقاضي، وبقاضيك، ورأيت القاضي، وقاضيك.

(٣٩) مسألة:

ويقال: ما تُحْكَمُ يَغْزَوُ وَيَزْمِي وَيَرْضَى؟^(١)

والجواب: أن (يغزو ويؤمى) إذا كانا في موضع رفع أُثْبِتَ الواو والياء فيهما ساكنتين؛ استثقالاً للحركة عليهما، وإذا كانا في موضع نصب فُتِحَتْا لِحَقَّةِ الفتحه، نحو: لن يَغْزَوْ ولن يَزْمِي. وأما يَرْضَى فإنه يكون في حال الرفع والنصب على حال واحدة؛ لأن الألف لا تتحرك.

فإن صُرِّتْ إلى الجزم حُذِفَتْ الواو والياء والألف، فقلت: لم يَغْزُ ولم يَزِم ولم يَرْضَ.

فإن قيل: فلم حُذِفَتْ هذه الأشياء؟

قيل: حُذِفَتْ؛ لأن الجازم دخل ولم يَجِدْ حركةً يحذفها، ووجد حروفًا تشبه الحركات، فحذفها كما كان يحذف الحركات لو وجدها^(٢)، وربما اضطرَّ الشاعر فأنبت هذه الحروف، كما قال:

(١) يقصد: المضارع معتل الآخر بالواو أو بالألف أو بالياء.

(٢) في المقتضب (١: ١٣٤): «فإن لِحَقَّ شيئًا من هذه الأفعال الجزم، فأبى جزمها حذف الحرف الساكن؛ لأن الجزم حُذِفَ. فإذا كان آخر المعتل متحركًا حُذِفَتْ الحركة، وإذا كان ساكنًا حُذِفَ الحرف الساكن».

٢- هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُغْتَلِبًا مِنْ هَجَوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعْ^(١)

وقال آخر:

٣- أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تُنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زَيْادٍ^(٢)

ومثل ذلك قول الآخر:

٤- إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقِ

وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلُقِ^(٣)

وقد أجزوا المبتنى الموقوف مُجَرِّى المجزوم في الحذف، نحو: ازم واغز وانحش. وقد

أثبت الشاعر الياء ضرورة فقال:

٥- ثُمَّ نَادَى إِذَا دَخَلْتَ دِمَشْقًا يَمَا يَزِيدَ بْنِ خَالِدِ بْنِ يَزِيدٍ^(٤)

(١) من البسيط ينسب: إلى أبي عمرو بن العلاء، انظره في: شرح الجمل لابن عصفور: (٢: ١٨٨)، (٦٥٣)، والمساعد: (١: ٣٥)، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: (٢: ٤٥٨)، والممتع: (٢: ٥٣٧)، والإنصاف: (١: ٢٤)، وجمل الخليل: (٢٠٣)؛ وزبان: اسم رجل. وفي البيت تخريجات أخرى في (الإنصاف: ١: ٢٤).

(٢) من الوافر، لقيس بن زهير العبسي، انظر في: المساعد: (١: ٣٥)، والأصول: (٢: ٧٠١)، والشافعية الكافية: (١: ٥٧٨)، وجمل الزجاجي: (٤٠٧)، والممتع: (٢: ٥٣٧)، ومشكل إعراب القرآن للقيسي: (١: ٤٣٥)، وجمل الخليل: (٢٠٤)، والمطالع السعيدة: (١: ١٩١)، والفرائد: (١٢٦)، والحجة لابن خالويه: (١٩٨). والأنباء: جمع نباء، وهو الخير، أو المهم منه. وتنمي: تزيد وتكثر. واللبون: الإبل ذوات اللبن. وبنو زياد: هم الكلمة من الرجال، الربيع وعمارة وقيس وأنس، وأثمهم فاطمة بنت الحارث الأُمَيَّة. وفي البيت تخريجات أخرى في (الإنصاف ١: ٣٠).

(٣) رجز، لرؤبة بن العجاج. انظره في ديوانه: (١٧٩)، والمساعد: (١: ٣٥)، والممتع: (٢: ٥٣٨)، وضرائر ابن عصفور: (١٧٤)، وسر الصناعة: (١: ٢٩)، والفرائد: (١: ١٢٥)، والمطالع السعيدة: (١: ١٩١)، وقوله: ولا تَرْضَاهَا، معناه: لا تتطلب رضاها. وقوله: ولا تَمْلُقِ، أصله: تَمْلُقُ، فحذفت إحدى التاءين، ومعناه: لا تتكلف الملق لها. وفي الرجز تخريجات أخرى، تجدها في هامش (الإنصاف ١: ٢٦).

(٤) من الخفيف، قائله موسى شهوات. انظره في: الأغاني: ٢: ١٢ (طبعة بولاق)، والضرائر للقرّاز: ٢٤، ٢٦.

بَابُ جُمْلَةِ الْإِعْرَابِ

قال صاحب الكتاب:

«الرفع في الاسم من ستة أوجه^(١)، وهي: الفاعل: قام زيد. وما لم يُسم فاعله: أَكْرَمَ زيدٌ،^(11b) والمبتدأ، وخبره: زيدٌ قائمٌ. واسم كان مثل: كان زيدٌ قائمًا. وخبر إن مثل: إن زيدًا قائمٌ.

والنصب من اثني عشر وجهًا^(٢): كالمفعول به؛ وشبهه به اسم إن، وخبر كان، ومفعولا ظننتُ؛ مثل: أظنُّ زيدًا خارجًا، والمصدر: قمت قيامًا، والزمان: قمت اليوم، والمكان: قمت عندك، والحال: قمت ضاحكًا، والغرض^(٣): قمت طلب زيد، والتمييز: تَفَقَّأتُ شحمًا^(٤)، والاستثناء: قُمتُ إلا زيدًا، والمفعول معه: ما زِلْتُ وزيدًا حتى فَعَلْ.

(١) جعلها ابن هشام تسعة - غير المضارع الذي لم يسبقه ناصب ولا جازم - وزاد على ما هنا: ١- اسم الحروف العاملة عمل ليس، وهي أربعة: (ما) عند الحجازيين، و(لا وإن) في لغة أهل العالية، و(لات) في الحين أو الساعة أو الأوان.

٢- واسم أفعال المقاربة.

٣- وخبر لا النافية للجنس. انظر: شذور الذهب (١٨٩-٢٠٨). وربما لم يذكر الفزاري هذه المسائل؛ لأنه يُلحِقُها بما عملت، بالقياس عليه.

(٢) جعلها ابن هشام أربعة عشر - غير المضارع المسبوق بناصب - وزاد على ما هنا:

١- المنصوب بالصفة المشبهة.

٢- خبر الحروف النافية.

٣- اسم لا العاملة عمل إن.

انظر: شذور الذهب (٢٤٤-٢٨٧)، وربما لم يذكر الفزاري هذه المسائل؛ لأنه يُلحِقُها بما عملت، بالقياس عليه.

(٣) يريد: المفعول له (المفعول لأجله).

(٤) تَفَقَّأتُ: انفلق وانشق. والشحم: الدهن. وهذا من أمثلة كتاب سيويه.

والجر من وجهين^(١): (إضافة)^(٢)، دار زيد، وبحروف، مثل: بزيد، ولزيد.
وزفع الفعل بالزوائد الأربع^(٣): الألف: أذهب، والنون: نذهب، والتاء: أنت
تذهب، والياء: هو يذهب.

ونواصبه أربعة: أن ولن وإذن وكى.

وجوازمه أربعة^(٤): لام الأمر، و(لا) في النهى، و(لم) في النفى، و(إن) في الجزاء.
وتوابع الاسم في الإعراب ستة^(٥): التكرير، والتوكيد، وعطف البيان، والنعت،
والبدل، والنسق.

وما لا ينصرف نوعان: نوع لا ينصرف على كل حال؛ مثل: أحمَر. ونوع
ينصرف في النكرة، ويمتنع من الصرف في المعرفة؛ مثل: أحمد وعمر وإبراهيم.
ولا بد من تفصيل هذه الجمل وجهًا وجهًا، وهذا موضعها.

(١) جعله ابن هشام ثلاثة أوجه، وزاد الجر بالمجاورة، انظر: شذور الذهب ٣٣٠-٣٣٣. وربما لم
يذكر الفزاري ذلك؛ لقلته، ولعدم قياسيته.

(٢) زيادة على الأصل لا بد منها، لمقابلتها بقوله بعد: وبحروف.

(٣) تسامح في العبارة، ولأن هذه الزوائد ليست هي الرافعة للمضارع، على الصحيح، وسيأتي شرح
لذلك.

(٤) الجوازم الأساسية، وهناك مما يجزم فعلين: من وما ومهما ومتى.. إلخ، وهي تعمل بالحمل على
(إن)؛ لأنها أم الباب.

(٥) جعل التوابع ستة، لأنه جعل التوكيد اللفظي قسمًا برأسه، وهو المعبر عنه هنا بالتكرير. والمشهور
أن التوابع خمسة بعد التوكيد اللفظي والتوكيد المعنوي قسمًا واحدًا. وبعض العلماء يعدّها أربعة
بإدراج عطف البيان والنسق في قسم واحد.

مسائل هذا الباب

(٤٠) مسألة:

يقال: هذا الذي ذكره أول الباب: أقسمة أم عِدَّة^(١)؟
والجواب: أنه على مذهب الخليل عِدَّة؛ لأنه لا يرتفع عنده إلا الفاعل وما شُبِّهَ
بالفاعل^(٢)، فعلى مذهبه تكون الأسماء المرفوعة قسمين: فاعلاً ومُشَبَّهاً به. [و]^(٣)
قال غيره: هي قِسْمَةٌ؛ لأنَّ كلَّ واحد من هذه الأشياء يرتفع من غير هذه الجهة التي
ارتفع منها الآخر^(٤).
والذي نذهب إليه أن الأسماء المرفوعة ثلاثة: فاعلٌ، ومُشَبَّهٌ بالفاعل، ومُشَبَّهٌ
بالمُشَبِّهِ. فالفاعل: قام زيدٌ. والمُشَبَّه به: المبتدأ والخبر نحو: زيدٌ قائمٌ، وما لم يُسَمَّ فاعله
نحو: ضَرَبَ زيدٌ، واسمٌ كان نحو: كان زيدٌ قائماً، وخَبَرٌ إنَّ نحو: إنَّ زيداً قائمٌ.
والمُشَبَّه بالمُشَبِّهِ: اسمٌ ما، وخَبَرٌ لا.

(١) سيذكر بعد قليل الفرق بين مفهومي القسمة والعدة.
(٢) المُشَبَّه بالفاعل يشمل سائر المرفوعات غيره؛ لأن الكلام على ثلاثة معان: الفاعلية والمفعولية
والإضافة؛ فالرفع للفاعل، والنصب للمفعول، والجر للمضاف إليه. والمبتدأ مُشَبَّه بالفاعل من حيث
كونه مخبراً عنه ومحكوماً عليه، والخبر مُشَبَّه به من حيث مجيئه ثانياً بعد المبتدأ، كما يجيء الفاعل
بعد الفعل، ومثله اسمٌ كان وكاد. أما خبر إن فمُشَبَّه بالفاعل من حيث كانت إن وأخواتها مُشَبَّهة
بالفعل في المعنى، فجعل اسمها كالمفعول المقدم، وخبرها كالفاعل المؤخر، التزاماً للفرق بينها وبين
الأفعال الحقيقية.

انظر تفصيلاً لذلك في: المقتصد (٢١٠:١).

(٣) زيادة واو العطف هنا يتطلبها السياق.

(٤) من هؤلاء ابن السراج الذي ذكر أنها خمسة: مبتدأ له خبر. وخبر لمبتدأ بُنْيَةٌ عليه. وفاعل بُنْيَ
على فعل حديث عنه. ومفعول بُنْيَ على فِعلٍ فهو حديث عنه ولم تَذْكُرْ مَنْ فَعَلَ به. ومُشَبَّه بالفاعل
في اللفظ. (انظر الأصول: ٥٨:١).

(٤١) مسألة:

ويقال: قوله في النصب: «من اثني عشر وجهًا»: أقسمة هي أم عِدَّة؟
والجواب: (12a) أنها عِدَّة على جميع المذاهب؛ لأنها متداخلة، ولا يصح
التداخل في القسمة، وإنما تصح القسمة إذا سَلِمَتْ من الزيادة والنقصان
والتداخل والتنافر.

كقولك في الزيادة: لا تخلو الذات الواحدة أن تكون قديمة أو حادثة أو لا قديمة
ولا حادثة، فقولك: «لا قديمة ولا حادثة» زيادة في القسمة؛ لأنها لا تحملها.
وأما النقصان فكقولك في الجملة: لا تخلو أن تكون قديمة أو حادثة، أو منها ما
هو قديم، ومنها ما هو حادث، فقولك: «منها ما هو قديم ومنها ما هو حادث» تمام
القسمة، ولو حَذَفْتَهُ لَبَقِيََّتْ القسمة ناقصة.

وأما التداخل فنحو قولك: لا يخلو العالم أن يكون متفقًا أو مختلفًا أو متضادًا،
فقولك: «متضاد» يدخل تحته المختلف؛ لأن كل متضاد مختلف، وليس كل مختلف
متضادًا.

وأما التنافر فنحو قولك: لا يخلو الخبر أن يكون صادقًا، أو مُخْبِرُهُ على خلاف ما
هو به. وهذه القسمة متنافرة؛ لأنك قَابَلْتَ جملةً بمفرد، وإنما يجب أن تقابل مفردًا
بمفرد؛ كقولك: لا يخلو خبر إن أن يكون صادقًا أو كاذبًا، أو تُقَابِلْ جملةً
بجملة؛ كقولك: لا يخلو الخبر أن يكون مُخْبِرُهُ على ما هو به، أو على خلاف ما هو
به.

والأسماء المنصوبة كلها لا تخلو أن تكون مفعولة أو مُشَبَّهَةٌ بالمفعول، على مذهب
الخليل، وأما ابن السراج فقال: هي على ضربين: أحدهما: كل اسم تَذْكُرُهُ بعد أن
يستغنى الرفع بالرفع وما يَنْبَغُهُ في رفعه، إن كان له تابع، وله في الكلام دليل عليه.
والضرب الثاني: كل اسم تَذْكُرُهُ لفائدة بعد اسم مضاف، أو فيه ثبوت ظاهرة أو

مضمرة، وقد تَمَّ بالإضافة والنون، وحالت النون والإضافة بينهما، ولولاهما لَصَلَحَ أن يضاف إليه.

والأول ينقسم على قسمين: مفعول، ومُشَبَّهٍ بمفعول. والمفعول ينقسم خمسة أقسام: مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول له، ومفعول معه^(١).
والضرب الثاني ينقسم قسمين:

الأول منهما ما يكون المنصوب فيه هو المرفوع في المعنى،^(12b) وهو على ثلاثة أضرب: منه ما العامل فيه فعل، يعنى الحال والتمييز. ومنه ما العامل فيه شيء على وزن الفعل متصرف تَصَرُّفُهُ، يعنى خبر كان. ومنه ما العامل فيه حرف جامد، يعنى اسم إن^(٢).

والثاني ما يكون المنصوب في اللفظ فيه غير المرفوع، والمنصوب بعض المرفوع، يعنى المستثنى^(٣).

وأوجز من هذا أن يقال: الأسماء المنصوبة ثلاثة: مفعول. ومُشَبَّهٌ بالمفعول. ومُشَبَّهٌ بالمشبه.

فالمفعول على ضربين: مطلق ومُقَيَّدٌ؛ فالمطلق المَصْدَرُ، والمُقَيَّدُ على أربعة أضرب: مقَيَّدٌ بالباء، ومقَيَّدٌ بـ (في)، ومقَيَّدٌ باللام، ومقَيَّدٌ بـ (مع).

والمشبه بالمفعول على ضربين: أحدهما: ما الثاني فيه غير الأول، والآخر: ما كان الثاني فيه هو الأول.

والمُشَبَّهُ بالمُشَبَّهِ وهو اسم (لا) وخبر (ما).

(١) الأصول: (١٥٨، ١ - ١٥٩) منقول نصاً.

(٢) الأصول: (٢١٢: ١ - ٢١٣) بتصرف.

(٣) الأصول: (٢٨١: ١).

(٤٢) مسألة:

ويقال: من كم وجه الجزء؟

والجواب: أنه من وجهين: أحدهما ما مجزئ بحروف نحو: من زيد، وإلى عمرو.

والثاني ما كان بالإضافة. والإضافة على ضربين: معنوية، ولفظية^(١).

فالمعنوية على ضربين: إضافة بمعنى اللام، نحو: دار زيد. وإضافة بمعنى من^(٢)

نحو: ثوب خز.

واللفظية على أربعة أضرب^(٣) إضافة اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو

الاستقبال، نحو: ضارب زيد اليوم أو غدا. وإضافة^(٤) الصفة المشبهة بالمشبه، نحو:

(١) الإضافة المعنوية هي: التي يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه تعريفاً أو تخصيصاً، وسميت معنوية؛ لأن فائدتها ترجع إلى المعنى. ويقال لها: الإضافة المحضة، أي: الخالصة من شبهة انفصال المضاف عن المضاف إليه.

أما الإضافة اللفظية فهي: التي لا يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه تعريفاً ولا تخصيصاً، وسميت لفظية؛ لأن فائدتها ترجع إلى اللفظ فقط، وهي التخفيف بحذف التنوين من المضاف، ويقال لها: غير المحضة؛ لأنها على تقدير الانفصال، ونصب المضاف إليه معمولاً للمضاف إذا نُونَ.

(٢) زاد بعض العلماء ضرباً ثالثاً تكون فيه بمعنى (في) *إِنْ حَسَنَ تَقْدِيرَهَا* كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي الْخَضَامُ﴾ و﴿بَلْ مَكُولٍ لَّيْلٍ﴾، و﴿يَتَصَوَّبُ الشَّجْنَ﴾، وأغفل هذا أكثر النحاة. وتكون الإضافة بمعنى (من) إن صبح تقديرها مع صحة الإخبار عن الأول بالثاني، نحو: ثوب خز. وتكون بمعنى اللام تحقيقاً أو تقديراً فيما سوى هذين نحو: غلام زيد.

وذهب ابن الضائع إلى أن الإضافة لا تكون إلا على معنى اللام، وهي للاستحقاق، وأبطل ابن درستويه كون الإضافة على معنى حرف أصلاً؛ للزوم كون كل مضاف نكرة، وزدّ بأنه إنما يلزم لو قلنا: إن الحرف مقدر، وإنما قلنا: هي على معنى كذا. (انظر: المساعد: ١: ٣٢٩-٣٣٠).

(٣) جعل اللفظية على أربعة أضرب وذكر ثلاثة، أما الرابع الذي سقط من كلامه فهو إضافة الصفة المشبهة، نحو: مررت برجلٍ حَسَنٍ الوجه.

(٤) في الأصل: أو إضافة.

أَفْضَلُ الْقَوْمِ^(١). وإضافة الشيء إلى ما كان يجب أن يكون صِفَتُهُ نحو: صَلَاةُ الْأُولَى.

(٤٣) مسألة:

ويقال: ما معنى قوله: «وَرَفَعَ الْفِعْلَ بِالزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ: الْأَلْفَ وَالنُّونَ وَالتَّاءَ وَالْيَاءَ»^(٢)؟

والجواب: أنه أراد أن الفعل إذا كانت في أوله إحدى الزوائد الأربع، ولم يدخل عليه ناصب ولا جازم، كان مرفوعاً، وهذه العبارة مُتَّسَمَةٌ فيها؛ لأن الزوائد الأربع لا ترفع الفعل؛ لأنها موجودة مع النصب والجزم نحو: لن يذهب، ولم يذهب. وإنما يُرفع الفعل عند سيويه وأصحابه بوقوعه مَوْقِعَ الْأَسْمَاءِ^(٣)، وَوُقُوعُهُ هُنَاكَ مَعْنَى، فَأَشْبَهَ الْمَبْتَدَأَ، فَرَفَعَ، كَمَا رُفِعَ الْمَبْتَدَأُ، فَهَذِهِ عِلَّةٌ رَفَعِهِ، (13a) وَأَمَّا عِلَّةُ إِعْرَابِهِ فَتُذَكَّرُ فِيمَا بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(٤٤) مسألة:

ويقال: ما أصل نواصب الفعل؟

والجواب: أن الخليل قال: الْأَصْلُ: أَنَّ، وَأَصْلُ لَنْ: (لَا أَنْ)^(٤). وَأَنْ بَعْدَ إِذَنْ وَكُنْ

(١) جرى على أن إضافة أفعال التفضيل من الإضافة اللفظية، وهو مذهب الفارسي الكوفيين وابن السراج واختاره الجزولي وابن عصفور. ومذهب سيويه والأكثرين أن إضافة أفعال التفضيل محضة، واختار هذا الرأي ابن مالك (انظر: المساعد: ٣٣٢:٢).

(٢) وكذلك جعل الاسم المضاف إلى صفة من قبيل الإضافة اللفظية وهو مذهب الفارسي وابن عصفور. وذهب الأكثرون إلى أنها محضة. واختار ابن مالك أن إضافة الاسم إلى الصفة شبيهة بالمحضة وليست محضة؛ وذلك أن في هذه الإضافة اتصالاً من جهة أنه لم يثنو معها ضمير كما نوى في الصفة المضافة إلى مرفوعها أو منصوبها، وانفصالاً من جهة أن المعنى على التبعية، ولكن مع هذا الانفصال لا يحكم بتكثير المضاف مراعاةً لشبهه بالمتصل لفظاً ونية. انظر: المساعد: (٣٣٣-٣٣٢:٢).

(٣) انظر: سيويه (٩:٣-١٠).

(٤) انظر: سيويه: (٥:٣).

مضمرة^(١)، وخالفه في ذلك سيويه، فقال: أَنَّ وَلَنْ وَإِذَنْ وَكُنَّ هِيَ النواصب^(٢)،
وسنشرح أحكام هذه الحروف في مواضعها، إن شاء الله تعالى.

(٤٥) مسألة:

ويقال: ما الأصل في جوازم الفعل؟

والجواب: أربعة وهي: (لَمْ) وتزاد عليها ما، ف(لَمْ) جواب: (فَعَلَ). و(لَمَّا) جواب:
(قَدْ فَعَلَ)^(٣). و(لَا) (لَا أَمْر) مختصة بالغائب، وقد يؤمَرُ بها المخاطب. و(لَا) إذا كانت
نهيًا، ويُنهى بها المخاطب والغائب. و(إِنْ) إذا كانت شرطًا؛ ف(لَمْ) تدخل على لفظ
المستقبل، فنقل معناه إلى المضى، و(اللام ولا) تدخلان على المستقبل خاصة لفظًا
ومعنى، و(إِنْ) تدخل على المستقبل وعلى الماضي، إلا أنها تنقل معناه إلى الاستقبال.

(٤٦) مسألة:

ويقال: ما ترتيب التوابع؟

والجواب: أن (التكرير) أولها؛ لأنه^(٤) الاسم الأول في اللفظ والمعنى. ثم
(التوكيد)؛ لأنه الأول في المعنى. ثم (عطف البيان)؛ لأنه مُبَيِّنٌ عن الأول بغير لفظه.
ثم (النعت)؛ لأنه مُتَمِّمٌ للاسم الأول. ثم (البدل)؛ لأنه قد يكون الأول في المعنى،
وقد يكون بَقْضُهُ، وقد يكون غَيْرُهُ. ثم (النسق)؛ لأنه غير الأول على كل حال. وهذا
كله يُشْرَحُ في مواضعه إن شاء الله تعالى.

(١) انظر: سيويه: (٦:٣، ١٦).

(٢) انظر: سيويه: (٥:٣، ١٢:٣).

(٣) في سيويه: (٢٢٣:٤): «وأما (قد) فجواب لقوله: لَمَّا يفعل، فنقول: قد فعل، ا.هـ. ويفسره
السيرافي في الهامش بقوله: «إذا أردت أن تنفى والمحدث يتوقع إخبارك عن ذلك الفعل قلت: لَمَّا يفعل،
وهو نقيض: قد فعل، وإذا ابتدأت قلت: لم يفعل».

(٤) في الأصل: لأن.

(٤٧) مسألة:

ويقال: ما الذي لا ينصرف على كلِّ حال؟ وما الذي لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة؟
والجواب: أنَّ كلَّ ما كانت إحدى عِلَّتَيْهِ التعريفَ ينصرف في النكرة ولا ينصرف في المعرفة، وما عدا ذلك لا ينصرف البتَّة، إلا في ضرورة الشعر.



باب الفاعل

قال صاحب الكتاب:

«قام زيد: ارتفع زيد؛ لأنه فاعل، وكذا: يقوم زيد، وما قام زيد، وهل قام زيد؟ وسيقوم زيد، و: والله ليقومن زيد. ترفعه في النفي والاستخبار وما لم يقع بعد، وكذلك سائر الأفعال اللازمة، مثل: قام زيد^(13b) والمتعدية، مثل: ضرب وأكل، تقول: ضرب زيد، وأن يضرب زيد، وسيضرب زيد، ولن يضرب زيد، وتقول: نعم الرجل، فترفع؛ لأنه فاعل نعم، وكذلك: يشس البلد، ثم تذكر المذموم، فتقول: بلد كذا، وتذكر الممدوح بعد نعم، فتقول: زيد، فترفع؛ لأنه مبتدأ وما قبله خبره، أو لأنه خبر ابتداء محذوف تقديره: هو زيد، وهو بلد كذا.

ولا تتصرف نعم ويشس، لا يقال منهما فاعل⁽¹⁾، ولا يفعل، ويجوز أن تُضمر ما فيه الألف واللام فيهما، وتُفسره بنكرة منصوبة، ثم تذكر الممدوح والمذموم، فتقول: نعم رجلاً، ويشس بلداً، ثم تقول: بلد كذا، وتقول: زيد، يرفع من الوجهين المتقدم ذكرهما.

وتقول: حبذا زيد، فيرتفع زيد من هذين الوجهين: إما أن تجعله مبتدأ وحبذا خبر مقدم، وإما أن تجعله خبر ابتداء محذوف، تقديره: هو زيد. وقد رُكِبَ حب وذا، فجعلاً شيئاً واحداً؛ بدليل أنه لا يؤنث (ذا) ما هنا ولا يُنثى ولا يُجمع، وتقول: حبذا زيد، وحبذا هناد، وحبذا أخوك، وحبذا قومك.



(١) يقصد: لا يأتي منهما اسم فاعل.

مسائل هذا الباب

(٤٨) مسألة:

ويقال: بِمِ ارتفع الفاعل؟.

والجواب: أنه ارتفع بإسناد الفعل إليه، وكذلك يَرْتَفِعُ مع النفي والاستفهام، لا أنه فَعَلَ شيئاً في الحقيقة، ولكنك لَمَّا أسندتَ الفعلَ إليه رفعتَه، كما ترفع المبتدأ بإسناد الخبر إليه^(١).

(١) في المقتضب (٨: ٩-٩): «فإن قال قائل: إنما رفعت زيداً أولاً، لأنه فاعل، فإذا قلت: لم يقم، فقد نفيت عنه الفعل، فكيف رفعتَه؟ قيل له: إن النفي إنما يكون على جهة ما كان مُوجِباً، فإذا أعلمت السامع من الذي نفيت عنه أن يكون فاعلاً، فكذلك إذا قلت: لم يضرب عبد الله زيداً، عَلِمَ بهذا اللفظ من ذكرنا أنه ليس بفاعل، ومن ذكرنا أنه ليس بمفعول... ألا ترى أن القائل إذا قال: زيد في الدار - فأردت أن تنفي ما قال - أنك تقول: ما زيدٌ في الدار، فَتَرُدُّ كلامه ثم تنفيه، ومع هذا فإن قولك: يضرب زيدٌ، «يضرب» هي الرافعة، فإذا قلت: لم يضرب، فيضرب التي كانت رافعة لزيد قد رددتها قبله، ولم، إنما عملت في يضرب ولم تعمل في زيد، وإنما وجب العمل بالفعل، فهذا كقولك: سيضرب زيد، إذا أخبرت، وكاستفهامك إذا قلت: أَضْرَبَ زيدٌ؟ إنما استفهمت فجئت بالآلة التي من شأنها أن ترفع زيداً وإن لم يكن وقع منه فعل، ولكنك إنما سألت عنه: هل يكون فاعلاً؟ وأخبرت أنه سيكون فاعلاً، فللفاعل في هذا لفظ واحد يُعْرَفُ به حيث وقع اهـ. وانظر: المقتصد: (١: ٣٢٥).

ويتضح من هذا أنه لا يشترط في الفاعل النحوي أن يكون فاعلاً للفعل (الحدث) في الحقيقة؛ ولذا يدخل فيه ثلاثة أَضْرِبٍ ذكرها ابن السراج في الأصول (١: ٧٤) وهي:

١- أفعال مستعارة للاختصار وفيها بيان أن فاعليها في الحقيقة مفعولون؛ نحو مات زيد، وسقط الحائط، ومرض بكر.

٢- وأفعال في اللفظ وليست بأفعال حقيقية وإنما تدل على الزمان فقط؛ نحو: كان عبد الله أخاك، فلست تخبر بفعل فعله، وإنما تخبر أنه كان أخاه فيما مضى.

٣- وأفعال منقولة يراد بها غير الفاعل الذي جُعِلَتْ له، نحو: لا أَرِيكَ ههنا، فالنهي إنما هو للمتكلم، كأنه ينهى نفسه في اللفظ وإنما هو للمخاطب في المعنى، وتأويله: لا تكونن ههنا؛ فإن من حضرني رأيته اهـ. ونلاحظ أن ابن السراج جعل اسم كان من باب الفاعل، وهو تسامح في العبارة؛ إذ هو مشبه بالفاعل، وليس فاعلاً.

(٤٩) مسألة:

ويقال: لم اختير له الرفع؟

والجواب: أنهم أرادوا أن يَفَرَّقُوا بين الفاعل والمفعول^(١).

فإن قيل: فلم كان الفاعل أُولَى بالرفع؟

قيل: لِإِقْلَتِهِ؛ وذلك أن الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة^(٢)، فأرادوا تَكْثِيرَهُ فَأَعْطَوْهُ الضمة.

وجواب ثانٍ، وهو: أن الضمة ثقيلة والفتحة خفيفة، فَأَعْطَوْا الضمة الفاعل؛ لِثِقَلِ فِي كَلَامِهِمْ مَا يَسْتَقِلُّونَ، وَأَعْطَوْا المفعولَ الفتحة؛ لِتَكْثُرَ فِي كَلَامِهِمْ مَا يَسْتَخِفُّونَ. وجواب ثالث، وهو: أن الفاعل يشبه المبتدأ؛ من حيث كان كل واحد منهما مُعْتَمِدَ الْبَيَانِ، فَأُعْطِيَ الضمة، كما أُعْطِيَها المبتدأ^(٣).

(٥٠) مسألة:

ويقال: على كم من وجه يكون الفاعل؟

والجواب: (14a) أن الفاعل على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون فاعلاً في اللفظ والمعنى، نحو قولك: قام زيد.

والثاني: أن يكون فاعلاً في اللفظ دون المعنى، نحو قولك: مات زيد، ومَرَضَ

عَمْرُو.

(١) في المقتضب (٨: ١): «ولما كان الفاعل رفعا والمفعول به نصبا؛ ليعرف الفاعل من المفعول به».

(٢) ألا ترى أن فعلاً واحداً يكون له عدة مفعولات ولا يكون له إلا فاعل واحد، نحو: أعلمت زيدا عمراً خَيْرَ النَّاسِ. وتأتي في كل فعل بالمصدر والحال والظرف نحو: قمت قياماً يوم الجمعة عند عمرو لا بهتاً كلها.

(٣) انظر تفصيلاً في: ^١

المقتصد: (٣٢٦-٣٢٧)، وفاتحة الإعراب: (٢٩-٣٠)، وشرح الجمل لابن عصفور:

(١٦٢-١٦٣)، والإيضاح في شرح المنفصل لابن الحاجب: (١٥٨-١٥٩)، وابن يعيش:

(٧٥: ١)، وعلل النحو: ٢٦٩، وأسرار العربية: ٨٧.

والثالث: أن يكون فاعلاً في المعنى دون اللفظ، نحو قوله: ﴿كَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾^(١) فاستم الله في موضع رفع؛ لأنه فاعل؛ والدليل على ذلك أنك لو حذفْتَ الباء لرفعت فقلت: كَفَى اللَّهُ، كما قال القَبْدُ:^(٢)

٦- عَمِيرَةٌ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزَتْ غَادِيًا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا^(٣)

(٥١) مسألة:

ويقال: على كَم مَنْ وَجِهٍ تكون الأفعال في اللزوم والتعدي؟.

والجواب: أنها على وجهين: لازم ومتعد:

فاللازم لا يخلو أن يكون غريزة أو كالغريزة، نحو: سَرُعَ وَبَطُؤَ، أو فِعْلاً للنفس نحو: كَرُمَ وَشَرُفَ، أو حركةً للجسم غَيْرَ مُنَاسِيَةٍ نحو: قام وقَعَد، وما أشبه ذلك. والمتعدي لا يخلو أن يكون متعدياً إلى مفعول، أو متعدياً إلى مفعولين، أو متعدياً إلى ثلاثة:

فالمتعدي إلى مفعولٍ على ثلاثة أَضْرِبٍ: متعدٍّ بنفسه، نحو: ضرب زيدٌ عمرًا، ومتعدٍّ بحرف، نحو: مرتت بزيد، ومتعدٍّ مرةً بحرف ومرةً بغير حرف، نحو: شَكَرْتُهُ وشَكَرْتُ لَهُ، ونصحته ونَصَحْتُ لَهُ.

وأما المتعدي إلى مفعولين فَعَلَى ضَرِيْنٍ: متعدٍّ إلى مفعولين يجوز الاقتصارُ على أحدهما، ومتعديٍّ إلى مفعولين لا يجوزُ الاقتصارُ على أحدهما: فالذي يجوزُ الاقتصارُ على أحد مفعوليه على ثلاثة أَضْرِبٍ: أحدهما:

(١) النساء: (٦).

(٢) هو: سحيم عبد بني الحسحاس، توفي سنة ٤٠ هـ.

(٣) من الطويل، لسحيم عبد بني الحسحاس، انظره في: ديوانه: (١٦)، والكافية الشافية: (٢: ١٠٧٠)، والإنصاف: (١٦٨)، وعمدة الحفاظ: (٤٢٥). وعميرة: اسم امرأة. وتجهزت: اتخذت جهاز سفره وأعدته. وغادياً: سائراً في وقت الغداة، وهو الوقت من طلوع الفجر إلى طلوع الشمس.

ما تعدى بصيغته الثلاثية نحو: كَسَوْتُ زَيْدًا ثَوْبًا،
والثاني: ما تعدى بالنقل، نحو: أعطيتُ زيدًا درهمًا.
والثالث: ما كان يتعدى إلى الثاني بحرف جرٍّ، فحذِفَ الجرُّ^(١)، فَوَصَلَ الفِعْلُ
نحو: اخْتَرْتُ الرِّجَالَ زَيْدًا، وفي التنزيل ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(٢).
وأما ما لا يجوز فيه الاقتصار، فنحو الظنِّ^(٣)، وله باب يُشْرَحُ فيه.
وأما ما يتعدى إلى ثلاثة فأربعة أفعال: أَعْلَمَ وَأَنْبَأَ وَتَبَأَ وَأَرَى، وقد يُضَيَّفُونَ إليها:
أَخْبَرَ وَخَبَرَ وَخَدَّتْ^(٤).

و (جَعَلَ) إذا كانت بمعنى صَيَّرَ وَسَمَّى تَعَدَّتْ إلى مفعولين.^(٥)

(٥٢) مسألة:

ويقال: (14b) ما الأصل في نِعَمَ وَبَشَى؟ وكم من لغة فيهما؟
والجواب: أن الأصل فيهما: نِعَمَ وَبَشَى على وزن شَهَدَ وَلَعِبَ، إلا أنهم أَشَكَّنُوا
الثاني استخفافاً^(٦).

(١) في إصلاح المنطق (٢٨١): «وتقول: نصحت لك، وشكرت لك، فهذه اللغة الفصيحة، قال الله
جَلَّ وَعَزَّ ﴿إِنْ لَشُكْرِي وَلَوْلَايِكَ﴾»، وقال في موضع آخر: ﴿وَأَنْصَحُ لَكُمْ﴾»، ونصحتك وشكرتك لغة
أد. وانظر: المخصص: (١٤: ٧٣)، وشرح أدب الكاتب للجواليقي: (٣٠٦)، والاقتضاب: (٢٦٥).
(٢) يقصد: حرف الجر، أو الجار.

(٣) الأعراف: (١٥٥).

(٤) يقصد: باب أفعال القلوب، أي: باب (ظنٍّ) وأخواتها.

(٥) ذكر سيويه - مما يتعدى إلى ثلاثة مفعولات، ولا يجوز الاقتصار على مفعول واحد دون الثلاثة -
ثلاثة أفعال فقط هي: أرى وتبأ وأعلم (٤١: ١) ومثله المبرد في (المقتضب ٣: ١٢١-١٢٢) وجعلها
الشيخ عبد القاهر أربعة لزيادة «أنباء» المهموز، وقال: «ولم يُجَوِّز أبو عثمان أن يقاس على أعلمت
فيقال: أظننت زيدًا عمرًا منطلقًا، كما يقال: أعلمتُ، وجَوِّزه أبو الحسن، وتقول: أَحْسَبْتُ زيدًا عمرًا
منطلقًا، أي: جعلته يحسبه منطلقًا، وقوله قياسٌ. انظر: المقتصد (١: ٦٢٩)، و(فاتحة الإعراب ١٨٧).
(٦) تأتي (جعل) على أربعة أوجه يجمعها أصلان: أحدهما أن تكون بمعنى صَيَّرَ - كما ذكر - =

وفيهما أربع لغات: نِعَم وِشَس، هذه اللغة الفصحى. ونَعَم وبَأس - وهذا مخفف من نِعَم وِشَس - كما تقول في عَلِمَ: عَلِمَ. ونِعَم وِشَس، بكسر النون والباء؛ إتياعاً لحرف الحلق. ونِعَم وِشَس، وهذا هو الأصل.

وكلُّ فعل على (فَعِلَ) ثانياً حَرْفٌ من حروف الحلق يجوز فيه هذه الأوجه الأربعة

وحروف الحلق ستة، وهى: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء.

(٥٣) مسألة:

ويقال: ما حُكِمَ نِعَمَ وِشَس؟.

والجواب: أنهما يَرَفَعَانِ ما فيه الألف واللام على طريق الجنس^(١)، ولا يَتَمَلَّانِ فى المضمرات، ولا فى الأعلام، ولا فى أسماء الإشارة، ولا فيما كان مُتَعَرِّفاً تَعْرِيفَ العهد، وإذا أَضْمِرَ فيهما الضمير على شريطة التفسير، ولا بدُّ من اسم نكرة منصوبة يُفَسِّرُ ذلك الضمير؛ وذلك نحو قولك: نِعَمَ الرجلِ وِشَسَ الغلامِ. وما أَضِيفَ إلى ما فيه الألف واللام على طريق الجنس يجرى هذا المجرى؛ نحو قولك: نِعَمَ القومِ زيدٌ، وِشَسَ صاحبُ القومِ عمروٌ. وتقول: نِعَمَ الرجلِ رجلاً، وِشَسَ الغلامِ غلاماً، إلا أنك حذفته.

= فتتعدى إلى مفعولين. والآخر أن تكون بمعنى عَمِلَ وَخَلَقَ، فتتعدى إلى واحد. وإذا كانت بمعنى صيّر فأحد وَجْهِيها أن تكون بأثرة تصل إلى المجموع، نحو: جعلت الخشب بآها. والآخر أن تكون بغير أثرة، بل الحكم على الشيء أنه صُيِّرَ كذلك، أو القول أنه كذلك، نحو: جعلت الرجل فاسقاً، وجعلت بكراً أميراً.

أما إذا كانت بمعنى (عمل) فأحد وَجْهِيها أن تكون بمعنى اللام، نحو: جعلت لزيد مالاً، أي: أعطيته مالاً فملكه، والوجه الآخر أن تكون مجردة فى اقتضاها من حرف جر، فتكون مطلقة على معنى عملت، نحو: جعلت الدار، أي: عملت، ولا تحتاج إلى غير ذلك. انظر: المقتضب: (٦٧:٤-٦٩).

(١) أي: بعد كسر الفاء من أجل حرف الحلق (العين فى نعم، والهمزة فى يشس)، وانظر فى ذلك، وفى لغاتها المراجع التالية: الأصول: (١١١:١)، وسيبويه: (١٧٩:٢، ١١٦:٤)، والمقتضب: (١٤٠:٢)، وشرح الجمل لابن عصفور: (٥٩٩:١)، ولسان العرب (يشس ونعم).

وبعض النحويين يُجيز الجمع بين المفسر والمفسر، وبعضهم لا يجيز ذلك، وهو مذهب سيويه^(١) والأول مذهب أبي العباس^(٢).

(٥٤) مسألة:

ويقال: لِمَ اخْتُصَّ بالألف واللام على طريق الجنس؟
والجواب: أنهما وُضِعَا للمدح والذم، وقُصِرَا على الجنس؛ إشعاراً بأن في المدوح والمذموم بهما مثلاً ما في جميع الجنس من المناقب والمثالب؛ ولهذا قُصِرَا على الماضي؛ لأن الإنسان لا يُمدَّح ولا يُذمَّ إلا بما كان منه، دون ما سيكون^(٣).

(٥٥) مسألة:

ويقال: بِمَ ارتفع الاسم المقصود بالمدح أو الذم بعدهما؟
والجواب: أنه يرتفع عند البصريين من وجهين:
أحدهما: أن يكون خَيْرَ مبتدأ محذوف، كأنَّ قائلاً قال: من هذا المدوح، أو المذموم؟
ف قيل: هو فلان.

(15a) والثاني: أنه مبتدأ وما قبله خَيْرٌ عنه. فإن قيل: فما العائد من الخبر على المبتدأ؟

(١) انظر: المقتضب: (١٤٣:١، ١٤١:٢).

(٢) انظر سيويه: (١٦٧-١٧٥:٢).

(٣) انظر: المقتضب: (١٥٠:٢)، ومن أخذ بوجهة المبرد هنا: أبو علي الفارسي، وعبد القاهر الجرجاني مع قوله: (إنه لا يكاد يوجد)، وابن مالك في التسهيل وفي الكافية الشافية، والزمخشري في المفصل وابن الحاجب في الإيضاح. أما من أخذ برأى سيويه في عدم جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر فكثير، منهم ابن عصفور وابن السراج وابن يعيش.

وفي المسألة مذهب ثالث وهو أنه يجوز الجمع بينهما إن أفاد التمييز معنى زائلاً ليس في الفاعل والـ فلا. انظر: المقتصد: (٣٧٢:١)، والمساعد: (١٣٠:٢)، والكافية الشافية: (١١٠٦:٢)، وابن يعيش: (١٣٢:٧)، وأوضح المسالك: (٢٧٨:٣).

قيل: ما دَلَّ عليه الكلام؛ لأن المعنى: زَيْدٌ محمودٌ في الرجال، أو مَذْمُومٌ في الرجال^(١).
وقال الكوفيون: يَزْتَفِعُ الاسمُ المقصودُ بالمدح أو الذم على البدل من المرفوع يَنْعَمُ ويَبْشُرُ^(٢).
وهذا لا يجوز عند أصحابنا؛ لأن نعم وبش لا يعملان في الأعلام، وحقُّ البدل أن يقع موقع
البدل منه، فيلزمهم أن يقولوا: نِعَمٌ زَيْدٌ، وبَشْرٌ عَمْرُوٌ وهذا لا يجوز^(٣).

(٥٦) مسألة:

ويقال: ما الأصل في: حَبْنًا؟

والجواب: أن الأصل في حَبٍّ (حَبَبٌ) فَأُسْكِنَتْ الباء الأولى، وأُدْغِمَتْ في
الثانية، فقبل: حَبٍّ، ورُكِبَ مع (ذا) حتى صار^(٤) بمنزلة الشيء الواحد؛ ولهذا لم
يُثَنِّ (ذا)، ولم يُجْمَعْ، ولم يُؤَنَّثْ؛ لأنه قد صار بمنزلة الباء من ضرب^(٥).

(٥٧) مسألة:

ويقال: فيم تعمل حَبْنًا؟

والجواب: أنها تعمل في المعرفة والنكرة، نحو قولك: حَبْنًا زَيْدٌ، وحَبْنًا رَجُلٌ
عندنا، قال جرير^(٦):

(١) انظر: علل النحو: (٢٩٠) وما بعدها، وأسرار العربية: (١٠٨).
(٢) انظر: سيبويه: (١٧٥:٢)، والمقتضب: (١٤١:٢-١٤٢)، والأصول: (١١٢:١)، وابن
عصفور: (٦٠٥:١)، والمقتصد: (٣٦٥:١-٣٦٩)، والكافية الشافية: (١١١٠:٢)، وفاتحة الإعراب:
(١٠٦-١٠٨)، والمساعد: (١٣٤:٢)، وابن يعيش: (١٣٤:٧-١٣٥).
(٣) ورد هذا الرأي في المقتضب: (١٤٢:٢) غير منسوب، ورَدَّةُ المبرد. وانظر الأصول: (١١٣:١)
(بنص المبرد).

(٤) في الأصل: صار.

(٥) في سيبويه: (١٨٠:٢)، «وزعم الخليل رحمه الله أن حَبْنًا بمنزلة حَبٍّ الشيء ولكن ذا وحَبٍّ
بمنزلة كلمة واحدة نحو: لولا؛ ألا ترى أنك تقول للمؤنث: حَبْنًا، ولا تقول: حَبْلِيَّةٌ؛ لأنه صار مع
حَبٍّ على ما ذكرت لك، وصار المذكر هو اللازم؛ لأنه كالمثل، اهـ.

وانظر المقتضب: (١٤٥:٢)، والأصول: (١١٤:١-١١٥)، وابن عصفور: (٦٠٩:١-٦١٢)،
والكافية الشافية: (١١١٥:٢)، والمساعد: (١٤٠:٢).

(٦) هو: جرير بن عطية الخطفي، من أصحاب (النقائض)، توفي سنة ١١٠ هـ.

٧- يَحْبِئْنَا جَبَلُ الرُّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبِئْنَا سَاكِنُ الرُّيَّانِ مَنْ كَانَا
وَ حَبِئْنَا نَفَحَاتٍ مِنْ يَمَانِيَةٍ تَأْتِيكَ مِنْ قَبْلِ الرُّيَّانِ أَحْيَانًا^(١)
فلان قيل: بِمَ يرتفع الاسم بعدها؟
قيل: اختلف النحويون في ذلك:
فقال بعضهم: يرتفع بالابتداء، وَحَبِئْنَا خبره^(٢).
وقال آخرون: يرتفع على أنه خبر مبتدأ محذوف^(٣)، أي: هو فلان.
وقيل: حَبِئْنَا مبتدأ وما بعده خبره^(٤)؛ لأنه قد زال عنه حكم الفعلية بالتركيب.
وقيل: ما بعد حَبِئْنَا بدلٌ من ذا^(٥).
وقيل: هو رفع بِحَبِئْنَا^(٦)؛ لأن حَبَّ رفع ذا، وَحَبَّ مع ذا جميعًا رَفَعًا زِيدًا وما
جرى مجراه؛ لأن (ذا) صارت بمنزلة الباء من ضرب، وصار حَبِئْنَا بمنزلة ضرب في أنه
لا اعتداد بـ (ذا) فيه^(٧).

-
- (١) والبيتان من البسيط، وردا في ديوانه: ٥٩٦، وفي اللسان (حب) وورد الأول فقط في ابن
عصفور: (٦١١:١). والمساعد: (٤٨٧:٢)، وجمل الزجاجي: (١١٠).
(٢) زعم ابن مالك أنه ظاهر مذهب سيويه والخليل، انظر: المساعد: (١٤١:٢)، وزعم ابن خروف
أنه رأى سيويه، وأخطأ عليه من زعم غير ذلك. انظر: الكافية الشافية: (١١٧:٢)، والمساعد:
(١٤٣:٢)، وفيه أيضًا: (١٤١:٢) أنه رأى الفارسي.
(٣) وهو اختيار ابن مالك، انظر: المساعد: (١٤٣:٢).
(٤) هو رأى المبرد في المقتضب: (١٤٥:٢)، واستنبطه بعضهم من كلام سيويه والخليل:
(١٨٠:٢)، «وزعم الخليل أن حبئنا بمنزلة حب الشيء، ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة، نحو
(لولا) وهو اسم مرفوع اه. وذلك أنه أعاد الضمير في قوله (وهو اسم مرفوع) على حبنا كلها، وأما
أصحاب الرأي المخالف فأعادوا الضمير إلى (ذا) من قوله: حبنا.
(٥) هو رأى ابن كيسان، انظر: المساعد: (١٤٣:٢).
(٦) أي: أزيلت الاسمية من (ذا) بالتركيب، فصارت حبنا كلها فعلاً، وينسب هذا الرأي إلى أبي
الحسن الأخفش وابن درستويه، وانظر ذلك والرد عليه في: المساعد: (١٤٢:٢).
(٧) وفي الأسلوب إعرابان آخران: أحدهما أن يجعل المرفوع فاعلاً بـ (حب) وذا زائدة. (انظر فاتحة
الإعراب: ١٠٩). والآخر أن يكون عطف بيان على (ذا). انظر: المساعد: (١٤٣:٢).

بَابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

قال صاحب الكتاب:

«تقول: ضَرَبَ زيد، ترفعه؛ لأنه لم يُسَمَّ فاعله، وكذا: يُضْرَبُ زيد، ويُشَى: ضَرِبَ الزيدان، ويُجَمَّع: ضَرِبَ الزيدون، تُؤَخِّدُ الفعل؛ لأنه قبل الاسم الذي هو له. وتقول: أُعْطِيَ زيدٌ درهماً، ارتفع زيدٌ؛ لأنه لم يُسَمَّ فاعله، وانتصب الدرهم؛ لأنه (15b) مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله. ويجوز رفع الدرهم ونصب زيد فتقول: أُعْطِيَ الدرهم زيداً، والأول أجود. فأما: أُعْطِيَ زيدٌ عمراً فلا يجوز إلا رَفْعُ القابضِ وَنَصْبُ المأخوذِ، أيهما كان. وكذلك: أُعْطِيتُ عمراً - إذا أَخَذْتَهُ - وأُعْطِيتُ زيداً - إذا أَخَذَكَ - وتقول: دُفِعَ إلى زيدٍ درهمٌ، ارتفع درهمٌ؛ لأن زيداً منعه حرفُ الجر أن يقوم مقام الفاعل، وَيَشُدُّه، فارتفع ما بعده. وتقول: سِيرَ بزيدٍ يومان، ترفع الزمان وتقيمه مُقَامَ الفاعل (١)، وكذلك: سِيرَ بزيدٍ فرسخان، ترفع المكان وتقيمه (٢) مُقَامَ الفاعل، وتنصب الآخرَين، فإن كان مع الثلاثة مفعولٌ به مثل: أَكْرِمَ زَيْدٌ إِكْرَامًا حَسَنًا اليَوْمَ المكان الذي هُوَ بِهِ؛ فإنه يُرَفَّعُ المفعولُ ويُقَامُ مُقَامَ الفاعل، وتنصب هذه الثلاثة؛ لأنها مفعولاتٌ وفَضَلَاتٌ، فإنما يقوم أحد هذه الثلاثة مقام الفاعل عند عدم المفعول».

مسائل هذا الباب

(٥٨) مسألة:

ويقال: لِمَ ضُمَّ أولُ الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله؟
والجواب: أنه ضُمَّ؛ لِيُفَرَّقَ بين ما سُمِّيَ فاعله وبين (٣) ما لم يُسَمَّ فاعله (٤).
فإن قيل: فَلِمَ عُدِلَ إلى الضمِّ فيما لم يُسَمَّ فاعله دون ما سُمِّيَ فاعله؟

(١) في الأصل: اسم الفاعل.

(٢) في الأصل: وتقيم.

(٣) تكرار (بين) مع الظاهر خطأه بعض النجاة، وجعله الآخرون قليلاً في اللغة، والكثير حذف الثانية، فتقول: المال بين زيد وعمرو، ولا تقول: المال بين زيد وبين عمرو.

(٤) في الأصول: (١: ١٧٧)، «فخولف بينه وبين بناء الفعل الذي يُشَى للفاعل؛ لتلا يلتبس المفعول بالفاعل».

قيل: لأنه فُزِعَ^(١)، فَأُعْطِيَ أثقلَ الحركات، وَأُعْطِيَ الأثقلُ أخفُ الحركات؛ لأنه أَسْبَقَ، فَسَبَقَ إلى أخفِ الحركات^(٢).

(٥٩) مسألة:

ويقال: لِمَ كُسِرَ أَوَّلُ قِيلَ وَبِيعَ؟

والجواب: أن الأصل (قُولَ وَبِيعَ)، فكَرِهوا الكسرة على الواو والياء، فنقلوها إلى القاف والياء بعد أن سُلِّيًا حَرَكَتَيْهِمَا، فَسَكَنَتِ الياء، وانقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار: قِيلَ وَبِيعَ. ومن العرب من يُشِمُّ الضمَّ^(٣). ومنهم من يُزِدُ ذَوَاتِ الياء إلى الواو وَيَضُمُّ الأَوَّلَ؛ حرصًا على البيان، فيقول: قُولَ وَبُوعَ^(٤)، وهذه اللغة لم تأت في القرآن؛ لقلتها وشذوذها^(٥).

(16a) (٦٠) مسألة:

ويقال: لِمَ رُفِعَ المفعولُ الذي لم يُسَمَّ فاعله؟

والجواب: أن سيبويه قال: أُسْنِدَ الفعلُ إليه كما أُسْنِدَ إلى الفاعل، وليس هو منقولاً

(١) أي: لأن أصل كل فعل مبنى لما لم يسم فاعله فعل مبنى للفاعل، وهذا أحد مذهبين، والمذهب الآخر أنه بناء برأيه غير مغير عن شيء، والدليل أنه يوجد فعل مفعول لم يُنَّ في موضع الفاعل، نحو: جُنَّ وَعُثِّمَ، ولا يقال: جُنَّ الله زيدًا، ولا غَمَّ الله الهلال، ورجح ابن عصفور الرأي الأول القائل بالتغيير، واستدل. انظر: شرح الجمل: (١: ٥٤٠-٥٤١).

(٢) انظر تفصيلاً في: علل النحو: (٢٧٧) وما بعدها.

(٣) الإشمام: أن تنحو بالكسرة نحو الضمة، فَتُشِمُّ الكسرة رائحة الضمة.

(٤) انظر هذه اللهجات في: سيبويه: (٣٤٢: ٤)، وعلل النحو: (٢٧٨).

(٥) قرئ بها في بعض القرآن، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا إِنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لَوِطَّا سِيءَ بِهِمْ﴾ قرأ الجمهور: سِيءَ بكسر السين، وَضَمُّهَا نافع، وابن عامر والكسائي. وقرأ عيسى وطلحة: شَوءَ بضمها، وهي لغة بني هذيل وبني دبير، يقولون في قيل وبيع ونحوهما: قُولَ وَبُوعَ، انظر: البحر المحيط: (١٥١: ٧)، (٣٠٣: ٨).

عن غيره^(١) ، واشتدِلَ على ذلك بأن العرب قد بَنَتْ أفعالاً للمفعول لم تنطق لها بفاعل،
نحو قولك: جُنَّ زيدٌ، وسُلَّ عمرو، وزُهِيَ الرجلُ، وعُقِمَت المرأةُ^(٢) ، وما أشبه ذلك.
وأما أبو الحسن فقال: رُفِعَ؛ لأنه لما حُدِفَ الفاعل أُقيم مقامه^(٣). فعلى مذهبه
يُرتَفِعُ على التشبيه بالفاعل.

وقَوْلُ سيويه أجزى على كلام العرب^(٤)، وقول أبي الحسن أجزى على الأصول،
من حيث: لا فِعْلَ إِلَّا وَلَهُ فاعِلٌ.

(٦١) مسألة:

ويقال: ما الوجهُ في قولهم: أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا^(٥)؟
والجواب: أن الوجهَ رَفَعُ زيدٍ ونَصَبُ درهم؛ لأن زيدا هو الآخذ على كلِّ حالٍ،
والدرهم مأخوذٌ.
فإن قيل: فَلِمَ جاز رَفَعُ الدرهم ونَصَبُ زيد؟

(١) قد يُفهم ذلك من قول سيويه: (١: ٣٣): «هذا باب الفاعل الذي لم يتعدَّ فعله إلى مفعول،
والمفعول الذي لم يتعدَّ إليه فعل فاعل ولم يتعدَّ فعله إلى مفعول آخر، والفاعل والمفعول في هذا سواء،
يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل؛ لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفَرَّغته له، كما فعلت ذلك بالفاعل».
(٢) انظر الاستدلال في: الحل في إصلاح الخلل: (٢١١)، وهذا الذي استدل به لا حجة فيه؛ لأنه
إذا قام الدليل على أنه مغَيَّر من فعل الفاعل وجب أن يفتَرَ: غَمَّ وجَرَّ وأشباههما من فعل فاعل لم
ينطق به، والعرب كثيرا ما تستعمل الفروع وتهمل الأصول؛ نحو: كاد زيد يقوم؛ ألا ترى أن يقوم في
موضع قائم، إلا أن العرب لم تأت بالاسم إلا في الضرورة، أمّا ما يدل على أنه مغَيَّر، فأمر ذكرها ابن
عصفور في شرح الجمل: (١: ٥٤٠-٥٤١).

(٣) ممن ذهب إلى أنه مغَيَّر عن بنية الفاعل: أبو الحسن الأخفش - كما هنا - والمبرد في المقتضب:
(٤: ٥٠)، وابن السراج في الأصول: (١: ٧٧).

(٤) أي: من حيث إنها تكلمت بأفعال مبنية لما لم يسمَّ فاعلها منذ الاستعمال الأول ولم تنطق لها
بفاعل؛ نحو: جُنَّ زيدٌ وغُمَّ الهلال... فتكلَّفَ الفاعل هنا خروج عن مجرى كلامهم.

(٥) من كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، إذا علم فيها الآخذ والمأخوذ؛ مثل:
أعطى وكسا وألبس ورزق.

قيل: جاز ذلك؛ لأن اللبس قد أُمن، فإن خيف اللبس لم يَجُز ذلك؛ نحو قولك: أُعْطِيَ زيدٌ عمراً؛ لأنك لو رَفَعْتَ عمراً وتَصَبَّهْتَ زيداً لَانْقَلَبَ المعنى، وصار عَمَرُو أَخِيذاً وزَيْدٌ مأخوذاً^(١).

(٦٢) مسألة:

ويقال: لِمَ ارتفع (درهم) في قولك: دَفِعَ إلى زيدٍ درهمٌ؟
والجواب: أنه ارتفع لأنه قد اشْتَغَلَ زيدٌ بحرف الجر، فلم يَقم مقام الفاعل، وَرُفِعَ الدرهم؛ لأنه قد كان يجوز رفعه في قولك: أُعْطِيَ زيداً درهمٌ، ولا مانع لرفع زيد، وإذا جاء المانع كان ذلك أجزواً^(٢).

(١) انظر في هذه المسألة: المقتضب: (٥١:٤)، وابن يعيش: (٧٦:٧-٧٧)، والأصول: (٧٩:١)، وشرح ابن عصفور: (٥٣٨:١)، والمساعد: (٣٩٩:١)، والكافية الشافية: (٦١٠:٢)، والتبصرة: (١٢٨:١)، وشرح ابن النازم: (٩٠-٩١)، وجمل الزجاجي: (٧٨)، والحلل: (٢١٠)، وابن يعيش: (٧٦:٧-٧٧).

وفي أوضح المسالك: (١٥٢:٢)، تفصيل؛ قال: «وأما الثاني ففي باب كسا إن ألبس نحو: أعطيت زيداً عمراً، وامتنع اتفاقاً. وإن لم يُلبس نحو: أعطيت زيداً درهماً، جاز مطلقاً. وقيل: يمتنع مطلقاً. وقيل: إن لم يعتقد القلب. وقيل: إن كان نكرة والأول معرفة. وحيث قيل بالجواز: فقال البصريون: إقامة الأول أولى، وقيل: إن كان نكرة لإقامته قبيحة، وإن كانا معرفتين استويا في الحسن» اهـ. ويفهم من كلام سيويه أنه يمنع إقامة الثاني وإن لم يُلبس؛ قال: (٤١:١): «وذلك كقولك: كُسيَ عبدُ الله الثوبَ، وأُعْطِيَ عبدُ الله المالَ» رفعت عبد الله ههنا كما رفعت في ضرب حين قلت: ضُربَ عبد الله وشغلت به كُسيَ وأُعْطِيَ كما شغلت به ضُرب، وانتصب الثوب والمال؛ لأنهما مفعولان معدى إليهما فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل».

(٢) هل تصح نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول؟
في المسألة خلاف: فجمهور البصريين على المنع مطلقاً. والكوفيون على الجواز مطلقاً. والأخفش يجيز بشرط أن يتقدم غير المفعول به عليه ويمتنع إن تأخر عنه.

انظر: المساعد: (٣٩٨-٣٩٩)، وأوضح المسالك: (١٤٩:٢-١٥٠)، وشرح ابن عقيل: (٦٧:٢)، والكافية الشافية: (٦٠٩:٢)، وشذور الذهب: (١٦٣-١٦٤)، وشرح ابن عصفور: (٥٣٦-٥٣٨)، وشرح ابن النازم: (٩٠)، وابن يعيش: (٧٤:٧-٧٥).

(٦٣) مسألة:

ويقال: كم من وجه يجوز في قولهم: سِيرَ بِزَيْدٍ يَوْمَانِ فَرَسَخَيْنِ سَيْرًا شَدِيدًا^(١)؟
والجواب: أنه يجوز فيه أربعة أوجه:

أحدها: أن ترفع اليومين بـ (يسير)، وتنصب الفرسخين على الظرف^(٢)، أو على التشبيه بالمفعول به.

والثاني: أن ترفع الفرسخين، وتنصب اليومين على الظرف، أو على التشبيه بالمفعول به.
والثالث: أن تنصبهما جميعًا على الظرف، أو على التشبيه بالمفعول به، وإن شئت نصبت أحدهما على الظرف والآخر على التشبيه بالمفعول به، وترفع المصدر على ما لم يُسَمَّ فاعله.

والرابع: أن تنصب الجميع على ما فُتِرَتْ، وتُقيم (يزيد) مقام الفاعل^(٣) (16b)، ولا يُتَكَّرُ أن يقع الجار والمجرور في موضع رفع؛ قال الله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٤)؛ أي كفى الله، وقال: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾^(٥)؛ أي: ما لكم إله. ورفع المصدر إذا وُصِفَ هو الاختيار؛ لأنه يَقْرُبُ من الأسماء، وإذا لم يُوصَفْ لم يَصْلُحْ رَفْعُهُ؛ لأن فائدته كفاية الفعل، والفعل لا يُقام مقام الفاعل^(٦).

(١) أي عند غياب المفعول به، واجتماع الظرفين والجار والمجرور والمصدر، أيها يتوب مناب الفاعل؟
(٢) في الأصل: على الظرفين.

(٣) في نيابة أحد هذه إذا اجتمعت كلها أو بعضها مع غياب المفعول به. انظر: المقتضب (٤: ٥١-٥٩)، وابن يعيش: (٦: ٧٧)، والأصول: (١: ٧٩-٨٠)، وجمل الزجاجي: (٨١)، وشرح الجمل لابن عصفور: (١: ٥٣٩).

(٤) الإسراء (٩٦)، النساء (٧٩، ١٦٦)، يونس (٢٩)، (فكفى) الرعد (٤٣)، الفتح (٢٨) (وكفى). ولم يقع الجار والمجرور هنا في موضع رفع - كما زعم -؛ لأن الباء حرف جر زائد ومجرورها لفظًا مرفوع محلاً؛ لأنه فاعل، وهو لا يكون إلا مرفوعًا، وكلامه يُوهِمُ أن الجار والمجرور في موضع الفاعل، وفي عبارته تسامح، فلمَّه يقصد وقوعه من حيث الظاهر واللفظ.

(٥) الأعراف (٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥) - والمجرور هنا لفظًا مرفوع محلاً؛ لأنه مبتدأ، (ومن) حرف جر زائد، وكلامه يُوهِمُ أن الجار والمجرور في موضع المبتدأ، وفي عبارته تسامح، فلمَّه يقصد وقوعه من حيث الظاهر واللفظ.

(٦) انظر ما في التعليقة (٣) من المسألة (٦٣).

باب الابتداء والخبر

قال صاحب الكتاب:

«زَيْدٌ قائمٌ: يرتفع الاسمان على الابتداء والخبر، ويجوز: زَيْدٌ القائمُ، يكون الخبر مَرَّةً معرفةً ومَرَّةً نكرةً، ويجوز تقديم الخبر: قائمٌ زَيْدٌ، والقائمُ زَيْدٌ، ويجوز أن تخبر بظرف المكان فتقول: زَيْدٌ خَلَقَكَ، تنصب الخلف؛ لأنه ظرف، وتَقْدِّمُهُ فتقول: خَلَقَكَ زَيْدٌ، يرتفع زَيْدٌ بالابتداء، والظرفُ خَبْرُهُ مقدماً ومؤخراً. وتقول: الخروجُ اليومَ. فتجعلُ ظرفَ الزمان خبراً عن المبتدأ إذا كان مصدراً، وتخبر عن المبتدأ بالحال إذا كان مصدراً فتقول: أَكَلَى مُشْكِيئًا، وَعَهْدِي بِهِ قَدِيمًا، وَعَهْدِي بِهِ ذَا مَالٍ.

وتقول: زَيْدٌ قامَ، وزَيْدٌ يقومُ. يرتفع زيد بالابتداء، وفي قام ويقوم ضمير من زيد هو الفاعل، وتُشَبِّه وتُجْمَعُ، فتقول: الزيدان قاما، والزيدون قاموا. وإذا تقدّم الفعل وَحْدًا ولم يُشَنَّ ولم يُجْمَعْ، نحو قولك: قام الزيدان، وقام الزيدون. وتقول: زَيْدٌ أبوه قائمٌ. يرتفع زيد بالابتداء، وأبوه ابتداءً ثانٍ، ويرتفع قائم؛ لأنه خبر الأب، والأب وخبره خبرٌ عن زيد؛ لأن الهاء لزيد. فإن قلت: زيدٌ عمرو قائمٌ، لم يَجُزْ؛ لأنه ليس في قولك: عمرو قائمٌ ذكر^(١) لزيد، وإن قلت: إليه أو معه أو في داره، صَلَحَ.

وتقول: هَلْ زَيْدٌ قائمٌ؟ ولا يتغير الإعراب؛ لأن هل حرفٌ لا يعمل إعراباً، فما بعده رَفَعَ بالابتداء والخبر، وكذلك: إنما زيدٌ منطلقٌ و: لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرو خارجٌ، الرفعُ بعد (لامٍ بالابتداء).

(١) أي: ضمير رابط يرجع إليه.

مسائل هذا الباب

(٦٤) مسألة:

ويقال: ما الرفع للمبتدأ؟

والجواب: أن الرفع للمبتدأ هو الابتداء^(١)؛ وذلك أن المعاني هي العاملة، وإنما يجعلت الألفاظ دلالة عليها.

فإن قيل: لم ترك الابتداء بغير لفظ دال عليه؟

قيل: يجعل ترك العلامة علامة له ودلالة عليه، بمنزلة ثوبين صبغت طرف أحدهما وتزكت الآخر^(17a) غير مصبوغ الطرف، فيكون كل واحد منهما معروفاً عندك: هذا بالصبيغ وهذا بخلوه من الصبيغ^(٢)، وكذلك الابتداء، لما ترك بلا علامة ويجعل لغيره علامة كان معروفاً بذلك، كما يُعرف غيره بالعلامة.

(١) هو رأى سيويه والجمهور، قال: (١٢٧:٢): «فأما الذي يُبنى عليه شيء فهو هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق. ارتفع عبد الله؛ لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق؛ لأن المبنى على المبتدأ بمنزلة اهـ.

وفي المسألة أقوال أخر، انظرها في: الإنصاف (المسألة الخامسة ٤٤-٥١)، والمقتضب: (٤٩:٢)، (١٢٢:٤-١٢٦)، والأصول: (٥٨:١)، والتبصرة: (١٠٠:١)، وشرح ابن عصفور: (٣٥٥:١-٣٥٩)، وفتحة الإعراب: (٩٤-٩٧)، والكافية الشافية: (٣٣٤:١)، وشرح ابن الناطم: (٤١-٤٢)، والأشموني: (٢٥٤:١)، وأسرار العربية للأبازي: (٣١)، وابن عقيل: (١٧٤:١)، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب: (١٨٢:١-١٨٤)، والمساعد: (٢٠٥:١-٢٠٦)، والحلل: (١٤٤-١٤٩)، وابن يعيش: (٨٤:١-٨٥).

(٢) انظر في هذا التمثيل: التبصرة: (٩٩:١)، والإنصاف: (٤٦)، وفتحة الإعراب: (٩٤-٩٥)، والمقتصد: (٢٥٥:١-٢٥٦).

(٦٥) مسألة:

ويقال: فَلِمَ رُفِعَ؟

والجواب: أن فيه قولين: أحدهما أنه أَوَّلُ، فَأُعْطِيَ أَوَّلَ الحركات، وهي الضمة^(١).
والثاني أنه أشبه الفاعل من حيث كان كل واحد منهما مع ما أُشِيدَ إليه جملةً يَحْشُرُ عليها السكوت فَرُفِعَ الفاعلُ، وهذا قول أبي العباس المبرد^(٢).

(٦٦) مسألة:

ويقال: بِمَ ارتفع الخبر؟

والجواب: أن العلماء اختلفوا في ذلك:
فذهب بعضهم إلى أن الابتداء رَفَعَ المبتدأ والخبر جميعاً^(٣).
وذهب آخرون إلى أن الابتداء رفع المبتدأ، والابتداء والمبتدأ جميعاً رَفَعَا الخبر^(٤).
وهذا الظاهر من مذهب سيويه^(٥).

(١) انظر: التبصرة: (٩٩:١).

(٢) انظر: المقتضب: (٨:١).

(٣) هو مذهب الأنخفش وابن السراج والرماني. انظر: المساعد: (٢٠٥:١)، والصيمري في التبصرة: (١٠٠:١).

(٤) هو مذهب الزجاج وأصحابه ونسب إلى المبرد في الأصول: (٥٨:١)، وفي المقتصد: (٢٥٥:١)، وهو الموجود في المقتضب: (٤٩:٢، ١٢:٤، ١٢٦)، وقيل: إن قول المبرد كقول سيويه، انظر: المساعد: (٢٠٦:١).

(٥) قال سيويه: (١٢٧:٢): «فأما الذي يُنْتِج عليه شيء هُوَ هُوَ فَإِنَّ المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلق، ارتفع عبد الله؛ لأنه ذكر لبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق؛ لأن المبنى على المبتدأ بمنزلة» اهـ.

ويفهم من صدر هذه العبارة أن سيويه يرى أن الرفع للخبر هو المبتدأ: «فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء»، ويفهم من عجزها أنه يرى أن الرفع للخبر هو الابتداء كالمبتدأ «وارتفع المنطلق؛ لأن المبنى على المبتدأ بمنزلة» أي: بمنزلة المبتدأ، فيرتفع بما ارتفع به، وهو الابتداء، فلعل ما ذكره الجاشمعي فهم خاص له من عبارة أخرى لسيويه، أو نُقِلَ عن أحد أساتذته.

والثالث أن الابتداء رفع المبتدأ، والمبتدأ رَفَعَ الخبر^(١).

وقال الكوفيون: المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ، ويُسمَوْنَهُمَا المترافعين^(٢).
وأَجَوَدُ هذه الأقوال القول الأول؛ لأننا رأينا الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر
تنصبُ الاسمين جميعًا، وهي بمنزلة الابتداء؛ لأنها تعاقِبُهُ^(٣)؛ نحو: ظننت زيدًا قائمًا،
فكما أن ظننتُ عملت في الاسمين ج مَّاء، فكذلك ما حَلَّ مَحَلَّهُ يعمل فيهما
جميعًا^(٤).

(٦٧) مسألة:

ويقال: فَلِمَ رَفَعَ الخبر؟

والجواب: أنه أشبه النعت من حيث كان الأول في المعنى، وأن العامل فيه معنَى
غَيْرُ لفظي، فَيُجْعَلُ إعرابه كإعراب المبتدأ، كما يُجْعَلُ إعرابُ النعت كإعراب
المنعوت^(٥).

فإن قيل: فيلزم مثلُ هذا في خبر كان وخبر إن؛ لأن الثاني فيه هو الأول في
المعنى.

قيل: قد احتَرَزْنَا من هذا؛ وذلك أن العامل في هذين الموضعين لَفْظٌ، والعاملُ هناك
مَعْنَى، كما أن العامل في النعت معنى، فكان أشبه به، وأَوْلَى بالحمل عليه.

(١) هو ما يفهم من صلب عبارة سيويه السابقة.

(٢) هو مذهب الكوفيين، كما في المساعد: (٢٠٦:١)، والإنصاف: (٤٤).

(٣) المعاقبة عند النحاة: وضع حرف أو اسم أو فعل محل آخر، لا يجتمعان معًا، ولا يرتفعان؛ كوضع
الواو أو الفاء موضع رُبِّ.

(٤) انظر تفصيل المذاهب في رافع الخبر وأدلتها والراجح منها فيما ذكرته قَبْلًا، في التعليقة (١)
ص ٩٣.

(٥) في التبصرة: (١٠٠:١): «وإنما وجب الرفع في الخبر؛ لأنه الأول في المعنى، فمن حيث وجب
للمبتدأ الرفع وجب للخبر مثل ذلك، كما أن النعت يشترك المنعوت في إعرابه؛ لأنه هو المنعوت في
المعنى، اهـ».

(٦٨) مسألة:

ويقال: على كم من وجه يكون الخبر في المعرفة والنكرة؟

والجواب: أنه على أربعة أوجه^(١):

أحدها: أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة، وهذا هو الأصل؛ لأن الفائدة إنما تقع بالنكرة دون المعرفة، والفائدة في الخبر.

والثاني: (17b) أن يكونا معرفتين؛ نحو قولك: زيدٌ القائم، إن كان^(٢) المخاطبُ

يعرف زيدًا بالسماع ولا يعرف أنه القائم، أو يعرف القائم ولا يعرف أنه زيد.

والثالث: أن يكونا نكرتين، ولا بُدَّ أن يكون في الأول بعضُ التخصيص؛ نحو قولك: رجلٌ من بنى تميم خارجٌ، وأفضَلُ من زيدٍ قائمٌ، ولو قلت: رجلٌ قائمٌ، لم يَجُزْ؛ لأنه لا فائدة فيه، حيث^(٣) كانت الأرض لا تخلو أن يكون فيها رجل قائم.

والرابع: أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة، وهذا عكس ما وُضِعَ عليه الكلام، ولا يأتي مثله إلا في ضرورة الشعر.

(٦٩) مسألة:

ويقال: بِكَمْ من شيء يُخْبَرُ عن المبتدأ؟

والجواب: أنه يُخْبَرُ عنه بشيئين: اسم مفرد، وجملة:

فالاسم المفرد على ضربين: أحدهما ما لم يَحْتَمِلْ ضميرًا؛ نحو قولك: زيدٌ

غلامك^(٤). والثاني ما احتمل الضمير؛ نحو قولك: زيدٌ قائمٌ. وقد يُحذف هذا الذي

(١) انظر هذه الأوجه بتفصيل في: الأصول: (١: ٦٥-٦٧).

(٢) زيادة (إن) على الأصل.

(٣) في الأصل: وحيث.

(٤) وهو كل خبر جامد لا يؤول بمشتق، ويرى الكسائي أن الخبر المفرد يتحمل الضمير مطلقًا، جامدًا أو مشتقًا، ونقل ابن العليج هذا القول عن الكوفيين كلهم وعن الرماني، انظر: المساعد: (١: ٢٧٧)، وفتحة الإعراب: (١٠٠).

يَحْتَمِلُ الضمير ويُقام مقامه شيئان: الظرفُ والجارُ والمجرورُ، فإذا كان المبتدأ جُئَةً^(١) كان الظرفُ ظرفَ مكانٍ؛ نحو قولك: زَيْدٌ خَلَقَكَ، وَعَمَرُو أَمَامَكَ، وإن كان حدثًا جاز أن يكون الظرفُ زمنيًا ومكانيًا؛ نحو قولك: البيعُ اليومَ، والقتالُ أمامَكَ. وأما الجارُ والمجرورُ، فنحو قولك: زيدٌ من الكرامِ، وَعَمَرُو من اللثامِ.

والعاملُ في الظرفِ والجارِ والمجرورِ محذوفٌ، والتقدير: زيدٌ مستقرٌّ أمامَكَ، أو خَلَقَكَ، والبيعُ مستقرٌّ اليومَ، أو كائنٌ، وكذلك عمرو كائنٌ من الكرامِ، إلا أنك حذفْتَ اسمَ الفاعلِ وأقامتَ معموله مقامه، وأقضى الضمير الذي كان في اسمِ الفاعلِ إلى النائب عنه فاستترَ فيه^(٢).

وأما الجملة فعلية ضريين:

جملة من مبتدأ وخبر، ولا بدَّ أن يكون فيها ذِكْرٌ^(٣) من الأول؛ نحو قولك: زيدٌ

(١) يقصد بالجئة اسم الذات، وهو ما يدل على عين لا تتجدد كذوات الآدميين، وهذه معلومة الوجود في سائر الأزمنة، وليس من شأنها أن يُجهَلَ وجودها في شيء من الأزمنة الخاصة، كما أنه ليس من شأنها أن يسأل أحد عن وجودها في زمن خاص، ولا أن يقصد أحد إلى إفادة غيره أو الاستفادة من غيره ذلك من شأنها.

أما اسم المعنى (الحدث) فعبارة عن حركات وأفعال، وهذه أشياء تُعَلَّم بالبداية أنها غير مستمرة الوجود، بل قد تحدث وقد لا تحدث، وإنما تحدث في زمان دون زمان؛ ومن أجل ذلك كان الإخبار عن وجودها في زمانٍ ما مفيدًا. (انظر: أوضح المسالك بتحقيق الشيخ محيي الدين: (٢٠٣:١) - تعليقه). (٢) قدر العامل هنا في الظرف والجار والمجرور اسم فاعل محذوفًا دالًا على الكون المطلق وهو مذهب الأخفش ونسب إلى سيويه. وذهب الفارسي والزمخشري إلى أن العامل فيهما فعل مستتر لا وصف، ينسب هنا إلى سيويه، وذهب ابن أبي العافية وابن خروف إلى أن العامل فيهما هو المبتدأ نفسه. وذهب الكوفيون إلى أن العامل فيهما هو المخالفة. انظر: المساعد: (٢٣٥:١-٢٣٦)، والإنصاف (المسألة ٢٩) من (٢٤٥-٢٤٧)، والأشموني: (٢٦٥:١)، والرضي على الكافية: (٨٣:١).

(٣) يقصد رابط الجملة الخبرية بالمبتدأ، وهو ضمير في الغالب، وقد ينوب عنه غيره، انظر تفصيل ذلك في: أوضح المسالك: (١٩٧:١-١٩٩)، والكافية الشافية: (٣٤٤:١)، وشرح ابن الناظم: (٤٢)، وشرح ابن عصفور: (٣٤٥:١)، وشرح ابن عقيل: (٢٠٣:١-٢٠٤)، ومغنى اللبيب: (٦٤٧-٦٥٢)، وابن يعيش: (٩١:١-٩٢).

أبوه قائم، ولو قلت: زيدٌ عَمَرُو قائم، لم يَجُزْ، فإن قلت: إليه، أو بسببه، أو معه، أو في حاجته، جاز.

وجملة من فعل وفاعل؛ نحو قولك: زيدٌ قام أبوه، وعبدُ الله خرج، ففي خرج ضمير من عبد الله، وهو فاعل خرج^(١)، وذلك الضمير جملة، وهي خبر عن عبد الله.

فإن قيل: ما أنكرت أن يكون عبد الله مرفوعاً به (خرج) وليس في خرج ضميرٌ منه^(٢)؟
(18a) قيل: أنكرنا ذلك لثلاثة أوجه:

أحدها: أن الضمير مظهرٌ في الشئ والجمع؛ نحو قولك: عبدُ الله خرجا، وعبدُ الله خرجوا.

والثاني: أنه يجوز: عبدُ الله خرج أبوه، فلو كان عبد الله يرتفع بخرج ما جاز أن يرتفع به الأب.

والثالث: أننا نقول: عبدُ الله هل خرج؟ فلو ارتفع عبد الله بخرج لم يتقدم على هل؛ لأن هل استفهام، ولا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله^(٣).

وقد تتركب الجملتان وتنقدان بحرف الشرط، وتكونان خبراً عن المبتدأ؛ نحو قولك: زيدٌ إن تُكرِمه يُكرِمَكَ.

(٧٠) مسألة:

ويقال: على كم وجه يكون خبر المبتدأ في التقديم والتأخير؟

والجواب: أنه على ثلاثة أضرب:

(١) في الأصل: خرج (دون الواو).

(٢) هذا مذهب الكوفيين والأخفش، يجوزون تقديم الفاعل على فعله، انظر: المقتضب: (١٦:١)، (١٢٨:٤)، وشرح ابن عقيل: (٤٦٥:١)، والمساعد: (٣٨٧:١)، وأوضح المسالك: (٨٦:٢)، وشرح ابن عصفور: (١٥٩:١).

(٣) أشار المبرد إلى هذه الأوجه وزاد عليها: أن قام في (عبد الله قام) فعل، ولا يرفع الفعل فاعلين إلا على جهة الإشراك؛ نحو: قام عبد الله وزيدٌ، فكيف يرفع عبد الله وضميره؟ وكذلك تقول: رأيت عبد الله قام، فيدخل على الابتداء ما يزيله، ويبقى الضمير على حاله، انظر: المقتضب: (١٢٨:٤).

أحدها: ما لا يكون إلا مقدماً، وذلك إذا كان استفهاماً؛ نحو: أَيْنَ زَيْدٌ؟ وكيف عمرو؟ ومتى الخروج^(١)؟.

والثاني: ما لا يكون إلا مؤخراً، وذلك إذا كان فعلاً؛ نحو: زَيْدٌ قام، وعبد الله خرج، فَإِنْ قَدَّمْتَ بَطَلَ الْإِبْتِدَاءَ، وارتفع الاسم بالفعل^(٢).

والثالث: ما جاز تقديمه وتأخير، وهو ما عدا ما ذكرنا^(٣)؛ نحو: زَيْدٌ قائمٌ، وقائمٌ زَيْدٌ. وعبد الله أبوه منطلقٌ، وأبوه منطلقٌ عبدُ الله. وزَيْدٌ في الدار، وفي الدار زَيْدٌ. هذا مذهب سيويه^(٤).

وقال الأخفش: إذا قلت: في الدار زَيْدٌ، ارتفع زَيْدٌ بالظرف^(٥). وهذا القول يفسده: إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا^(٦).

(١) هذه المسألة لوجوب تقديم الخبر، من مسائل تجدها مفصلة في: المساعد: (٢٢٣:١-٢٢٤)، وأوضح المسالك: (٢١٢:١-٢١٥)، بحاشية الشيخ محيي الدين، وشرح ابن عقيل: (٢٤٠:١-٢٤٣)، وشرح ابن عصفور: (٣٥٣:١)، والكافية الشافية: (٣٦٦:١)، وما بعدها، وشرح ابن النازم: (٤٦-٤٧)، والهمع: (٣٤-٣٦).
(٢) هذه مسألة لوجوب التأخير عن المبتدأ، من مسائل تجدها مفصلة في: المساعد: (٢٢٠:١-٢٢١)، وأوضح المسالك: (٢٠٦:١-٢١٢)، وشرح ابن النازم: (٢٣٢:١-٢٣٨)، وشرح ابن عصفور: (٣٥٣:١)، والكافية الشافية: (٣٦٦:١)، وما بعدها، وشرح ابن النازم: (٤٥-٤٦)، والهمع: (٣٢:٢-٣٤).
(٣) جواز تقديم الخبر وتأخير، في غير المسائل السابقة هو رأى البصريين، انظر: سيويه: (١٢٧:٢).
وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفرّداً كان أو جملة، انظر تفصيل ذلك في: الإنصاف: (٦٥-٧٠)، والرضي على الكافية: (٨٧:١) وما بعدها، والأشموني: (٢٨١:١)، وابن يعيش: (١١٢).

(٤) انظر: سيويه: (١٢٧:٢).

(٥) في فاتحة الإعراب: (١٣): «وأما إذا تقدّم الظرف على الاسم؛ نحو: أمامك زيد، ولله الحمد، فاختلف في ارتفاع الاسم ههنا: فالكوفيون على أنه مرفوع بالظرف ارتفاع الفاعل بفعله، ويسمون الظرف (المحلّ)، ومنهم من يسميه (الصفة) وإليه ذهب الأخفش - في أحد قوليه - والمبرد من أصحابنا، وأصحابنا على أن الظرف لا يرفع الاسم متقدماً عليه، وإنما يرتفع الاسم بالابتداء اهـ. انظر تفصيل المسألة في: (١٠٣-١٠٦) من فاتحة الإعراب.

(٦) أي: لأنه لو كان فاعلاً بالظرف لبقى على رفعه مع دخول الحروف الناسخة عليه؛ إذ لا عمل لها فيه، ولكننا وجدناه يُنصَبُ معها، فدلّ هذا على أنه مبتدأ؛ إذ الحروف الناسخة تنصب المبتدأ وترفع الخبر.

(٧١) مسألة:

ويقال: عَلَامٌ^(١) ينتصب (متكئا) في قولك: أَكَلِي مُتَكِنًا، وما جرى مجراه؟
وأين خبر المبتدأ؟.

والجواب: أنه ينتصب على الحال، والعامل في الحال الخبر المحذوف، والتقدير:
أَكَلِي إِذَا كُنْتُ مُتَكِنًا، إِلا أَنْكَ حَذَفْتَ (إِذَا كُنْتُ) - وهو خبر المبتدأ - وأقمت الحال
مقامه، وجاز أن يكون (إِذَا) خبرًا عن أَكَلِي؛ لأن إِذَا ظرفُ زمان، وظروف الزمان
تكون أخبارًا عن الأحداث، و(أَكَلِي) حَدَثٌ.

والقول على: عهدي به قديمًا، وعهدي به ذا مالٍ؛ كالقول على: أَكَلِي مُتَكِنًا،
وكذلك: ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا، ومن ذلك: أَكَلِي التِّفَاحَ نَضِيجًا، وَأَكْثَرُ سُزْبِي السُّوَيْقَ
مَلْتَوًى، وَأَخْطَبْتُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرَ قَائِمًا؛ لأن أَفْعَلَ لا يضاف إلا إلى ما هو بَعْضُهُ، وقد
أَضَفْتُهُ هَا هُنَا إِلَى^(18b) المصدر فصار مصدرًا^(٣).

(٧٢) مسألة:

ويقال: ما الحروف التي يرتفع ما بعدها بالابتداء؟.
والجواب: أنها (إِنَّمَا وَلَعَلَّمَا وَلَيْتَمَا وَكَأَنَّمَا وَلَكِنَّمَا وَهَلْ)، وكان أصلُ إِنَّمَا (إِنَّ)، إِلا
أَنَّ (ما) دخلت عليها فَكَفَّيْنَهَا عن العمل، وبعضُ العرب ينصب ولا يَغْتَدُّ بـ (ما)^(٣)،

(١) في الأصل: يَكْنَم؟ ولا وجه للسؤال به، وما أثبتته مُراعِي فيه الجواب.
(٢) انظر تفصيل هذه المسألة التي سَدَّدَتْ فيها الحال مسدَّ الخبر في: همع الهوامع: (٢: ٤٤-٤٨)،
والمساعد: (١: ٢١٠-٢١٤)، وأوضح المسالك: (٢: ٢٢٦-٢٢٧)، بتعليقات الشيخ محيي الدين
وابن عقيل: (١: ٢٥٣-٢٥٤)، والكافية الشافية: (١: ٣٥٦-٣٥٨)، وشرح ابن عصفور:
(١: ٣٥٢)، وسيبويه: (١: ٤٠٢)، وابن يعيش: (١: ٩٦-٩٨).

(٣) للعلماء في إعمال ما دخلت عليه (ما) الزائلة من هذه الحروف مذهب: فمنهم من يجوز في
جميعها الإلغاء والإعمال، وهو مذهب الزجاجي. ومنهم من ذهب إلى جواز الإعمال في لَيْتَمَا وَلَعَلَّمَا
وَكأَنَّمَا فقط، وهو مذهب ابن السراج وأبي إسحاق الزجاج. ومنهم من ذهب إلى جواز الإعمال في =

وَأَكْثَرُ مَا جَاءَ ذَلِكَ فِي لَيْتَمَا، قَالَ النَّابِغَةُ^(١):

٨- قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا وَنُضْفَهُ قَدِ^(٢)

يُتَشَدُّ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ، وَأَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ (بالرفع والنصب جميعًا).

وَأَمَّا (هَلْ) فَتَكُونُ عَلَى ضَرِيرِينَ:

أحدهما: أَنْ تَكُونَ اسْتِفْهَامًا عَنْ حَقِيقَةِ خَبَرٍ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ.

والثاني: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى قَدْ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ﴾^(٣)، وَلَا تَدْخُلُ فِي هَذَا الْوَجْهَ إِلَّا عَلَى فِعْلٍ، وَأَمَّا فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ جَمِيعًا^(٤).

= لَيْتَمَا فَقَطْ، وَهُوَ الْمُرُوءِيُّ عَنْ سَيَبَوِيهِ وَالْأَخْفَشِ، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى جَوَازِهِ فِي لَعَلَّمَا وَكَأَنَّمَا فَقَطْ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ أَبِي الرَّيِّعِ، وَرَوَى عَنْ الْأَخْفَشِ وَالْكَسَائِيِّ الْإِعْمَالُ - عَلَى قِلَّةٍ - فِي إِثْمَا، وَلَمْ يَسْمَعْ الْإِعْمَالُ فِي كَأَنَّمَا وَلَعَلَّمَا وَلَكِنَّمَا، فَالَّذِينَ قَالُوا بِجَوَازِهِ أَجْرُؤُهُ بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ. وَانْظُرْ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ: (٣٥١-٣٤٧:١) بِتَعْلِيقَاتِ الشَّيْخِ مُحْيِي الدِّينِ، وَالْمُسَاعَدِ: (٣٢٩:١)، وَسَيَبَوِيهِ: (١٣٩-١٣٧:٢)، وَالْكَافِيَةُ الشَّافِيَّةُ: (٤٧٩:١)، وَشَرْحُ ابْنِ النَّازِمِ: (٦٦)، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ: (٣٧٥-٣٧٤:١)، وَالْمُقْتَضِبُ: (٥١:١، ٣٦٣:٢)، وَشَرْحُ ابْنِ عَصْفُورٍ: (٤٣٣-٤٣٥:١)، وَفَاتِحَةُ الْإِعْرَابِ: (٦٥-٦٤)، وَالْمُقْتَصِدُ: (٤٦٩-٤٦٨:١)، وَالْمَغْنَى: (٤٠٧-٤٠٤)، وَهَمْعُ الْهُوَامِعِ: (١٤٤-١٤٣:١)، وَابْنُ يَعِيشَ: (٥٨-٥٤:٨).

(١) هُوَ: زِيَادُ بْنُ مَعَاوِيَةَ، شَاعِرٌ جَاهِلِيٌّ، لَهُ دِيْوَانٌ مَطْبُوعٌ، تُوُفِيَ سَنَةَ ١٨ قَبْلَ الْهِجْرَةِ. (٢) مِنَ الْبَسِيطِ، لِلنَّابِغَةِ الذِّيَّانِي، انْظُرْهُ فِي: دِيْوَانِهِ (٢٤)، وَالْمُقْتَصِدُ: (٤٦٩:١)، وَالْكَافِيَةُ الشَّافِيَّةُ: (٤٨٠:١)، وَغَرِيبُ الْحَدِيثِ لِلْخَطَّابِيِّ: (١٧٦:١)، وَالْمُسَاعَدُ: (٣٢٩:١)، وَشَرْحُ ابْنِ عَصْفُورٍ: (٤٣٤:١)، وَفَاتِحَةُ الْإِعْرَابِ: (٦٥)، وَجَمَلُ الْخَلِيلِ: (٩٤، ٢٩٠)، وَالنَّكَتُ الْحَسَانُ (٨٦)، وَعَمْدَةُ الْحَافِظِ: (٢٣٣). وَقَدْ: اسْمٌ فِعْلٌ بِمَعْنَى يَكْفِي، أَوْ اسْمٌ بِمَعْنَى كَافٍ. يَحْكِي النَّابِغَةُ عَنْ امْرَأَةٍ رَأَتْ سِرْوَةً مِنْ الْحَمَامِ يَطِيرُ، فَتَمَنَّتْ أَنْ يَكُونَ لَهَا مِثْلُ مَقْدَارِ هَذَا الْحَمَامِ وَنُصْفِهِ، فَإِذَا خَصَلْ لَهَا ذَلِكَ فَقَدْ كَفَاهَا وَأَغْنَاهَا. (٣) الْإِنْسَانُ (١).

(٤) انْظُرْ تَفْصِيلًا عَنْ (هَلْ) فِي:

الْمَغْنَى: (٤٥٦، ٤٦٢)، وَالْجَنَى الدَّنَانِي: (٣٣٩-٣٤١)، وَسَيَبَوِيهِ: (٩٩:١، ١١٥:٣، ١٧٥، ١٧٧)، وَالْمُقْتَضِبُ: (٢٨٩، ١٨٩، ١٨٧، ١٧٨)، (٢٨٩:٣، ٣٤:١)، وَابْنُ يَعِيشَ: (١٥٤-١٥٠:٨).

باب كان

وأصبح، وأمسى، وظلّ، وبات، وما دام، وما زال، وما - في لغة أهل الحجاز - وما
انفكّ، وما برح، وما فتىء، وليس.
قال صاحب الكتاب:

«هذه أفعال تدخل على جملة الابتداء، فيرتفع المبتدأ؛ لأنه فاعل وينتصب الخبر؛ لأنه
مفعول^(١). تقول: كان زيد عالماً، وكان عالماً زيد، يتوسط الخبر ويتقدم كما يتأخر، وتقول:
كان زيد عليمً أمرنا، وكان زيد يعلم حديثنا، فتخبر عن كان بالفعل الماضي والمضارع، و:
كان زيد عندك، تخبر عنه بالظرف، و: كان زيد قائماً أبوه، تنصب قائماً؛ لأنه خبر كان،
ويرتفع الأب؛ لأنه فاعل القيام، وتقول: أكان زيد عالماً؟ فلا يتغير الإعراب بزيادة حرف
الاستخبار، وكذلك: ما كان زيد أخاك، لا يتغير الإعراب بزيادة حرف النفي، وكذلك: ما
كان زيد إلا أخاك، لم يتغير الإعراب بزيادة إلا. فأما قولك: ما زال زيد عالماً، فلا تزد فيه
(إلا)؛ لأن (ما زال) إثبات ليست بنفي، فلا تدخل الإثبات على الإثبات، إنما يدخل على
النفي. وتقول: ليس زيد خارجاً، وليس خارجاً زيد، ولا يجوز: خارجاً ليس زيد. يتوسط
خبرها ويتأخر ولا يتقدم عليها.

(١) في عبارته تسامح؛ إذ ليس المرفوع هنا فاعلاً ولا المنصوب مفعولاً، وقد جرى على تعبير سيويه
والمبرد. قال سيويه: (٤٥:١): باب الفاعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل
والمفعول فيه لشيء واحد.. وذلك قولك كان ويكون وصار وما دام وليس وما كان نحوهن من الفعل
مما لا يستغنى عن الخبر.. اهـ. وقال المبرد في المقتضب: (٨٦:٣): «وهذه أفعال صحيحة، ولكننا
أفردنا لها بآياً إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد، اهـ. والمقصود من ذلك تشبيه كان
بالفعل في العمل، وتشبيه اسمها بالفاعل ومنصوبها بالمفعول، ولذلك قال ابن السراج: (٨٢:١):
«وأخوات كان: صار وأصبح وأمسى.. وما أشبه ذلك مما يجيء عبارة عن الزمان فقط، وما كان في
معناها مما لفظه لفظ الفعل وتصاريفه تصاريف الفعل، تقول: كان ويكون وكن وكائن فشبهوها
بالفعل لذلك.. فرفعوا بها ما كان مبتدأ تشبيهاً بالفاعل ونصبوا بها الخبر تشبيهاً بالمفعول» اهـ.

مسائل هذا الباب

(٧٣) مسألة:

ويقال: كم كان وأخواتها؟

(19a) والجواب: أنها عشرة^(١) وهي: كان وأصبح وأمسى وظل وأضحى وصار وبات وما زال وما دام وليس. فأصبح وأمسى متواخيان؛ لأنهما لَطَرَفَيَّ النهار. وظلّ وأضحى متواخيان؛ لأنهما للنهار خاصة. وصار وبات متواخيان؛ لاشتراكهما في اعتلال العين. وما زال وما دام متواخيان؛ لانعقاد معنهما بـ (ما)، وإن كانت (ما) في ما زال نفيًا، وفي ما دام ظرفية. وكان وليس مفردتان. ويأتي ما أنفك وما فتىء وما برح في معنى ما زال. وراح في معنى أمسى. وغدا في معنى أصبح. و(ما) في معنى ليس.

(٧٤) مسألة:

ويقال: لم رَفَعَتْ هذه الأفعالُ الأسماء ونصبت الأخبار، وليست أفعالاً حقيقية؟

(١) جرى هنا على أنها عشرة، ورجع بعض الأفعال غيرها إليها، لما كانت بمعناها، وهذا مذهب البصريين. وزاد الكوفيون الفعل (مَن) إذا لم يُرَدَّ به المرور الذي هو انتقال الخطأ، بل يكون بمعنى كان، نحو: مررت بهذا الأمر صحيحًا؛ أي: كان هذا الأمر صحيحًا عندي. وزادوا أيضًا اسم الإشارة في نحو: هذا زيدٌ قائمًا، فجعلوا هذا تقريبًا، وزيدًا اسم التقريب، وقائمًا خبر التقريب. وزاد البغداديون في هذا الباب الفعل (ما ونى)؛ لأن معناه معنى ما زال، وذلك نحو: ما ونى زيدٌ قائمًا؛ أي: ما فتر عن القيام. وزاد بعضهم الفعل جاء في قولهم: ما جاءت حاجتك. وزاد بعضهم (فعد) في قولهم: شغل شفرته حتى قعدت كأنها حربة. وزاد بعضهم (أض). وزاد بعضهم (عاد) وألحق الكوفيون بأفعال هذا الباب أيضًا الفعل المكرر؛ نحو: لمن ضرته لتضرته الكريم، ولئن أكرمه لتكرمه العاقل، فجعلوا الكريم والعاقل وأمثالهما منتصبين على أنها أخبار للفعل المكرر، انظر تفصيل ذلك في: شرح ابن عصفور: (٣٧٦-٣٧٨)، وجمع الهوامع: (١١٢:١)، ومعاني القرآن للقرطبي: (١٢:١)، (٥٥)، ومجالس ثعلب (٤٢، ٣٥٩)، والإيضاح لابن الحاجب: (٧٣:٢)، وابن يعيش (٩٠:٧-٩١).

والجواب: أنها تصرفت تَصَرَّفُ الأفعالِ فَعَمِلَتْ عَمَلَهَا، وَرَفَعَ الاسمُ على التشبيه بالفاعل، وَنُصِبَ الخبرُ على التشبيه بالمفعول^(١)، ومما يَدُلُّك أنها ليست أفعالاً حقيقية أن اسم الفاعل والمفعول فيها كشيءٍ واحدٍ؛ تقول: كان زيد أخاك؛ فالأخُ زيدٌ في المعنى، وإذا قلت: ضرب زيدٌ أخاك، كان زيدٌ غير الأخ، وتقول: ضرب زيدٌ عمراً، فيقال لك: ما قَتَلَ زيدٌ؟ فتقول: الضَّرْبُ، ولو قلت: كان زيدٌ أخاك، فقيل لك: ما قَتَلَ زيدٌ؟ لم يَجُزْ أن تقول: الكَوْنُ^(٢).

واختلفوا في ليس: فذهب الجمهور من النحويين إلى أنها فِعْلٌ، واستدل على ذلك باتصال الضمير بها وإسكان ما قبله وحذف الياء من قولك: لستُ وَلَسْتُ وَلَسْتُ وَلَسْنَا وَلَسْتُمْ وَلَسْتُنَّ^(٣). وذهب آخرون إلى أنها حرف^(٤). وكان أبو بكر بن السراج يقول: كنت أقول: (ليس) فِعْلٌ منذ أربعين سنة تقليداً، والأظهر في (ليس) أنها فعل^(٥).

(١) انظر: الأصول: (١: ٨٢).

(٢) يقصد أنها تدل على الزمان المجرد، ولا دلالة فيها على الحدث؛ ولذا فارقت الأفعال الحقيقية. (٣) انظر: سيويه: (١: ٤٦)، والمقتضب: (٤: ٨٧، ١٩٠)، والأصول: (١: ٨٢، ٨٣)، وشرح ابن عصفور: (١: ٣٧٨-٣٧٩)، والإنصاف: (١٦١)، والمقتصد: (١: ٤٠٨)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢: ٨٦-٨٧)، والمغنى: (٣٨٧)، والجنى اللداني: (٤٥٩)، والحلل: (١٦٢).

(٤) هو الفارسي ومن تبعه، ونسب إلى الكوفيين، انظر: فاتحة الإعراب (١١٤)، والجنى اللداني (٤٥٩-٤٦٠)، وشرح ابن عصفور: (١: ٣٧٨، ٣٨٣)، وقد ردَّ على من جعلها حرفاً ابنُ يعيش: (٧: ١١١-١١٢)، والإنصاف: (١٦١).

ويرى الملقى أن (ليس) ليست مَحْضَةً في الفعلية، ولا مَحْضَةً في الحرفية، والذي ينبغي أن يقال فيها: إذا وجدت بغير خاصية من خواص الأفعال - وذلك إذا دخلت على الجملة الفعلية - أنها حرف لا غير، مثل ما النافية؛ كقول الشاعر:

تهدي كئائب خضراً ليس يعصمها إلا ابتداراً إلى موتٍ بأسياف

اه. انظر: الجنى اللداني: ٤٥٩-٤٦٠.

(٥) لم أعر على هذه العبارة في مظانها من الأصول، وفي المغنى ٣٨٧: «وزعم ابن السراج أنها حرف بمنزلة ما، وتابعه الفارسي في الحلييات، وابن شقير وجماعة».

(٧٥) مسألة:

ويقال: كم من وَجْهٍ يجوز في تقديم هذه الأفعال وتوسيطها وتأخيرها؟
والجواب: أن هذه الأفعال على ثلاثة أضرب:
أحدها: ما يجوز فيه التقديم والتأخير والتوسيط^(١)، وذلك: كان وأصبح وأمسى
وظل وأضحى وصار وبات.
والثاني: ما اختلف النحويون فيه، فأجاز بعضهم تقديم الخبر عليه، ومنع منه
آخرون^(٢)، وأجمعوا على جواز التوسيط، وذلك: ما زال وما^(19b) انقك وما فتىء
وما برح وليس^(٣). فمن أجاز التقديم اغتلت بأن الكلام إثبات، ومن منع اغتلت بأن (ما)
نقي، ولا يتقدم عليه ما حكمه أن يكون بعده، واغتلت الأولون في ليس بأنها فعل مثل
كان، فيقدم خبرها عليها، كما يُقدّم خبر كان، واغتلت الآخرون بأنها لا تتصرف، فلم
يتصرف معمولها.

(١) ما لم يمنع مانع من التوسط، كأن يكون الخبر واجب التقديم؛ نحو: أين كان زيد؟ أو واجب
التأخير؛ نحو: كان فتاك صديقي، وكذلك ما لم يكن موجباً للتوسط، نحو: ما قصيد في حضر
الاسم؛ كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ حِجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾، ونحو: كان في الدار رجل.
(٢) للعلماء في تقديم خبر ما زال وأخواتها عليها ثلاثة آراء، انظرها في: المساعد: (٢٦١:١-٢٦٢)،
والإنصاف (المسألة ١٧) من (١٥٥-١٦٠)، وأسرار العربية للأبّاري (٥٧)، والأشموني: (٣٥٢:١)،
والمقتصد: (٤٠٧:١)، والإيضاح لابن الحاجب: (٨٧:٢-٨٨)، والكافية الشافية: (٣٩٧:١)، والحلل:
(١٦١)، وشرح ابن عصفور: (٣٨٨:١)، والرضي: (٢٦٧:٢)، وابن يعيش: (١١٣:٧-١١٤).
(٣) انظر تفصيلاً في هذه المسألة في:

الإنصاف: (١٦٠-١٦٤)، وأسرار العربية: (٥٨)، والرضي على الكافية: (٢٧٦:٢)، والصبيان:
(٢٢٥:١)، والمساعد: (٢٦٢:١)، وأوضح المسالك: (٢٤٤:١)، وشرح ابن عصفور: (٣٨٨:١)،
وهمع الهوامع: (١١٧:١)، وابن الناطم: (٥٣)، والإيضاح للفارسي: (١٠١)، والمقتصد:
(٤٠٧:١-٤٠٩)، وفاتحة الإعراب: (١١٤)، والإيضاح لابن الحاجب: (٨٨:٢)، والكافية الشافية:
(٣٩٧:١)، وشرح ابن عقيل: (٢٧٧:١-٢٧٨)، والحلل: (١٦١)، وابن يعيش: (١١٤:٧-١١٥).

والثالث: ما أجمعوا على امتناع تقديم خبره عليه، وذلك: ما دام^(١)؛ لأن (ما) ها هنا موصولة^(٢)، وما بعدها في صلتها، ولا يجوز تقديم الصلة على الموصول.

(٧٦) مسألة:

ويقال: كيف جاز وقوع الفعل الماضي خبرًا عن كان^(٣).
والجواب: أنه على إضمار (قد)؛ وذلك أن (قد) يُقَرَّبُ^(٤) الماضي من الحال، وخبر كان يشبه الحال، ومن ها هنا يذهب الكوفيون إلى أنه حال^(٥)، وقد جاء الماضي خبرًا عن كان في التزليل؛ قال الله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ دُبُرٍ﴾^(٦) أي: قُدٌّ قُدٌّ، وقال النابغة^(٧):

(١) انظر: الإنصاف (المسألة ١٧)، والمساعد: (١: ٢٦٢)، وأوضح المسالك: (١: ٢٤٤)، وشرح ابن عصفور: (١: ٣٨٨)، وفاتحة الإعراب: (١١٤)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢: ٨٧)، وابن الناظم (٥٢)، والكافية الشافية: (١: ٣٩٧)، والحلل: (١٦١)، وابن يعيش: (٧: ١١٤)، وشرح ابن عقيل: (١: ٢٧٥-٢٧٦).

(٢) يقصد أن (ما) موصول حرفي (حرف مصدري)، ولا يقصد أنها اسم موصول.
(٣) ظاهر استشهاد بيت النابغة الآتي أن الإخبار بالماضي من غير (قد) جائز في هذه الأفعال كلها، وذكر ابن عصفور أن في المسألة خللاً، انظر تفصيله وأدله في: شرح الجمل لابن عصفور: (١: ٣٨٠-٣٨٢)، وجمع الهوامع: (١: ١١٣).
(٤) في الأصل: يقرر.

(٥) يذهب الكوفيون إلى أن كان وأخواتها لا عمل لها في الاسم؛ فهو مرفوع كحاله قبل دخولها، وعملها يظهر في الخبر فقط، ومع اتفاق الجميع على أنها نصبت الخبر اختلفوا في نصبه، فذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الحال؛ تشبيهاً بالفعل القاصر، في نحو: ذهب زيد مسرعاً؛ وقال الفراء: منصوب على التشبيه بالحال، وقال البصريون: رأيناه يجيء شيئاً لا يصلح حالاً كمجيئه ضميراً أو معرفة أو جامداً، وكذلك وجدناه لا يستغنى عنه أبداً، وكل ذلك يبعده عن الحال. انظر: ابن عصفور: (١: ٤١٩)، وأوضح المسالك: (١: ٢٣١-٢٣٢) (تعليقة الشيخ محيي الدين).

(٦) يوسف ٢٧: ﴿وَإِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ دُبُرٍ﴾ ويرى ابن عصفور: (١: ٣٨١) أنه لا حاجة إلى تقدير (قد) هنا وفيما أشبهه.

(٧) النابغة الليثاني: زياد بن معاوية، يكنى أبا أمامة، من أصحاب المعلقات، له ديوان مطبوع، توفي سنة ٦٠٤ م.

٩- أَمْسَتْ خَلَاءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا اخْتَمَلُوا أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى لُبْدٍ^(١)
أي: قد احتملوا.

(٧٧) مسألة:

ويقال: لِمَ لَمْ يُغَيَّرِ النَفْيُ وَالِاسْتِفْهَامُ الْكَلَامَ عَنْ حَالِهِ؟
والجواب: أنهما دخلا على كلام قد عَمِلَ بَعْضُهُ فِي بَعْضٍ فَلَمْ يُغَيَّرَا؛ لِأَنَّهُمَا غَيَّرَ
مُؤَثِّرَيْنِ فِي الْإِعْرَابِ، وَإِنَّمَا يَدْخُلَانِ لِيَنْقَلَا الْخَبَرَ إِلَى الْاسْتِخْبَارِ، وَالْمَوْجِبَ إِلَى الْمَنْفَى.

(٧٨) مسألة:

ويقال: لِمَ جَازَ أَنْ تَدْخُلَ (إِلَّا) عَلَى خَبَرٍ مَا كَانَ^(٢)، وَلَمْ يَجُزْ أَنْ تَدْخُلَ عَلَى
خَبَرٍ مَا زَالَ وَأَخَوَاتِهَا؟

والجواب: أَنْ (مَا كَانَ) نَفْيٌ، (وَمَا زَالَ) إِثْبَاتٌ، وَ(إِلَّا) إِثْبَاتٌ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ
الْإِثْبَاتُ عَلَى الْإِثْبَاتِ، وَيَجُوزُ إِدْخَالُ الْإِثْبَاتِ عَلَى النَّفْيِ، فَأَمَّا قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ^(٣):

١٠- حَرَّاجِيحٌ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاخَةً عَلَى الْحَشَفِ أَوْ نَزَمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا^(٤)

ففيه ثلاثة أقوال:

(١) من البسيط، للناخبة الذياني، انظره في: ديوانه (٥)، وابن عصفور: (٣٨٢:١)، والكافية
الشافية: (٣٩٥:١)، والمساعد: (٢٥٧:١)، ومقاييس اللغة: (٢٢٢:٢)، خلاء: خالية من سكانها.
أخنى عليها: غير أحوالها وبذلها. لبّد: يقصد به نسرًا، يقال: إنه للقمان بن عاد، عُمَرُ طويلاً.
والقصيدة في مدح النعمان بن المنذر، والاعتذار إليه.

(٢) أطلق المجاشعي الجواز في خبر (ما كان) وقيد ذلك ابن عصفور بأن يكون الخبر مما لا يجوز
استعماله إلا منفياً؛ فإنه لا يجوز حيث دخل إلا عليه. انظر: ابن عصفور: (٣٩٩-٣٩٦:١)،
والمساعد: (٢٦٥-٢٦٤:١)، والمقتصد: (٣٩٩-٤٠٠)، والإيضاح لابن الحاجب: (٨٣:٢)-
(٨٤)، والكافية الشافية: (٤٢١-٤٢٠:١)، وجمل الزجاجي: (٤٨)، والجنى الداني: (٤٨٠)-
(٤٨١)، والتبصرة: (١٨٩-١٩٠)، وابن عيش: (١٠٦-١٠٨).

(٣) من الطويل، لدى الرُّمَّة، انظره في: ديوانه (١٧٣)، وابن عصفور: (٣٩٦:١)، والمساعد: (٢٦٤:١)،
والكافية الشافية: (٤٢١:١)، والجنى الداني: (٤٨٠)، والتبصرة: (١٨٩:١)، والحراجيج: جمع حُرْجُوج
أو حُرْجِيح، الناقة الضار الهزيلة. مناخة: اسم مفعول من: أناخ الرجل ناقته، بمعنى: أركها. الحسف: الجوع.
وفي البيت تخريجان آخران، انظرهما في هامش الإنصاف: (١٥٧:١).

(٤) وهو قول الفراء: وصاحب الحال هو الضمير المستكن في الجار، انظر: الجنى الداني: (٤٨٠).

أحدهما: أن مُنَاخَةً تتصب على الحال، وليس خبراً لـ (ما انْفَكَّ)، وخبر ما انْفَكَّ:
(على الخسف) (١).

والثاني: أن (ما انْفَكَّ) من الانفكاك وهو التفرق؛ نحو قوله تعالى: ﴿مُنْفَكِينَ حَتَّى
تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ (٢) أي: متفرقين، وليست التي تحتاج إلى خبر.
والثالث: أن ذا الرمة غَلِطَ، فاستعملها استعمال ما كان (٣).

(١) هو: غيلان بن عقبة، شاعر، له ديوان مطبوع، توفي سنة ١١٧هـ.

(٢) البينة (١).

(٣) الذي خطأه هو الأصمعي والجزيمي، وقد ذكر ابن هشام في المغنى (١٠٢) والمرادى في الجنى
الداني (٤٨٠) قولاً رابعاً هو: أن إلأ هنا زائدة، ونسبه إلى الأصمعي وابن جنى والملازني وابن مالك،
وقال المرادى: هذا قولٌ ضعيف، فإن إلأ لم تثبت زيادتها.

وذكر ابن يعيش: (١٠٧: ٧) قولاً خامساً هو: أن تكون إلأ واقعة في غير موقعها، والنية بها التأخير، والمراد: ما
تنفك مناخة إلأ على الخسف، ومثله في وقوع إلأ في غير موقعها قوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾.
وذكر الصيبري في التبصرة: (١٩٠: ١) وجهاً يُبْعَدُ ذا الرمة عن الخطأ، هو أنه أدخل إلأ في الكلام؛
لأن لفظه نفي وإن كان معناه الإيجاب.

بَابُ مَا^(١)

قال صاحب الكتاب:

«ما زيدٌ خارجًا. تنصبُ الخبرَ»^(20a) فإن قدّمته رفعتَه: ما خارج زيدٌ، وكذلك إن زِدْتَ بين الاسم والخبر (إلا) ارتفع الخبر، تقول: ما زيدٌ إلا قائمٌ، قال تعالى: ﴿وَمَا أَمَرْنَا إِلَّا وَاحِدَةً﴾^(٢) فَرَفَعَ، وقال فيما لم تُزِدْ فيه إلا: ﴿وَمَا هَذَا بِشَرٍّ﴾^(٣) فَتَنَصَّبَ. وتقول: ما زيدٌ بقائمٍ، فتزيد الباء، فإن قلت: ما قائمٌ زيدٌ، فَقَدِمْتَ الخبرَ لم تُزِدْ الباء. وكذلك: ما زيدٌ إلا قائمٌ، إذا زِدْتَ إلا فلا تُزِيدُ الباء، إنما تُزِيدُها في موضع النصب فقط، لا في موضع الرفع، فأما: ليس زيدٌ بقائمٍ، وليس بقائمٌ زيدٌ، فتزيد الباء؛ لأنك تقول: ليس قائمًا زيدٌ، فتصب الخبرَ في ليس مع تقديمه على الاسم. وتقول: ما زيدٌ قام ويقوم، وما زيدٌ عندك، وما زيدٌ منطلقًا أبوه، وما زيدٌ أخوه منطلق، ترفع الأبَ بالابتداء وترفع منطلقًا؛ لأنه خبرُ الابتداء، وتجعل الجملة خبرَ (ما)، كما فعلت في باب كان».

(١) في أحكام (ما) الحجازية والتميمية عامة انظر:

سيبويه: (١: ٥٧-٦٩، ٧١، ١٢٢)، والمقتضب: (٤: ١٨٨-٢٠١)، والأصول: (١: ٩٢-٩٥)، وشرح ابن عصفور: (١: ٥٩١-٥٩٧)، والتبصرة: (١: ١٩٨-٢٠٢)، والمقتصد: (١: ٤٢٩-٤٤١)، والكافية الشافية: (١: ٤٣٠-٤٣٧)، وأوضح المسالك: (١: ٢٧٣-٢٨٣)، والمساعد: (١: ٢٧٧-٢٨١)، وجمل الزجاجي: (١٠٥-١٠٧)، والمغنى: (٣٩٩)، والجنى اللاني: (٣٢٥-٣٢٩)، وشرح ابن عقيل: (١: ٣٠٩-٣٠١)، وابن الناظم: (٥٦-٥٧)، والخصائص: (١: ٥، ١٦٧، ٢: ٢٦٠)، والإنصاف (المسألة ١٩) و(المسألة ٢٠ من ١٦٥-١٧٣)، وأسرار العربية: (١٤٣-١٤٥)، وابن الشجري: (٢: ٢٣٨-٢٣٩)، والهمع: (٢: ١٠٩-١١٦)، وابن يعيش: (١: ١٠٨-١٠٩).

(٢) القمر (٥٠).

(٣) يوسف (٣١).

مسائل هذا الباب

(٧٩) مسألة:

ويقال: ما عملها؟

والجواب: أن العرب اختلفت في ذلك:

وأهل الحجاز^(١) يُجْزَوْنَهَا مُجْرَى لَيْسَ، فيرفعون بها الاسم وينصبون الخبر؛ لأنها نَفْيٌ، كما أن ليس نَفْيٌ، وأنها داخلة على المبتدأ والخبر، كما أن ليس كذلك، فلما أشبهت ليس من هذين الوجهين أعمالوها عملها، وما أشبه شيئاً من وجهين أُعْطِيَ حُكْمَهُ، كباب ما لا ينصرف، لَمَّا أشبه الفعل من وجهين^(٢) مُنِيعُ الْجَزْ والتوين، كما يُنْتِغُ الفعل. وأما بنو تميم^(٣) فإنهم رأوا (ما) يدخل على الاسم والفعل كـ (هل وبَل) وما أشبه ذلك، وكلُّ حرف يدخل على القبيلين فإنه غير عامل في واحد منهما، فلم يُعْمَلُوها لذلك، ورفعوا ما بعدها بالابتداء والخبر. وهذا المذهب أَقْبَسُ، ومذهب أهل الحجاز أكثر في الاستعمال، وبه جاء القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٤)، وقال: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾^(٥).

(٨٠) مسألة:

ويقال: كم مسائل ما؟

والجواب: سِتٌّ: مسألتان جائزتان بلا خلاف بين العرب، وهما: ما قائم زيد، وما زيد إلا قائم، هكذا يقول الحجازي والتميمي^(٦)، ومسألتان جائزتان وفيهما خلاف

(١) ومثلهم أهل تهامة وأهل نجد، كما في الجنى اللاني (٣٢٥)، وانظر فيما ذكره: سيبويه: (٥٧:١)، والمقتضب: (١٨٨:٤).

(٢) انظر وجه المشابهة في: التعليقة من (المسألة ٣٦).

(٣) انظر: سيبويه: (٥٧:١)، والمقتضب: (١٨٨:٤).

(٤) يوسف (٣١). (٥) المجادلة (٢).

(٦) يقول الحجازي هنا بالرفع؛ لأن من شروط عملها عمل ليس عنده الترتيب بين اسمها وخبرها وعدم انتقاض النفي إلا، وما هنا ليس كذلك فيرفع، وأما التميمي فالرفع لغته مطلقاً.

بين العرب، وهما: ما زيدٌ قائماً - على لغة أهل الحجاز^(١) - وما زيدٌ قائمٌ - على لغة بني تميم - ومسألَتان غير جائزتين^(٢) بإجماع، وهما: ما قائماً زيد، وما زيدٌ إلا قائماً. فأما قول الفرزدق^(٣) (20b):

١١ - فَأَضْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ^(٤)
ففيه ثلاثة أقوال^(٥):

أحدها: أنه أراد أن يستعمل لغة أهل الحجاز - وهو تميمي - فَظَنُّ أَنَّهُمْ يُعْمَلُونَ (ما) في الخبر مقدِّماً، فَغَلِطَ^(٦).
والثاني: أنه شاذٌّ كشذوذ (مِلْحَقَةٌ جَدِيدَةٌ)^(٧)؛ قال سيبويه: ورُبُّ شَيْءٍ كَذَا^(٨).

(١) وذلك لاستيفاء شروط العمل، وهي الترتيب بين اسمها وخبرها، وعدم انتقاض النفي يالاً، وعدم وقوع إن الزائدة بعدها، وعدم تقدم معمول خبرها على اسمها إلا إذا كان شبه جملة، وزاد بعضهم شرطين آخرين: أحدهما: ألا تؤكد بمثلها، والثاني: ألا تبدل من الخبر بدل مصحوب يالاً، انظر: الجنى الداني (٣٢٩).

(٢) في الأصل: غير جائزتان، وعدم جواز النصب هنا لإجماع، أما التيممي فلأنه لا يعمل ما عمل ليس مطلقاً، وأما الحجازي فلا وجه للنصب عنده هنا؛ لتقدم الخبر في المثال الأول، وانتقاض النفي يالاً في المثال الثاني.

(٣) هو: همام بن غالب التميمي، شاعر أموي، من أصحاب النقائض، له ديوان مطبوع، توفي سنة ١١٠ هـ.
(٤) من البسيط، للفرزدق، انظره في (ديوانه ٢٢٣)، المساعد: (١: ٢٨١، ٥٠١)، ابن عصفور: (١: ٥٩٣)، والكافية الشافية: (١: ٣٩٥)، والمقتصد: (١: ٤٣٣)، والجنى الداني: (٢١٣، ٤٢٢)، والبغداديات: (٢٨٥، ٥٨٥، ٥٩٦).

(٥) ذكر هنا ثلاثة أقوال، وأضاف ابن عصفور إليها أربعة أخرى، انظر: شرح الجمل لابن عصفور: (١: ٥٩٣-٥٩٤).

(٦) يرى ابن عصفور أن ذلك باطل؛ لأن العربي إذا جاز له القياس على لغة غيره جاز له القياس في لغته، فيؤدى ذلك إلى إفساد لغته.

(٧) وجه شذوذه أن الصفة إذا كانت على وزن (فعل) بمعنى مفعول، تستعمل دون التاء مع المؤنث؛ كاستعمالها مع المذكر. وهنا جاءت معها التاء. ومعنى (جديدة): مجدودة، أي: مقطوعة. وهو أصل معنى الشيء الجديد الذي يستعمل أول مرة، عكس القديم البالي، وقد جاء على الأصل في قولهم: مُلَاعَةٌ جَدِيدٌ (لسان العرب: جدد).

(٨) انظر: سيبويه: (١: ٦٠)، وانظر العبارة أيضاً منسوبة في: المساعد: (١: ٢٨١).

والثالث: أن مثلثهم يتصب على الحال وخبر المبتدأ محذوف؛ أي: وإذا ما في الأرض مثلثهم بشر، وكان مثلثهم وصفًا لبشر، فلما قُدِّم نُصِبَ^(١)، كما قال:
 ١٢- لِمَيْةٌ مُّوَجِّشًا طَلَّلَ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ^(٢)
 وإنما لم تعمل (ما) مع تقديم الخبر، لانتقاض ترتيب الابتداء، ولم تعمل مع دخول
 إلا؛ لانتقاض معنى النفي.

(٨١) مسألة:

ويقال: لم زيدت الباء في خبر ما^(٣)؟
 والجواب: أن للعلماء في ذلك ثلاثة أقوال:
 أحدها: أن الخبر قد تباعد عن النفي، فربطوه بالباء.
 والثاني: أن الكلام قد يطول ويُنسى أوله، فجاءوا بالباء؛ ليُشعروا أن في صدر
 الكلام نفيًا.

والثالث: أن هذا جوابٌ مَنْ قال: إن زيدًا لقائِمٌ، فتقول أنت: ما زيدٌ بقائِمٌ،
 فتجعلُ الباءَ يَازاءَ اللَّامِ، و(ما) يَازاءَ إنَّ. فإن قال: إن زيدًا قائِمٌ، قلت: ما زيدٌ قائِمًا^(٤).

(١) هذا رأى المازني والمبرد، كما في المقتضب: (٤: ١٩١)، والمغنى: (٤٧٥)، وقال عنه ابن عصفور: إنه باطل؛ لأن معاني الحروف لا تعمل مضرة، انظر: شرح الجمل: (١: ٥٩٣).
 (٢) من الوافر الجزوء، لكثير عزة، انظره في: ديوانه (٢: ٢١٠)، وأوضح المسالك: (٢: ٣١٠)، ومسيبويه: (٢: ١٢٣)، وجمل الخليل: (٧٦)، وأصله قبل النصب على الحالية: (لمية طلل موحش).
 (٣) في دخول الباء على خبر (ما) خلاف: فمن العلماء من لا يدخلها إلا مع تأخير الخبر، وذلك حيث ينصب الخبر، ولا يجوز دخولها مع التقديم. ومنهم من أجاز دخولها مع التقديم والتأخير في اللغتين معًا. انظر: شرح ابن عصفور على الجمل: (١: ٥٩٥).
 (٤) في الإنصاف: ١٦٧: «وإنما أدخلت لوجهين: أحدهما أنها أدخلت توكيدًا للنفي، والثاني ليكون في خبر ما يَازاءَ اللَّامِ في خبر إنَّ؛ لأن ما تنفى ما تثبتته إنَّ، فجعلت الباء في خبرها، نحو: ما زيدٌ بقائم، لتكون يَازاءَ اللَّامِ في نحو: إن زيدًا لقائم».

(٨٢) مسألة:

ويقال: لِمَ لَمْ يَجُزْ دُخُولُ الْبَاءِ عَلَى خَيْرِ (ما) إِذَا كَانَ مُقَدِّمًا، وَتَدْخُلُ عَلَى خَيْرِ (ليس) مُقَدِّمًا وَمُؤَخَّرًا؟.

والجواب: أن (ما) لا تعملُ إِذَا تَقَدَّمَ خَيْرُهَا، وَالْبَاءُ لَا تَدْخُلُ عَلَى خَيْرِ الْمُبْتَدَأِ^(١) فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ (ليس)؛ لِأَنَّهَا تَنْصَبُ الْخَيْرَ مُقَدِّمًا، كَمَا تَنْصَبُهُ مُؤَخَّرًا، وَقَدْ أَجَازَ الْقَرَاءُ وَابْنُ الْوَرَّاقِ^(٢) دُخُولَ الْبَاءِ مَعَ تَقْدِيمِ الْخَيْرِ^(٣).

(١) فِي الْأَصْلِ: إِلَّا عَلَى خَيْرِ الْمُبْتَدَأِ، وَهُوَ خِلَافُ الْمَعْهُودِ عِنْدَ النُّحَاةِ، فَإِنَّهُمْ يَرَوْنَ أَنَّ الْبَاءَ تَرَادُ قِيَاسًا فِي خَيْرِ لَيْسَ وَفِي خَيْرِ مَا أَخْتَهَا، انْظُرْ: الْجَنِّي وَاللَّاتِي: (١١٥)، وَالْمَغْنَى: (١٤٩).
(٢) هُوَ: أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْوَرَّاقِ، الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣٢٥ هـ صَاحِبُ كِتَابِ (عِلَلِ النُّحُو).
(٣) انْظُرْ: مَعَانِي الْقُرْآنِ: (٤٤: ٢)، وَالْخَزَانَةِ: (١٣٣: ٢)، وَعِلَلِ النُّحُو: (٢٥٨).

باب إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ وَلَيْتَ

قال صاحب الكتاب:

«هذه حروف تنصب المبتدأ وترفع الخبر، مثل: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، ولا يتقدّم الخبر إلا أن يكون ظرفًا، مثل: إن زَيْدًا عندك، وإن عندك زَيْدًا.

وتقول: إن زَيْدًا قَائِمٌ أبوه، ترفع قائمًا؛ لأنه خبر، وترفع الأب؛ لأنه فاعل القيام، فإن قلت: إن زَيْدًا أبوه قائم، ارتفع الأب بالابتداء، وارتفع قائم خبر الابتداء، والجملة خبر إن.

وتقول: إن زَيْدًا قام وإن زَيْدًا يقوم، فتخبر بالفعل الماضي والمضارع، كما فعلت في باب الابتداء، وباب كان.

وتزيد اللام في خبر إن^(21a)، فتقول: إن زَيْدًا لقائِمٌ، وإن زَيْدًا لَخَلْفَك، وإن زَيْدًا ليقوم، تدخل اللام على الاسم والظرف والمضارع، ولا تدخل على الفعل الماضي، لا تَقُلْ: إن زَيْدًا لَقَامَ، وإذا قَدَّمْتَ الظرفَ وَأَخَّرْتَ الاسمَ دخل عليه اللام؛ لأنه وقع موقع الخبر؛ كقولك، إنَّ في الدار لزيدًا، وإن عندك لعمراً؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾^(١).

وإذا دَخَلْتَ (ما) على هذا الباب ارتفع ما بعدها بالابتداء، مثل: إنما زيدٌ خارجٌ، وكأَنما زيدٌ الأسدُّ، ولعلَّما أنت قادمٌ، وليتَما نحن خارجون.

وإذا خَفَقْتَ هذه الحروفَ رَفَعْتَ أيضًا، فقلت: إن زَيْدًا لَخَارِجٌ، ولا بدَّ من اللام لِتَفَرُّقَ بين هذه المُشَبَّهَةِ وبين النافية، مثل قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾^(٢)، فإن نصبت قلت: إن زَيْدًا خارجٌ، وإن شئت زِدْتَ اللامَ، وإن شئت لم تَزِدْ.

(١) النازعات (٢٦).

(٢) الملك (٢٠).

وتقول: إن زيدًا عندك قائم - بالرفع - وإن شئت: قائمًا - بالنصب على الحال - وكذلك: إن عندك زيدًا قائم وقائمًا، فأما قولك: إن زيدًا قائم عندك، فالرفع لا غير، إذا قُدِّمَتْ قائمًا على الظرف، وتقول: إن زيدًا مُعْرِضٌ عنك^(١)، بالرفع لا غير؛ لأن الظرف ناقص، لا يَحْسُنُ السكوت عليه.

مسائل هذا الباب

(٨٣) مسألة:

ويقال: لِمَ عَمِلْتَ هذه الحروف؟.

والجواب: أنها أشبهت الأفعال من أربعة أوجه:

أحدها: أن معانيها معاني الأفعال من التوكيد والتشبيه والاستدراك والتمنى والترجي^(٢).

والثاني: أن أواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضي^(٣).

والثالث: أن ضمائر النصب تتصل بها على حِدِّ اتصالها بالأفعال^(٤)؛ نحو قولك:

إِنِّي، وَإِنَّكَ، وَإِنَّهُ، كما تقول: ضربي، وضربك، وضربه.

والرابع: أنها تطلب اسمين كما يطلبهما الفعل المتعدي^(٥)، فنصبوا اسمها وشبهوه

بالمفعول ورفعوا خبرها وشبهوه بالفاعل^(٦).

(١) في الأصل: عندك.

(٢) انظر: ابن عصفور: (٤٢٣:١)، والمقتضب: (٢٠٨:٤)، وجمل الزجاجي: (٥٢).

(٣) انظر: الأصول: (١٧٢:١)، وابن عصفور: (٤٢٣:١)، وجمل الزجاجي: (٥٢).

(٤) انظر: ابن عصفور: (٤٢٣:١)، وجمل الزجاجي: (٥١).

(٥) انظر: ابن عصفور: (٤٢٣:١)، وجمل الزجاجي: (٥١).

(٦) ومن العلماء من ذهب إلى أنها أشبهت الأفعال في أنها على ثلاثة أحرف فصاعداً مثلها، وأنها تلحقها نون الوقاية كما تلحق الفعل. وقد أبطل ابن عصفور ذلك كله واختار أن يكون الموجب لعملها هو شبهها بالأفعال في الاختصاص، انظر: شرح الجمل لابن عصفور: (٤٢٣-٤٢٢:١).

(٨٤) مسألة:

ويقال: قَلِمَ قَدَّمُوا المنصوبَ فيها على المرفوع؟
والجواب: أنهم أرادوا أن يَفَرِّقُوا بين ما يعمل بحق الأصل وما يعمل بحق الشُّبْه،
فكروا أن يُقَدِّمُوا مرفوعها على منصوبها، فَيَتَوَهَّم أنها أفعال^(١).
فإن قيل: فقد قَدَّمُوا مرفوع (ما) على منصوبها، وهي مُشَبَّهَةٌ بالفعل؟
قيل: (ما) أشبهت الفعل معنى ولم تُشَبَّهْ لفظاً، و(إن) أشبهته لفظاً^(21b) ومعنى،
فلو قَدَّم مرفوعها على منصوبها لَتَوَهَّم أنها أفعال.

(٨٥) مسألة:

ويقال: ما معنى هذه الحروف؟
والجواب: (إن) معانيها مختلفة: فإنها إما أن تكون توكيداً وتَلَقُّياً للقَسَم؛ نحو
قولك: إنَّ زيداً قائمٌ، وإنَّ أخاك منطلقٌ. وتكون جواباً بمعنى أَجَلٌ^(٢)، كما قال:
١٣- وَلَا أَقِيمُ بَدَارِ الْهُونِ إِنَّ وَلَا آتِي إِلَى الْغَدْرِ أَخْشَى دُونَهُ الْخَمَجَا^(٣)

(١) هذا تعليل ابن السراج في الأصول: (١٧٢: ٢)، وانظر تعليلاً آخر لابن عصفور في شرح الجمل: (٤٢٤: ١).

(٢) ذكر ذلك سيويه: (١٥١: ٣)، والأخفش (لسان العرب: إن)، وحمل المبرد على ذلك قراءة من قرأ ﴿وَإِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرَانِ﴾ وأنكر أبو عبيدة أن تكون إن بمعنى نَعَمْ (المعنى: ٥٦-٥٧). وقد ذكر الجاشعني هنا أنها قد تكون جواباً بمعنى أَجَلٌ، وذكر غيره أنها قد تكون بمعنى نَعَمْ، وعبارة الجاشعني أدق، ذلك أن أَجَلٌ تصديق لخبر يخبرك به صاحبك فيقول: فعل ذلك، فتصدقه بقولك: أَجَلٌ، وأما نَعَمْ فهي جواب المستفهم بكلام لا جحد فيه، تقول له: هل صَلَّيت؟ فيقول: نعم، فهي جواب المستفهم.

(٣) من البسيط، وفي الأصل: بدار الهوان، والوزن على ما أثبتته، والبيت لساعدة بن جؤزة كما في اللسان (نحج)، وأورده ابن بري في أماليه برواية:

وَلَا أَقِيمُ بَدَارِ الْهُوَانِ وَلَا آتِي إِلَى الْغَدْرِ أَخْشَى دُونَهُ الْخَمَجَا

ويروى أن رجلاً قال لعبد الله بن الزبير^(١): لَعَنَ الله رَاحِلَةَ حَمَلَتْنِي إِلَيْكَ! فقال:
إِنْ وَرَاكِبَهَا^(٢)، أَي: أَجَلْ.

وأما (أَنَّ) فإنها تكون مع الفعل في تأويل المصدر، يُخَكِّمُ على موضعها بالرفع
والنصب والجر^(٣).

وأما (كَأَنَّ) فمعناها التشبيه^(٤).

وأما (لَكِنَّ) فمعناها الاستدراك بعد الجحد^(٥).

و(لَيْتَ) معناها التمني^(٦).

(١) ابن العوام، توفي سنة ٧٣ هـ.

(٢) من كلام عبد الله بن الزبير في الرد على فضالة بن شريك الوالي، انظر الشاهد والقصة في:
الأغاني: (١٥:١)، وعبث الوليد للمعري: (٢٥٠)، والنهاية في غريب الحديث: (٧٨:١)، والرضي:
(٣٨٣:٢)، واللسان (إن)، والبحر المحيط: (٢٦٥:١)، والمغني: (٥٧)، ومعجم الهوامع: (١٤١:١)،
وابن عصفور: (٤٤٤:١)، والجنى والداني: (٣٨٣).

(٣) ليس هذا معنى أَنَّ - مفتوحة الهمزة - وإنما هو استعمالها، والأوَّلَى في معناها أن يقول: تفيد
التوكيد كإِنَّ - مكسورة الهمزة - وقد تأتي أَنَّ بمعنى لعل؛ كقول العرب: إيت السوق أنك تشتري
لنا شيئاً، حكاه الخليل، انظر: الجنى الداني: (٣٩٦)، والمغني: (٥٩-٦٠).

(٤) لم يثبت لها البصريون غيره، وذهب الكوفيون والزجاجي إلى أنها قد تكون للتحقيق دون تشبيه.
كما ذهبوا أيضاً إلى أنها قد تكون للشك بمنزلة ظننت، وذلك إذا كان خبرها فعلاً أو جملة أو
صفة، وإليه ذهب ابن الطراوة وابن السَّيد. وذهب الكوفيون كذلك إلى أنها قد تكون للتقريب. انظر
تفصيل ذلك وردَّ البصريين عليه في: الجنى الداني: (٥١٩-٥٢٢)، والمغني: (٢٥٢-٢٥٥)،
والمساعد: (٣٠٥:١-٣٠٦).

(٥) هذا هو المشهور عند العلماء، وقُسر بأن تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لما قبلها؛ ولذلك لا بد أن
يتقدمها كلام مناقض لما بعدها أو ضِدٌّ له أو خلاف. وذهب ابن العِلْج وجماعة إلى أنها تُردُّ تارة
للاستدراك وتارة للتوكيد، وفسروا الاستدراك برفع ما يتوهم ثبوته؛ نحو: ما زيد شجاعاً لكنه كريم،
ومثلوا للتوكيد بنحو: لو جاءني أكرمته لكنه لم يجيء، فأكدت ما أفادته (لو) من الامتناع. وذهب
ابن عصفور إلى أنها للتوكيد دائماً مثل إِنَّ ويصحب التوكيد معنى الاستدراك، انظر تفصيلاً في:
المغني: (٣٨٣-٣٨٤)، والجنى والداني: (٥٥٥).

(٦) التمني يكون في الممكن والمستحيل، ولا يكون في الواجب، فلا يقال: ليت غداً يجيء.

و(لَعَلَّ) معناها الترجى والتوقع^(١) والفرق بين الترجى والتوقع أن الترجى يكون في الخير، والتوقع يكون في الخير والشر^(٢).

(٨٦) مسألة:

ويقال: لِمَ جاز تقديم خبرها على اسمها إذا كان ظرفاً؟
والجواب: أن العرب اتسعت في الظروف، فأجازت فيها ما لا تُجيزه في غيرها، من قِيلَ أن جميع الأفعال لا تخلو منها، فهي موجودة في الكلام وإن لم تُذكر؛ لأنه لا يصح وقوع فعل إلا في زمان ومكان، فلما كان معناها موجوداً في الكلام أجازوا تقديمها والفصل بها بين إنَّ واسمها^(٣).

(٨٧) مسألة:

ويقال: لِمَ دخلت اللام على خبر إنَّ من بين سائر أخواتها؟
والجواب: أنَّ (إنَّ) لم تُغيَّر معنى الابتداء، كما غيَّرت أخواتها، وهذه اللام لام الابتداء، إلا أنهم كرهوا أن يجمعوا بين حرفي التوكيد، فأخروا اللام إلى الخبر لِتَوَكُّدِهِ، كما وَكَّدَتْ إنَّ الجملة، وكانت اللام أُولَى بالتأخير؛ لأنها غير عاملة وإنَّ عاملة، وتقديم العامل أُولَى؛ هذا مذهب أصحابنا.

(١) زاد الكسائي والأخفش في معناها (التعليل). وزاد الكوفيون - وتبعهم ابن مالك في التسهيل - معنى الاستفهام. ونقل النحاس عن الفراء والطوال أن لعلَّ تفيد الشك. انظر تفصيلاً في: الجنى الداني: (٢٣٩-٥٢٧)، والمغنى: (٣٧٧-٣٨٠)، والمساعد: (٣٠٦:١).

(٢) عثر بعضهم بالإشفاق بدلاً من التوقع، والفرق بينهما أن الإشفاق يكون في الأمر المكروه دائماً، أما التوقع فكما قال: يكون في المكروه والمحبوب.

(٣) انظر: جمل الزجاجي: (٥٢)، وانظر تعليلاً آخر في: التبصرة: للصيمري: (٢٠٦:١).

وقال الكوفيون: إنما دخلت اللام؛ لأن هذا الكلام جوابٌ من قال: ما زيدٌ بقائمٍ، فتقول أنت: إنَّ زيدًا لقائمٌ، فتجعلُ اللامَ يَزَاءُ الباءِ، وإنَّ يَزَاءُ ما^(١).

(٨٨) مسألة:

ويقال: ما حكم هذه الحروف إذا زيدت عليها ما؟.

والجواب: أنها تُلغى من العمل؛ لأن (ما) كَفَّتْهَا، وحالت بينها وبين معمولها. ويليهما الاسم والفعل؛ لأن (ما) هَيَّأَتْ لها ذلك. ومن العرب^(22a) من لا يَغْتَدُّ بِ (ما) وَيُصِيبُ بها، وأكثر ما جاء ذلك عنهم في لَيْتَما^(٢).

(٨٩) مسألة:

ويقال: ما حكم إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ إذا خُفِّضَ^(٣)؟.

والجواب: تُحْكَمُهُنَّ أَلَّا يَعْمَلَنَّ شَيْئًا؛ لأن بناء الفعل قد نَقَصَ، فنقص الشبهة، فَرَجَعْنَ إلى الأصل، وهو أَلَّا يَعْمَلَنَّ شَيْئًا. وبعض العرب يُعْمِلُ إنَّ وأخواتها

(١) انظر: جمل الزجاجي: (٥٤)، وفيه: «وإنما لم تدخل اللام على أخبار سائر هذه الحروف؛ لانقطاعها عما قبلها وتضمنها المعاني التي ذكرناها، وأما إن فهي صلة للقسم وابتداء لكلام مستأنف، ولكن كذلك في الاستئناف إلا أنها متضمنة معنى الاستدراك بعد الجحد، فلذلك لم تدخل في خبرها اللام».

(٢) انظر التعليقة (٣) من المسألة (٧٢).

(٣) في تخفيف هذه الأدوات انظر تفصيلاً في:

المقتضب: (١: ٥٠-٥١، ٢: ٣١-٣٢، ٣٦٢-٣٦٣)، (٣: ٥-٦، ٩)، والمساعد: (١: ٣٢٦-٣٣٣)، وأوضح المسالك: (١: ٣٦٦-٣٨١)، وابن عصفور: (١: ٤٣٦-٤٣٩)، وابن عقيل: (١: ٣٧٧-٣٩٢)، والكافية الشافية: (١: ٤٩٥-٥١٠)، والأصول: (١: ٢٣٥-٢٤٠)، وفاتحة الإعراب: (٥٩-٦٢)، والمقتصد: (١: ٤٨٢-٤٩١)، والمغنى: (٣٦-٣٧، ٤٦-٤٧، ٣٨٥-٣٨٦)، والجنى الداني: (٢٢٨-٢٢٩، ٢٣٦-٢٣٨، ٥٢٢-٥٢٣، ٥٣٣)، والإنصاف (المسألة ٢٤)، والرضي: (٢: ٣٣٣)، والصبان: (١: ٢٦٧)، والتصريح: (١: ٢٧٨)، وابن يعيش: (٨: ٧١) وما بعدها.

مخففات^(١)؛ لأن الفعل قد يعمل وهو محذوف؛ نحو: لم يَكُ زيدٌ قائماً^(٢)، وبذلك قرأ أهل المدينة ﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لَيُوفِّيَهُمْ﴾^(٣).

واللَّامُ تلزم (إِنْ) إذا خُفِّفَتْ؛ للفرق بين (إِنْ) إذا كانت مخففة من الثقلة وبينها إذا كانت نافية.

وأهل الكوفة يجعلون (إِنْ) بمعنى ما واللام بمعنى إلا^(٤). وهذه دعوى لا بُرْهانَ عليها^(٥).

(١) في إن - مكسورة الهمزة - إذا خففت يرى سيبويه أن الإهمال أكثر من الإعمال، وفي أن - مفتوحة الهمزة - إذا خففت يرى سيبويه إعمالها واسمها ضمير الشأن، وفي لكن - إذا خففت يرى سيبويه إهمالها ولا عمل، وفي كأن إذا خففت يرى سيبويه إعمالها على أن يكون اسمها ضمير الشأن، وقد تعمل في الظاهر ضرورة. انظر: سيبويه: (١٣٩:٢، ١٤٠، ١٣٥، ١٦٣).

(٢) عبارة سيبويه: (١٤٠:٢): «وذلك لأن الحرف بمنزلة الفعل فلما حذف من نفسه شيء لم يغير عمله، كما لم يغير عمل لم يَكُ ولم أَبْل حين حذف».

(٣) هود (١١١) - وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي بتشديد إن وتخفيف لما، وقرأ نافع بتخفيفها جميعاً، وقرأ أبو جعفر وشيبة وحمزة وهو المعروف من قراءة الأعمش بتشديد ما جميعاً، وقرأ عاصم بتخفيف إن وتشديد لما، وقرأ الزهري بتشديد لما والتتوين. انظر: إعراب القرآن للنحاس: (٣٠٤:٣) - (٣٠٥).

(٤) إنما تلزم اللام عند خوف اللبس بأن النافية، فإن ظهر المراد لا تلزم، انظر: المساعد: (٣٢٦:١).
(٥) فمعنى (إِنْ زيدٌ للذهب) عندهم هو: ما زيدٌ إلا ذهبٌ، والمعنى في الآية الكريمة عندهم هو: ما كلُّ نفسٍ إلا عليها حافظ، وقد حكى النحاس هذا القول عن الخليل وسيبويه. انظر: إعراب القرآن: (٣٠٦:٢).

بَابُ كَسْرِ إِنَّ

قال صاحب الكتاب:

«تُكْسَرُ إِنَّ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ: مَبْتَدَأٌ مِثْلُ: إِنِّي خَارِجٌ. وَبَعْدَ الْقَوْلِ مِثْلُ: قُلْتُ: إِنَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ. وَإِذَا جَاءَ اللَّامُ فِي خَبَرِهَا مِثْلُ: عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا لَمْ تُنْطَلِقْ. وَتُفْتَحُ فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثَةِ، إِذَا وَقَعَتْ فَاعِلَةٌ: بَلَّغْنِي أَنَّكَ خَارِجٌ، أَوْ مَفْعُولَةٌ مِثْلُ: عَرَفْتُ أَنَّكَ مُقِيمٌ، أَوْ مَجْرُورَةٌ مِثْلُ: عَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ ذَاهِبٌ.»

مسائل هذا الباب

(٩٠) مسألة:

ويقال: ما الأصل في كسر إن من هذه المواضع^(١)؟
والجواب: أنَّ الأصلَ الابتداءُ، وما بعد القول مبتدأ، فقد رجع إلى معنى الابتداء، وكذلك اللام إنما هي لامُ الابتداء أُخْرِثَ إلى الخبر، فقد رجع الجميع إلى معنى الابتداء.

(٩١) مسألة:

ويقال: ما حكم إن بعد القسم؟
والجواب: أنَّ العرب تختلف في ذلك: فمنهم من يكسر، ومنهم من يفتح.
والكسر أكثر وأقيس^(٢)؛ لأنه يرجع إلى معنى الابتداء؛ لأن ما بعد القسم جملة

(١) في الأصل: عليه، وإنما لم يقم عليها البرهان؛ لأنَّ إن التي بمعنى ما لا يجيء معها اللام بمعنى إلا، وانظر تفصيلاً في: الإنصاف (المسألة ٢٤).

(٢) جرى المجاشعي هنا مجرى شيخه الفزارى في عدِّ مواضع كسر همزة إن ثلاثة فقط، وجعل الابتداء أصلاً يرجع إليه المعنيان الآخران، وهما في عدِّها ثلاثة وَرَجَّعِيهَا إِلَى معنى الابتداء يوافقان المبرد في المقتضب: (٣٤٧:٢)، والصيمري في التبصرة: (٢٠٤:١).

وكان من الأفضل للمجاشعي أن يشير إلى القاعدة العامة في كسر همزة إن، وهي: كل موضع يمتنع فيه تأويلها مع اسمها وخبرها بمصدر، وقد فرغ العلماء على هذه القاعدة ثلاثة عشر موضعاً، وبعضهم زاد عليها، منها الثلاثة المذكورة هنا، والعشرة الباقية: أن تقع في صدر جملة الصلة، أو =

مبتدأة؛ ألا ترى أنك تقول: والله لَزَيْدٌ قائمٌ، كما تقول: والله إن زيدا لقائمٌ.

(٩٢) مسألة:

ويقال: أي الأفعال تُلغى مع دخول اللام؟

والجواب: أن الأفعال التي تُلغى^(١) هي أفعال العلم، نحو: علمت وتحققت وشهدت وظننت وخيبت، وما أشبه ذلك؛ قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾^(٢) ولو حذفت اللام فتحت إن، ولا يجوز أن

= جوابًا لقسم وفي جملتها اللام، أو في موقع الحال، أو في موقع الصفة، أو قبل لام معلقة، أو في موقع خبر عن اسم عين، أو بعد إذ، أو بعد حتى، أو بعد إلا، أو بعد واو الوقت، أو بعد حيث عند غير الكسائي. انظر تفصيل مواضع كسر همزة إن في:

الجنى اللاني: (٣٨٩-٣٨٨)، والمساعد: (٣١٤-٣١٦)، وأوضح المسالك: (٣٣٤-٣٣٦)، والكافية الشافية: (٤٨٢-٤٨٥)، وابن عصفور: (٤٥٩-٤٦٧)، وجمل الزجاجي: (٥٧-٥٨)، والتبصرة: (٢٠٣-٢٠٤)، وابن الناظم: (٦٢-٦٣)، والأصول: (٢٦٢-٢٦٥)، والمقتضب: (٣٤٨:٢، ٣٥٠، ٣٥٣، ١٩٤:٣، ١٠٧:٤)، وسيبويه: (٢٦٧:٥)، (الفهارس)، والمقتصد: (٤٧٤-٤٧٥)، والخلل: (١٩٣-١٩٥)، وابن يعيش: (٥٩:٨-٦٢)، وعلل النحو: (٤٤٦).

(١) الذي جوز الوجهين واختار الفتح هو الكسائي والبغداديون، وأوجب الفراء الفتح، ومذهب البصريين وجوب الكسر، وبه ورد السماع. انظر: همع الهوامع: (١٣٧:١)، وانظر في حكم إن بعد القسم: سيبويه: (١٤٦-١٥١)، والمقتضب: (١٠٧:٤)، والأصول: (٢٦٣:١)، والجنى اللاني: (٣٩٣)، والمساعد: (٣١٥:١، ٣١٩)، والكافية الشافية: (٤٨٤:١، ٤٨٧)، وابن عصفور: (٤٦٠-٤٦١)، وأوضح المسالك: (٣٣٦:١، ٣٤٠-٣٤٢) بتعليقات الشيخ محيي الدين.

(٢) يقصد بالإلغاء هنا ما عُبِّرَ عنه غيره بالتعليق، وهو إبطال عمل الفعل القلبي في اللفظ لا في المحل؛ لوجود عائق يمنعه من مباشرة العمل لفظًا، بحيث لو زال هذا العائق لوصل العمل إلى المعمول، كما في الآية الكريمة التي ذكرها، فجملتا: «إنك لرسول»، «إن المنافقين لكاذبون» في محل نصب سدّت مسدّ مفعولين يعلم ومفعول يشهد، ولو حذفت إن واللام لباشر الفعل عمله نصبًا. أما الإلغاء المعروف عند غيره من النحاة فهو إبطال العمل لفظًا ومعنى؛ لتأخر الفعل أو توسطه، وهو غير مراد له هنا.

تدخل اللام على خبرها إذا كانت مع غير هذه الأفعال، ولا إذا وقعت (22b) فاعلةً،
أو في موضع جر؛ لئلا يبقى الفعل بلا فاعل، ويتعلق الحرفُ فيبقى بلا عمل^(١).

(١) فإن إدخال اللام مع وقوعها فاعلة يقتضى أن يكون الفاعل جملة - وهو لا يكون كذلك على
الأصح - ومع وقوعها في موضع جر يقتضى أن يكون المجرور جملة - وهو لا يكون كذلك - لأن
كلًّا من الفاعل والمجرور لا بدّ أن يكون مفردًا، أو في تأويل مفرد كالمصدر المؤول، ودخول اللام في
خبر إن يعنى أنها جملة مبتدأة.

هذا ولم يعرض المجاشعيّ لمسائل فتح همزة إن وجوبًا ولا لمواضع جواز الوجهين، وفيما يلي أهم
مراجع هذين الموضعين:

١- مواضع فتح همزة إن وجوبًا:

سيبويه: (٢٦٧:٥ الفهارس)، والمقتضب: (٣٤:٤ الفهارس) والأصول: (٢٦٥:١-٢٧٠)،
والمقتصد: (٤٧١:١-٤٧٤، ٤٨٠-٤٨٢)، والكافية الشافية: (٤٨٨:١-٤٩٠)، وأوضح المسالك:
(٣٣٧:١)، والجنى اللاني: (٣٩٠-٣٩٢)، وابن عقيل: (٣٥٠:١-٣٥١)، بتعليقات الشيخ محيي
الدين، والمساعد: (٣١٦:١)، وابن الناظم: (٦٥)، والتبصرة: (٢٠٤:١)، وابن يعيش: (٥٩:٨-
٦٢).

٢- مواضع جواز الفتح والكسرة:

سيبويه: (٢٦٨:٥ الفهارس)، والمقتضب: (٣٥:٤ الفهارس)، والأصول: (٢٧٠:١-٢٨١)،
وجمل الزجاجي: (٥٨)، وابن عصفور: (٤٦٧:١-٤٦٠)، والكافية الشافية: (٤٨٨:١-٤٨٥)،
وابن الناظم: (٦٣-٦٥)، والجنى واللاني: (٣٩٠-٣٩٢)، وأوضح المسالك: (٣٢٩:١)، وابن
عقيل: (٣٦٢-٣٥٥:١)، والمقتصد: (٤٧٩:١)، والمساعد: (٣١٩:١-٣١٧)، وابن يعيش:
(٥٩:٨-٦٢).

بَاب ١١

قال صاحب الكتاب:

«إذا وقع (لا) على نكرة، فإما أن ترفع وتنون، وإما أن تنصب بلا تنوين، مثل: لا مال لك، ولا مال لك، وكذلك: لا حول ولا قوة إلا بالله - بالوجهين جميعًا - وكذلك: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾^(١) - بالوجهين، ولك أن تحذف الخبر؛ كقولك: لا بأس، تريد: لا بأس عليك.

وإذا فصلت بين (لا) وبين النكرة لم يَجُزْ إلا الرفع مثل: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾^(٢)، ولا عندك رجل، لا يجوز النصب. وإذا قلت: لا رجل ظريف في الدار، نصبت (رجل) بلا تنوين، ورفعت مع التنوين، وإن زدت نعتًا آخر فقلت: لا رجل ظريف في الدار عاقل، ففي ظريف الأوجه الثلاثة، وليس في عاقل إلا وجهان: الرفع والنصب مع التنوين فيها. وكذلك إن كَرَّرْتَ فقلت: لا ماء ماء بارد^(٣)، ففي (بارد) الرفع والنصب مع التنوين فيها، وفي (ماء) الثاني هذان الوجهان، وفيه النصب أيضًا بلا تنوين.

وإن وقع بعد (لا) معرفة، مثل: لا زيد لك، فليس إلا الرفع، إلا أن تُقَدِّرَ المعرفة تقدير النكرة وتجعلها عامة، فيجوز النصب مع حذف التنوين، كما قال:

١٤ - لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ^(٤)

(١) البقرة (١٩٧).

(٢) الصافات (٤٧).

(٣) في الأصل: لا ماء بارد (بلا تكرار).

(٤) رجز، لم يعرف قائله، انظره في:

سيبويه: (٢٩٦:٢)، والكافية الشافية: (٥٣٠:١)، والمقتضب: (٣٦٢:٤)، والأصول: (٣٨٢:١). وهيثم: اسم سارق أو راع أو حاذٍ. والمطوي: الدواب؛ جمع مطية.

وإذا زِدَتْ الألف على لا فقلت: (ألا)، فهو استفهام، جاز في النكرة بعدها وفي نعتها جميعُ الوجوه التي قدَّمتها من الرفع مع التنوين والنصب بلا تنوين، وفي النعت، والتكرير النصب بلا تنوين، والرفع والنصب مع التنوين.
فإن جعلت (ألا) تمنياً نصبت النكرة بها، مثل: أَلَا رَجُلٌ يَدُلُّنَا عَلَى الطَّرِيقِ عَارِفًا؛ فإنك تنصب النعت ولا ترفعه. وتقول: أَلَا دِرْهَمٌ وَلَوْ زَائِقًا، تريد: ولو كان زائِقًا، و: أَلَا رَجُلٌ وَلَوْ عَبْدًا، كذلك قد مرَّ وجوه الرفع، وهذا ابتداء وجوه النصب الاثنى عشر^(١).

ملئنا هذا الباب

(٩٣) مسألة:

ويقال: ما الفرق بين (لا) إذا ارتفع ما بعدها، وبينها إذا انتصب ما بعدها؟
والجواب: أنك إذا رفعت كانت جواب (هل) وإذا نصبت كانت جواب (هل من)^(٢)؛ وذلك أن يقول القائل: هل من رجل عندك؟ فتقول: ^(23a) لا رجلٌ عندي، تبتى رجل مع لا، وتجعلها بمنزلة اسم واحد؛ كخمس عشرة^(٣)، وإنما وجب البناء؛ لأن الكلام تضمن معنى (من)^(٤)، وكُلُّ ما تضمن معنى الحرف فهو متبني، وكان

(١) في الأصل: إلا اثني عشر، ولا وجه له.

(٢) يقصد أن النصب يفيد العموم والاستغراق، بخلاف الرفع؛ وذلك لأن زيادة (من) داخلية على النكرة بعد نفى أو استفهام يفيد هذا المعنى؛ كقوله تعالى: ﴿فَهَلْ إِلَى مَرَدٍّ مِنْ سَبِيلٍ﴾، وانظر في هذا: سيويه: (٢٩٥:٢)، والمقتضب: (٣٥٧:٤، ٣٥٩)، والأصول: (٣٧٩:١).

(٣) في سيويه: (٢٧٥:٢): «فجعلت وما بعدها كخمس عشرة عشر في اللفظ، وهي عاملة فيما بعدها، كما قالوا: يا ثَنِّ أُمِّ، فهي مثلها في اللفظ، وفي أن الأول عامل في الآخر أ.هـ. وانظر المقتضب: (٣٥٧:٤، ٣٥٨).

(٤) ما ذكره من بناء اسم لا هو مذهب أكبر البصريين. وذهب الزجاج والسيرافي والكوفيون إلى أنه معرب وأن التنوين سقط للتخفيف. وذهب المبرد إلى أنه معرب إذا كان مثني أو مجموعاً؛ لبعده حيثل عن مشابهة الحرف. انظر في ذلك: الرضي: (٢٣٥:١)، والمغني: (٣١٣-٣١٤)، والإنصاف (المسألة ٥٣، ٣٦٦-٣٧٠)، وابن عصفور: (٢٧٠:٢).

الأصل أن يكون الجواب: لا مِنْ رجل، إلا أنهم حذفوا (مِنْ) استخفافاً، فوجب البناء، واختير الفتح؛ لأجل التركيب؛ لأن التركيب يُثَقِّلُ الاسم، فعدلوا إلى أخف الحركات - وهي الفتحة - كما فعلوا في خَمْسَةَ عَشَرَ.

(٩٤) مسألة:

ويقال: ما عمل لا؟

والجواب: أن عملها عَمَلُ (إِنَّ) تنصب المبتدأ وترفع الخبر؛ والدليل على ذلك ما حكى يونس عن العرب أنهم يقولون: لا رجلَ أَفْضَلُ منك^(١)؛ وذلك أن (لا) نقيضة إِنَّ؛ لأنها نفى، وإنَّ إثبات، والنقيض يقاس على النقيض، كما يُقاس النظير على النظير^(٢)؛ ولأنها تحتاج إلى اسمين، كما تحتاج إليهما إِنَّ، فَحِيلَتْ عليها، فعملت عملها، فنصب وترفعت، فهي مُشَبَّهَةٌ بِإِنَّ، وإنَّ مشبهة بالفعل.

(٩٥) مسألة:

ويقال: لِمَ جاز حذف الخبر مع لا^(٣)؟

(١) انظر: سيويه: ٢: ٢٧٥-٢٧٦.

(٢) أورد الأنباري في الإنصاف، (المسألة ٥٣) ص ٣٦٧ كلمة لهذا التعليل فقال: «إلا أن لا لا كانت فرعاً على إِنَّ في العمل، وإنَّ تنصب مع التنوين، نصبت لا من غير تنوين؛ لينحط الفرع عن درجة الأصل؛ لأن الفروع أبداً تَنَحُّطُ عن درجات الأصول» اهـ.

. هذا التعليل والذي بعده يقتضيان أن يكون اسم لا معرفاً منصوباً منوناً كاسم إن - على حسب الظاهر من التشبيه والتنظير بإن، - ولكن سبق أن المؤلف ذكر أن اسم إن مبني؛ لتضمنه معنى (مِنْ)، وكل ما تضمن معنى الحرف فهو مبني، ومن هنا نعرف أن قوله فيما بعد: «فعملت عملها فنصب وترفعت» فيه تسامح في التعبير ظاهر.

(٣) حذف خبر لا - إذ دلَّ عليه دليل - واجب عند بني تميم والطائيين وكثير عند الحجازيين، وأكثر ما يحذفونه مع إلا، نحو: «لا إله إلا الله»؛ فإذا لم يدل عليه دليل لم يجر حذفه عند الجميع، نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «لا أحد أغنى من الله». انظر: أوضح المسالك: (٢: ٢٩)، وابن عقيل: (١: ٤١٣). والذي يفهم من كلام سيويه أن حذف الخبر وذكره سواء إذا دلَّ عليه الدليل. انظر: ٢: ٢٧٥، وانظر في حذف خبر لا:

والجواب: أنه مُحذِفٌ؛ لدلالة الكلام عليه، والعرب تحذف إذا كان فيما أُتِيَ دليلٌ على ما أُلتِقى، والتقدير في (لا بِأَمْسَ عليك) أي: لا بأس بوجودك، فـ (على) متعلقٌ بموجود، إلا أنك حذفته؛ لِأَنَّكَ أَعْلَمْتَكَ^(١).

(٩٦) مسألة:

ويقال: لِمَ لَمْ يَجْزْ أَنْ تَفْصَلَ بَيْنَ لَا وَمَا بُنِيتَ معه؟
والجواب: أَنْ مَا بعدها بمنزلة جزء منها، وَلَا يصح أَنْ تَفْصَلَ بينهما، كما لَا
تفصل بين أجزاء الكلمة بما ليس منها^(٣)، وَلَا يصح أيضًا أَنْ تجعل ثلاثة أشياء بمنزلة
شيء واحد.

(٩٧) مسألة:

ويقال: ما حكم الصِّفة والموصوف إذا وقعا بعد لا؟
والجواب: أنه يجوز فيه وجهان:
أحدهما: أن تجعل الصفة والموصوف بمنزلة اسمٍ واحدٍ في موضع نصب، وإذا
فَعَلْتَ ذلك لم تُثَوِّنَ واحدًا منهما؛ لأنهما صارَا بمنزلة اسمٍ واحد؛ كخمسَ عشر.
والثاني: أن تَبْنِي الموصوفَ مع لا، وتجعلهما بمنزلة شيءٍ واحد، وتُثَوِّنُ الصفة،
ولا يجوز حذف التنوين؛ لأن الصفة ليست مبنيةً مع ما قبلها؛ من حيث لا تجعلُ

= سيويه: (٢٧٥:٢، ٢٧٩)، والمقتضب: (٣٦٩:٤، ٣٨٣، ٣٨٤)، وابن عقيل: (٤١٢:١)،
 (٤١٥)، وأوضح المسالك: (٢٩:٢) بتعليقات الشيخ محيي الدين، والمساعد: (٣٤١:١)، ومغنى
 اللبيب: (٣١٥)، وابن الناظم: (٧٣)، والكافية الشافية: (٥٣٩-٥٣٥:١).
 (١) قد يكون دليل المحذوف حالاً أو مقالاً، وقد ذكر هو الدليل الحالي، فالجار والمجرور في حاجة إلى
 متعلق، وذلك هو الخبر المحذوف. والدليل الحالي أن يدل عليه المقام ومسياق الكلام؛ كقوله تعالى:
 ﴿قُلُوا لَا خَيْرَ إِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا مُنْقَلِبُونَ﴾، والقرينة قوله قبل ذلك: ﴿فَإِن سَوْفَ تَعْلَمُونَ لَا تَقْطَعْنَ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ
 مِنْ خِلَافٍ وَلَا تَصْلَبْنَكُمْ أَجْمَعِينَ﴾؛ فالتقدير: لا ضير علينا فيما تفعل بنا.
 (٢) هذا معنى كلام سيويه في: (٢٧٦:٢)، وانظر أيضاً: المقتضب: (٣٦١:٤).

ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد^(١)، ويجوز أن ترفع الصفة في هذا الوجه^(٢).
وذلك قولك على الوجه الأول: لا رَجُلٌ^(23b) ظريف عندك، وعلى الوجه الثاني:
لا رجلٌ ظريفًا عندك. وإن رفعت قلت: لا رجلٌ ظريفٌ عندك. فإن جئت بوصف
ثانٍ نَوْتُهُ ليس إلّا؛ لِثَلَا تَجْعَل ثلاثة أشياء بمنزلة شيء واحد، ويجوز الرفع في الوصف
الثاني على الموضع والنصب على اللفظ^(٣).

(٩٨) مسألة:

ويقال: ما حكم المعرفة إذا وقعت بعد لا؟
والجواب: لحكمها أن تُرْفَعَ وتُكْرَر؛ نحو قولك: لا زيدٌ عندك ولا محمدٌ،
ولا عبد الله في الدار ولا أخوك، إلا أن تُجْرِيَهَا مُجْرَى النكرة فإنك تنصبها، نحو
قوله:

١٥ - لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ

قُتِرَ عَلَى عُموم الهياثم^(٤)، ثم نُفِيَّ واحدٌ منها، وقد قيل: تقديره: لا مِثْلَ هَيْثَمَ

(١) هذا معنى ما قاله سيويه في: (٢٨٨:٢)، وانظر أيضًا: المقتضب: (٣٦٧:٤).
(٢) جاء عن سيويه في رفع الصفة قوله في: (٢٩٢:٢): «ومن ذلك أيضًا قول العرب: لا مال له قليل ولا كثير، رفعوه على الموضع».
(٣) انظر سيويه: (٢٨٩:٢).

وانظر في نعت اسم لا تفصيلًا: سيويه: (٢٨٨:٢-٢٩٥)، والمقتضب: (٣٦٧:٤-٣٧٢)، وابن
عصفور: (٢٧٤:٢-٢٧٥)، وجمل الزجاجي: (٢٣٨-٢٣٩)، والكافية الشافية: (٥٢٦:١)، وابن
الناظم: (٧٢)، والأصول: (٣٨٤:١-٣٨٦)، وأوضح المسالك: (٢٣:٢-٢٤)، وابن عقيل:
(٤٠٥:١-٤٠٦)، والمساعد: (٣٤٨:١-٣٤٩)، والتبصرة: (٣٨٧:١)، والمقتصد: (٨٠١:٢-٨٠٣)،
٨٠٣، (٨١٢-٨١١)، وفاتحة الإعراب: (٢٣٢)، وابن يعيش: (١٠٨:٢-١٠٩).

(٤) في سيويه: (٢٩٦:٢): «واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرة في هذا الباب؛ لأن (لا) لا
تعمل في معرفة أبدًا، فأما قول الشاعر: (لا هيثم الليلة للمطوي)؛ فإنه جعله نكرة، كأنه قال: لا هيثم
من الهيثمين» اهـ. وقد سبق تخريج هذا الرجز في الشاهد رقم (١٤).

الليلة، وعلى هذا قالوا: قَضِيَّةٌ ولا أبا حسن لها^(١)، أي: ولا مِثْل^(٢)، وقد حُمِلَ على الوجه الأول.

(٩٩) مسألة:

ويقال: ما حكم (لا) إذا دخلت عليها الهمزة؟.

والجواب: أنها تجرى مجراها قبل دخول الهمزة عليها، ويجوز بعدها في الموصوف جميع ما جاز فيه قبل دخول الهمزة، وذلك إذا أردت التحضيض^(٣)، نحو قولك: ألا رجل عاقل، وإن شئت: ألا رجل عاقلًا^(٤)، قال حسان^(٥).

١٦- ألا طعان ألا فرسان عاديةً إلا تجشؤكم عند التناير^(٦)

فإن كان (ألا) تمنياً نصبت النعت على مذهب الخليل وسيبويه، ليس إلا، وأجاز المازني^(٧) الرفع، وذلك قولهم: ألا يذرههم جيّد، ولا تنون ما بعد ألا^(٨)، فأما قول الشاعر:

(١) قائلها عمر بن الخطاب، ثم صارت مثلاً لكل أمر عسير، لا يجد من يحلّه، وأبو حسن هو علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه، وقد وردت هذه العبارة في: سيبويه: (٢٩٧:٢)، والمقتضب: (٣٦٣:٤)، والرضي: (٢٣٩:١)، وأوضح المسالك: (٦:٢) (الهامش)، وابن عقيل: (٣٩٤:١)، وابن عصفور: (٢٦٩:٢)، والكافية الشافية، (٥٣٠:١)، والمغني: (١٢٦)، وحاشية الخضرى: (١٤٩:١).

(٢) هذا أيضاً من تقدير سيبويه. انظر: (٢٩٧:٢).

(٣) انظر: سيبويه: (٣٠٦:٢)، والمقتضب: (٣٨٢:٤).

(٤) في الأصل: ألا رجلاً، ولا وجه للنصب؛ فهو مبنى؛ لأنه مفرد.

(٥) هو: حسان بن ثابت الأنصاري، شاعر مخضرم، وهو شاعر الرسول - صلى الله عليه وسلم - له ديوان مطبوع، توفي سنة ٥٤ هـ.

(٦) من البسيط، لحسان بن ثابت، وانظره في: ديوانه (٢١٥)، وابن عصفور: (٢٨٣:٢)، وابن الناظم: (٧٣)، والجنى اللاني: (٣٧٢)، وجمل الزجاجي: (٢٤٠)، وعمدة الحفاظ: (٣١٨)، والفرائد: (٢٨٨:١). والطعان: المحاربة بالرمح. والفرسان العادية: المحاربون الشجعان الذين يهجمون على أعدائهم. والتجشؤ: تنفس المعدة عند امتلائها بالطعام. والتناير: جمع تئور، وهو المكان الذي يخبز فيه.

(٧) هو: أبو عثمان بكر بن محمد، إمام في النحو والتصريف، توفي سنة ٢٤٩ هـ.

(٨) انظر: سيبويه: (٣٠٧:٢)، والمقتضب: (٣٨٢:٤)، (٣٨٣).

١٧- أَلَا رَجُلًا جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تُبَيِّتُ^(١)
فزع الخليل أن المعنى: ألا تُزَوِّنِي رجلاً، وأما يونس^(٢) فقال: تُؤَنُّ ضرورة^(٣).
وتقول: ألا درهم ولو زائفاً، على معنى: ولو كان زائفاً، ولا يجوز: ألا درهم ولو
جيداً؛ لأن التمني عند الضرورة لا يكون للأعلى، وإنما يكون للأدنى^(٤).

(١) من الوافر، لعمر بن قعاس - أو قنعاس - المرادى الملحجي، وانظره في: ابن عصفور:
(٢٨٠:٢)، والكافية الشافية: (٥٣٣:١)، والأصول: (٣٩٨:١)، والجنى الداني: (٣٧٠)، وابن
الناظم: (٧٣)، وعمدة الحفاظ: (٣١٧). والمحصلة: المرأة التي تحصل الذهب، وتميزه من الفضة.
تبيت: تسمح بأن يبيت عندها الرجال، من: أبات.

(٢) هو: يونس بن حبيب، شيخ سيويه، توفي سنة ١٨٠هـ.

(٣) انظر: سيويه: (٣٠٨:٢).

(٤) في اقتران (لا) بهمزة الاستفهام انظر تفصيلاً في: سيويه: (٣٠٦:٢-٣٠٩)، والمقتضب:
(٣٨٦-٣٨٢:٤)، والأصول: (٣٩٩-٣٩٦:١)، وجمل الزجاجي: (٢٤٠)، وابن عصفور:
(٢٨٠-٢٧٩:٢)، والجنى الداني: (٣٧٢-٣٧٠)، وابن عقيل: (٤٠٨-٤١١)، وأوضح
المسالك: (٢٨-٢٤:٢)، والكافية الشافية: (٥٣٤-٥٣٢:١)، وابن الناظم: (٧٣)، والمساعد:
(٣٥١-٣٥٠:١).

باب المفعول به

قال صاحب الكتاب:

«وهو نَصَبٌ؛ كقولك: أكلت خبزًا، وشربت ماءً، ولبستُ ثوبًا، وركبتُ دابةً. وكذلك ما تَعَدَّى إلى مفعولين، مثل: أعطيت زيدًا درهمًا، وكسوتُ عمرًا ثوبًا. وكذلك ما تَعَدَّى إلى ثلاثة، مثل: أعلمتُ زيدًا عمرًا أخاك، وأنبأتُ عمرًا محمدًا صاحبك، وأرثيتُ زيدًا أخاك خَيْرَ الناس. والتاء في جميع ذلك هي الفاعل. ولك في المفعول التأخير عن الفعل^(24a)، مثل: ضرب زيدٌ عمرًا. والتقديم على الفعل، مثل: عمرًا ضرب زيدٌ. والتوسط بين الفعل والفعل، مثل: ضرب عمرًا زيدٌ. وكذلك ما يتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة. لك في جميع ذلك - وفيما بَيَّنتُ منه - هذه المواقع الثلاثة: الطرفان والتوسط، فلا تتهيب شيئًا من ذلك، إلا أن يكون الإعراب لا يدخله، مثل: ضرب موسى عيسى، وضربتُ الكبرى والصغرى. فإن هذا لا بد من تقديم الفاعل فيه وتأخير المفعول، ولا يجوز أن تُوسَّطَ المفعول ولا أن تُقدِّمه؛ لِئَلَّا يلتبس المفعولُ بالفاعل.

وكذلك: أعطيتُ زيدًا عمرًا، لا بد في المفعولين أن تُقدِّمَ الذي له شِرْكَةٌ في الفعل، ويتأخر المفعول المحض وهو المأخوذ، ولا يجوز فيه إلا ذلك، وإلا التبس الآخذ بالمأخوذ. فأما: أعطيتُ زيدًا درهمًا، ودرهمًا أعطيتُ زيدًا، وزيدًا أعطيتُ درهمًا، ودرهمًا زيدًا أعطيتُ، فكلُّه جائز؛ لأنه لا يلتبس فيه أن المأخوذ هو الدرهم، وأن زيدًا هو الآخذ على كل حال.

مسائل هذا الباب

(١٠٠) مسألة:

ويقال: لِمَ قُيِّدَ المفعولُ به بالباء وأُطْلِقَ المصدر، نحو: ضربت ضرباً؟
والجواب: أن المصدرَ مفعولٌ حقيقى لك؛ لأنك أنت الذي تُحْدِثُهُ وتُوجِّدُهُ بعد أن لم يكن، وليس كذلك (زيد) وما جرى مجراه؛ لأنه ليس مفعولاً لك، وإنما هو مفعولٌ لله عز وجل، إلا أنك أحدثت فعلاً وأوقعته به، فلهذا قُيِّدَ بالباء^(١).

(١٠١) مسألة:

ويقال: لِمَ نُصِبَ المفعولُ؟

والجواب: أنهم نصبوه؛ للفرق بينه وبين الفاعل، وكان هو أولى بالفتح؛ لكثرة المفعولات، فاختروا لها أنحف الحركات؛ لِيَكْثُرَ في كلامهم ما يستخفون، وأعطوا الفاعل الضمة؛ لأنه واحد؛ لِيَقْلَ في كلامهم ما يستثقلون؛ لأن الضمة ثقيلة من قِيلَ أنها عَمَلٌ بعضوين - وهما الشفتان - وليس كذلك الفتحة^(٢).

(١) يقصد أن المفعول به هو ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم أَوْقَعَ الفاعل به فعلاً، أما المفعول المطلق فهو ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده، ومن هنا أعرب ابن هشام السموات في «خلق الله السموات» مفعولاً مطلقاً؛ لأنها لم تكن موجودة قبل الخلق حتى يقع بها الخلق والإيجاد، فهي ليست مثل: ضربت زيداً، انظر: مغنى اللبيب: (٨٦٩).

(٢) في ابن عصفور: (٦٢: ١)، بتصرف: وإنما رفع الفاعل ونصب المفعول تفرقة بينهما، فإن قيل: فَهَلْ كَانَ الأمر بالعكس؟ فالجواب: أن الفعل لما كان يطلب جملة من المفعول، أَقْلُهَا خمسة وأكثرها ثمانية، ولا يطلب من الفاعلين إلا واحداً، نصبت طلباً للتخفيف، ولم يرفع ولم يخفض؛ لئلا يتوالى به النقل، فلما استحق المفعول النصب لم يبق للفاعل إلا الرفع والخفض، فكان الرفع به أولى من الخفض حيث كان الرفع أولاً والخفض نائباً عنه؛ لأن الضمة من الواو، بدليل أن الحركة بعض الحرف، والواو من حروف مقدم الفم؛ لأنها من الشفتين، والكسرة من الياء، والياء من وسط اللسان، والفاعل أول من حيث مرتبته أن يقدم على المفعول فأعطى الأول للأول مناسبة. وانظر أيضاً: المقتضب: (٨: ١)، والمقتصد: (٣٢٦-٣٢٧)، والإيضاح لابن الحاجب: (١٥٩: ١)، وعلل النحو: (٢٦٩).

(١٠٢) مسألة:

ويقال: ما العاملُ في المفعول؟.

والجواب: أن العلماء اختلفوا في ذلك:

فذهب سيويه إلى أن الفعلَ رَفَعَ الفاعلَ وَنَصَبَ المفعول^(١).

وقال الفراء: الفعلَ رَفَعَ الفاعلُ، والفعلُ والفاعلُ جميعًا نصبًا المفعول^(٢).

وقال هشام^(٣): الفعلُ رَفَعَ الفاعلَ، والفاعلُ نَصَبَ المفعول^(٤). فهذا أضعف الأقوال؛ لأن الفاعل لا يَقُومُ بنفسه^(٥).

وأصحُّها القولُ الأولُ؛ لأنَّ العملَ قد صَحَّ للفعل فلا يُشْرِكُ بينه وبين غيره في نصب المفعول، وحيث كان هو الرفع^(٦) للفاعل بلا خلاف^(٧).

(١) سيويه: (٣٤:١).

(٢) ونصُّ الأنباري على أنه مذهب الكوفيين (الإنصاف ص ٧٨).

(٣) هو: هشام بن معاوية الكوفي الضري، توفي سنة ٢٠٩ هـ.

(٤) في الإنصاف (٧٨): «وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل، ونصُّ هشام بن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت: ظننت زيدًا قائمًا، تنصب زيدًا بالتاء، وقائمًا بالظن؟ أ. هـ.

ورأى آخر لم يذكره المجاشعي - وهو رأى خَلَفَ الأحمر من الكوفيين - وهو أن العامل في المفعول معنى المفعولية، والعامل في الفاعل معنى الفاعلية.

(٥) أي: لأنَّ الفاعل اسم، والأصل في الأسماء ألا تعمل، وهو باقٍ على أصله في الاسمية، فوجب ألا يكون له تأثير في العمل، وإضافة ما لا تأثير له في العمل إلى ما له تأثير ينبغي أن يكون لا تأثير له (انظر: الإنصاف ص ٨٠).

(٦) في الأصل: الرفع.

(٧) في رافع الفاعل وتايب المفعول انظر تفصيلًا في:

سيويه: (٣٤:١)، والإنصاف (المسألة ١١) من (٧٨-٨١)، والكافية الشافية: (١١٥:١)، وأسرار

العربية: (٧٨-٧٧)، والتصريح: (٣٧٤:١)، وابن عصفور: (١٦٥-١٦٧)، والأشباه والنظائر:

(١٠٦:١)، والإيضاح لابن الحاجب: (١٥٩:١، ٢٤٤)، وعلل النحو: (٢٧٠) وما بعدها.

(١٠٣) (24b) مسألة:

ويقال: ما قِسْمَةُ الفعل في التعدى؟

والجواب: أن الأفعال ثلاثة: فعلٌ يتعدى إلى مفعول واحد. وفعل يتعدى إلى مفعولين. وفعل يتعدى إلى ثلاثة.

فالذي يتعدى إلى مفعول واحد على ثلاثة أضرب:

أحدها: أن يتعدى بوسيطه حرف الجر؛ نحو: مررت بزيد، وركبت إلى عمرو. والثاني: ما يتعدى بغير وسيطة؛ وذلك نحو قولك: ضربت زيداً، وأكلت خبزاً، وكذلك جميع أفعال الحواس؛ نحو رأيت زيداً، وسمعت حديثه، ولمست ثوبه، وذُقت طعامه، وذُشْتُ أرضه.

والثالث: ما تعدى مرة بوسيطه ومرة بغير وسيطة، نحو قولك: شَكَرْتُ لزيد، وشكرت زيداً، ونصحت لعمرو، ونصحت عمراً. وكذلك: كَلَّمْتُه، وكَلَّمْتُ له، ووزَّنتُه، ووزَّنتُ له، وفي التنزيل: ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي﴾^(١) وفيه: ﴿إِنْ أَرَنْتُ أَنْ أَتَّصِحَ لَكُمْ﴾^(٢). قال الشاعر:

١٨- هُمْ جَمَعُوا بُرْسِي وَتُعْمَى عَلَيْكُمْ فَهَلَّا شَكَرْتُ الْقَوْمَ إِذْ لَمْ تُقَاتِلِ^(٣)
وقال النابغة:

١٩- نَصَحْتُ بَنِي عَبْسٍ فَلَمْ يَتَّقَبَلُوا رَسُولِي وَلَمْ تُنَجِّحْ لَدَيْهِمْ وَسَلَّيْ^(٤)
وقال تعالى: ﴿وَإِذَا كَانُوا مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ وَوَرَوْا فِيهَا فَلَا تَمَسُّ مِنْهُمْ شَيْئًا﴾^(٥) أي: كَالُوا لَهُمْ، وَوَزَّنُوا لَهُمْ،

(١) لقمان (١٤). (٢) هود (٣٤).

(٣) من الطويل، أنشده القراء غير معزو لأحد، انظره في: معاني القرآن: (١: ٩٢)، والزاهر في معاني كلمات الناس: (١: ١٩٢). البؤسى: الفقر. التُعْمَى: الغنى.

(٤) من الطويل، للنابغة الذبياني، انظره في: ديوانه ١٩٤، والمقتضب: (٤: ٢٣٨)، واللسان (نصح). وفيه: «وصاتي» بدل «رسولي» والمراد: نصائحه لهم وفيه أيضاً: «بني عوف» بدل «بني عبس». (٥) المطففين (٣).

وَحَذَفُ اللامِ هـا هـنا أَفْصَحُ، وإثباتها مع شَكَرٍ وَنَصَحَ أَفْصَحُ^(١) وبذلك جاء القرآن.
وأما قولهم: دَخَلْتُ الْبَيْتَ^(٢) ففيه ثلاثة أقوال:
أحدها: أنه على حذف الحرف، أي: دخلت في البيت، أو إلى البيت. هذا
مذهب سيويه، وأنشد:

٢- لَذَنْ يَهْزُ الرُّمَحَ يَغْسِلُ مَثْنَةً فِيهِ كَمَا غَسَلَ الطَّرِيقُ الْأَرْنبَ^(٣)

(١) في إصلاح المنطق (٢٨١): «وتقول: نصحت لك وشكرت لك، فهذه اللغة الفصيحة، قال الله
جل وعز: ﴿إِنْ أَشْكُرْ لِي وَلَوْلَا دِيكَ﴾ وقال في موضع آخر: ﴿وَانصَحْ لَكُمْ﴾ ونصحتك وشكرتك لغة،
قال النابغة الذبياني: نصحت بني عوف فلم يتقبلوا...»

وانظر: تهذيب إصلاح المنطق: (٥٩:٢)، والمختصص: (٧٣٣:١٤)، وشرح أدب الكاتب للجواليقي:
(٣٠٦)، والاقتضاب: (٢٦٥)، والمشوّف المقلّم: (٤٠٣:١، ٤٤٢)، والبحر المحيط: (٤٣٩:٨)،
وإعراب القرآن للنحاس: (١٧٤:٥)، والزاهر في معاني كلمات الناس: (١٩٢:١)، وابن الناظم:
(٩٦)، والكافية الشافية: (٦٣٦:٢)، والمساعد: (٤٢٧:١)، وأوضح المسالك: (١٧٩:٢).

(٢) إنما لم يكن الانتصاب هنا على الظرفية وتعين حرف الجر محذوفاً - كما هو رأي سيويه - لأن
الأمكنة على ضربين: مبهم ومحدود، فالإمهم نحو الجهات الست وما جرى مجراها، نحو خلف
وقدام ويمين وشمال وأمام ووراء وأعلى وأسفل وعند ولدن ووسط وقبالة. فهذا وما أشبهه من الأمكنة
يكون ظرفاً؛ لأنه غير محدود؛ ألا ترى أن خلفك يكون قدماً لغيرك؟

فأما المحدود الذي له أقطار تحوُّرة، نحو: الجبل والشوق والمسجد والدار، فلا يكون ظرفاً؛ لأنك لا
تقول: قعدت الدار، ولا صليت المسجد، ولا نمت الجبل، وما جاء من ذلك فإنما هو يحذف حرف
الجر. انظر تفصيلاً في تعدى الفعل بنفسه إلى المكان المحدود في:

سيويه: (٣٦-٣٥:١)، والمقتضب: (٣٣٨-٣٣٦:٤) بتعليقات الشيخ عزيمة، وابن الشجري: (٣٦٧:١)-
(٣٦٨)، والرضي: (١٧٠:١، ٢٥٣:٢)، والأصول: (١٧٠:١-١٧١، ١٩٧-٢٠٤)، والمساعد:
(٤٢٨:١)، وابن عصفور: (٣٢٨-٣٢١)، ولسان العرب (ذهب، ودخل) وابن يعيش: (٤٤:٢).

(٣) عبارة سيويه: (٣٥:١): «وقد قال بعضهم: ذَهَبْتُ الشَّامَ، شبهه بالمبهم؛ إذ كان مكاناً يقع عليه
المكان والمذهب، وهذا شاذ؛ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان،
ومثل ذهب الشام: دخلت البيت..» اهـ والبيت من الكامل، لساعدة بن جؤية، وتروى قافيته
(الثعلب) بدلاً من الأرنب. وانظره في: ابن الناظم: (٩٦)، والتبصرة: (٧٩٥:٢)، والكافية الشافية:
(٦٣٥:٢)، وابن عصفور: (٣٣٠:١)، والمقتصد: (٦٤٣:١)، وفاتحة الإعراب: (١٥١)، وإعراب
القرآن للنحاس: (١١٧:٢، ٣١٥، ٢٣٠:٥)، وجمل الخليل: (٤٢)، والبغداديات: (٥٤٩)، والمطالع
السعيدة: (١٥١:٢)، والفرائد: (٦٤٨:٢)، ومنال الطالب: (١٩٠). والشاعر يصف رُمُحاً. واللدن:
اللَّيْن. يعسل: يتحرك ويضطرب. المتن: الظهر، وهو فاعل «يعسل»: والباء في «بهز» الكف من السببية.
والأصل: هو لدن يعسل متته بسبب هز الكف إياه.

أي: في الطريق، وقال المثلث (١):

٢١- آليت حب العراق الدهر آكله والحب يأكله في القرية الشوم (٢)

أي: على حب العراق.

وقال أبو عمرو (٣) الجزمي: دخلت متعد، ودخلت البيت كقولك: هدمت البيت (٤).

وقال أبو العباس: هو ما يتعدى مرة بحرف ومرة بغير حرف (٥).

والقول قول سيبويه؛ لأن نظيره لا يتعدى، نحو: غبث وغرث، وكذلك نقيضه

وهو خرجت (٦)، ويُقوى ذلك أنهم لا يقولون: دخلت حديثهم، وإنما يقولون: دخلت

في حديثهم؛ لأن هذا لم يكثر استعماله كما كثر استعمال: دخلت البيت (٧).

وأما ما يتعدى إلى مفعولين فعلى ضربين: أحدهما ما لا يجوز فيه الاقتصار، على

أحد مفعوليه وله باب (٨). والثاني ما يجوز فيه الاقتصار، وذلك على ثلاثة أوجه:

أحدها: ما يتعدى بنفسه نحو: كسوت زيدا ثوباً (25a).

(١) هو: جرير بن عبد الغزي، شاعر جاهلي، توفي سنة ٥٠ قبل الهجرة.

(٢) من البسيط، للمثلث، انظره في: ديوانه الورقة (٥)، وسيبويه: (٣٨:١)، وابن الناظم: (٩٦)، وجمل الخليل: (٩٦)، والفرائد: (٦٤٩:٢)، والمطالع السعيدة: (١٥١:٢). آليت: حلفت. الحب: الحنطة والشعير ونحوهما. أطعمه: أذوقه. السوس: حشرة معروفة.

(٣) في الأصل: أبو عمرو.

(٤) هذا هو القول الثاني من الأقوال الثلاثة التي أشار إليها قبل، وهو منسوب أيضاً إلى أبي الحسن الأنخفش (انظر: ابن عصفور: ١: ٣٣٠).

(٥) هذا هو القول الثالث في المسألة، انظر: المقتضب: (٣٣٧:٤).

(٦) الاحتجاج لصحة مذهب سيبويه بالنظر والنقيض منقول عن ابن السراج، وانظر ذلك في المقتضب: (١٦:٤) نقلاً عن مسائل الفارقي، والأصول: (١٧٦:١)، وشرح الجمل لابن عصفور: (٣٢٨:١).

(٧) في ابن عصفور: (٣٢٩:١): تعليل آخر لطيف، قال: «فإن قيل: لأي شيء لم يقولوا: دخلت الأمر، كما قالوا دخلت الدار؟ فالجواب أن قولك: دخلت في الأمر مجاز من جهة المعنى؛ لأن الدخول حقيقة إنما يتصور في الأجسام، وحذف حرف الجر مجاز، فكمروا التجوز بعد التجوز».

(٨) هو باب (ظن وأخواتها)، وقد سماه المؤلف هنا (باب أفعال الهواجس) وسيأتي.

والثاني: ما يتعدى بالنقل؛ نحو قولك: عطا زيدَ درهمًا، فتعدّيه إلى مفعول واحد، ثم تنقله بالهمزة فتعدّيه إلى مفعولين، نحو قولك: أعطيت زيدًا درهمًا، قال امرؤ القيس^(١) في (عطا):

٢٢- وَتَغْطُو بِرَخْصٍ غَيْرِ شَتْنٍ كَأَنَّهُ أَسَارِيْعُ ظَبْيٍ أَوْ مَسَاوِيْكُ إِسْجَلٍ^(٢)
وهذه الهمزة إذا دخلت على فعل لازم عدّته إلى مفعول واحد^(٣)، نحو: قام زيد، وأقمت زيدًا.

وإذا دخلت على فعل يتعدى إلى مفعول واحد عدّته إلى مفعولين، نحو: عطا زيدَ درهمًا، وأعطيتُ زيدًا درهمًا، وضرب زيدٌ عمرًا، وأضربتُ زيدًا عمرًا.
وإن كان يتعدى إلى مفعولين عدّته إلى ثلاثة نحو: عَلِمَ زيدٌ عمرًا خَيْرَ الناسِ، وأعلمتُ زيدًا عمرًا خَيْرَ الناسِ^(٤).

وعكسُ هذا ردُّ الفعل إلى ما لم يُسمَّ فاعله، وذلك أنه إذا كان يتعدى إلى ثلاثة صار يتعدى إلى اثنين، وإن كان يتعدى إلى اثنين صار يتعدى إلى واحد، وإن كان يتعدى إلى واحد صار لازماً^(٥).

(١) هو: شاعر جاهلي، له ديوان مطبوع، من أصحاب المعلقات، توفي سنة ٨٠ قبل الهجرة.

(٢) من الطويل، لامرئ القيس. انظره في:

اللسان (شثن - سحل - سرع) والمعلقات العشر ٦٨، وابن يعيش: (١٤٤:٧). تعطو برخص: تتناول بينان لطيف. غير شثن: ليس بغليظ ولا جاف. أساريع ظبي: كأنه دود صغير كما يُرى في الكثيب المستنقضي (ظبي). المساويك: جمع مسواك. الإسحل: شجر تتخذ من عروقه مساويك كالأراك.

(٣) في الأصل: إلى مفعول واحد إلى مفعولين.

(٤) وهل التعدية بهمزة النقل قياس أو سماع؟ في المسألة أربعة مذاهب:

أحدها: أنها قياس في اللازم والمتعدى إلى واحد، وهو مذهب الأخفش وظاهر مذهب الفارسي.
والثاني: أنها قياس في اللازم سماع في المتعدى، قال ابن أبي الربيع: وهو ظاهر مذهب سيويه.
والثالث: أنها سماع فيهما، وهو مذهب المبرد. والرابع: أنها قياس في كل فعل إلا باب علمت، وهو مذهب أبي عمرو وجماعة. وظاهر كلام ابن عقيل في المساعدة: (٤٤٦:١) أنها قياس إلا فيما أغنى التضعيف فيه عن الهمزة.

(٥) انظر ذلك تفصيلاً في: سيويه: (٤١:١-٤٢).

والثالث: ما كان يتعدى إلى المفعول الثاني بحرف جر فُحذِفَ الحرفُ^(١)، نحو قولك: اخْتَرْتُ الرِّجَالَ زَيْدًا، واختَرْتُ من الرجال زَيْدًا. وَأَمَرْتُكَ الْخَيْرَ، وأَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ. وَكَنَيْتُهُ زَيْدًا، وَكَنَيْتُهُ بِزَيْدٍ؛ قال الله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾^(٢) قال الفرزدق:

٢٣- مِمَّا أَلْزَى اخْتِيارَ الرِّجَالِ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرِّعَازُ^(٣)

أي: من الرجال، وقال عَمْرُو بْنُ مَعْدِيكَرِبٍ^(٤):

٢٤- أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ^(٥)

وأما ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين فهو منقولٌ مما يتعدى إلى مفعولين - لا يجوز الاختصار على أحدهما - بالهمزة أو بالتضعيف، نحو: أَعْلَمْتُ وَبَيَّأْتُ^(٦)، وما أشبه ذلك، والمفعول الأول منها هو الذي كان فاعلها قبل النقل.

واختلف العلماء في الاختصار على بعض المفعولات، وأجازه قوم ومنع منه

(١) انظر: سيويه: (١: ٣٧-٣٨).

(٢) الأعراف ١٥٥.

(٣) من الكامل، للفرزدق، انظره في: ديوانه ٥١٦، وابن عصفور: (١: ٥٣٧، ٢: ٤٥٢). والرياح الرعازع: الشديدة التي تقتلع ما تصادفه.

(٤) أشهر فرسان اليمن، توفي سنة ٢١ هـ.

(٥) من البسيط، لعمر بن معديكرب، أو العباس بن مرداس، أو زرعة بن السائب، أو أعشى طرود، انظره في: سيويه: (١: ٣٧)، والمقتضب: (٢: ٣٦، ٨٦، ٣٢١، ٣٣١)، وابن عصفور: (١: ٣٠٥)، وجمل الزجاجي: (٢٨). والنسب: المال الأصيل من الناطق والصامت.

(٦) ليست كل الأفعال التعدية إلى اثنين صالحة للتعدية إلى ثلاثة بالهمزة أو بالتضعيف، فإن العلماء قد حصروا ذلك في أفعال خاصة هي:

(عَلِمَ) القلية التي تنصب مفعولين، (وَرَأَى) أختها - وهما بإجماع العلماء - وألحق بهما سيويه (تَبَأَ) مضغفة الباء، وزاد الفارسي والجرجاني (أَنبَأَ) مهموز الأول، ويروى ذلك عن سيويه أيضًا، وزاد الفراء (خَبِرَ) (وَأَخْبَرَ)، وزاد الكوفيون (حَدَّثَ) مضغف الوسط، وزاد الأخفش (أَظَنَ) وأُخْسَبَ وأُتَخَالَ وأُزْعِمَ وأُوجِدَ واختار ذلك ابن السراج، وألحق غير هؤلاء (أَرَى) الحُلُمِيَّة. انظر: المساعد: (١: ٣٨٣-٣٨٤)، والكافية الشافية: (٢: ٥٦٩-٥٧٣).

آخرون^(١)، والوجه أنه لا يجوز أن يُحذفَ الثاني دون الثالث، ولا الثالث دون الثاني، ويجوز أن يُحذفَ معاً؛ لأنه يصير بمنزلة علمت - إذا لم يُعَدَّ - وهذا جائز بلا خلاف، ويجوز أن تَحذفَ الأول وتَدَعِ الثاني والثالث؛ لأنه يصير بمنزلة: أعطيت درهماً^(٢).

(١٠٤) مسألة:

ويقال: لِمَ جاز تقديم المفعول وتأخيره وتوسيطه؟

والجواب: أنهم أرادوا أن يتوسعوا في الكلام بالتقديم والتأخير؛ لأنهم يحتاجون إلى ذلك في الشعر والشَّجْع، فلو لم يُجيزوا ذلك لضاق عليهم الأمر، ولم يخافوا لبساً؛ لأن رفع الفاعل ونَصَبَ المفعول يَفَرِّقُ بين المعنيين؛ ألا ترى أنهم متى خافوا (25b) اللبس لم يُجيزوا إلا الترتيب، نحو: ضرب موسى عيسى، وضربت الكبرى الصغرى. فإن ثنوا أو جمعوا أو عطفوا على أحدهما ما يظهر فيه الإعراب أجاز التقديم والتأخير، نحو قولك: ضرب المُوسَيَّانِ العيسَيَّينِ، وضرب المُوسَوْنَ العيسيينَ، وضرب العيسيينَ المُوسَيَّانِ، وضرب العيسينَ المُوسَوْنَ، وضرب عيسى وزيداً موسى، وضرب عيسى موسى وزيداً، كل ذلك جائز؛ ولذلك ما لا يكون إلا فاعلاً يجوز فيه التقديم والتأخير، كقولك: أدارت ليلى الرِّحَا، وأدارت الرِّحَا ليلى؛ لأن ليلى لا تكون إلا فاعلةً ما هنا؛ لأنها هي المديرة للرِّحَا^(٣).

(١) سيويه والمبرد وابن السراج منعوا الاختصار على بعض المفعولات فيما ينصب ثلاثة، انظر ذلك تفصيلاً في: سيويه: (٤١:١)، والمقتضب: (١٢٢:٣)، والأصول: (١٨١:١).
(٢) غير المبرد وسيويه أجاز حذف المفعول الأول، كما أجاز الاختصار عليه وحذف المفعولين، وهذا مذهب الأكثرين، ومنع ابن خروف حذفه والاختصار عليه. انظر: المساعد: (٣٨١:١).
(٣) قد يجب تقديم الفاعل على المفعول (التزام الأصل) وقد يجب تأخيره عنه، وقد يجوز الأمران. انظر تفصيلاً لتلك المواضع في: ابن عقيل: (٤٨٤:١-٤٩٨)، وأوضح المسالك: (١١٩-١٣٥)، وابن عصفور: (١٦٣:١-١٦٤)، وجمل الزجاجي: (١٠-١١)، والكافية الشافية: (٥٨٤:٢-٥٩٢)، وابن الناظم: (٨٦-٨٨)، والمقتصد: (٣٣٥-٣٣٠:١)، والإيضاح لابن الحاجب: (١٥٩:١-١٦١)، وسيويه: (٣٣٥:٥)، (الفهارس)، والمقتضب: (٣٩:٤-٤٠) (الفهارس).

باب ما شُبِّهَ بالمفعول به

قال صاحب الكتاب:

«وهو ثلاثة أنواع: اسم باب إنّ - وقد ذكرته في المرفوعات - ونَحْبَرُ كان - وقد ذكرته أيضًا - ومفعولا باب ظننت، وهذا موضع ذي».

باب أفعال الهواجس^(١)

وهي: ظننتُ وحسبتُ ونحلتُ ورأيتُ - تريد رؤية القلب^(٢) - ووجدتُ - تريد العلم^(٣) - وعلمتُ وأنبئتُ ونُبئتُ وأخبرتُ وأريتُ^(٤) وتوهمتُ وزعمتُ، وما هو في معناهنِّ مما هو عبارة عن علمٍ أو شكٍّ.

جميعُ هذا يدخل على المبتدأ والخبر فينصبُهُما، تقول: زيد عالمٌ، ثم تقول: ظننتُ زيدًا عالمًا، فينصبُهُما، وأحدهما اسم الظن والآخر خبرُهُ^(٥). ويجوز التقديم والتوسيط، فتقول: ظننتُ عالمًا زيدًا، وزيدًا عالمًا ظننتُ، وعالمًا زيدًا ظننتُ، وزيدًا ظننتُ عالمًا، وعالمًا ظننتُ زيدًا.

وإذا قدّمتَ الظنَّ لم يَجْزِ إِلَّا إعمالُهُ، وإذا أخرتَهُ أو وسّطته فَلَكَ الإعمالُ فيه - كما ذكرت - ولك فيه الإلغاء، تقول زيدٌ عالمٌ ظننتُ - ترفعُهُما - وكذا: زيدٌ ظننتُ عالمٌ، و: عالمٌ ظننتُ زيدٌ، ترفعُ الجميع وتُلغِي الظنَّ، وإن شئتَ نَصَبْتَ فلم تُلغِهِ، وإن شئتَ زِدْتَ الهاء على المُقَدَّم، فقلت: زيدٌ ظننته عالمًا، رَفَعْتَ زيدًا بالابتداء،

(١) الهواجس: جمع هاجس، وهو الخاطر، صفة غالبة غلبة الأسماء، يقال: هاجس الأمر في نفسى يهيجس هيجسًا: وقع في تحلدى، فكأن الفزاري يقصد: الأفعال التي تتعلق معانيها بالقلوب والأفكار، وهي ما أطلق عليها غيره أفعال اليقين أو الرجحان، أو باب ظن وأخواتها، ولم أر هذه التسمية لغيره.

(٢) أما من رؤية البصر، وبمعنى أصبت رثته، فت نصب واحلًا.

(٣) أما بمعنى صادفت وعثرت على المفقود فينصب واحلًا، وأما بمعنى حزنت أو أحبيت فهو لازم.

(٤) جعل هنا الفعل والثلاثة قبله بصيغة ما لم يُسمَّ فاعله حتى يستقيم نصبها للمفعولين؛ إذ هي في الأصل ناصبة لثلاثة، وبنّاؤها لما لم يُسمَّ فاعله يقيم المفعول الأول مقام الفاعل، وسيذكر المجاشعي ذلك.

(٥) هذا قياس منه على (كان وإن) حتى تكون هذه الأفعال من النواسخ، فجعل لها اسمًا وخبرًا، وإلا فالمعروف عند النحاة أنهما مفعولان لظن وأخواتها، ولم يشتهر بينهم تسمية المفعول بالاسم والثاني بالخبر.

وَنَصَبْتَ الهاء وعالمًا على أنهما مفعولا الظن، فإن لم تجعل الهاء لزيد وجعلتها مصدرًا فإنك ترفع زيدًا وعالمًا، فتقول: زيدٌ ظننته عالم، تريد: ظننت ظنّي أو ظنًا أو الظنّ، وتقول: أظنّته زيدٌ عالمٌ، والهاء ضمير المجهول، وتمنع هذا الباب من العمل، وتستأنف فيما بعده في الرفع على الابتداء والخبر.

وتقول: ظننت زيدًا هو العالم، وهذا الضمير يسميه الكوفيون (العِمَادَ) ويسميه البصريون (الفَصْلَ) وهو مما يكون في باب كان، فتُلغى الضمير وتنصب العالم - لأنه خبره - وجعلت الجملة خبر الظن، ولا بدّ أن يكون ما بعد الضمير فيه الألف واللام أو على لفظ أَفْعَلَ مِنْكَ، مثل: ظننت زيدًا هو أعرف منك وأعرف منك، وفي القرآن: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا﴾^(١) - بالنصب - وقال قَيْشُ بْنُ ذَرِيحٍ^(٢):
٢٥ - (26a) تُبْكِي عَلَى لُبِّي وَأَنْتَ تَرْكُهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِأَمَلَا أَنْتَ أَقْدَرُ^(٣)

والقوافي مرفوعة.

وتقول: أظن زيدًا قام، وأظن زيدًا يقوم، وأظن زيدًا في الدار، وأظن زيدًا أبوه منطلق. ترفع الأب بالابتداء وترفع منطلقًا؛ لأنه خبر الابتداء، ثم تجعل الجملة في موضع خبر الظن.

وتقول: أظن زيدًا منطلقًا أبوه، فترفع الأب بفعله، وفعله الانطلاق، وقد جعلته خبرًا عن زيد، كما فعلت في باب كان وباب إنّ وباب الابتداء، إلا أن هذه الأبواب الأربعة كالباب الواحد فيما يصح ويمتنع، فما جاز أن يخبر به عن أحدها فجائز أن يخبر به عن جميعها، وما امتنع أن يخبر به عن أحدها فهو ممتنع أن يخبر به عن غيرها منها؟.

(١) الزمل ٢٠.

(٢) من العشاق، صاحب لبني بنت الحباب، من شعراء العصر الأموي، توفي سنة ٦٨ هـ.

(٣) من الطويل، لقيس بن ذريح، وانظره في: جمل الزجاجي (١٤٣).

مسائل هذا الباب

(١٠٥) مسألة:

ويقال: كم أصل هذه الأفعال؟

والجواب: أن أصلها سبعة: ثلاثة منها متواخيات^(١) وهي: ظننت وحسبت وخلصت؛ لأنهن جُمعَ للشك، وثلاثة أخر متواخيات أيضًا وهي: علمت ورأي. ووجدت؛ لأنهن جُمعَ للعلم، وواحد مفرد وهو: زعمت؛ لأنه محتمل للعلم والشك، وتَوَهَّمْتُ راجع إلى معنى ظننت، وليس بأصل في هذا الباب^(٢)، وأما: بُيِّنْتُ وأُثْبِتْتُ وأُخْبِرْتُ وأُريْتُ، فمن باب ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين، إلا أنها لما بُيِّنَتْ للمفعول صارت تتعدى إلى مفعولين؛ فلذلك ذكرها من جملة هذه الأفعال، وليست منها في الحقيقة.

(١٠٦) مسألة:

ويقال: لِمَ نَصَبْتُ هذه الأفعال مفعولين؟

والجواب: أنها دخلت على المبتدأ والخبر فنصبتهما^(٣) جميعًا، ولم يَجُزْ فيها الاقتصار على أحد المفعولين، كما لا يجوز الاقتصار في باب المبتدأ والخبر، والفائدة^(٤) إنما هي في المفعول الثاني، وإنما جُمِعَ بالأول لتَشِينَدَ إليه ما استقرَّ عندك من الحديث.

(١) أي: يجمعها معنى واحد، كما تجمع الأخوة بين الأخوين أو الإخوة، والفعل بما ذكره هو (وَآخَى) لغة ضعيفة في: آخَى، أو الواو بدل من الهمزة، أو لغة لطيفة (انظر: لسان العرب: أخاص).
(٢) وزاد بعضهم مما يعمل هذا العمل - لكونه في معنى هذه الأصول السبعة - هَبْتُ بمعنى ظُنُّ، وأَلْفَى بمعنى وجد، وعدَّ بمعنى حسب. يقول ابن عصفور: والصحيح أن المنصوب حال، واختلفوا في سمع إذا وقع بعدها ما لا يسمع نحو: سمعت زيدًا يتكلم: انظر: ابن عصفور: (٣٠١:١، ٣٠٣)، وانظر أفعالاً أخرى في: المساعد: (٣٥٥:١-٣٦٣)، والكافية الشافية: (٥٤٣:٢-٥٥٠).

(٣) في الأصل: فينصبهما.

(٤) الواو في قوله (والفائدة) هي واو الحال، والكلام تعليل لعدم الاقتصار على أحد المفعولين فكان الأوضح أن يقول: «لأن الفائدة»، وانظر معنى ما قاله هنا في: الأصول: (١٨١:١)، والتبصرة: (١١٣:١)، والمقتضب: (٣٤٠:٢، ١١٣:٣، ١٨٩).

(١٠٧) مسألة:

ويقال: لِمَ جاز في هذا الباب التقديم والتوسط؟
والجواب: أن العامل إذا كان متصرفاً تَصَرَّفَ المعمول، وجاز فيه التقديم والتوسط والتأخير؛ إشعاراً بتصرف الفعل وقُوَّتِهِ، وإذا كان العامل غير متصرف لم يتصرف المعمول، ولم يَجُزْ تقديمه على العامل؛ ألا ترى أنك تقول: نِعَمَ الرجلُ زيدٌ، ولا يجوز: نِعَمَ زيدٌ الرجلُ، ولا: الرجلُ نِعَمَ زيدٌ، وكذلك: إنَّ زيدًا قائمٌ، ولا يجوز: إنَّ قائمٌ زيدًا، ولا: زيدًا إنَّ قائمٌ، وهذا حكم كلِّ عاملٍ لا يتصرف.

(١٠٨) مسألة:

ويقال: لِمَ امتنع إلغاء الظن إذا تقدَّم^(١)؟
والجواب: أنك لما قدَّمته آذَنْتَ بالشكِّ واعتمدتَ عليه^(٢)، وكذلك العِلْمُ إذا قدَّمته فقد آذنت باليقين واعتمدتَ عليه، ولما اعتمدت على الفعل وجب إعماله، ولأنك إذا أَلْعَيْتَ تَرَفَّعَ بالابتداء، ولا يصحُّ أن يعملَ الابتداء مع وجود العامل اللفظي في موضعه، فلما امتنع ذلك عملت هذه الأفعال على ما يجب فيها؛ لأن أصل جميع الأفعال العمل، والإلغاء عارضٌ فيها.

(١٠٩) مسألة:

ويقال: فما الوجه إذا توسطت أو تأخرت؟ إعمالها أم إلغاؤها؟
والجواب: أنها إذا توسطت كان الإعمالُ الوجه؛ لقربها من أول الكلام، وإذا

(١) إلغاء الظن إذا تقدم جائز عند الكوفيين وتبعهم الأنخفش وأبو بكر الزبيدي وغيرهما، وإن كان الأحسن عند هؤلاء هو الإعمال، وقد جاء عن العرب ما ظاهره كذلك فهم لا يتأولون فيه، أما البصريون فيتأولون، انظر: شرح ابن عقيل: (١: ٤٣٥-٤٣٨)، وابن عصفور: (١: ٣١٤)، والتبصرة: (١: ١١٣).

(٢) انظر: المقتضب: (١١: ٢)، والأصول: (١: ١٨١).

تأخرت كان الإلغاء الوجه؛ لبعدها من أول الكلام؛ (26b) لأن الكلام مبني على اليقين، وإنما عرض الشك بعد ذلك^(١).

ونظير ظنتت - إذا ابتدأت بها - (إنما) في الشرط، ونظيرها - إذا وسطتها - (أو)، تقول: رأيت إنمًا زيدًا وإنمًا عمرًا، فقد ابتدأت بالشك، كما ابتدأت في قولك: ظنتت زيدًا قائمًا، وتقول: رأيت زيدًا أو عمرًا، فالشك إنمًا لك بعد أن مرَّ صَدْرُ كلامك على اليقين، كما كان كذلك في قولك: زيدًا ظنتت قائمًا. ونظير هذه الأفعال في الإعمال والإلغاء (إذا) من عوامل الأفعال، وسندكرها في بابها.

(١١٠) مسألة:

ويقال: ما حكم الهاء إذا اشتغل الفعل بها وهو متوسط؟
والجواب: أن الهاء يجوز أن تكون للمصدر، ويجوز أن تكون للاسم المتقدم. فإن كان للمصدر نَصَبَتِ الأسمين، نحو قولك: زيدًا ظنتته قائمًا، فإنما تريد: ظنتت الظنَّ، أو ظنتت ظنِّي، أو ظنتت ظنًا. وإن شئت رفعت فقلت: زيدٌ ظنتته عالمٌ، والنصب أجوَدُ لتوكيد المصدر، ويجوز أن تقول: زيدٌ ظنتتها عالمٌ، على إضمار الظنَّة، وإضمارُ المذكر أحسن، وتقول: هند ظنتتها قائمة، على إضمار الظنَّة، ويجوز: هندٌ ظنتته قائمة، على إضمار الظن.

وإن كانت للاسم المتقدم رَفَعَتِ الاسم الأول ونصبت الثاني، نحو قولك: زيدٌ ظنتته قائمًا، فزيدٌ: مبتدأ وظنتته: فعل وفاعل، والهاء مفعول أول، وقائم مفعول ثان، والجملة خبر المبتدأ. فإن ثَبَّتَ على هذا الوجه قلت: الزيدان ظنتتهما عالمين، وإن جمعت قلت: الزيدون ظنتتهم عالمين، وعلى المذهب الأول تقول: الزيدان ظنتته عالمان، والزيدون ظنتته عالمون. تُؤخَذُ الضمير؛ لأنه يرجع إلى المصدر، والمصدر لا يشي ولا يجمع، وكذلك إن نصبت وأنت تريد المصدر وَخَذْتَ^(٢).

(١) انظر: سيويه: (١١٩:١-١٢٠)، وابن عصفور: (٣١٥:١-٣١٦).

(٢) انظر في اشتغال فعل الظن بالهاء متوسطًا: سيويه: (١٢٥:١)، وابن عصفور: (٣١٦:١-٣١٧).

(١١١) مسألة:

ويقال: ما حكم الفعل إذا اشتغل بالهاء وهو متقدم؟
والجواب: أن الهاء إن جُعِلَتْ للمصدر نُصِبَ الاسمان، تقول: ظننته زيدًا عالمًا، أي: ظننت ظني زيدًا عالمًا، وإن جعلت للمجهول^(١) ارتفع الاسمان، نحو قولك: ظننته زيدًا عالمًا، فالهاء مفعول أول، وزيد عالم: مبتدأ وخبر في موضع المفعول الثاني، والتقدير: ظننت الحديث زيدًا عالمًا، فالهاء للحديث وهي ضمير على شريطة التفسير، والكوفيون يُسَمُّونَه (المجهول) ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾^(٢) أي: إن الحديث، فإن ثبت أو جمعت وَخُذْتَ الهاء، سواء أردت المصدر أو المجهول^(٣).

(١١٢) مسألة:

ويقال: ما حكم (الفصل) الذي يسميه الكوفيون (العماد)؟
والجواب: أن حكمه أن يقع بين معرفتين لا تَشْتَعْنِي إحداهما عن الأخرى، أو بين معرفة ونكرة تُقَارِبُ المعرفة^(٤)، ولا يجوز أن يقع بين نكرتين^(٥) ولا بين معرفة ونكرة لا تُقَارِبُ المعرفة، نحو قولك: ظننت رجلاً هو قائمًا، وظننت زيدًا هو قائمًا، كُلُّ هذا

(١) ضمير المجهول من تسميات الكوفيين - كما سذكر بعد - أما البصريون فيطلقون عليه ضمير الشأن أو الحديث أو القصة، وهذا الضمير يخالف القياس من خمسة أوجه، انظرها في: المغنى: (٦٣٦-٦٣٨)، والمقتضب: (١٤٤:٢، ٩٩:٤، ١٠٠، ١١٠)، والكافية الشافية: (٢٣٣:١-٢٣٨).

(٢) طه ٧٤.

(٣) انظر في اشتغال فعل الظن بالهاء متقدمًا: الأصول: (١٨٢:١-١٨٣).

(٤) النكرة التي تقارب المعرفة هي التي لا تقبل أداة التعريف، كأفعال التفضيل المقترن بـ (من)، نحو: محمد أفضل من عمرو، وانظر: سيبويه: (٣٩٢:٢).

(٥) أجاز قوم وقوعه بين نكرتين كمعرفتين، نحو: حسبت خيرًا من زيد هو خيرًا من عمرو، ذكر ذلك سيبويه عن بعض المتقدمين، وأنكره إنكارًا شديدًا، انظر: الكافية الشافية: (٢٤٤:١)، وسيبويه: (٣٩٦:٢).

لا يجوز، والجائز: ظننت زيدًا هو القائم، وظننت عمرًا هو خيرًا منك، وفي التنزيل: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾^(١). ولا يمنع^(٢) الفصل من العامل أن يعمل فيما بعده، ودخوله كخروجه. ويجوز أن تقول: ظننت زيدًا هو القائم، برفع هو بالابتداء وما بعده خبره^(27a) والجملة في موضع المفعول الثاني، وكذلك: ظننت زيدًا هو خيرٌ منك^(٣). وكذلك ما جرى هذا المجرى.

(١١٣) مسألة:

ويقال: لِمَ دخل الفصلُ الكلام؟

والجواب: دخل ليفصل النعت من الخبر؛ ألا ترى أنك إذا قلت: ظننت زيدًا القائم، توهم السامع أن القائم نعتٌ لزيد، وبقي ينتظر الخبر. وإذا قلت: ظننت زيدًا هو القائم، زال هذا التوهم^(٤). وقيل: دخل ليُشِيرَ أن الخبر معرفة، أو يقاربُ المعرفة. وأما الكوفيون فسَمَوْهُ عمادًا؛ لأن الخبر يَعْتَمِدُ عليه.

(١١٤) مسألة:

ويقال: ما الضمائر التي يجوز أن تكون فصلًا؟

والجواب: أن ضمائر الرفع المنفصلة يجوز أن يكون جميعها فصلًا، وهي: أنا ونحن وأنتِ وأنتِ وأنتما وأنتم وأننَّ وهو وهي وهما وهم وهُنَّ. كُلُّ هذا مجراه في الفصل واحد.

(١) المزمل ٢٠.

(٢) في الأصل: ولا يعمل.

(٣) في سيويه: (٣٩٢:٢): «وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ وما بعده مبنى عليه فكأنك قلت: أظن زيدًا أبوه خير منه، ووجدت عمرًا أخوه خير منه، فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤية كان يقول: أظن زيدًا هو خيرٌ منك. وحدثنا عيسى أن ناسًا كثيرًا يقرءونها ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ﴾».

(٤) انظر: سيويه: (٣٨٨:٢).

ولا موضع للفصل من الإعراب^(١). ويجوز أن تُجْعَلَ هذه الأشياء توكيداً لما قبلها إذا كان مضمراً، نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ تَدْرِي أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالاً وَلَوْ دَأَى﴾^(٢). يجوز أن يكون (أنا) فلا، ويجوز أن يكون توكيداً. وكذلك: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾^(٣). وهذا قياس جميع هذا الباب.

(١١٥) مسألة:

ويقال: كم مواضع الفصل^(٤)؟

والجواب: أربعة: المبتدأ والخبر. وكان وأخواتها. وإن وأخواتها. والظن وأخواته، نحو قولك: زيد هو القائم، وإن زيدا هو القائم، وكان زيد هو القائم، وظننت زيدا هو القائم.

ويجوز أن تجعل هذه الضمائر في هذه المواضع مبتدآت وما بعدها حديثاً عنها^(٥)، وقد قرأت القراء: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾^(٦). و: كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ، ومثله: ﴿إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ﴾^(٧). و: هُوَ الْحَقُّ، وكذلك:

(١) زعم البصريون أنه لا محل لضمير الفصل من الإعراب، ثم قال أكثرهم إنه حرف، وعليه فلا إشكال، وقال الخليل: هو اسم، وقال الكوفيون: له محل، ثم قال الكسائي: محله بحسب ما بعده، وقال الفراء: بحسب ما قبله، فمحله بين المبتدأ أو الخبر ورفع، وبين معمولي ظن نصب، وبين معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي، وبين معمولي إن بالعكس (انظر: المغنى: ٦٤٥).

(٢) الكهف ٣٩، وانظر سيبويه: (٣٩٢: ٢).

(٣) غافر ٨، ويجوز وجه ثالث هو أن يكون أنت مبتدأ وما بعده خبره، والجملة كلها خبر إن في محل رفع.

(٤) انظر مواضع ضمير الفصل وشروطه وسائر ما يتعلق به في:

سيبويه: (٣٨٩: ٢، ٣٩٧)، والمقتضب: (١٠٣: ٤-١٠٥)، وابن عصفور: (٦٥: ٢-٦٩)، والكافية الشافية: (٢٣٩-٢٤٦)، والمغنى: (٦٤١-٦٤٦)، وابن يعيش: (١٠٩: ٣-١١٤).

(٥) انظر: التعليقة (٥) من (المسألة ١١٢).

(٦) المائدة ١٧٧.

(٧) الأنفال ٣٢، والرفع حكاية الأخفش عن بني تميم، انظر: إعراب القرآن للنحاس: (١٨٥: ٢).

﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾^(١). وَ: هُمُ الظَّالِمُونَ - عَلَى مَا فَسَّرْتُ لَكَ.

وَمَا جَاءَ فِيهِ الرَّفْعُ قَوْلَ قَيْسِ بْنِ ذَرِيحٍ:

٢٦- تُبَكِّي عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرْكُمُهَا وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَأِ أَنْتَ أَقْدَرُ
فَإِنْ تَكُنِ الدُّنْيَا يَلْبَتَى تَغْيِرَتْ فَلِلدَّهْرِ وَالدُّنْيَا بُطُونٌ وَأَظْهَرُ^(٢)

(١) الزخرف ٧٦، والظالمون - بالرفع - في حرف عبد الله بن مسعود، انظر: إعراب القرآن للنحاس: (١٢١:٤)، ومعاني القرآن للفراء: (٣٧:٣).

(٢) انظر: التعليقة (٣) من (المسألة ١٠٤). لبنى: محبوبة الشاعر. والملا: مخفف الملاء، بمعنى الجماعة أو الرؤساء وأشرف القوم. والأظهر: جمع ظهر.

بَابُ الْمَفْعُولِ فِيهِ

قال صاحب الكتاب:

«المفعولُ فيه ثلاثة: الزمانُ والمكانُ والحالُ، فجميعُ أسماءِ الزمانِ مثل: اليومِ واللييلة، وما هو اسمُ لأخواتها مثل: الساعة والعشية والعَتَمَةُ وغُدُوةٌ وغَدَاةٌ وسَحَرٌ وضُحَى وضُحوةٌ وضُحَاءٌ - إذا فُتِحَ أوْلُهُ مُدَّةٌ - وظُهرٌ وعَظُرٌ - وضُبحٌ وظلامٌ ومساءٌ ومَوَهِنٌ ومَوَهِنٌ، وكذلك تضاعيفُ اليومِ واللييلة مثل: جمعةٌ وشهرٌ وسنةٌ وعامٌ وحَوْلٌ ومُدَّةٌ وحِقْبٌ وقَرْنٌ^(١) وبُرْهةٌ، وسائرُ أسماءِ الزمانِ.

جميعُ ذلك يكونُ ظروفاً لجميعِ الأفعالِ، مُتَنَصِّبٌ؛ لأنه مفعولٌ فيه؛ كقولك: خرجتُ اليومَ، وقمتُ الساعةَ، وأنا أجيءُ العَشيَّةَ.

وإذا كانَ المبتدأُ مصدرًا فظرفُ الزمانِ يصلحُ أن يكونَ خبرًا عنه، مثل: الاجتماعُ يَوْمَ الجمعةِ، ويجوزُ رفعُ الظرفِ على التوسيعِ، فنقول: الحُرُّ اليومُ واليومُ - بالرفعِ والنصبِ - واليومُ الجمعةُ واليومُ الجمعةُ - بالرفعِ والنصبِ في اليومِ - وكذلك: اليومُ السبتُ واليومُ السبتُ؛^(27b) لأنَّ السبتَ فِعْلٌ، وهو سكونُ الأُمَّةِ فيه، والجميعُ فِعْلٌ، فأَمَّا: اليومُ الأحدُ واليومُ الثلاثاءُ، فالرفعُ فيهما لا غَيْرُ؛ لأنه ليس فيه معنى فعلٍ. وكذلك: اليومُ الاثنانِ، إلى قولك: اليومُ الخميسُ. جميعُ ذلك بالرفعِ؛ لأنَّ معناه اليومُ الثاني والثالث والرابع والخامسُ.

(١) في الأصل: وقران.

مسائل هذا الباب

(١١٦) مسألة:

يقال: ما معنى الظرف؟

والجواب: أن أصل الظرف الوعاء، ومنه يقال: ظَرَفُ الزيت، وظَرَفُ الماء، ومنه: رجل ظريف، كأنه وعاء لكل ما يُسْتَحْسَنُ، فلما كانت الأزمنة والأمكنة أبداً مشتملةً على ما يقع فيها سُمِّيَتْ ظروفًا.

ويُتَعَبَّرُ بحرف الظرف وهو (في) فما حَسُنَ معه فهو ظَرَفٌ، تقول: قمت اليوم وقمت في اليوم، ومعنى (في) موجود وإن لم تذكرها، ويدلُّك على ذلك أنك إذا قلت: قمت اليوم، ثم كَتَبْتَ^(١) عن اليوم قلت: اليوم قمتُ فيه، ثم قد يُتَّسَعُ فيقال: اليوم قُمْتُه، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾^(٢).

ومنه قول الشاعر:

٢٧- وَيَوْمَ شَهِدْنَا سُلَيْمًا وَعَامِرًا قَلِيلَ سِوَى الطَّغْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ^(٣)

(١١٧) مسألة:

ويقال: فما يَصْلُحُ من هذه الأسماء أن يكون ظرفًا زمنيًا؟

والجواب: ما صَلَحَ أن يكون جوابًا لـ (مَتَى)؛ ألا ترى أنك إذا قلت: متى قمت؟ كان الجواب: يَوْمَ الخميس، أو ليلة الجمعة، وما أشبه ذلك، كذلك (كَمْ)؛ لأنها

(١) كُتِبَ عنه، أي: أَعْدَتْ عليه ضميرًا، والكوفيون يسمون الضمير العائد: الكناية.

(٢) البقرة ١٨٥.

(٣) من الطويل، لرجل من بني عامر. انظره في: التبصرة: (١: ٣٠٨، ٥٢٩)، وفتحة الإعراب: (١٦١) سليمان: مفعول به للفعل «شهدنا». قليلًا: صفة «يومًا». نوافله: فاعل «قليلًا». النهال: صفة تطلق على الرماح؛ لأنها تنهل الدماء. والمعنى: ويومًا شهدنا فيه حرب سليم وعامر، فكانت نوافل العطاء فيه قليلة، اللهم إلا الطعن بالرمح الذي كان كثيرًا.

سؤال عن عدد، والأوقات مما تُعَدُّ، وذلك قولك: كم سِرْت؟ فالجواب: يومًا أو يومين أو سنة أو سنتين أو ساعة أو ساعتين، إلا أن (كَمْ) لا يُسْتَفْهَمُ بها إلا عن نكرة، و(مَتَى) يُسْتَفْهَمُ بها عن المعرفة، أو ما قارب المعرفة، تقول: كم سرت؟ فيقول المجيب: شهرًا، ولا يجوز: الشهر الذي تَعْلَمُ، وتقول: متى سرت؟ فيقول: الشهر الذي تَعْلَمُ، أو شهرًا من شوال وذو الحجة، وإذا كان جوابًا لمتى جاز أن يكون العمل في جميعه وفي بعضه، نحو: متى سرت؟ فيقول: يوم الجمعة، فيجوز أن يكون السير في جميع اليوم، ويجوز أن يكون في بعضه^(١)، وإذا كان بـ (كَمْ) كان العمل في جميعه، نحو قولك: كم سرت؟ والجواب: يومًا. وهذا لإخبار بأنك قد سرت في جميع اليوم^(٢).

(١١٨) مسألة:

ويقال: ما حكم سَحَر؟

والجواب: حكمه إذا كان نكرة أن ينصرف - وذلك إذا لم تُرَدَّ من يوم بعينه، كقولك: جئت سَحَرًا يا فتى، وكنت عنده سَحَرًا، وإذا كان معرفة لم ينصرف، وذلك أن تُرِيدَ من يوم بعينه، نحو قولك: جئتكَ يوم الجمعة سَحَرًا^(٣) فاعْلَم.

فإن قيل: فلمَ لم ينصرف في المعرفة؟

قيل: امتنع من الصرف للتعريف والعدل، وذلك أنه كان حَقُّه أن يستعمل بالألف واللام، فعُدِّلَ عن ذلك، كما عُدِّلَ عُمرٌ عن عامر، وزُفِرَ عن زافر، فامتنع من الصرف لهذا، وللتعريف^(٤).

فإن قيل: فما حكمه إذا دخلت عليه الألف واللام، أو أضيف؟

(١) انظر: سيويه: (٢١٦:١).

(٢) انظر: سيويه: (٢١٧:١).

(٣) انظر: المقتضب: (٣٧٨:٣).

(٤) انظر: المقتضب: (٣٧٨:٣)، وفي المساعد: (١٨:٣): «وقال صدر الأفاضل هو مبني على الفتح؛

لتضمنه معنى حرف التعريف، كما بُنِيَ أَمْسِي - في لغة البناء - لذلك».

قيل: حكمه أن يجرى بوجوه الإعراب، تقول: السَّحَرُ أَطْيَبُ من غيره، وكان سَحَرُنَا طَيِّبًا، وجئنا سَحَرَ يَوْمِنَا يا فتى^(١).

(١١٩) مسألة:

ويقال: فما حكم غُدْوَةٍ وبُكْرَةٍ؟

والجواب: حكمهما الامتناع^(28a) من الصرف، إذا أردتهما من يوم بعينه؛ لأنهما معرفتان مؤنثان، والتعريف والتأنيث إذا اجتمعا منعا من الصرف. فإن نكرتهما، ولم تُرِدْهُمَا من يوم بعينه صرفتهما، تقول: جئتكَ يوم الجمعة غُدْوَةً ويوم الخميس بُكْرَةً، فهاتان معرفتان غير مصروفتين. وتقول: جئتكَ غُدْوَةً من الغُدُواتِ وبُكْرَةً من البُكرِ، فتصرف؛ لأنهما نكرتان^(٢).

(١٢٠) مسألة:

ويقال: لِمَ جاز أن يكون ظرفُ الزمان حديثًا عن المبتدأ إذا كان مصدرًا، ولم يُجْزَ أن يكون حديثًا عنه إذا كان جُثَّةً؟

والجواب: أن الفائدة تقع مع المصدر؛ لأن المصدر حَدَثٌ، والحدث قد يختص به زمانٌ دون زمان، وليس كذلك الجُثَّةُ؛ لأنها لا تختص بزمان دون زمان؛ ألا ترى أنك إذا قلت: القتالُ اليومَ، أَعْلَمْتَ بأمرٍ يجوز ألا يكون على هذه الصفة؛ لأنه قد يكون اليومَ وقد لا يكون، فالفائدةُ حاصلةٌ، وأنت لو قلت: زيدٌ غداً، كان مُحَالًا؛ لأن زيدًا لا يخلو منه الغدُ حيًّا كان أو ميتًا^(٣).

(١) سحر - الوقت قبيل الصبح - ظرف لا يتصرف ولا ينصرف إذا عُيِّنَ وجُرد، ومعنى تعيينه أن يكون من يوم بعينه، ومعنى تجريده أن يخلو من أل والإضافة، وانظر تفصيلاً عنه في: المساعد: (٤٩١:١).

(٢) غُدْوَةٌ وبُكْرَةٌ - للوقت بين صلاة الغداة وطلوع الشمس - ظرفان. يتصرفان ولا ينصرفان علمين، والعلمية فيهما جنسية لهذين الوقتين المخصوصين وهذا هو المشهور، وقال الزجاج: إذا أردت بهما بكرة يومك وغدوة يومك لم تصرفهما، وإن كانا نكرتين صرفتهما، ومثله قول ابن طاهر: هما علمان من معين نكرتان من غير معين، وعلى هذا تكون علميتهما شخصية. انظر: المساعد: (٤٩٢:١).

(٣) انظر في هذا: التبصرة: (١٠٢:٢٠١)، والمقتضب: (٢٧٤:٣، ١٧٢:٤، ٣٢٩، ٣٥١).

فإن قيل: فإننا نقول: الليلة الهلال، قيل: إنما جاز هذا؛ لأن الهلال مُتَوَقَّعٌ، فجاز على الإضمام، كأنك قلت: الليلة طلوع الهلال، ومما يدلُّك على أنه إنما جاز من جهة التوقع أنه لا يجوز: الليلة القمر واليوم الشمس؛ لأنه لا بُدَّ لهما أن يكونا على كلِّ حال، وليساً بمنزلة الهلال؛ لأنه يجوز أن يطلع تلك الليلة ويجوز ألا يطلع^(١)، ولو كان زَيْدٌ متوقعًا لجاز: زيد اليوم، على تقدير: قُدُومُ زَيْدٍ اليوم؛ قياسًا على ما تقدم. فإن قيل: فهل يجوز أن يقال: الليلة الهلال - بالرفع -؟ قيل: يجوز على تقدير: الليلة ليلة الهلال، غير أن المضاف مُحذِفٌ، وأقيم المضاف إليه مُقَامَهُ^(٢)، ونظيره قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّغْلُومَاتٌ﴾^(٣).

(١٢١) مسألة:

ويقال: لِمَ جاز النصب والرفع في نحو: اليوم الجمعة، واليوم الجمعة؟ والجواب: أن النصب على أن العمل في الظرف وليس الثاني هو الأول، وأما الرفع فعلى أنك جعلت الثاني هو الأول. فإن قيل: فما حكم: اليوم الأحد، واليوم الاثنين.. إلى الخميس؟ قيل: الحكم في ذلك الرفع؛ لأن هذه كلها أسماء للأيام ولا يكون هذا عملاً فيها، كما كان في قولك: اليوم الجمعة واليوم السبت؛ لأن الجمعة بمعنى الاجتماع، والسبت بمعنى القطع، هذا مذهب سيويه^(٤).

(١) انظر: التبصرة: (١٠٣:١)، والمقتضب: (٣٥١:٤).

(٢) انظر: المقتضب: (٣٥١:٤).

(٣) البقرة ١٩٧، والتقدير هنا لا بدَّ منه؛ لأن الأشهر ليست هي الحج، والتقدير إما في المبتدأ، أي: أَشْهُرُ الْحَجِّ، أو وقت الحج، أو في الخبر، أي: الحج حج أشهر، قال أبو حيان في البحر المحيط: ٨٤:٢: «أو يكون الأصل (في أشهر) فاتسع فيه، وأخبر بالظرف عن الحج؛ لما كان يقع فيه، وجعل إياه على سبيل التوسيع والمجاز، وعلى هذا التقدير كان يجوز النصب وليس يمتنع في العربية».

(٤) في سيويه: ٤١٨:١ - باب ما يتنصب من الأماكن: «وكذلك: اليوم الجمعة واليوم السبت، وإن شئت رفعت، فأما اليوم الأحد واليوم الاثنين فإنه لا يكون إلا رفعا، وكذلك إلى الخميس؛ لأنه ليس بعمل فيه، كأنك أردت أن تقول: اليوم الخامس والرابع..» اهـ.

أما أبو العباس فيجيز مع الأحد والاثنين النَّصْبُ، قال: لأن فيه معنى الأفراد والازدواج، والوجه ما بدأنا به؛ لأن هذا الذي ذهب إليه حَمَلٌ على التأويل، ومراعاة اللفظ أَوْلَى.

= وفي هامش الكتاب: «وقال السيرافي: ولم يجز في الأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس إلا الرفع، وإنما ذاك؛ لأن الجمعة بمعنى الاجتماع والسبت بمعنى الراحة فهما مصلران يقعان في اليوم بمنزلة قولك: اليوم القتال».

وتوسع ابن مالك فأدخل كل ما يتضمن عملاً كالعيد والفطر؛ لأن في العيد معنى العود وفي الفطر معنى الإفطار، انظر: المساعد: ٢٤٠:١.

وأجاز الفراء وهشام النصب مع الجميع - كالرفع - على معنى: الآن الأحد، والآن الاثنين. فتحصل أن في المسألة أربعة آراء:

الأول: رأى سيويه وهو جواز النصب مع الجمعة والسبت فقط لتضمنهما معنى الاجتماع والقطع. والثاني: رأى المبرد وهو جواز النصب مع الجمعة والسبت والأحد والاثنين؛ لتضمنهما معنى الاجتماع والقطع والأفراد والازدواج، وهو ما ذكره المؤلف هنا.

والثالث: رأى ابن مالك، وهو جواز النصب مع كل ما يتضمن عملاً مما دل على الزمان، فيدخل فيه العيد والفطر ونحوهما.

والرابع: رأى هشام والفراء، وهو جواز النصب مع كل أيام الأسبوع وما يتبعها على تقدير: الآن.

بَابُ ظُرُوفِ الْمَكَانِ

قال صاحب الكتاب:

«وهو نوعان: محدود^(١)، مثل: البلد والقرية والدار والبيت والحانوت والمسجد والحمام والشوق والخيمة والقراح^(٢) والبستان. فجميع ذلك لا يكون ظرفاً لشيء من الأفعال إلا بـ (في) تقول: قمت في البيت، وقعدت في الدار وجلسنا في المسجد. والنوع الثاني أسماء الأمكنة التي لا حدود لها يوقف عندها، كأسماء الجهات الست: خلف ووراء وقُدَّام^(28b) وأمام وفوق، نحو: جِذاء وإزاء وتَلَقَاء وتُجَاه وحيال ومُقابلة وقُبالة وقريباً من كذا وعِند ولَدَى وَلَدُنْ ومكان كذا، وما أشبه ذلك. فجميع هذه الأسماء المبهمة غير المحدودة تكون ظروفًا لجميع الأفعال من غير أن تلحق معها (في) تقول: جلست عند فلان، وقمت خلف كذا، وقعدت أمام كذا، واجتمعنا ناحية من كذا، وقريباً من كذا، وموضع كذا.

ويُخْبَرُ بظروف المكان عن كل شيء مصدرًا كان أو غير مصدر، مثل قولك: زيدٌ عندك، وإن زيدًا عندك، وكان زيدٌ عندك، وظننت زيدًا عندك. فأما ظروفُ الزمان فيُخْبَرُ بها عما يَحْدُثُ فقط، وهو المصدر، على ما ذكرت».

(١) انظر في معنى المبهم والمحدود التعليقة (٢)، من (المسألة ١٠٣).

(٢) القراح من الأرضين: كل قطعة على حيالها من منابت النخل وغيره، وجمعه أقرحة، وقال أبو حنيفة القراح: الأرض المخلصة لزراع أو غرس، وقيل: المزرعة التي ليس عليها بناء ولا فيها شجر، ويقال فيها أيضًا: القِرْواح والقِرْواح. انظر: لسان العرب: قرح.

مسائل هذا الباب

(١٢٢) مسألة:

ويقال: لِمَ كان تعدى الفعل إلى الزمان أقوى من تعديه إلى المكان؟
والجواب: أنه أشبه بالمصدر؛ من قيل أنه غيّر شخص كما كان المصدر كذلك؛
لأنه حركة الفلّك، كما كان الفعل حركة الفاعلين؛ لأن الفعل لا يخلو من الزمان،
كما أنه لا بُدّ له من مصدر، وليس المكان كذلك، وإنما الغالب أن الحادث لا يخلو
من مكان^(١).

ويؤكد عندك مضارعة الزمان للمصدر أنه مقسوم بأقسامه، وأنه لا يبقى كما لا
يبقى الحدث؛ ولهذا رتب سبويه الأفعال في التعدى على أن أقوى تعدّيها إلى
المصدر، ثم إلى الزمان، ثم إلى المكان؛ لأجل الغلبة، ثم إلى الحال^(٢) - لأن الفعل لا
يخلو من الفاعل، والفاعل لا بدّ له من حال يكون عليها - ثم إلى المفعول له؛ لأن
الفعل لا يقع من الخلق إلا لعلّة توجبه.

(١٢٣) مسألة:

ويقال: ما الفرق بين ظروف الزمان وظروف المكان؟
والجواب: أن الفرق بينهما أن ظروف الزمان ليست بصور تُشاهد، وظروف
المكان أشخاص لها صور تُعرف بها وتُشاهد؛ كالدار والمسجد والجبل والوادي، وما
أشبه ذلك، فصارت من هذه الجهة بالأناسي أشبه منها بالآزمنة^(٣).
وإنما الظروف منها ما لا يتعدى إليه الفعل الذي لا يتعدى، مما هو مبهم، ليست له

(١) انظر: سبويه: (١: ٣٦-٣٧).

(٢) انظر: سبويه: (١: ٣٤) وما بعدها.

(٣) انظر: سبويه: (١: ٣٧).

حدود معلومة تحصره، وهو يلي الاسم من جميع أقطاره، وذلك مما دلّت عليه الجهات الست، وهي: فوق وتحت وقُدّام ووراء وَبَيِّنَةٌ وَيَسْرَةٌ؛ ألا ترى أنك إذا قلت: قمت قُدّام زيد، لم يكن لذلك القُدّام نهاية يقف عندها، وكذلك إذا قلت: جلست وراء عمرو، لم يكن لذلك الوراء نهاية ينتهي إليها، فهذا وما جرى مجراه هو الذي يسميه النحويون ظرفًا ويسميه القراء مَحَلًّا، ويسميه الكسائي^(١) صفة^(٢)، فأما: مَكَّة والمدينة والمسجد والدار والجبل والوادي وما أشبه ذلك فلا يجوز أن يكون شيء منه ظرفًا؛ لأن له أقطارًا محدودةً وحدودًا معلومةً.

(١٢٤) مسألة:

ويقال: كم من وجهٍ يجوز في قول القائل: هو قريبًا منك؟
والجواب: أنه يجوز فيه وجهان: أحدهما النصب على الظرف والعامل فيه محذوف. ^(29a) والثاني الرفع على الخبر، والأوّل هو الثاني في المعنى، وقد حكى الوجهين جميعًا سيويه^(٣). وتقدير النصب: هو مكانًا قريبًا منك، إلا أنك حذف الموصوف وأقمت الصفة مقامه. وتقدير المرفوع تقدير قولك: هو كريم، وهو نسيب. فإن قلت: هو قُرْبًا، نَصَبْتُ على الظرف؛ لأنه بمنزلة: هو عندك، ولا يجوز: هو بُعْدًا^(٤)؛ لخروجه عن معنى الظرف، وليس هو بمنزلة قُرْبًا؛ لأن هذا بمنزلة: هو عندك؛ لدلالته على القرب كدلالة عند، وليس البُعْد كذلك؛ لأنه لا نهاية له.

(١) هو: علي بن حمزة، إمام الكوفيين في النحو، توفي سنة ١٨٩هـ.

(٢) انظر: الأصول: (١: ٢٠٤، ٢٠٥).

(٣) انظر: سيويه: (١: ٤٠٩).

(١) في لسان العرب (قرب): «قال سيويه: إن قُرْبَكَ زيدًا، ولا تقول: إن بُعْدَكَ زيدًا؛ لأن القرب أشد تمكّنًا في الظرف من البعد، وكذلك: إن قريبًا منك زيدًا، وأحسنه أن تقول: إن زيدًا قريب منك؛ لأنه اجتمع معرفة ونكرة، وكذلك البعد في الوجهين».

(١٢٥) مسألة:

ويقال: لِمَ دخل (قُرْبِكَ) في ظروف المكان، دون ظروف الزمان؟
والجواب: أنه دخل من قِبَلِ أن ظروف المكان تُشَاهَد، فهي أظهر، ولأنه يُفَرَّقُ
بالرَّوِيَّةِ بين المكان القريب والمكان البعيد، وليس كذلك الوقت القريب والوقت البعيد،
فلما قوى معنى المكان لهذه العلة صَلَحَ أن يَخْرُجَ إليه القرب، ولم يصلح أن يخرج
إلى ظروف الزمان، فَعَلَى ما قَدَّمْنَاهُ لا يجوز: هو قُرْبِكَ، على معنى قُرْبٍ وِقْتِكَ من
وقته.

بَابُ الْحَالِ

قال صاحب الكتاب:

«تقول: جاء زيد راكبًا. ارتفع زيد؛ لأنه فاعل، وانتصب راكبًا؛ لأنه مفعول فيه، تريد: في حال ركوب، وأصله: جاء زيد الراكب، والراكب نعتٌ لزيد، فلما اختزلت منه الألف واللام وصار نكرة لم يُجْزَ أَنْ يُنْعَتَ به زيد وهو معرفة، فانتصب على الحال. وتقول: جاء راكبًا زيد، وراكبًا جاء زيد، ويجوز في الحال التوسيط والتقديم؛ لأن العامل فَعَلَ كما جاز في ظروف الزمان والمكان: جاء زيد اليوم، وجاء اليوم زيد، واليوم جاء زيد. وكذلك: جاء زيد تخلف عمرو، وجاء تخلف عمرو زيد، وتخلف عمرو جاء زيد، وقد ذكرتُ جواز تقديم المفعول به، وخبر كان، ومفعولي ظننت، وجواز التوسيط في جميع ذلك.

فإن لم يعمل في الحال فعلٌ متصرف ظاهر ولكن عمل فيها معنى الفعل، لم يُجْزَ تقديمها عليه؛ كقولك: هذا زيد واقفًا، وهذا واقفًا زيد. ولا يجوز: واقفًا هذا زيد؛ لأن العامل فيها حرف التثنية، وهو (ها)، وليس بفعل وإنما هو في معنى الفعل بالإشارة، كأنه قال: اثْبَتْ له واقفًا وأُشِيرْ إليه واقفًا، وكذلك الظرف إذا عمل في الحال لم تتقدم عليه؛ كقولك: في الدار زيد واقفًا، وفي الدار واقفًا زيد، ولا يجوز: واقفًا في الدار زيد؛ لأن الظرف ليس بفعل فيتقدم عليه الحال، إنما فيه معنى الاستقرار، وهو العامل في الحال، وقد ذكرتُ هذا في باب الابتداء وباب إنَّ وباب كان وباب الظن، وكلُّه على قياس واحد.

فإذا كانت الحال بعد الظرف جاز، وإذا تقدمت الحال لم يُجْزَ، ولكن الحال في هذه الأبواب إنما هي مع الظرف التام الذي يصلح أن يكون خبرًا عن الاسم مثل ما قدّمت. وأما الظرف الناقص مثل: زيد عنك مُعْرِضٌ، وزيدٌ إليك قاصدٌ، ولك مُجِبٌّ، وفيك راغبٌ، فلا يجوز في الاسم إلا الرفع؛ لأنه خبر الابتداء؛ لأن هذا الظرف الناقص لا يَتِمُّ به الكلام إذا جُعِلَ خبرًا عن الاسم في الأبواب الأربعة.

(29b) مسائل هذا الباب

(١٢٦) مسألة:

ويقال: ما أصل الحال؟

والجواب: أن أصل الحال ما دلَّ على انقلاب الشيء عما كان عليه في وقتٍ فِعْلٍ من الأفعال، مما يَصْلُحُ أن يكون صفةً لنكرة. واشتقاقها من: حَال الشيء يُحَوَّلُ: إذا انقلب عما كان عليه؛ ولهذا قيل للحنأة: حال؛ لأنه طينٌ انقلب عما كان عليه^(١).

(١٢٧) مسألة:

ويقال: ما صفة الحال؟

والجواب: أن صفتها أن تكون نكرة بعد معرفة^(٢) قد تَمَّ الكلام دونها، وذلك نحو قولك: جاء زيد راكبًا، ف (راكب) نكرة جاءت بعد معرفة - هي زيد - قد تَمَّ الكلام دون راكب؛ لأنك لو قلت: جاء زيد، وسَكَتَ، لكان كلامًا تامًّا^(٣). وهي جواب: كيف؟ ألا ترى أنك إذا قلت: كيف رأيت زيدًا؟ كان الجواب: قائمًا أو قاعدًا أو صالحًا أو سقيمًا، وما أشبه ذلك.

(١) انظر لسان العرب (حول).

(٢) هذا هو الأصل: أن تكون الحال نكرة وأن يكون صاحبها معرفة، وقد يُخْرِجُ عن هذا الأصل، فتأتي الحال معرفة مؤولة بنكرة، ويأتي صاحبها نكرة بمسوغ، كتقدم الحال عليه أو تخصصه بوصف أو بإضافة أو بمعمول أو سبق نفى أو نهى أو استفهام. وانظر تفصيل ذلك في: سيويه: (٢٩٨-٢٩٩) (الفهارس)، والمقتضب: (٥٧:٤-٦١) (الفهارس)، والكافية الشافية: (٧٣٤:٢، ٧٣٧-٧٤٠).

(٣) المقصود بتمام الكلام دون الحال هو التمام الإسنادي، أي: وجود جملة ذات فائدة عند النحاة تتألف من ركنين هما الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر، وليس المقصود بتمام الكلام تحقق مقصود المتكلم من خبره - وهو الفائدة التي يتوقعها - فلذلك رهن بالقيود التي يطلق عليها عند النحاة: الفضلات أو المكملات، بل إن من الحال ما تتوقف عليه الفائدة ويبطل معنى الكلام دونها؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ﴾.

فإن قيل: فلم جاز أن تُجْعَلَ مفعولاً فيه؟

قيل: لشبهها بالظرفين من قِبَلِ اشتغالها على ذي الحال، كاشتغال الظرفين على ما يقع فيهما من الحوادث؛ ألا ترى أنه يَحْسُنُ أن يقال: جاء في هذه الحال، كما تقول: جاء في هذا اليوم، وجاء في هذه الناحية^(١).

(١٢٨) مسألة:

ويقال: لِمَ شُبِّهَتْ الحالُ بالتمييز؟

والجواب: أن يقال: إن لاحتمال الفعل أنواعاً كاحتمال المميز؛ ألا ترى أنك إذا قلت: أَقْبَلَ زَيْدٌ، جاز أن يُقْبَلَ على أحوال كثيرة، فإذا قلت: راكباً أو ماشياً أو ضاحكاً أو عابثاً، يَبَيَّنُ الحالَ التي أقبل عليها. وكذلك إذا قلت: امتلاً الإناء، جاز أن يمتلئ من أصناف كثيرة، فإذا قلت: ماءً أو زيتاً أو لبناً أو عسلاً، أو ما أشبه ذلك، يَبَيَّنُ كما يَبَيَّنُ الحالُ حين ذكرتهما^(٢).

فإن قيل: فما الفرق بين الحال والتمييز؟

قيل: الفرق بينهما أن الحال زيادة في الفائدة، وتصلح أن تكون صفة للنكرة،

(١) في الحال شبه بكل من الظرف والمفعول الصحيح، فأما شبهها بالظرف؛ فلأنها على معنى (في)، إذا قلت: جاء زيد راكباً، فمعناه جاء زيد في حال الركوب، ويقول القائل: في أي حال جاء زيد؟ كما يقول: في أي موضع زيد؟.

أما شبهها بالمفعول الصحيح؛ فلأنك إذا قلت: جاء زيد راكباً، جعلت راكباً عارياً من حرف الظرف الذي هو في؛ ألا ترى أنك لا تقول: جاء زيد في راكب، كما لا تقول في قولك: ضرب زيد عمرواً: ضرب زيد في عمرو، وهذان الشبهان هما سرُّ إطلاق المفعول فيه على الحال عند بعض العلماء ومنهم المصنف.

(٢) هذا وجه من الشبه بينهما مرجعه إلى المعنى والغرض الذي هو البيان وكشف الإبهام في كل منهما، وهناك وجه آخر مرجعه إلى اللفظ، وهو أن كلاهما نكرة، لا تقول: جاء زيد الراكب، ولا: مررت بعمرو القائم (بالنصب) كما لا تقول: امتلاً الإناء بالماء، ولا: عندي عشرون الدرهم (انظر: فاتحة الإعراب: (١٤٧)، والمقتصد: (١: ٦٧٥-٦٧٦)).

وليس كذلك التمييز؛ لأنه إنما يُميَّزُ بأسماء الجنس، فالحال صفةٌ والتمييز جنسٌ؛ ألا ترى أنك تقول: هذه عشرون درهماً، فتأتى بالجنس، وتقول: مررت بزيد راجباً، فتكون صفة للنكرة، ووقعت حالاً من المعرفة، فهذا أصل كل واحد منهما^(١).

(١٢٩) مسألة:

ويقال: لِمَ لَمْ يَجْزُ أن يكون العامل في الحال إلا فعلاً أو معنى فعل؟
والجواب: أن يقال: إنما كان كذلك من قِبَلِ أن الحال ما دلَّ على انقلاب الشيء عما كان عليه في وقت فعل من أفعاله، وهذه حقيقتها، على ما قدّمناه قَبْلُ، فَإِنْ خَرَجْتَ عن هذا بَطَلَ المعنى الذي يوجب الحال، وقد يمكن أن تخرج إلى معنى الخبر، وإلى معنى المفعول به، ولا تكون حالاً؛ إِذْ مِنْ حقيقتها أن تنعقد في وقت كون المذكور عليها بفعل، وهذا يقتضى أن يعمل فيها فعل، فَإِنْ عُذِمَ فمعنى فِعْلٍ، ومعنى الفعل على ضربين^(٢):

أحدهما: ما تضمنه التبيه والإشارة، في نحو قوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَغْلِي شَيْخًا﴾^(٣) و﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ﴾^(٤) والمعنى: أَنْتَبَهُ إِلَيْهِ شَيْخًا، وَأَشِيرُ إِلَيْهَا خَاوِيَةً.

(١) هذا وجه للفرق مرجعه إلى المعنى، وهناك أوجه أخرى مرجعها إلى الاستعمال، انظرها في المقتصد: (٦٧٦)، وفاتحة الإعراب: (١٤٧-١٤٩).

(٢) الوجهان المذكوران هنا ذكرهما المبرد في المقتضب: (٣٠٧:٤-٣٠٩)، وسيبويه في الكتاب: (٨٨:٢-٩٢)، ويدخل في معنى الفعل - غير ما ذكره - الحروف الناسخة التي هي (ليت وكان ولعل) عند البصريين فيصح عملها في الحال؛ لقوة شبهها بالفعل، بخلاف أَنْ ولكن، فلا تعمل عندهم في الحال؛ لأنهما لم يغيّرا معنى الكلام، بل أكثراه، وقد خالف الرضى في ليت ولعل، فجعل العامل معهما هو الخبر المؤخر؛ لأن التمنى والترجى ليسا بمقيدين بالحالين، وانظر تفصيلاً في: سيبويه: (١٤٨:٢)، وابن الشجري: (٢٧٧:٢، ٢٨٥، ٢٨٦)، والخصائص: (٢٧٥:٢، ٢٩٧)، والأشباه والنظائر: (٢٤٢:٣)، والبحر المحيط: (٤٧٣:١)، والرضى: (١٨٣-١٨٤).

(٣) هود (٧٢).

(٤) النمل (٥٢).

والثاني: ما ذُلُّ عليه الظرف من الاستقرار، نحو قولك: فيها زيد قائماً، وفيها قائماً زيداً. ولو قلت: قائماً فيها زيداً، (30a) أو: زيد قائماً فيها، لم يَجُزْ.
فإن قيل: فَلِمَ لَمْ يَجْزِ تقديمُ الحال على العامل إذا كان معنى؟
قيل: لأنه إذا كان مَعْنَى كان غير متصرف، وإذا لم يتصرف لم يتصرف معموله؛
ليكون المَعْمُولُ مُشَاكِلاً للعامل^(١)، وقد تَقَدَّمَ لهذا نظائر.

(١٣٠) مسألة:

ويقال: هل يجوز أن يكون الظرف الناقص خبراً يقع بعده الحال^(٢)؟
والجواب: أنه لا يجوز، إنما ينتصب الحال بعد تمام الكلام، ولا ينتصب قبل تمامه،
والظرف الناقص لا يتم به الكلام؛ ألا ترى أنك لو قلت: فيك زيد، وأنت تخاطب رجلاً، لكان غير مُتَلَبِّبٍ^(٣)؛ لأنه لم يقع به فائدة، فإن قلت: عَبْدُ اللَّهِ عَلَيْنَا أُمِيرًا، جاز؛ لأن الفائدة قد وقعت بـ (عَلَيْنَا)، وكذلك إن أردت أنه فوق سقف يعلو علينا. ويجوز الرفع إذا أُلغِيَ الظرف، وجعلت الفائدة في (أَمِير) ونحوه^(٤).

(١) انظر: سيويه: (١٢٤:٢)، والمقتضب: (١٧٠:٤، ٣٠٠)، والمقتصد: (١: ٦٧٣-٦٧٤)، وفي ابن عصفور: (٣٣٥:١): «وأجاز أبو الحسن التقديم في الحال، وجعلها في ذلك كالظروف».
(٢) الظرف التام هو: ما يَحْسُنُ السكوت عليه، وذلك يكون متعلقه عامًّا محذوفًا، هو استقر، أو مستقر ونحوهما، والظرف الناقص هو: ما لا يحسن السكوت عليه، وذلك يكون متعلقه خاصًّا، وهذا يجب ذكره إن لم يدل عليه دليل، فالأول نحو: زيد في الدار، أو عندك. والثاني نحو: زيد بك واثق، وفيك راغب. ويطلق عليه: لغو.
(٣) اِتْلَابُ الشيء اِتْلَابًا: استقام. واِتْلَابُ الطريق: امتد واستوى. انظر: اللسان: تَلَاب.
(٤) انظر: سيويه: (١٢٤:٢-١٢٥)، والمقتضب: (٢٠٣:٤).

باب التمييز

قال صاحب الكتاب:

«تقول: تَفَقَّاتُ شَحْمًا، وَتَصْبِيثُ عَرَقًا، وَطِبْثُ بِهِ نَفْسًا، وَضَاقَ زَيْدٌ بِأَمْرِهِ دَرْعًا، وَاشْتَغَلَ الرَّاسُ شَيْئًا»^(١)، وَ«كَثُرَتْ كَلِمَةٌ»^(٢)، وَ«سَاءَ سَبِيلًا»^(٣)، وَ«سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ»^(٤) وَنِعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ، وَبِئْسَ ثَوْبًا ثَوْبُ زَيْدٍ، وَامْتَلَأَ مَاءً. فالتمييز مفعول منه، كما أن الزمان والمكان والحال مفعول فيه. والتمييز لا يكون إلا نكرة.

وقد يقع التمييز بعد أَحَدَ عَشَرَ درهماً - إلى تسعة وتسعين - منصوبًا، ويقع بعد أَفْعَلَ مِنْكَ منصوبًا، مثل: أَكْرَمُ مِنْ زَيْدٍ أَبًا، وَأَوْسَعُ مِنْهُ دَارًا، وَكَذَلِكَ: لِلَّهِ دَرَّةٌ رَجُلًا، وَأَكْرَمُ بِهِ فَارِسًا، وَحَسْبُكَ بِهِ شَجَاعًا، وَرُبَّةٌ رَجُلًا. تنصب ذلك كله على التمييز.

مسائل هذا الباب

(١٣١) مسألة:

ويقال: ما التمييز؟

والجواب: أنه ما مُيِّزَتْ به الأجناس المحتيلة للمعاني الكثيرة؛ ألا ترى أنك إذا قلت: امتلأ الإناء، احتمل أن يكون امتلاؤه بأشياء كثيرة، فإذا قلت: ماءً أو دُهْنًا أو سَمْنًا - أو ما أشبه ذلك - مُيِّزَتْ ما كان مبهمًا محتملاً لغير ذلك، ويسمى التمييز تفسيرًا وتبيينًا وبيانًا^(٥)، وهذه ألفاظ وإن اختلفت عباراتها فمرجوعها في المعنى إلى

(١) مريم ٤.

(٢) الكهف ٥.

(٣) النساء ٢٢ «إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا».

(٤) الأعراف ١٧٧.

(٥) ويطلق عليه أيضًا: المميِّز والمبين والمفسِّر، ومن أطلق عليه التبيين المبرِّد في المقتضب: (٧٢: ٣)، ومن أطلق عليه التفسير ابن الحاجب في الإيضاح: (٣٥٠: ١)، ومن أطلق عليه المفسر ابن السراج في الأصول: (٢٢٥: ١). وهذا الأخير من مصطلحات البغداديين، انظر: فاتحة الإعراب: (١٤٩).

شيء واحد؛ ألا ترى أنك إذا مَيَّزْتَ الشيءَ فقد فَسَّرْتَهُ، وقد يَبَيَّنُهُ، فهذا معنى واحدٌ كما قَدَّمنا.

(١٣٢) مسألة:

ويقال: على كم من وجه ينقسم التمييز؟.

والجواب: أنه ينقسم على أربعة أقسام:

أحدها: ما نُقِلَ عنه الفعل وقد كان فاعلاً^(١).

والثاني: ما بُجِلَ دلالة على ما أُضْمِرَ إضماراً على شريطة التفسير.

والثالث: ما وقع بعد المقادير.

والرابع: ما كان مُشَبَّهًا بذلك.

فالأول على ضربين: أحدهما: ما عَمِلَ فيه الفعل، نحو: تفقاً زيدٌ شحمًا، وتصببٌ عرقًا، وطببٌ به نفسًا، وما جرى هذا المجرى. والثاني: ما عَمِلَ فيه معنى فعل، وذلك نحو قولهم: زيدٌ أكرمهم أبًا، وأحسنهم وجهًا، وأنظفهم ثوبًا، وأفقرهم عَبدًا^(٢).

والثاني من القسمة الأولى^(٣): نحو: نَعَمْ رجلاً زيدٌ، وكان الأصل: نَعَمْ الرجلُ زيدٌ، إلا أنك (30b) حذفْتَ الرجلَ وأضمرتَه، واشترطت تفسيره، فجعلت رجلاً دلالة عليه، وكذلك: يَشْسَ ثوبًا ثوبُكَ، وعليه قوله تعالى: ﴿كَثُرَتْ كَلِمَةٌ﴾^(٤) والتقدير:

(١) ومثله ما كان في أصله مفعولاً؛ كقوله تعالى: ﴿وفجرنا الأرض عيونا﴾ أو مبتدأ؛ كقوله تعالى: ﴿إنا أكثر منك مالا﴾، وبعضهم يجعل هذا الأخير من المحوّل عن الفاعل، وهذا النوع هو ما يعرف عند النحاة بتمييز النسبة المحوّل أو المنقول.

(٢) فإن الناصب للتمييز هنا هو اسم التفضيل، وهو ليس فعلاً، ولكن فيه معنى الفعل، من حيث إنه يرفع ضميراً فيه هو الفاعل، وقد يرفع ظاهراً، كما في مسألة الكحل.

(٣) هو ما يسمى عند غيره: تمييز النسبة غير المحوّل.

(٤) الكهف ٥.

كَبُرَتْ الْكَلِمَةُ كَلِمَةً، وتلك الكلمة مقالتهُم: ﴿اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا﴾^(١) وكذلك: ﴿وَسَاءَ سَبِيلًا﴾^(٢) أي: وساء السبيلُ سبيلًا. فأما قوله تعالى: ﴿وَسَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ﴾^(٣) فَعَلَى حذف، والتقدير: ساء المثلُ مثلاً مثلُ القوم، إلا أنه حذف المثل وجعلَ مثلاً^(٤) تفسيرا له ودلالةً عليه، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فصار: ساء مثلاً القوم.

والثالث: ما وقع بعد المقادير، وهو على أربعة أضرب: ممسوح ومعدود ومكيل وموزون.

فالممسوح نحو قولك: ما في السماء موضعٌ راحةٍ سحابًا، وعلى الثمرة مثلاً زُبْدًا، وما في الأرض مَسْرٌ^(٥) درهم طَلًا. وأما العدد فنحو: أَحَدَ عَشَرَ رجلاً، وإحدى عشرة امرأة، وتسعة عشر ثوبًا، وتسع عشرة حبة، وعشرين غلامًا، وعشرين جاريةً، وكذلك إلى تسعة وتسعين، وفي التنزيل: ﴿لَهُ يَشْعُ وَيَشْعُونَ نَعْجَةً﴾^(٦). وكذلك ما نُؤن ضرورةً وأُثبت في النون، نحو قولك: عندي عشرة أثوابًا، وعندي مائتان رجلًا، قال الربيع بن ضُبَيْع الفزارى^(٧):

(٢) النساء (٢٢).

(١) الكهف (٤).

(٤) في الأصل: مثل.

(٣) الأعراف (١٧٧).

(٥) كلنا في الأصل، ولم أُمْتَدِ إلى معنى يصلح هنا لتفسير لفظة (مسرى) اسم مكان من: سرى يسرى، أو لعلها (مَشَى) فإن من معانيها الكُشوة، أو لعلها (مِشَرْدٌ) حذفت دالها سهوًا من الناسخ لوجود دال (درهم) بعدها. والمِشَرْد: النعل المخصوصة اللسان، أو المخصف وما يخرز به - كما في اللسان - وكتبها المحقق الأول لهذا الكتاب: «قنر درهم»، ولكن رسم الكلمة في المخطوط لا يساعده.

(٦) ص ٢٣.

(٧) شاعر جاهلي معمر، أدرك الإسلام على كبر.

٢٨- إِذَا عَاشَ الْفَتَى بِأَتْنَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسْرَةُ وَالْفَتَاءُ^(١)
ومما يجرى هذا المجرى ما يقع بعد (كَمْ) إذا كانت استفهامًا، نحو قولك: كم
رجلاً عندك^(٢)؟.

والمكيل نحو قولك: عندي قفيزان^(٣) بُرءاء، وثلاثة أقدرة شعيرًا.
والموزون نحو قولك: عندي خمسة أرطال زيتًا، وعشرة أمنا^(٤) عسلًا.
والرابع: ما شُبّه بالمقادير، وذلك نحو قولك: لِلَّهِ دُرَّةٌ رجلاً^(٥)، ولي مثله غلامًا،
وحشبتك به شجاعًا^(٦)، وقد يجوز أن يكون نصب هذا على الحال^(٧). فإن أردت
إخلاصه للتمييز أدخلت عليه (مِنْ) فقلت: لِلَّهِ دُرَّةٌ مِنْ رجُلٍ، وحشبتك به من شجاع.

-
- (١) من الوافر، للربيع بن ضبع الفزاري، انظره في:
المقتصد: (٧٣٤:٢)، والكافية الشافية: (١٦٦٧:٤)، والتبصرة: (٣١٧:١، ٤٩٠)، والمساعد:
(٧٠:٢)، والمقتضب: (١٦٩:٢)، وغريب الحديث للحرشي: (٩٤٥:٣)، وعمدة الحافظ: (٥٢٥).
(٢) ذلك لأن كم الاستفهامية ليست دالة على عدد صريح، وإنما هي كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار.
(٣) القفيز من المكاييل: ثمانية مكاييل عند أهل العراق، وهو من الأرض قدر مائة وأربع وأربعين
ذراعًا، وقيل: هو مكيل تتواضع عليه الناس، وفي التهذيب: القفيز مقدار من مساحة الأرض (اللسان:
قفز). وعليه، فالتمييز بعده يصح أن يكون مما وقع بعد المكيلات أو المساحات.
(٤) المنا: الكيل أو الميزان الذي يوزن به، وتثنيته منوان ومنيان وجمعه أمنا، وهو تميم يقولون: مَنْ
ومنان وأمنا، انظر: اللسان: منى.
(٥) الدر: اللبن، ويراد به مجازًا كُلُّ ما ينفع الناس، وقولهم: لِلَّهِ دُرَّةٌ. من أساليب التعجب، وله قصة
مشهورة. انظر: لسان العرب (در).
(٦) عدّ هذه الثلاثة مما شبه بالمقادير فيه شيء من الغرابة، إذ ليس فيها ما يوحى بوزن أو كيل أو
مساحة، وإنما فيها الدلالة على تميز في صفات خاصة لا تتجمع لكثير من الناس، والمشهور عند العلماء
عدّ هذه الأمثلة وما أشبهها من تمييز النسبة غير المحول، انظر: شذور الذهب: (٢٥٧).
(٧) مرجع هذا إلى تقدير المتكلم، فإن قصد بيان الهيئة وأراد بالثاني - أي: المنصوب - الأول - أي
صاحبه - كان حالًا، وإن قصد بيان النوع ولم يُرد بالثاني - أي: المنصوب - الأول، بل نصب عن
تمام الكلام كان تمييزًا، ويؤكد إرادة التمييز إدخال (مِنْ) جازة للمنصوب؛ لأن الحال لا تقع مجرورة.
انظر: سيبويه: (١٧٤:٢)، والمقتضب: (١٥١:٢، ٣٥:٣، ٦٧)، والأصول: (٢٢٦:١-٢٢٧)،
والتبصرة: (٣١٨:١).

(١٣٣) مسألة:

ويقال: لم تُصِبَ التمييزُ؟

والجواب: أنه جاء بعد تمام الكلام، فأشبهه المفعول، كما أشبهته الحال، فتُصِبَ، كما تُصِبَ المفعول، وكما تُصِبَت الحال. وكلُّ ما جاء بعد تمام الكلام أو بعد تمام الاسم فهو منصوب؛ لأنه مفعول، أو مُشَبَّه به، فِيمَا جاء بعد تمام الكلام: الحال والتمييز المنقول، ومما جاء بعد تمام الاسم: التمييز الواقع بعد المقادير^(١).

(١٣٤) مسألة:

ويقال: لِمَ كان الاسم المميّز نكرة؟

والجواب: لأنه أشبه الحال، وما يقع بعد المقادير منه يخرج مخرج ما يكون زيادة في الفائدة فتُصِبَ كما تُصِبَت الحال، ولأنه يدلُّ على ما هو أكثر منه، ولو كان معرفة لما دلَّ إلا على نفسه فقط، ولم يدلُّ على ما هو أكثر منه، كما تدلُّ النكرة على ما هو أكثر مما في لفظها^(٢).

(١٣٥) مسألة:

ويقال: هل يجوز تقديم المميّز على المميّز؟

والجواب: أن ما وقع بعد المقادير لا يجوز تقديمه بإجماع، فأما المنقول فيجيزه المازني^(٣)،

(١) تمام الكلام يكون باستيفاء ركنيه الأساسين، وهما الفعل والفاعل، أو المبتدأ والخبر، وتتمام الاسم يكون إما بالنون في آخره، نحو: عشرون درهماً، أو التنوين نحو: رطلٌ زيتاً، أو الإضافة، نحو: موضع راحة سحائب، أو نية التنوين، نحو: خمسة عشر درهماً. والذي ينتصب بعد تمام الاسم لا يكون إلا عدداً أو مقداراً أو ما يشبه المقدار، والذي ينتصب بعد تمام الكلام هو تمييز النسبة منقولاً أو غير منقول. انظر: ابن عصفور: (٢٨٢:٢).

(٢) انظر: المقتضب: (٣٢:٢)، والتبصرة: (٣١٦:١).

(٣) وكذلك يجيزه المبرد، انظر: المقتضب: (٣٦:٣)، ومن أجازاه أيضاً ابن مالك والكسائي وابن هشام في التوضيح: (٢١٥:١)، ورجع عنه في المغنى: (٦٠٢).

ولا يجيزه سيويه^(١)، ومن حجة سيويه أن عمل العامل في الشيء على جهة التمييز ضعيف، وإن كان فعلاً؛ لأنه في النقل^(٢) كالشاذ؛ لقلته،^(31a) وليس بمنزلة الحال - وإن كان فعله متصرفاً كتصرف فعلها - لأنه يعمل في الحال على وجه الاطراد، وهو وجه قوي، ويعمل في التمييز على طريق الشذوذ، وهو وجه ضعيف، فلم يكن للقياس على الحال عنده وجه لهذه العلة، ويوضح وجه التمييز أنه لا يتعدى أفعالاً معلومة إلى غيرها، كما تأتي الحال مع جميع الأفعال.

(١) انظر: سيويه: (١: ٢٠٤، ٢٠٥).

(٢) تفسير النقل هنا يتضح من أن الفعل في قولنا: تفقأت شحمًا، وتصبيت عرقًا، يتصرف في لفظه على طريقة فَعَلَ يَفْعُلُ وسيفعل، ولكنه لا يتصرف في معناه؛ إذ هو منقول من فاعله المذكور معه إلى غير فاعل، وأخرج فاعله فيه مخرج المفعول على جهة التمييز.

وقد وضع ابن ولاد السبب الذي منع به سيويه من التقديم في هذه المسألة وأشباهها، فقال: لأن بعضها جاء على غير معناه، وذلك أن اللفظ لفظ المفعول، وهو في المعنى فاعل؛ لأنك إذا قلت؛ زيدٌ كحسَنَ وجهًا، فالحسن في المعنى للوجه، وكذلك: تصبيت عرقًا، وإنما التصيب في المعنى للعرق، فلما كان معناه على غير لفظه لم يجز تصرفه، وكان أصعب مما لفظه على معناه..

انظر: المقتضب: (٣٦: ٣-٣٧) بتعليقات الشيخ عضيمة. وانظر في تقديم التمييز على عامله غير ما سبق: ابن عصفور: (٢: ٢٨٣-٢٨٥)، والخصائص: (٢: ٣٨٤)، والكافية الشافية: (٢: ٧٧٥-٧٨٠)، والبصرة: (١: ٣١٨-٣٢٠)، والأصول: (١: ٢٢٣-٢٢٥)، والمساعد: (٢: ٦٦-٦٧)، وأوضح المسالك: (٢: ٣٧١-٣٧٣) بتعليقات محيي الدين، والإيضاح لابن الحاجب: (١: ٣٥٦-٣٥٧)، والمقتصد: (٢: ٦٩٣-٦٩٦)، وفتحة الإعراب: (١٤٩)، وشرح ابن عقيل: (١: ٦٦٩-٦٧٣)، والإنصاف (المسألة ١٢٠) من (٨٢٨-٨٣٢)، وأسرار العربية (٧٩) وما بعدها، وابن يعيش: (٢: ٧٣-٧٤).

باب المفعول له

قال صاحب الكتاب:

«وهو غَرَضُ الفعل، وجواب: لِمَ فَعَلْتَ؟ كقولك: خرجت طَلَبَ كذا، والْتِمَاسَ عمرو، وخَوَفَ بكر، وَرَجَاءَ خالد، وَأَجَلَ كذا. تريد في جميع ذلك: لِلطَّلَبِ والالْتِمَاسِ، فلما حُذِفَت اللام وصل الفعل فَعِيلٌ، قال حاتم:

٢٩- وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ، ادْخَارُهُ وَأَغْرِضُ عَنْ ذَنْبِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا^(١)

أراد: للادْخَارِ والتكرم، فنصب؛ لحذف اللام؛ لأنه الغرض الذي من أجله فُعِلَ الفعل، ولا يكون إلا مصدرًا من غير لفظ الفعل الأول؛ ألا ترى أن الطلب من غير لفظ: خرجت».

مسائل هذا الباب

(١٣٦) مسألة:

ويقال: لِمَ دخل المفعول له الكلام؟

والجواب: أنه دخل؛ لبيان العلة التي من أجلها وقع الفعل والغرض الذي كان سببه، ولأن معناه موجود في الكلام وإن لم يظهر من حيث لا يَصِحُّ فِعْلٌ من أحد من

(١) من الطويل، لحاتم الطائي - والمشهور فيه (عن شتم اللئيم). انظره في: ديوانه (٢٣٨)، والتبصرة: (٢٥٥:١)، وجمل الزجاجي: (٣١٩)، والمساعد: (٤٨٧:١)، وإعراب القرآن للنحاس: (١:١٩٥)، (٢٧٧)، وجمل الخليل: (٩٥)، وعمدة الحافظ: (٤٠٠).

(٢) في الأصول: (٢١٢:١): «ولا يجوز حذف الواو في: ما صنعت وأباك، كما جاز حذف اللام في قولك: فعلت ذاك حذار الشر، تريد: لحذار الشر؛ لأن حذف اللام لا يُلَبِّسُ، وحذف الواو يُلَبِّسُ، ألا ترى أنك لو قلت: ما صنعت أباك، صار الأب مفعولاً به» اهـ.

وفي التبصرة: (٢٥٦:١): «ولا يجوز حذف الواو من هذا المفعول، كما جاز حذف اللام من المفعول له؛ لأنه يعمل فيه الفعل الذي لا يتعدى، فلا بد من توسط حرف يبين تعلق الفعل بما بعده».

البشر إلا لعلّة أوجبته، ولغرض، فإذا لم يُذكر فلدلالة الحال عليه، وإذا ذُكر فلا بانه
الغرض المقصود، والمراد المصمود.

(١٣٧) مسألة:

ويقال: لِمَ جاز حذف اللام من المفعول له، ولم يَجُزْ حذف الواو من المفعول
معه؟.

والجواب: أن يقال: جاز ذلك؛ من قِيلَ أن الفعل إنما يقع لغرض من الأغراض؛ إذ
كلُّ فعلٍ مقصودٌ فلا بدّ من أن يقع لأمرٍ ما - على ما قدّمناه - وليس كذلك سبيلُ
الفعل مع المفعول معه؛ إذ كان الفعل المقصود لا يقتضى مصاحبةً كما يقتضى غرضاً.
وأيضاً فإن الواو في باب المفعول معه تُقْلَت من باب العطف إلى باب (مَعَ)، فلم
يحتمل النقل والحذف؛ لأن في ذلك إجحافاً، ففارقت اللام من هذه الجهة^(١).

(١٣٨) مسألة:

ويقال: لِمَ لَمْ يَجُزْ أن يكون المفعول له غَيْرَ مصدر^(٢)؟.

والجواب: أنه لم يَجُزْ ذلك؛ من قِيلَ أن الفعل لا يقتضى أن يقع إلا لمعنى مصدرٍ
فيه عذر، كما أنه لا يقتضى أن يقع إلا في زمان أو مكان، وإن عرض فيه أن يقع فيما
ليس بزمان أو مكان، فلا بدّ من ذكر الحرف، كقولك: في زيد خَصْلَةٌ جميلة، ولو

(١) أجاز بعضهم أن يكون غير مصدر نحو: جعت الشمن، أي: للسمن، وأجاز يونس: أما العبيد فذو
عبيد، بمعنى: مهما يُذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد، ولو ورد مثل هذا وجب أن يتأوّل
على حذف مضاف مصدر، كأنه قال: ابتغاء الشمن؛ لأن الذوات لا تكون عللاً للأفعال.

انظر: المساعد: (٤٨٦:١)، وأوضح المسالك: (٢٢٥:٢)، والنكت الحسان: (١٠٣).

هذا وقد شرط بعضهم شروطاً أخرى للمفعول له، انظر تفصيلها في: أوضح المسالك: (٢٢٥:٢) -

(٢٢٨)، والمساعد: (٤٨٤:١-٤٨٧)، والكافية الشافية: (٢٧٠:٢-٢٧٢)، والمقتصد: (١:٦٦٥) -

(٦٦٩)، وابن الناظم: (١٠٦)، والأصول: (٢٠٦:١-٢٠٩)، وابن يعيش: (٥٣:٢-٥٤).

قلت: خَصْلَةٌ جميلةٌ اليومَ، لم يمتنع، واستغنى عن الحرف، فهكذا سبيلُ المفعول له في الاستغناء عن الحرف والحاجة إليه، ومثل هذا إنما وَضَحَ في المصدر؛ لشبهه بالظروف من الجهات التي تقدّم ذكرها.

(١٣٩) مسألة:

ويقال: أين الشاهد في قول حاتم

٣٠- وأغفر عوراء... .. البيت^(١)؟.

والجواب: أن الشاهد في موضعين من البيت: أحدهما قوله: ادّخارُهُ، والثاني قوله: تَكْرُمًا، فالمعنى: (31b) إني أغفر عوراء الكرم لا دّخارِهِ، وأعرض عن ذنب اللّثيم لِلتَّكْرِمِ، أي: ادّخر هذا، وأتكرم على هذا، يفتخر بتفضله وتطوّله على اللّثيم، وباقتنائه واصطفائه للكرم.

(١) انظر تعليقة الشاهد (٢٩).

باب المصطلح المؤكّد للفعل وهو من لفظه

قال صاحب الكتاب:

«خرجت خروجا، والخروج، وخروج عمرو. وكذلك: قمت قياما طويلا. ويجوز فيه التقديم والتوسط والتأخير، كما جاز ذلك في سائر المفعولات، مثل الغرض يقدم، نحو قولك: طلب الخير خرج زيد، وخرج طلب الخير زيد. وتقول: ضرب زيد عمرا ضربة واحدة، وضربتني، وثلاث ضربات، وضرب عشرا، ومائة، وألفا، وضربه شديدا، وخفيفا، تحذف المصدر وتقيم نعتة مقامه. وتقول: أنا أدعُهُ تروكا شديدا؛ لأن معنى أدعُهُ وأتركُهُ واحد، فتحمل لفظ أحد الفعلين على مصدر الآخر.

وكذلك: كسرتُه انكسرا، وكذلك: انكسر كسرا، وكذلك: انكسر تكسرا، وتكسر انكسارا؛ لأن معنى كسر وانكسر وتكسر واحد، فتحمل مصدر ما شئت منها على ما شئت من الأفعال التي هي في معناها.

وهذا كثير في القرآن والشعر، قال الله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ إِلَيْهِ تَبَيُّلًا﴾^(١) وطريقه: تَبَيَّلًا، وكذلك: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(٢) ولم يقل: إنباتا؛ لأن معنى نَبَتَ هو وَأَنْبَتَهُ الله واحد.

(١) الزمل (٨).

(٢) نوح (١٧).

مسائل هذا الباب

(١٤٠) مسألة:

ويقال: ما المصدر؟

والجواب: ما صَدَرَ عنه الفعل وكان أصلاً له، وأصله من: صَدَرَت الإبل: إذا رجعت بعد أن شَرِبَتْ، والإبل صادرة، والموضع الذي رجعت عنه مَصْدَرٌ لها، كما كان حين وَرَدَتْ إليه مؤردًا لها.

فإن قيل: ما أنكرت أن يكون (مصدر) في معنى مفعول، كما قالوا: مَرَكَبٌ حَسَنٌ، أي: مركوب حسن، ومَشْرَبٌ عَذْبٌ، أي: مشروب عذب. أنشد أحمد بن يحيى^(١):

٣١- وَقَدْ عَادَ عَذْبُ الْمَاءِ بَخْرًا قَرَادَنِي عَلَى مَرَضِي أَنْ أَبْحَرَ الْمَشْرَبُ الْعَذْبُ^(٢)

قيل: لا يجوز ذلك؛ لأنه لا يخلو أن يكون من: صَدَرَ، أو من: أَصْدَرَ. فلا يجوز أن يكون من (صدر)؛ لأن صَدَرَ لازم، وإذا كان كذلك لم يَجُزْ أن يُتَى للمفعول^(٣).

فإن قيل: فلعله عُذِّي بحرف جر.

قيل: وهذا أيضًا لا يجوز؛ لأنه لو عُذِّي بالحرف لاحتمل أن يكون صُدِرَ عنه، أو منه، أو به، أو إليه، أو عليه، والعرب لا تترك ما التَّبَسَّ من (غير)^(٤) أن تُقَيِّدَهُ بما يُبَيِّن معناه، وأيضًا فإننا لو أطلقنا لفظَ (مَصْدُورٍ) لم يفهم منه إلا معنى: سقيم الصدر.

(١) هو: أبو العباس، صاحب (الفصيح) و(المجالس) توفي سنة ٢٩١ هـ.

(٢) من الطويل، لنصيب، ويروى: وقد عاد ماء الأرض بحرًا، كما يروى: وقد عاد ماء البحر ملحًا، انظره في: ديوانه (٦٦)، والإيضاح للزجاجي: (٦٢).

(٣) أي: لا يذكر حرف الجر الذي كان يُعَدَّى به معه، نحو: المكان مَقُومٌ منه، والكرسي مجلوس عليه.

(٤) زيادة على ما في الأصل، لاستقامة المعنى المراد.

فأما قولهم للدابة: مَزَكَبْتُ؛ فلأن الدابة موضع الركوب، وليس على وضع المفعَل موضع المفعول. وكذلك: مَشَرَبْتُ عَذْب، إنما معناه موضع الشرب، إلا أنه وصف بعذب للمجاورة، من حيث كان إذا عَذِب موضع الماء عَذِبَ الماء، ولا يمتنع أن يكون المَزَكَبُ والمَشَرَبُ في معنى الركوب والمشروب؛ لأنه قد أُمِّنَ اللَّبَسُ فيهما، بخلاف المصدر.

ولا يجوز أن يكون من (أَصْدَرَ)؛ لأنه لو كان كذلك (32a) لقليل: مُضْدَرٌّ - بضم الميم - لأن كلَّ ما كان أكثر من ثلاثة أحرف، وأردت منه المفعول أو اسم الزمان أو اسم المكان كان مضموم الأول، نحو: مُكْرَمٌ ومُذْخَلٌ ومُخْرِجٌ، فإجماعهم على فتح الميم يَدُلُّ على أنه من فعل ثلاثي، وإذا كان كذلك لم يَشُعْ لأحد أن يَدْعَى فيه ذلك.

(١٤١) مسألة:

ويقال: لِمَ زعمتم أن الفعل مشتق من المصدر، وما أنكرتم أن يكون المصدر مشتقاً من الفعل^(١)؟

والجواب: أننا ذهبنا إلى أن الفعل مشتق من المصدر لأشياء:

منها أن المصدر اسم، والاسم قبل الفعل.

ومنها أننا نجد لفظ المصدر دائراً في الفعل، ولسنا نجد لفظ الفعل دائراً في المصدر؛

ألا ترى أننا نقول: الضرب، فنجد الضاد والراء والباء في ضرب ويضرب واضْطَرَبَ

ويَضْطَرِبُ واستضرب ويستضرب وانضرب ينضرب وضَرَبَ يُضْرَبُ وتَضْرَبُ وتَضْرَبُ

(١) هذا هو مذهب البصريين، وأما ما أنكره فهو مذهب الكوفيين، وتفصيل هذه الحجج تجده في:

الإنصاف (المسألة ٢٨) من (٢٣٥-٢٤٥)، وأسرار العربية: (٦٩)، والمسائل الخلافية في النحو

(المسألة ٦)، والإيضاح في علل النحو للزجاجي: (٥٦)، والرضي: (١٧٨:٢)، وابن يعيش:

(١٣٥:١)، وشرح الأشموني: (٣٤١:٢)، والتصريح: (٣٩٣:١)، والإيضاح لابن الحاجب:

(٢١٨-٢٢٠)، والكافية الشافية: (٦٥٣:٢).

يَضْرِبُ وَيَضْرَبُ وَيَضْرِبُ وَيَضْرِبُ. ولا نجد هذه الصيغ والزوائد دائرة في الضَرْبِ، فأشبه ذلك الذهب الذي يُصاغ منه الخَلخال^(١) والسَّوَارِ والذَّمْلَجُ والتَّاجُ، والأصل في جميع ذلك الذهب.

ومنها أن الفعل مختلفٌ والمصدر واحدٌ، ورَدُّ المختلفِ إلى المتفقِ أولى من ردِّ المتفقِ إلى المختلفِ؛ لأنه ليس جميعها ولا واحدًا منها؛ لأنه ليس أحقُّ ببعضها من بعض، فلما رأينا ذلك عَلِمْنَا أن الفعل مشتق من المصدر.

فإن قيل: ما أنكرتم أن يصدر المصدر مشتقًا من الفعل؟ ونستدل على ذلك بأشياء: منها أن يكون توكيدًا للفعل، والمؤكد قبل المؤكد.

ومنها أن الفعل يعمل فيه، والعامل قبل المفعول فيه. ومنها أن من الأفعال ما لا مصدر له، فلو كان الفعل مشتقًا من المصدر لما وُجدَ لهذه الأفعال أصلٌ تُشتقُّ منه. ومنها أن المصدر يَتَعَلَّلُ لاعتلال الفعل، فلولا أن الفعل أصله لما تبعه في الاعتلال^(٢).

قيل: هذا الاستدلالُ فاسدٌ لا شيء تحته:

أما قولك: «يكون توكيدًا للفعل والمؤكد قبل المؤكد»، فليس كما زعمت، ولو كان توكيدًا لما جاز أن يتقدم على الفعل، نحو: ضَرَبْتُ ضَرْبًا ضَرْبْتُ، وخروجًا خرجت؛ لأن التوكيد لا يكون إلا بعد المؤكد، نحو: قام القوم أجمعون، ولو قلت: قام أجمعون القوم، لم يَجُزْ، وهذا إجماع، وإنما سَمِيَ النحويون المصدرَ إذا جاء بعد فعله توكيدًا على جهة المجاز، وذلك أنك إذا قلت: ضَرَبْتُ ضَرْبًا، فمعناه: ضَرَبْتُ ضَرْبْتُ، إلا أنهم كرهوا تكرار لفظ واحد، فَغَيَّرُوا الثاني إلى لفظ المصدر، ^(32b) فقالوا: ضربت ضربًا.

(١) الخَلخال: زينة من معدن تتحلى بها المرأة في رجليها. والسَّوَارِ: القَلْب تتحلى به المرأة من ذهب أو فضة. والذَّمْلَج: ما يوضع على عَضُد المرأة من الحلى. والتَّاج: زينة الرأس.

(٢) هذه الأدلة كلها تقوية للاعتراض السابق في صيغة السؤال. وجواب الاعتراض وتقيد أدلته يأتي بعد ذلك مباشرة.

وأما قولك: «إن الفعل يعمل في المصدر، والعامل قبل المعمول فيه» فيلزمك منه أن تكون الأفعال قبل الأسماء؛ لأنها عاملة فيها، وهذا لم يقله أحد. ويلزمك ما هو شر من ذلك، وهو أن تجعل الحروف قبل الأسماء والأفعال؛ لأنها عاملة فيهما. وأما قولك: «إن من الأفعال ما لا مصدر له»، فيفسد بمصادر لا أفعال لها، نحو: وَيَلَّ وَوَيْحَ وَوَيْسَ، وما أشبه ذلك.

وأما قولك: «إن المصدر يعتل لاعتلال الفعل» ففاسد؛ لأننا نجد الفعل يعتل ومصدره صحيح، نحو: قُلْتُ قولاً، وضمت صوماً، وسرت سيراً، وبعثت يبعثاً، ونمت نوماً، ونحقت نحوقاً. والاعتلال في المصادر إنما جاء فيما كان مزيداً منها؛ نحو القيام والصيام والحيال، وما أشبه ذلك، والقياس على الأصل دون المزيد؛ لأن المزيد فرع. وأيضاً فالذي يخالفنا في هذه المسألة - وهو الفراء - قد حمل الأصل على الفرع؛ وذلك أنه زعم أن (ضرب) إنما بُني على الفتح؛ ليجيء الألف في التشية إذا قلت: ضرباً؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً^(١)، وإذا جَوَزَ حمل الأصل على الفرع سقط الاستدلال باعتلال المصدر لاعتلال الفعل.

وإذا كان كذلك فسدت هذه الأدلة، وثبت أدلتنا التي قدمناها.

(١٤٢) مسألة؛

ويقال: لَكُمْ من معنى يدخل المصدر في الكلام؟.

والجواب: أنه يدخل لأربعة معانٍ:

أحدها: أن يكون عوضاً من تكرار الفعل، ودلالة على رفع المجاز، وذلك نحو

قولك: ضربت ضرباً، وخرجت خروجاً، وقمت قياماً.

(١) في الإنصاف (١: ٢٤٠): «قال الفراء: إنما بنى الفعل الماضي على الفتح في فعل الواحد؛ لأنه يفتح في الاثنين».

والثاني: أن يدخل لإبانة عَدُّ المرات؛ نحو قولك: ضربت ضربةً، وضربت ضربتين، وضربت ضرباتٍ.

والثالث: أن يدخل لإبانة النوع، نحو قولك: رجع القهقرى^(١)، ومشى البشكى^(٢)، وجلس القرفصاء^(٣)، واشتمل الصمءاء^(٤).

والرابع: أن يقع موقع الحال، نحو: جاءنى مشياً، وقصدته ركضاً، تريد: ماشياً وراكضاً^(٥). وكذلك: أقبلت إليه سعيًا، وزرته عذواً، وكذلك ما جرى هذا المجرى.

(١٤٣) مسألة:

ويقال: لِمَ جاز تقديم المصدر وتوسيطه وتأخيرهُ؟

والجواب: أنه مفعولٌ، والمفعول فضلةٌ، والفضلة يُتَلَاَعَبُ بها؛ لأنها ليست مُعْتَمَدَةً

(١) القهقرى: الرجوع إلى الخلف، فإذا قلت: رجعت القهقرى، فكأنك قلت: رجعت الرجوع الذي يُعرف بهذا الاسم؛ لأن القهقرى ضربٌ من الرجوع.
(٢) البشكى في السير: السرعة وخفة نقل القوائم، وناقة بشكى: سريعة خفيفة المشى والروح (اللسان: بشك).

(٣) القرفصة: شد اليدين تحت الرجلين، وجلس القرفصاء: أن يجلس على أليتيه ويلزق فخذه بيطنه ويحتبى يديه يضعهما على ساقيه كما يحتبى بالثوب، تكون يده مكان الثوب، وهي جلسة الأعراب. انظر: اللسان: قرفص.

(٤) اشتمال الصمءاء: أن تجلّ جسدك بثوبك، نحو شملة الأعراب بأكسيته، وهو أن يردّ الكساء من يمينه على يده اليسرى وعاتقه الأيسر، ثم يردّه ثانية من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الأيمن فيغطيها جميعاً، فإذا قلت: اشتمل الصمءاء فكأنك قلت: اشتمل الشملة التي تعرف بهذا الاسم؛ لأن الصمءاء ضرب من الاشتمال: (انظر: اللسان: صمم).

(٥) إعراب هذا الضرب حالاً مذهب سيويه وجمهور البصريين، وهو من الحال الجامدة المؤولة بالمشتق. وذهب الأخفش والمبرد إلى أن المصادر في مثله معمولات لأفعال مقلدة وتلك الأفعال هي الحال، والتقدير: جاءنى مشياً، وقصدته يركض ركضاً. وذهب الكوفيون إلى أنها منصوبة بالأفعال السابقة مفعولات مطلقة لا أحوالاً، وهل استعمال مثل هذا قياس أو وقف على السماع؟ خلاف بين العلماء. انظر: المساعد: (٢: ١٣-١٤).

البيان، فجاز التقديم والتوسيط والتأخير، وكان التقديم للعناية بالمصدر، والتوسيط للعناية به وبالفعل؛ لأنهم يقدمون ما هم به أغنى وعلى إبانته أحرص، وهو معنى قول سيبويه^(١). وهذه العلة سائغة في كل ما قُدِّم أو وُسِّط مما حَقُّه أن يكون مؤخرًا.

(١٤٤) (33a) مسألة:

ويقال: لِمَ جاز حذف المصدر وإقامة نعته مقامه؟

والجواب: أن ذلك إنما جاز للتوسع في الكلام؛ لأن الفعل يَدُلُّ على مصدره، ومعنى المصدر موجود في الكلام - ذِكْرٌ أو لم يُذَكَّرْ - وإذا جاز حذفه من غير شيء يقوم مقامه فجواز حذفه مع ما يقوم مقامه أَشَوْعٌ، ولأن الغرض في ذكر المصدر إبانة نوع الفعل، وقد بان ذلك بالنعت الذي قام مقامه، وكذلك العَدَدُ يبيِّن مقدار ما وقع من الفعل، فَكُتِفِيَ بذكر النعت عن ذكر المنعوت لهذه العلة.

(١٤٥) مسألة:

ويقال: لِمَ جاز حمل المصدر على غير لفظ فعله، نحو: أنا أَدْعُهُ تَرْكًا شديدًا، وكذلك: كَسَرْتُهُ انكسارًا، وانكسر تكسرًا، وما أشبه ذلك؟

والجواب: أنه إنما جاز ذلك؛ لأن المعنى يرجع إلى شيء واحد، وإنما هو لخلاف في اللفظ دون المعنى، وإنما الممتنع من ذلك أن يختلف^(٢) لفظًا ومعنى؛ ألا ترى أنك لو قلت: ضربته تَرْكًا شديدًا، أو أخذته قعودًا أو قيامًا، لم يَجُزْ؛ لأن المصدر في هذا إنما يؤكد المعنى الذي ذكر، فإذا لم يذكر استحال أن يؤكد وهو معدوم.

(١) في سيبويه: (٣٤:١): «كانهم إنما يُقَدِّمُونَ الذي يباه بهم لهم، وهم يبيانه أغنى، وإن كانا جميعًا يُهَيِّئَانِهِمْ وَيُعَيِّنَانِهِمْ».

(٢) كذا، والأفضل: أن يختلفا، أي: الفعل والمصدر.

(١٤٦) مسألة:

ويقال: على كم مِنْ وَجْهِ ينقسم هذا القيل؟.

والجواب: أنه ينقسم على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يتفق معنى الفعلين ويختلف لفظهما، نحو: يَدْعُ وَيَتْرُكُ، فليس في هذا إلا اختلاف اللفظ فقط، فتقول: هو يَدْعُهُ تَرْكًا، ويحسن ذلك؛ لما قَدَّمناه.

والثاني: أن يكون الأصل مختلف المعنى في موضوعه ثم يخرج إلى اتفاق، نحو: اجتَوِزُوا وَتَجَاوَزُوا^(١).

والثالث: أن يكون معنى الفعلين مختلفًا، إلا أن في الأول معنى الثاني؛ كقولك: كَسِرَ انكسارًا، فكلُّ هذا جائزٌ حَسَنٌ، وإن كان انكسر لا يدل على الكسر من جهة لفظه، ولكن من جهة القياس العقلي الذي يقتضى أن كلَّ فعلٍ له فاعلٌ لا بدَّ منه، وفي التنزيل: ﴿وَاللَّهُ أَتَبَّكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(٢)؛ لأن في (أتبتكم) معنى تَبَّتُمْ، وقد قيل: هو على فعل محذوف، أي: أتبتكم فَبَّتُمْ نباتًا، وفيه: ﴿وَتَبَّتْ إِلَيْهِ تَبْيِلًا﴾^(٣)؛ لأن الأمر بـ (تَبَّتْ) يرجع إلى معنى: بَتَّلَ نفسك تبْيِلًا، وفي قراءة عبد الله^(٤): ﴿وَأَنْزَلَ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا﴾^(٥)؛ لأن أنزلَ ونَزَلَ لمعنى واحد، وقال القطامي^(٦):

(١) كذا، والأولى أن يقال: اجتَوِزُوا تجاورًا، حتى تتحقق المصدرية، قال سيويه: (٨١:٤): «هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل؛ لأن المعنى واحد، وذلك قولك: اجتوروا تجاورًا، وتجاوزا اجتوارًا؛ لأن معنى اجتوروا وتجاوزوا واحد، ومثل ذلك: انكسر كسرًا، وكسر انكسارًا؛ لأن معنى كسر وانكسر واحد».

(٢) نوح (١٧)، وانظر: سيويه: (٨١:٤). (٣) المزمل (٨)، وانظر: سيويه: (٨١:٤).

(٤) هو: عبد الله بن مسعود، صحابي، من رواة الحديث، توفي سنة ٣٠٢ هـ.

(٥) الفرقان ٢٥، وهي أيضًا قراءة الأعمش، وأما قراءة باقي القراء فهي: «ونزل». انظر: إتحاف فضلاء البشر (٣٢٨-٣٢٩)، والبحر المحيط: (٤٩٤:٦).

(٦) هو: عمير بن شثيم، شاعر غزلي، له ديوان مطبوع، توفي سنة ١٣٠ هـ.

٣٢- وَخَيْرُ الْأَمْرِ مَا اسْتَتَبَعْتَ مِنْهُ وَلَيْسَ بِأَنْ تَتَّبِعَهُ اتِّبَاعًا^(١)
لأن في تتبع معنى اتبع، وقال رؤبة^(٢):

٣٣- وَقَدْ تَطَوَّيْتُ انْطَوَاءً الْحِضْبِ^(٣)

لأن في تَطَوَّيْتُ معنى الانطواء؛ إذ معنى تَطَوَّيْتُ: تَعَلَّمْتُ الطِّي،^(33b) ومعنى
انطويت: طاورت في الطِّي، فلهذا جاز وقوع بعض المصادر موقع بعض.

(١) من الوافر، للقطامي، وفي الأصل: ما استعبدت، وصحح في الهامش إلى ما استتبع، وفي سائر
المراجع: استقبلت، انظره في: ديوان القطامي: (٤٠)، ومسيبويه: (٨٢:٤)، وابن الشجري:
(١٤١:٢).

(٢) هو: رؤبة بن العجاج، من الرُّبَاجِز، توفي سنة ١٤٥هـ.

(٣) رجز، لرؤبة بن العجاج، والحِضْب: الذكر الضخم من الحيات أو حية دقيقة. انظر: ديوان رؤبة:
(١٦)، وأعراب القرآن للنحاس: (٣٧١:١)، وابن الشجري: (١٤١:٢).

باب المفعول دونه^(١)

وهو الاستثناء

قال صاحب الكتاب:

«وَحَرْفُهُ (إِلَّا) وما بعدها، ينتصب في الواجب، تقول: قام القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، ورَأَيْتَ القَوْمَ إِلَّا زَيْدًا، ونظرت إلى القومِ إِلَّا زَيْدًا. فَإِنْ تَقَدَّمَ نَفْسٌ فَإِنَّكَ تَجْعَلُ إِعْرَابَ مَا بَعْدَ إِلَّا عَلَى إِعْرَابِ مَا قَبْلَهَا، فتقول: ما قام أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، وما رَأَيْتَ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا، وما نظرت إلى أَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا.

و(غَيْرُ) تَجُزُّ ما بعدها بإضافتها إليه وتجعل إعرابَ الراء منها كالاسم الذي بعد إِلَّا، فتنصبه في الواجب أبدًا، وتجعله بدلًا مما قبله في النفي، وتُتْبِعُهُ في إعرابه، وذلك قولك: جاء القَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ، ورَأَيْتَ القَوْمَ غَيْرَ زَيْدٍ، ومررت بالقومِ غَيْرِ زَيْدٍ (بالنصب) وتقول في النفي: ما جاءني أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ (بالرفع)، وما رَأَيْتَ أَحَدًا غَيْرَ زَيْدٍ (بالنصب)، وما مررت بِأَحَدٍ غَيْرِ زَيْدٍ (بالجر).

فأما: (ما خلا وما عدا وليس ولا يكون) فَإِنْ ما بعد هذه الأربعة نَصَبٌ في الاستثناء، تقول: جاء القوم ما خلا زَيْدًا وما عدا عمْرًا، وذهبوا لا يكون عمْرًا وليس عَبْدُ الله.

وأما (خلا وحاشا)، فَإِنْ شئتَ جَرَزْتَ بهما، وَإِنْ شئتَ نَصَبْتَ، فقلت: جاء القوم خلا عَبْدِ الله وَعَبْدَ الله (بالجر والنصب)، وكذلك: حاشا عَبْدِ الله وَعَبْدَ الله (بالجر والنصب).

(١) إطلاق المفعول دونه على الاستثناء مما انفرد به - فيما أظن - إذ لم أعثر على هذه التسمية لغيره من سبقه، وهي تسمية ملاحظ فيها أمران: أحدهما أن المستثنى ينصب بعد استيفاء رُكْنَيْ الجملة، وهو بهذا شبيه بالمفعول؛ لأنه فضلة مثله، وهذا سر إطلاق المفعول عليه. والثاني أن المستثنى غير داخل في حكم ما سبقه، بل هو خارج منه بواسطة أداة خاصة، فالحكم قد تم لما سبقه إثباتًا أو نفيًا دون أن يشارك هو فيه - وهذا سر إضافة اللفظ (دونه) إلى التسمية.

وإن استثنيت بـ (إلا أن يكون) فازقَعْ إن شئت، وإن شئت فانصب كقولك^(١): إلا أن تكون تجارة (بالرفع والنصب).

وأما (ولا سيما زيد) فإن شئت فجزّ، وإن شئت فازقَعْ.

مسائل هذا الباب

(١٤٧) مسألة:

ويقال: لم نُصبِ المستثنى؟

والجواب: أنه جاء بعد تمام الكلام فأشبه المفعول^(٢)، كما أشبهته الحال والتمييز، فكما نُصبنا كذلك نُصبِ المستثنى، وقد تقدّم أن كل ما جاء بعد تمام الكلام فهو منصوب؛ لأنه فضلة، كما أن المفعول كذلك، وكل منصوب فهو مشبه بالمفعول، كما أن كل مرفوع مشبه بالفاعل.

(١٤٨) مسألة:

ويقال: فما العامل في المستثنى؟

والجواب: أن العلماء اختلفوا فيه:

فقال سيويه في عدة مواضع: يعمل فيه ما قبله من الكلام، كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهمًا^(٣). وقال في موضع آخر: وتقول على هذا: ما

(١) كذا، والأولى أن يقول: كقوله عز وجل؛ لأن ما ذكره بعد ذلك هو جزء من الآية القرآنية الكريمة: ﴿إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم﴾ [البقرة ٢٨٢].

(٢) انظر: الأصول: (١: ٢٨١)، وفي فاتحة الإعراب: (٢١٣): «وأما نصب المستثنى؛ لأنه يشبه المفعول من وجهين: أحدهما عام والآخر خاص: أما العام فلكونه فضلة تجيء بعد تمام الكلمة مثله. وأما الخاص فلكون العامل يعمل فيه بتوسط الحرف، أعني إلا، كما أن المفعول معه كذلك. فإن قلت: هذه المشابهة إنما هي للاسم الواقع بعد إلا، وأما غير فليست له هذه المشابهة؟ قلنا: أيضًا له شبه خاص بالظرف وهو كونه مبهما مثله».

(٣) انظر: سيويه: (٢: ٣١٠).

رأيت أحداً إلا زيداً، فتتصبب زيداً على غير رأيت، والناس على ذلك أنه يجيء على معنى: لكن زيداً، ولا أعني زيداً^(١). وقال في آخر الباب: إن لفلان مالا إلا أنه شقي، لا يكون أبداً إلا على: إن لفلان، وهو في موضع نصب، وجاء على معنى: (34a) ولكنه شقي^(٢). ثم كشف عما في ضميره في باب غيره فقال: ولو جاز أن تقول: أتاني القوم زيداً، تريد الاستثناء ولا تذكر إلا، لما كان إلا نصيباً^(٣)، فاضطرب قوله في هذه المواضع هذا الاضطراب.

وكان أبو العباس وأبو إسحاق^(٤) يذهبان إلى أن المستثنى ينتصب بتقدير (أستثنى) يجعلان (إلا) نائبة عنه^(٥). والنحويون يزودون هذا ويحتجون على فساد بأنك

(١) انظر: سيويه: (٣١٩:٢) وبلاحظ أن الجاشعنى قال هنا: «والناس على ذلك»، مع أن في نص سيويه: «والدليل على ذلك...».

(٢) عبارة سيويه: (٣١٩:٢): «ومثله في الانقطاع من أوله: إن لفلان مالا إلا أنه شقي، فإنه لا يكون أبداً على: إن لفلان، وهو في موضع نصب، وجاء على معنى ولكنه شقي» أ.هـ. وتلاحظ زيادة إلا في عبارة الجاشعنى هنا في قوله: «لا يكون أبداً إلا على: إن لفلان...».

(٣) هو باب «غير» وفيه يقول: (٣٤٣:٢): وكل موضع جاز فيه الاستثناء بإلا جاز بغير، وجرى مجرى الاسم الذي بعد إلا؛ لأنه اسم بمنزلة وفيه معنى إلا، ولو جاز أن تقول: أتاني القوم زيداً - تريد الاستثناء - ولا تذكر إلا لما كان إلا نصيباً.

(٤) هو: إبراهيم بن السري بن سهل، من علماء اللغة والنحو، توفي سنة ٣١١هـ.

(٥) في المقتضب: (٣٩٠:٤) باب الاستثناء: «وذلك قولك: جاءني القوم إلا زيداً، ومررت بالقوم إلا زيداً، وما مررت بأحد إلا زيداً؛ وذلك لأنك لما قلت: جاءني القوم: وقع عند السامع أن زيداً فيهم، فلما قلت: إلا زيداً كانت إلا بدلاً من قولك: لا أعني زيداً واستثنى ممن جاءني زيداً، فكانت بدلاً من الفعل» أ.هـ. وكلام المبرد هنا يحتمل واحداً من أمرين:

أحدهما: أنه يرى أن الناصب للمستثنى هو الفعل المحذوف الذي جاءت إلا دليلاً عليه. والثاني: أن الناصب له هو إلا نفسها بعد أن أصبحت عوضاً من الفعل المحذوف ونائبه عنه، فأخذت حكمه في العمل، ونظير هذا يقال في ناصب المنادى في نحو: يا عبد الله. والفهم الثاني هو ما أخذ به الجاشعنى هنا، وكذلك ابن الأنباري في الإنصاف (المسألة: ٣٤)، وابن عصفور: (٢٥٢:٢)، ونسبه الأسفراييني إلى الكوفيين (٢١٣) واختاره ابن مالك في التسهيل، ونسبه إلى سيويه والجرجاني (الجنى الداني: ٤٧٧).

تقول: أتاني القوم غَيْرَ زيد، وليس قبل (غير) حرفٌ تقيمه مقام الناصب له، وإنما قبله فعلٌ وفاعل، ولا بدّ لكل منصوب من ناصب، والناصب ما هنا هو الفعل، فما بعد إلّا وغير في ذلك سواء.

وحكى القراء عن البصريين أن المستثنى منصوب بإضمار فعل معناه (لا أغنى زيدًا). وأراه أراد ما قال سيويه في بعض المواضع مما قد ذكرناه^(١). وزعم هو أن (إلّا) مركبة من (إنّ ولا) فإذا نَصَبْتَ نَصَبْتَ يانّ، وإذا رَفَعْتَ رَفَعْتَ بلا^(٢).

وزعم الكسائي أن المستثنى ينتصب على تأويل: فَعَلَ القوم إلّا أن فلانًا لم يفعل^(٣)، وحكى عنه أيضًا أنه كان يشبه المستثنى بالمفعول، فيجعله خارجًا من الوصف، وذلك هو الناصب له.

وهذه الأقوال كلّها مضطربة، وأصبح ما قيل في هذا: أن المستثنى ينتصب بالفعل الذي قبل إلّا، وجعلت إلّا موصلة له^(٤)، كما جعلت الواو التي في معنى (مع) موصلة للفعل في نحو: استوى الماء والخشب. وقد استقصيت القول على هذه المسألة في كتاب (الإكسير)^(٥)

(١) انظر التعليقة (٤٩٣)، وقد حكى السيرافي هذا الرأي عن المبرد والزجاج.

(٢) انظر رأيه هو وبعض الكوفيين في: الإنصاف: (٢٦١)، وابن عصفور: (٢٥٣:٢، ٢٥٤)، وجمع الهوامع: (١:٢٢٤).

(٣) وهذا هو ما يعرف بالنصب على الخلاف؛ ألا ترى أنك إذا قلت: قام القوم إلّا زيدًا، فإن ما بعد إلّا منفى عنه القيام وما قبلها موجب له القيام، انظر رأيي الكسائي في: الإنصاف: (٢٦١)، وابن عصفور: (٢٥٣:٢)، وفاتحة الإعراب: (٢١٣).

(٤) وينسب هذا إلى سيويه وجماعة من البصريين، ومنهم السيرافي والفارسي في التذكرة، كما ينسب إلى ابن خروف. انظر: الإنصاف: (٢٦١)، وفاتحة الإعراب: (٢١٣)، والمساعد: (١:٥٥٦)، والجنى الداني: (٤٧٧).

(٥) كتاب للمؤلف في النحو بعنوان «إكسير الذهب» يقع في خمسة مجلدات، وهو مفقود غير تعليقات ضعيلة وردت بهامش مخطوطة «الإشارة إلى تحسين العبارة» للمؤلف نفسه. انظر ما جاء بالمقدمة عن هذا الكتاب.

واختصرتها ها هنا؛ لأن هذا الكتاب يَضِيقُ عنها؛ لصغر حجمه^(١).

(١٤٩) مسألة:

ويقال: إذا كان في صدر الكلام نَفْيٌ فما يجوز فيما بعد (إلا) من الإعراب؟
والجواب: أنه لا يخلو أن يكون ما قبل إلا كلامًا تامًّا أو غير تام^(٢)، فإن كان تامًّا
جاز فيما بعد إلا وجهان: الرفع على البدل، والنصب على الاستثناء. وقد قرأت
القراء: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾، و﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٣)، والبدل أجود؛ لأن معنى قولك: ما قام
أحدٌ إلا زيدٌ، يُؤوَلُ إلى معنى: ما قام إلا زيدٌ. ووجه النصب أن الكلام قد تمَّ فأشبهه
الموجب، فنُصِبَ كما يُنْصَبُ الموجب.
وإن كان غير تام سَلَطْتُ ما قبل إلا على ما بعدها، فأعطيته قِسْطَهُ من الإعراب،
وذلك نحو: ما قام إلا زيدٌ، وما رأيت إلا زيدًا، وما مرت إلا بزيد^(٤).

(١) في ناصب المستثنى تفصيلًا وترجيحًا، انظر: الإنصاف (المسألة ٣٤) من (٢٦٠-٢٦٥)، وأسرار
العربية: (٢٠٢-٢٠٤)، وشرح السيرافي: (١٠٨:١)، وفاتحة الإعراب: (٢١٣-٢١٥)، وابن
عصفور: (٢٥٢:٢-٢٥٤)، والمقتضب: (٣٩٠:٤-٣٩١) بتعليقات الشيخ عضيمة، والمساعد:
(٥٥٥:١-٥٥٧)، وأوضح المسالك: (٢٥٤:٢) بتعليقات الشيخ محيي الدين، والإيضاح لابن
الحاجب: (٣٦١:١-٣٦٣)، والجنى الثاني: (٤٧٦-٤٧٨)، وابن النازم: (١١٥-١١٧)، وابن
يعيش: (٧٦:٢-٧٧).

(٢) الكلام التام هنا هو: ما ذكر فيه المستثنى منه، فيكون المستثنى خارجًا عما ذكر في الكلام، والكلام
غير التام هو: ما لم يذكر فيه المستثنى منه، فيكون المستثنى خارجًا عما طَوَّى ذكره في الكلام وهو
مقدر.

(٣) النساء ٦٦، والقراءة بالنصب هي قراءة ابن عامر وعيسى بن عمر وأُتِيَّ وابن أبي إسحاق، وقراءة
الرفع هي قراءة الجمهور. انظر: البحر المحيط: (٢٥٨:٣)، وإعراب القرآن للنحاس: (٤٦٨:١) وفيه أن
أهل الكوفة يعربونه على التكرير، أي: ما فعلوه ما فعله إلا قليل منهم.

(٤) وأجاز الفراء في الاستثناء غير التام الرفع على البدل والنصب على الاستثناء، ويجعل الفاعل
محدوقًا، وهذا جارٍ على مذهب الكوفيين الذين يجيزون حذف الفاعل.. انظر: النكت الحسان:
(١٠٥).

(١٥٠) مسألة:

ويقال: ما حكم (غير) في الاستثناء؟.

والجواب: أن حكمها أن تُعَرَّبَ بإعراب الاسم الذي يقع بعد إلا، وأن يُجَرَّ ما بعدها بإضافتها إليه؛ لأنها اسم، وحقُّ الأسماء أن تتسلط عليها العوامل، وأن تضاف إلى ما يُخَصَّصُهَا إن كانت مبهمة،^(٣٤ب) فخالفت (إلا) من هذا الوجه، وإن كانت موافقة لها في المعنى من وجه آخر، وهو: إخراج ما بعدها مما دخل فيه ما قبلها؛ ولهذا دخلت في باب الاستثناء^(١)، وإلا فالأصل أن تكون وصفاً؛ نحو قولك: عندي درهم غَيْرُ جَيِّدٍ. وكما شُبِّهَتْ غَيْرُ يالاً في الاستثناء، كذا شُبِّهَتْ إلاً بغير^(٢) فَوُصِفَ بها في نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٣)، وعليه قول عمرو بن معديكرب:

٣٤- وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَنَرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ^(٤)

(١) في سيويه: (٣٤٣:٢): «وكل موضع جاز فيه الاستثناء يالاً جاز بغير، وجرى مجرى الاسم الذي بعد إلا؛ لأنه اسم بمنزلة وفيه معنى إلا».

(٢) انظر: الأصول: (٢٨٥:١).

(٣) الأنبياء ٢٢، فجعل إلا للاستثناء هنا مفسد للمعنى ومفسد لللفظ: أما فساد المعنى فلأن التقدير حيثل: (لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا) وذلك يقتضى بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا، وليس ذلك هو المراد. وأما فساد اللفظ فلأن آلهة جمع منكراً في الإثبات، فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء منه، فلو قلت: قام رجال إلا زيداً، لم يصح اتفاقاً. وزعم المبرد أن إلا هنا للاستثناء وأن ما بعدها بدل.. انظر تفصيل ذلك وشروط وقوع إلا صفة مثل غير في: المعنى: (٩٩-١٠١)، والجنى الداني: (٤٧٨).

(٤) من الوافر، لعمرو بن معديكرب، وينسب إلى حضرمي بن عامر، أو سوار بن المضروب، أو الأعشى، انظره في ديوان عمرو بن معديكرب: (١٨١)، والجنى الداني: (٤٧٩)، وشرح الأبيات المشككة الإعراب: (٢٧٥)، والزاهر: (٤٠٥:٢)، والعقد الفريد: (٤٤:٣)، والجمل في النحو للخليل: (٥٥، ٣٠٠). والفرقدان: نجمان في السماء لا يفرقان.

(١٥١) مسألة:

ويقال: ما حكم قولهم: ما خلا، وما عدا، وليس، ولا يكون؟
والجواب: أن حُكْمَهُنَّ أن يُضْمَرَ فِيهِنَّ فَاعِلُوهُنَّ وَيُنْصَبُ ما بعدهن، وفيهِنَّ معنى الاستثناء، كأنك قلت: ما خلا بعضهم زيدًا، وما عدا أخذهم عمراء، وليس الآتى عَبْدَ الله، ولا يكون أخذهم بشرًا، إلا أن الفاعلَ فيهن لا يجوز إظهاره؛ لأنه قد اشْتُغِيَ عنه بدلالة الكلام عليه^(١).

وأجمع النحويون على نصب ما بعدهن إلا الكسائي؛ فإنه أجاز فيما بعد (ما خلا وما عدا) الجزء على تقدير زيادة (ما)^(٢) وهو قبيح؛ لأنها أَوَّلُ، ولا تحسن الزيادة في الأول، ومع ذلك فإن النصب بـ (خَلَا وَعَدَا)، إذا حذفتهما (ما) الوجه؛ لأنهما فعلان.

(١٥٢) مسألة:

ويقال: ما حكم حاشا وخلا؟

والجواب: أنه قد جاء عن العرب الجزأ بهما والنصب، إلا أن الجزأ بـ (حاشا) عند سيبويه أجود^(٣)، والنصب جائز، قال الشاعر:
٣٥- حاشا أبي ثوبان إن به ضئنا عن الملحة والشنم^(٤)

(١) انظر: سيبويه: ٢: ٣٤٧، ٣٤٨.

(٢) وهو أيضًا رأى الجرمي والربيعي والفارسي وابن جني، وإنما كان قبيحًا؛ لأنه لا سماع بمضده ولا قياس بمساعدته؛ لأن (ما) لا تزداد قبل الجازء بل بعده، انظر: المغني: (١٧٩)، والجنى اللاني: (٤١٤)، ومع الهوامع: (٢٢٣: ١).

(٣) انظر: سيبويه: (٢: ٣٤٩-٣٥٠).

(٤) من السريع، للجميح بن الطماح، وينسب إلى سيرة بن عمرو الأسدي، ويزعى المرادي أن هذا البيت ملفق من بيتين هما:

حاشا أبو ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببكمة قذم
عمسرو بن عبد الله إن به ضئنا عن الملحة والشنم
انظر: الجنى اللاني: (٥١٣، ٥١٤)، والمغني: (١٦٦)، وابن الناظم: (١٢٣)، ولسان العرب: حشا. وأبو ثوبان: اسم رجل. والضن: البخل، والمراد أنه لا يؤذي أحدًا بلسانه. والملحة: مفعلة من قولهم: لحوت الرجل ولحيته: إذا لمته وألحمت في لومك.

وحكى أبو زيد^(١) أنه سمع أعرابياً يقول: «اللهم اغفر لي ولمن سمع، حاشا الشيطان وأبنا الأصبغ»^(٢)، ونَصَبَ.

وأما (خلا) فالنصبُ بها أجودُ، والجرُّ بها حكيٌّ عن بعض العرب^(٣). وكان أبو العباس يُسَوِّى بين حاشا وخلا ويجعلهما فعلين^(٤)؛ لأنك تقول: حاشى يُحَاشِى، وَخَلَا يَخْلُو، قال النابغة:

٣٦- وَلَا أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ وَلَا أَحَاشِى مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ^(٥)
وَمِنْ حِجَّة مَنْ جَعَلَ (حاشى) حرفاً أن يقول: هذا إنما اشْتُقُّ من الحرف، كما قالوا: سألتك حاجة فلَوْلَيْتَ لى، أي: قلت لى: لَوْلَا^(٦). ومثل ذلك: هَلَّلَ

(١) هو: سعيد بن أوس، صاحب (النوادر في اللغة) توفي سنة ٢١٦ هـ.
(٢) انظر: الأصول: (٢٨٨:١)، وابن عصفور: (٢٤٩:٢)، والمغنى: (١٦٥)، والجنى اللاني: (٥١٣)، والمحتسب: (٣٤٢:١)، وابن يعيش: (٨٥:٢)، والرضي: (٢٤٤:١)، وابن الناظم: (١٢٣)، وابن عقيل: (٥٢٦:١)، والنكت الحسان: (١٠٤). وهذا نثر، وأبوا الأصبغ: اسم رجل، وجعله قريباً للشيطان، تنبيهاً على التحاقه به في الخسنة وقبح الفعل. وجاء في حاشية الصبيان وغيرها قوله: فإن قلت: إن حاشا إنما يستثنى بها في مقام التنزيه، والغفران لا ينثره منه. قلت: يُولغ في قبح الشيطان وأبي الأصبغ وخسنتهما حتى كأن الغفران ينقص بمرتبتيهما في القبح والخسنة. انظر: حاشية الصبيان (١٦٥:٢)، ومغنى اللبيب بحاشية الأمير (حاشا).
(٣) انظر: سيبويه: (٣٤٩:٢).

(٤) جعل المبرد كلاً من خلا وحاشا حرفاً مرة أخرى، حين قال المقتضب (٣٩١:٤): «وما كان حرفاً سوى إلا فحاشا وخلا. وما كان فعلاً فحاشا وخلا - وإن وافق لفظ الحروف - وعدا ولا يكون» اهـ. ويضاف إلى حجة الفعلية في حاشا - غير ما ذكره - أنه يقال: حاشى لزيد، وحرف الجر لا يدخل على مثله، وأن الحذف يدخلها، يقال: حاش لزيد، والحذف إنما يقع في الأسماء والأفعال دون الحروف. انظر: لسان العرب: حشا.

(٥) من البسيط، للنابغة الذبياني: انظر في: ديوانه (١٣)، والجنى اللاني: (٥١٠)، والتبصرة: (٣٨٥:١)، والمقتصد: (٦١٧:٢)، وجمل الزجاجي: (٢٣٣)، والأصول: (٢٨٩:١)، والفرائد: (٤٢٦).
(٦) ومن حجته أيضاً قول الأقيشر:

في فتية جعلوا الصليب إلههم حاشائى إني مسلمٌ معذور
وحاشى في البيت حرف جر، ولو كانت فعلاً لقال: حاشائى - بنون الوقاية - انظر: لسان العرب: حشا.

وَحَوَّلَ وَيَسْمَل^(١). وما أشبه ذلك مما يُشْتَقُّ من الحروفِ والجُمَلِ.

(١٥٣) مسألة:

ويقال: ما حكم (إلا أن يكون)؟.

والجواب: أن (إلا) فيه للاستثناء المنقطع، و(أن يكون) في موضع نصب على الاستثناء المنقطع^(٢)، (35a) وما بعد (أن يكون) يجوز فيه الرفع على أن تجعل يكون^(٣) بمعنى الحدوث والوقوع، والنصب على أن تجعل يكون ناقصة واسمها مضمير فيها وما بعدها خبر لها، وقد قرأت القراء: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾ و﴿تِجَارَةً﴾^(٤)، على ما فسرت لك.

(١) هذا ما يُعرف في علم الصرف بالنحت، وهو أن يؤخذ فعل على مثال فَعَلَّ - غالباً - من الجمل، وبابه السماع، ومعنى الأفعال التي ذكرها: قال لا إله إلا الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وبسم الله الرحمن الرحيم.

(٢) الاستثناء المنقطع هو: ألا يكون المستثنى فيه من جنس المستثنى منه، وحكمه النصب دائماً. وفي سيويه: (٣٤٩:٢): «وإذا قلت: أتوني إلا أن يكون زيد، فالرفع جيد بالغ، وهو كثير في كلام العرب؛ لأن يكون صلة لـ (أن)، وليس فيها معنى الاستثناء، وأن يكون في موضع نصب اسم مستثنى، كأنك قلت: يأتونك إلا أن يأتيك زيد، والدليل على أن يكون ليس فيها هنا معنى الاستثناء أن ليس وعداً وخللاً لا يقعن ههنا».

(٣) في الأصل: كان، وما أثبتته لمراعاة لفظ المثال موضوع البحث.

(٤) النساء ٢٩، والقراءة برفع تجارة لأهل المدينة وأبي عمرو، وقرأ الكوفيون بالنصب وهو اختيار أبي عبيد، قال أبو جعفر النحاس: النصب بعيد من جهة المعنى والإعراب، فأما المعنى فإن هذه التجارة الموصوفة ليس فيها أكل الأموال بالباطل فيكونا النصب، وأما الإعراب فيوجب الرفع؛ لأن أن ههنا في موضع نصب؛ لأنها استثناء ليس من الأول وتكون صلتها، والعرب تستعملها ههنا بمعنى وقع، فيقولون: جاءني القوم إلا أن يكون زيد، ولا يكاد النصب يعرف، انظر: إعراب القرآن للنحاس: (٤٤٩:١).

(١٥٤) مسألة:

ويقال: ما حكم (لا سيِّما) في الاستثناء^(١)؟.

والجواب: حكمها أن تُقَدَّرَ (ما) فيها زائدة وتَجُزُّ ما بعدها بإضافة (سيِّ)، كقولك: لا سيِّ زيد، هذا هو الوجه^(٢). ويجوز الرفع على أن تجعل (ما) بمعنى (الذي) وتضمير المبتدأ، كأنك قلت: لا سيِّ الذي هو زيد، أي: لا مثل الذي هو زيد، وهو قبيح؛ لجعلك (ما) للآدميين^(٣).

(١) الظاهر من سؤاله أنه أدخل (لا سيِّما) في باب الاستثناء، وهو بهذا يوافق رأى الكوفيين وجماعة من البصريين - منهم الزجاج والفارسي - وهو بعيد؛ لأن الاستثناء إخراج بغض من كُـلِّ، وأنت إذا قلت: قام القوم لا سيِّما زيد، فزيد داخل مع القوم في القيام، بخلاف الاسم الواقع بعد إلا، هذا من جهة المعنى، وأما من جهة اللفظ فلدخول الواو عليها فيقال: ولا سيِّما زيد، ولعدم صحة وقوع إلا موقعها، ولا تدخل الواو على أدوات الاستثناء ويصح وقوع إلا موقعها.

والعذر لمن أدخلها في باب الاستثناء أن زيدا قد خرج عن أن يكون على صفة القوم في القيام؛ ألا ترى أنك إذا قلت: قام القوم لا سيِّما زيد، فزيد مشارك للقوم في القيام إلا أن قيامه أكثر من قيام كل واحد منهم، فلما كان فيها هذا القدر من الإخراج جعلها لذلك من هذا الباب فيكون استثناء منقطعا. والصحيح أن (لا سيِّما) ليست من أدوات الاستثناء، وإنما المذكور بعدها منته على أولويته بالحكم؛ لأنك إذا قلت: جاء القوم لا سيِّما زيد، كان زيد جائيا في جملةهم على وجه أكد وأقوى، وليس خارجا حتى يكون من باب الاستثناء، وسيبويه حين ذكر هذا الاستعمال لم يذكره في باب الاستثناء وإنما ذكره في باب النفي بلا. انظر: سيبويه: (٢٨٦:٢)، وابن عصفور: (٢٦٢:٢)، والمساعد: (٥٩٦:١).

(٢) هذا رأى الخليل وسيبويه: انظر: سيبويه: (٢٨٦:٢).

(٣) لأن (ما) تستعمل لما لا يعقل، ويضعفه أيضا حذف عائد الموصول المرفوع مع عدم الطول، والجملة من المبتدأ المحذوف وخبره صلة ما الموصولة. ويجوز عند ابن خروف أن تكون (ما) نكرة موصوفة بالجملة الاسمية ذات المبتدأ المحذوف، والتقدير: ولا سيِّ شخص أو شيء هو زيد.

وما ذكره المجاشعي هنا يسري حكمه على النكرة والمعرفة بعد لا سيِّما، وتزيد النكرة وجها ثالثا هو جواز النصب على التمييز لـ (ما) وهي نكرة تامة، كأنه قال: ولا مثل شيء، ثم فسرته بالنكرة. وقد يرد بعد لا سيِّما ظرف أو جملة فعلية، وانظر: تفصيل ذلك كله في:

المساعد: (٥٩٦-٥٩٨)، والمقتصد: (٧١٣:٢)، والمغنى: (١٨٦، ٤١٢)، وفاتحة الإعراب: (٢٢٠-٢١٩)، والكافية الشافية: (٧٢٤-٧٢٦)، وابن يعيش: (٨٥:٢-٨٦).

بَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ

قال صاحب الكتاب:

«تقول: ما زِلْتُ وَزَيْدًا حَتَّى فَعَلْتُ. تَنْصِبُ زَيْدًا؛ لِأَنَّكَ تَرِيدُ: مَا زِلْتُ بِهِ، وَمَا زِلْتُ مَعَهُ حَتَّى صَنَعْتُ. وَكَذَلِكَ: لَوْ تُرِكَتْ وَرَأَيْتُكَ لَفَعَلْتُ، وَلَوْ تُرِكَتْ وَالْأَسَدُ لَعَقَرْتُ. وَكَذَلِكَ: مَا زِلْتُ أَسِيرُ وَالنَّيْلُ، تَرِيدُ: مَعَ النَّيْلِ. وَكَذَلِكَ: اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةُ، وَجَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ.

تَنْصِبُ هَذَا كُلَّهُ وَمَا أَشْبَهَهُ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ».

مَسَائِلُ هَذَا الْبَابِ

(١٥٥) مَسْأَلَةٌ:

ويقال: ما العامل في المفعول معه؟

والجواب: أن العامل فيه الفعل الذي يتقدم، إلا أنه يعمل بتوسط الواو^(١) كما يعمل الفعل في الاستثناء بتوسط (إلا)، وقد شرحنا ذلك في الباب المتقدم.

(١٥٦) مَسْأَلَةٌ:

ويقال: إذا كانت الواو بمعنى (مع) فَلَيْمَ لَا تَجُزُّ، كَمَا جَزَتْ الْوَائِي فِي الْقِسْمِ، وَكَمَا جَزَتْ وَهِيَ فِي مَعْنَى رُبِّ^(٢)؟

(١) هذا هو الظاهر من مذهب سيويه، فإنه قال: (٢٩٧:١): «باب ما يظهر فيه الفعل ويتنصب فيه الاسم؛ لأنه مفعول معه.. وذلك قولك: ما صنعت وأباك، ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، إنما أردت: ما صنعت مع أهلك، ولو تركت الناقة مع فصيلها، فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغير المعنى، ولكنها تُعْمِلُ في الاسم ما قبلها» اهـ.

وليس المقصود بالفعل في كلام المجاشعي خصوص الفعل، وإنما المقصود: كل ما يمكن إعماله مما يشبه الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر ونحو ذلك، نحو: لست زائلاً وزيناً حتى يفعل، والناقة متروكة وفصيلها، وعرفت استواء الماء والخشبة، وخشبك وزيناً درهم.

(٢) كون الواو بمعنى مع مقتضياً للجر من حيث إن ما بعد مع يكون مجروراً دائماً، إما بالإضافة - عند من قال باسميتها - وإما بكونها حرف جر - عند من قال بحرفيتها - وحق الواو ألا تعمل في -

والجواب: أن الواوَ ها هنا تفارق الواو هناك؛ لأن الواو ها هنا جارية مجرى حروف العطف^(١)، والدليل على ذلك أن العرب لا تستعمل الواو بمعنى (مع) إلا في الموضع الذي يجوز أن تكون فيه عاطفة، فلما كانت جارية مجرى حروف العطف لم تعمل، كما لا تعمل حروف العطف شيئاً سوى أن تُدْخِلَ ما بعدها في إعراب ما قبلها.

وكان أبو الحسن الأَخْفَشُ يذهب إلى أن انتصابَ المفعول معه انتصابَ الظرف^(٢)، قال: وذلك أن الواوَ واقعةٌ موقعَ مَع، و(مَع) ظرفٌ، وكانت منتصبةً على الظرف، فلما أقمت الواوَ مقامها انتصبَ ما بعدها انتصابَ (مَع) التي وقعت موقع الواو معها^(٣).

= فعل ولا في اسم؛ لأنها حرف مشترك بين الأسماء والأفعال، وما كان هذا شأنه كان غير عامل، مثل همزة الاستفهام، ومن هنا كان رأى سيبويه والجمهور أن العامل في المفعول معه هو ما تقدم الواو من فعل أو شبهه، وأن الواو موصلة هذا العمل.

ومن أجل هذا فإطلاق المجاشعي عمل الواو إذا كانت للقسم أو بمعنى رُبِّ فيه نظر: أما واو القسم فالظاهر أنها هي الجارة لاختصاصها بالاسم، وهي حينئذ نائبة عن باء القسم أو بدل منها. وأما واو رُبِّ فالذين ذهبوا إلى أنها جارة بنفسها هم المبرد والكوفيون، واستدلوا بافتتاح القصائد بها، كقول رؤبة: (وقاتم الأعماق خاوى الخثرق)، والصحيح أن الجرَ بِرُبِّ المحذوفة لا بالواو؛ لأن للواو أسوة بالفاء وتلن وهم لم يختلفوا في أن الجر بعدهما بِرُبِّ المحذوفة. انظر: الجنى الداني: (١٨٥)، والمعنى: (٤٧٣).

(١) قال: (جارية مجرى حروف العطف)؛ لأن هناك فرقاً بين هذه الواو وواو العطف، من جهة أن هذه الواو لا تشرك الثاني في إعراب الأول: فلو قلت: سرْتُ والنيلُ - بالعطف - لم يجر؛ لأنه يصير المعنى: سرْتُ وسار النيلُ، ولم تُرِدْ هُنا، وإنما أردت: سرْتُ مع النيلُ.

(٢) انظر رأيه في: الجنى، والداني: (١٨٥)، والرضي: (١٩٥:١)، والإنصاف: (٢٤٨).

(٣) في ناصب المفعول معه آراء أخرى، انظرها تفصيلاً في: الإنصاف: (٢٤٨-٢٥٠)، والمساعد:

(١: ٥٣٩-٥٤٠)، والجنى الداني: (١٨٥-١٨٦)، والرضي: (١٨٠:١)، والأشموني: (٣٩٥:٢)،

وابن الناظم: (١١٠)، وأوضح المسالك: (٢٤٢:٢-٢٤٣)، وابن يعيش: (٤٨:٢-٤٩).

(١٥٧) مسألة:

ويقال: ما الفرق بين الواو التي بمعنى العطف، والواو التي بمعنى (مع)؟
والجواب: (35b) أن التي بمعنى العطف توجب الشركة في المعنى، فإن كان الأوّل على معنى الفاعل كان الثاني كذلك، وإن كان على معنى المفعول فكذلك، وليست الواو التي بمعنى (مع) كذلك؛ لأنها للمصاحبة فقط، فهي جامعة غير عاطفة، والأولى جامعة عاطفة.

(١٥٨) مسألة:

ويقال: لِمَ جاز أن تُقدّر: ما زِلْتُ وزيدًا حتى فعل، مرةً بالباء ومرةً بـ (مع)؟
والجواب: أن ذلك إنما جاز لتقارب معناه في الأصل، مع أن كلّ واحدة منهما تصلح في هذا الكلام، وذلك أن الباء للإلصاق، و(مع) للمصاحبة، فإذا قدرته بالباء كان المعنى: لَصِيقْتُ به حتى فعل، وإذا قدرته بـ (مع) كان المعنى: صاحبت حتى فعل^(١).

ولا يصلح هذا في كلّ موضع، لو قلت: لو تُرِكَت الناقةُ وفَصِيلُها لَرَضَعَهَا، وأردتَ تقديره بـ (مع) كان صحيحًا، ولو أردتَ تقديره بالباء لم يصلح؛ لأن الملاصقة لا معنى لها هنا؛ ألا ترى أنه لا يصلح: لو تُرِكَت الناقةُ بفصيلها لرضعها، وأنت تريد معنى الواو، وكذلك: ما زِلْتُ أَسِيرُ بالنيل، لا يصلح، وإنما يُنظَرُ في هذا إلى ما يوافق المعنى^(٢).

(١) انظر: سيويه: (٢٩٨:١)، والأصول: (٢١٠:١).

(٢) قد يكون الإلصاق الذي هو الأصل في معنى الباء حقيقيًا، نحو: أمسكتُ الحبلَ بيدي. وقد يكون مجازيًا نحو: مروتُ يزيد، قال الزمخشري معناه: التصق مروري بموضع يقرب منه، وعليه فلا مانع من تقدير الباء في المثال الذي ذكره على أنه التصاق مجازي، أي: لو تركت الناقة بمكان قريب من فصيلها لرضعها.

بَابُ حُرُوفِ الْجَرِّ

قال صاحب الكتاب:

«وهي ثلاثة أنواع:

نوعٌ هو حروفُ جرٍّ خالصةٌ، وهي ستة: مِنْ وإلى وفي ورُبُّ والباء واللام، مثل:

يزيد، ولزيد، وإلى زيد، ومن زيد، ورُبُّ رجلٍ لقيتُ^(١).

ونوعٌ يجرُّ ويصح فيه تأويلُ الاسم وتأويلُ الحرف، وهي ستة: مُذْ ومُنْذُ وعَنْ وعلى

والكاف ومع.

ونوعٌ يَجْرُ^(٢) في مواضعٍ خاصةٍ، وهي ستة:

الواو، وهي تَجْرُ في موضعين: أحدهما: بمعنى رُبُّ، في مثل:

٣٧- وَبَلَدَةٌ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ^(٣)

يريد: رُبُّ بلدةٍ.

والثاني: الْقَسَمُ نحو: وَاللَّهِ لأَفْعَلَنَّ، تريد: أحلف بالله.

والتاء في نحو: تَاللَّهِ،

= والإصاق والمصاحبة بينهما العموم والخصوص المطلق، فالإصاق أعم من المصاحبة، يجتمعان في نحو قوله: (خليلي مُرًّا بي على أُمِّ جُنْدَبٍ) فالمعنى: أُمِّرائي عليها وأنتما معي، أي: كونوا معي حين يلتصق مروري بمكانها، وينفرد الأعم - وهو الإصاق - في نحو: أمسكت الحبل بيدي؛ إذ لا معنى للمصاحبة هنا.

(١) لم يمثّل للجر به (في).

(٢) في الأصل: ونوع آخر في موضع خاصة.

(٣) رجز، لجبران القوْذ، واسمه عمرو بن الحارث، وينسب إلى العجاج، انظر: ديوانه ٥٢، والجنى الداني: (١٩٢)، وابن عصفور: (٥٠٢:١، ٢٦٧:٢)، والمقصد: (٧٢٠:٢)، وفاتحة الإعراب: (٢٢٨)، والبغداديات: (٤٦٧)، وغريب الحديث للحري: (٣٢١:١)، وما ذكره الفزاري من أن الواو هي الجارة هنا - دون رُبُّ - خلاف لمذهب سيويه والجمهور، وهو من رأى الكوفيين والمبرد. انظر: الجنى الداني: (١٨٥)، والغنى: (٤٧٣).

وَحَتَّى، وهي غاية، نحو: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(١) تريد: إلى.
وكذلك: حاشا وعدا وخلا - في الاستثناء - إن شئت جررت بهذه الثلاثة، وإن
شئت نصبت، حكى الجزر بعدها عن العرب الليث بن مظهر^(٢).

مسائل هذا الباب

(١٥٩) مسألة:

ويقال: لِمَ عملت هذه الحروف؟

والجواب: أنها اِخْتَصَّتْ بالأسماء، وكلُّ حرفٍ اِخْتَصَّ بِقَبِيلٍ فإنه يعمل فيه. فإن
لم يُخْتَصَّ بقَبِيلٍ دون قبيلٍ فإنه لا يعمل شيئاً، نحو: هل ويل والواو والقاء، وما أشبه
ذلك من حروف الاستفهام وحروف^(36a) العطف^(٣)، فأما (ما) فإنها متغايرة المعنى،
وإن اتفق لفظها، فالتى تدخل على الاسم وتعمل فيه الرفع، وفي خبره النصب، غَيْرُ
التي تدخل على الاسم وعلى الفعل ولا تؤثر فيهما. هذا قول ابن السراج^(٤).
فإن قيل: فإن لام المعرفة تختص بالاسم، وهي مع ذلك لا تعمل فيه.
قيل: لام المعرفة قد صارت كأحد أجزاء الاسم، وبعض الكلمة لا يعمل. وكذلك
الجواب عن (السين وسوف) في اختصاصها بالأفعال^(٥).
و(قَدْ) عندهم منزلة ذلك التنزيل؛ لأنها تُحْدِثُ في الفعل تقريباً من الحال، كما

(١) القلر (٥).

(٢) انظر: لسان العرب (خلا). والليث بن المظفر: صاحب الخليل بن أحمد، يقال: إنه أدخل في
كتاب العين من علم القوم شيئاً كثيراً فأفسد الكتاب بذلك، ويطلق عليه أحياناً: الليث بن رافع بن
نصر بن سيار، له ترجمة في معجم الأدباء، وتوفى سنة ١٧٥ هـ.

(٣) انظر: الأصول: (٥٥:١).

(٤) انظر: الأصول: (٥٥:١-٥٦).

(٥) انظر: الأصول: (٥٦:١)، ولم يعمل مع هذا الاختصاص؛ لكونهما بعض أجزاء الفعل؛ ولذا لا
يصح الفصل بينهما وبين الفعل بفواصل.

تحدث (السين وسوف) فيه معنى الاستقبال، وتخلصه له بعد أن كان محتلاً^(١).

(١٦٠) مسألة:

ويقال: قَلِمَ عملت هذه الحروف الجرَّ خاصة؟.

والجواب: أن للعلماء فيها ثلاثة أقوال:

أحدهما: أنها لما اخْتُصَّت بالأسماء عملت الإعراب الذي لا يكون إلا في الأسماء، وهو الجر.

والثاني: أنها لما كانت تدخل على المرفوع والمنصوب، في نحو قولك: ما جاءني من أحد، وما رأيت من أحد^(٢)، اختير لها حركة متوسطة بين حركة المنصوب والمرفوع، وتلك الحركة الكسرة؛ لأنها من الياء، والياء من وَسَطِ الحَنَكِ وما يليه من وسط اللسان، والضممة من الشفتين؛ لأنها من الواو، والفتحة من الحلق؛ لأنها من الألف، فصارت الكسرة متوسطة بينهما.

والثالث: أنهم أرادوا أن يَفَرَّقُوا بين حركة ما يصل إليه الفعل بنفسه وحركة ما يصل إليه بوسيطه، والفعل الواصل بنفسه أَسْبَقُ، فسبق إلى الفتحة وبقيت الكسرة للواصل بوسيطه، فأما الضمة فاستولى عليها الفاعل وما أشبهه.

(١٦١) مسألة:

ويقال: كم من موضع لـ (من)؟.

(١) في المغنى: (٢٧٧): «قد الحرفية مختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس، وهي معه كالجزء فلا تفصل منه بشيء، اللهم إلا بالقسم...» اهـ. ومتى كانت كالجزء من الفعل فلا تعمل فيه؛ لأن بعض الشيء لا يعمل في بعضه.

(٢) (أحد) في المثال الأول فاعل مرفوع محلاً، وفي المثال الثاني مفعول به منصوب محلاً، وقد منع من ظهور الضمة والفتحة اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

والجواب: أن لها أربعة مواضع^(١):

أحدهما: أن تكون لا ابتداء الغاية، نحو: خرجت من الدار، وجئت من السوق.

والثاني: أن تكون للتبعض، نحو: أخذت من المال درهماً، وليست ثوباً من خَزٍّ.

والثالث: أن تكون في القسم، ولا تدخل إلا على (رُئِي)، وذلك قولك: مِنْ رُئِي

لأُخرجن^(٢).

والرابع: أن تكون زائدة مؤكدة، نحو قولك: ما جاءني من أحدٍ، وما فيها من أحدٍ

في التنزيل: ﴿مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾^(٣).

(١٦٢) مسألة:

ويقال: كم من موضع لـ (لَيّ)؟.

(١) يرى بعض العلماء أن لـ (من) معاني كثيرة قد تصل إلى خمسة عشر معنى، ولم يثبت أكثر النحاة لها كل هذه المعاني، بل تأولوا كثيراً من ذلك على التضمين أو غيره، وقد ذهب المبرد وابن السراج والأخفش الأصغر والسهيلي والزمخشري إلى أنها لا تكون إلا لا ابتداء الغاية، وأن سائر المعاني التي ذكروها ترجع إلى هذا المعنى، وتفصيل ذلك كله في:

الأصول: (٤٠٩:١-٤١٠)، والجنى اللداني: (٣١٤-٣٢٤)، والمغنى: (٤١٩-٤٣١)، وفاتحة الإعراب: (٤٣-٤٤)، والتبصرة: (٢٨٥:١-٢٨٦)، وابن عصفور: (٤٨٤:١-٤٩٣)، والمقتصد: (٨٢٣:٢-٨٢٤)، والمساعد: (٢٤٥:٢-٢٥٣)، والكافية الشافية: (٧٩٦:٢-٧٩٨)، وابن الناظم: (١٤١-١٤٢)، والإيضاح لابن الحاجب: (١٤١:٢-١٤٤)، وأوضح المسالك: (٢١:٣-٢٨)، وابن عقيل: (١٥:٢-١٧)، والبحر المحيط: (٣٩:١)، والبرهان للزركشي: (٤١٥:٤-٤٢٦)، ومسيبويه: (٣٧٢:٥) (الفهارس)، والمقتضب: (١٤٢:٤) (الفهارس)، وابن يعيش: (١٠:٨-١٤).

(٢) بكسر الميم وضمها، وهي على مذهبه حرف جر مختص بالقسم، ولا يدخل إلا على (رُئِي)، ويرى بعضهم أنه اسم وهو بقية من (أَيمن)، لكثرة تصرفهم فيها، وهو مردود بدخولها على رُئِي، وأيمن لا تدخل عليه، وبأنها لو كانت اسماً لأعربت، انظر: الجنى اللداني: (٣٢٤).

(٣) الأعراف (٥٩، ٦٥، ٧٣، ٨٥)، وهود (٥٠، ٦١، ٨٤)، والمؤمنون (٢٣، ٣٢).

والجواب: الجواب أن لها موضعين^(١):

أحدهما: أن يكون لانتهااء الغاية، نحو قولك: خرجت إلى المسجد، وذهبت إلى السوق.

والثاني: أن تكون بمعنى (مع)، (36b) نحو قولك: الذَّوْدُ إلى الذَّوْدِ إِبِلٌ^(٢) وفي التنزيل: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾^(٣) أى: مع أموالكم، وهذا فرع، والأوّل هو الأصل؛ لأنه إذا حُقِّقَ كان تقديره: مضافةً إلى أموالكم، ومثله: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾^(٤) أى: مع الله، فكأنه قال: مضافاً إلى نصره الله.

(١٦٣) مسألة:

ويقال: ما معنى (في)^(٥)؟

(١) الأصل في (إلى) أن تكون لانتهااء الغاية زماناً أو مكاناً، وقد ذكر هنا أن لها معنيين وجرى غيره على أن لها أكثر من ذلك، وتفصيل هذا في:

الأصول: (٤١١:١)، الجنى اللاني: (٣٧٦-٣٧٣)، والمغنى: (١٠٥-١٠٤)، وفاتحة الإعراب: (٤٤)، والتبصرة: (٢٨٦:١)، وابن عصفور: (٤٩٨:١-٥٠٠)، والمقتصد: (٨٢٤:٢)، والمساعد: (٢٥٦-٢٥٣:٢)، والكافية الشافية: (٧٩٩:٢)، وابن الناظم: (١٤٢)، والإيضاح لابن الحاجب: (١٤٤:٢)، وأوضح المسالك: (٤٧:٣)، وابن عقيل: (١٧:٢)، وسيبويه: (٢٣١:٤)، والبحر المحيط: (٤١:١)، والبرهان للزركشي: (٢٣٤-٢٣٢:٤)، وابن يعيش: (١٥-١٤:٨).

(٢) الذَّوْدُ: القطيع من الإبل، من الثلاث إلى التسع أو إلى العشر أو إلى الخمس عشرة أو إلى العشرين، وقيل غير ذلك، ولا يكون إلا من الإناث دون الذكور، وقولهم: الذود إلى الذود إبل، يدل على أنها في موضع التثنية، لأن التثنية إلى التثنية جمع. انظر: لسان العرب: ذود. والذود إلى الذود إبل من أمثال العرب يضرب في اجتماع الكثير من ضم القليل إلى القليل، انظره في: مجمع الأمثال للميداني: (٢٧٧:١)، والأمثال لابن سلام: (١٩٠)، وجمهرة الأمثال للعسكري: (٤٦٢:١)، والمستقصى للزمخشري: (٣٢٢:١)، ومعجم ما استعجم للبكري: (٢٨٢)، والجنى اللاني: (٣٧٣). (٣) النساء (٢). (٤) الصف (١٤).

(٥) الأصل في (في) الظرفية حقيقة أو مجازاً، وقد ذكر العلماء لها معاني أخرى تفصيلها في: الأصول: (٤١٢:١)، والجنى اللاني: (٢٦٨-٢٦٦)، والمغنى: (٢٢٦-٢٢٣)، وفاتحة =

والجواب: أن معناها الوعاء، نحو قولك: المال في الكيس، واللص في السجن. هذا الأصل، ثم قد يُستع فيهما، نحو قولك: فلان ينظر في العلم. كأن العلم قد اشتمل عليه، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا صَلْبَبَكُمْ فِي جُنُوعِ النَّخْلِ﴾^(١) كأن الجدوع قد اشتملت عليهم^(٢)، والنحويون يُعَبِّزُونَ عنها بـ (عَلَى)^(٣) وهو على جهة التلخيص والتقريب، وليس على جهة الحقيقة.

(١٦٤) مسألة:

ويقال: ما معنى (رُبَّ)^(٤)؟

والجواب: أن معناها التقليل، ولا تدخل إلا على نكرة، أو على مضمَر يُشترطُ

= الإعراب: (٤٦-٤٥)، والتبصرة: (٢٨٦/١)، وابن عصفور: (٥١١-٥١٣)، والمقتصد: (٨٢٥-٨٢٤:٢)، والمساعد: (٢٦٦-٢٦٥:٢)، والكافية الشافية: (٨٠٥:٢)، وابن الناظم: (١٤٣)، والإيضاح لابن الحاجب: (١٤٦-١٤٧)، وأوضح المسالك: (٣٨-٣٩)، وابن عقيل: (٢١:٢)، وسيبويه: (٢٢٦:٤)، والبحر المحيط: (٣٣:١)، والبرهان للزركشي: (٣٠٢:٤)، والمقتضب: (١٣٠:٤) (الفهارس)، وابن يعيش: (٢١-٢٠:٨).
(١) طه (٧١). (٢) في الأصل: عليه.

(٣) انظر: أدب الكاتب: (٥٠٢)، والخصائص: (٣١٢:٢)، والمخصص: (٦٤:١٤).
(٤) رُبَّ حرف جر عند البصريين، وذهب الكوفيون والأخفش - في أحد قوليهِ - إلى أنها اسم يحكم على موضعه بالإعراب، ووافقهم ابن الطراوة، وذهب أكثر النحاة إلى أنها تفيد التقليل، وذهب غيرهم إلى آراء أخرى، انظرها تفصيلاً في:

الأصول: (٤٢٢-٤١٦:١)، والجنى اللاني: (٤٣٠-٤١٧)، والمغنى: (١٨٤-١٧٩)، وفاتحة الإعراب: (٤٨-٤٧)، والتبصرة: (٢٨٦:١)، وابن عصفور: (٨٠٥-٥٠٠:١)، والمقتصد: (٨٣٧-٨٢٨:٢)، والمساعد: (٢٩٢-٢٨٢:٢)، والكافية الشافية: (٧٩١:٢)، (٨٢٣-٨١٧)، وابن الناظم: (١٤٠، ١٤٦-١٤٥)، والإيضاح لابن الحاجب: (١٥٣-١٤٩:٢)، وأوضح المسالك: (٥:٣)، (٦٥، ٧٨-٧٠)، وابن عقيل: (١٢:٢)، (٣٨-٣٢)، والإنصاف (المسألة ٥٥) من (٣٧٦-٣٨٢)، وسيبويه: (٣١١:٥) (الفهارس)، والمقتضب: (١٢٨:٤) (الفهارس)، وابن يعيش: (٢٦:٨)- (٣٢).

تفسيره. فالأول نحو: رُبَّ رجلٍ لقيته، والثاني نحو: رُبُّهُ رجلاً، تَنَصَّبُ رجلاً على التمييز؛ لأن الضمير حال بينه وبين رُبِّ، وهذا الضمير وإن كان يلفظ المعرفة فهو نكرة في الحقيقة؛ لأنه لم يَجْرِ له ذكرٌ فَيَعُودُ عليه^(١).

ولا تقع رُبُّ إلا في صدر الكلام؛ لأنها للتقليل، والتقليل قريب المعنى من النقي، والنقي له صَدْرُ الكلام؛ ولأنها نقيضة (كَمْ)، و(كَمْ) لها صدر الكلام، فَحِيلَتْ عليها، والعرب تحمل النقيض على النقيض، كما تحمل النظير على النظير^(٢).

(١٦٥) مسألة:

ويقال: كم للباء من موضع؟

والجواب: أن لها أربعة مواضع^(٣):

أحدها: أن تكون للإضافة، نحو قولك: مررت بزيد، أَصَفْتُ مرورك إلى زيد، ومن ذلك قولك: أحلف بالله لأفعلن، أَصَفْتُ الحلفَ بالباء إلى الله عز وجل، وقد يُحذف (أُحِلِفْتُ) ويتقى في النية، والباء متعلقة به في المعنى.

والثاني: أن تكون للاستعانة، نحو قولك: كتبت بالقلم وقطعت بالمُدَّة، أي: استعنت بالقلم على الكتابة، وبالمُدَّة على القطع.

(١) انظر: سيويه: ١٧٦:٢.

(٢) انظر: الأصول: ٤١٦:١، والمقتضب: ١٣٩:٤-١٤٠.

(٣) الإلصاق هو المعنى الأصلي للباء، ولم يذكر لها سيويه غيره، قال: «وإنما هي للإلصاق والاختلاط»، ثم قال: «فما اتسع من هذا الكلام فهنا أصله»، ومعنى الإلصاق هو: ما عبر عنه المجاشعي هنا بالإضافة، وقد عدَّ العلماء معاني أخرى للباء تفصيلها في:

الأصول: ٤١٢:١-٤١٣، والجنى اللاتني: (١٠٦-١٠٢)، والمغني: (١٣٧، ١٥٠)، وفاتحة الإعراب: (٤١-٤٢)، والتبصرة: (٢٨٥:١)، وابن عصفور: (٤٩٢:١-٤٩٨)، والمقتصد: (٨٢٧-٨٢٥:٢)، والمساعد: (٢٦١:٢-٢٦٤)، وابن النازم: (١٤٢-١٤٣)، والإيضاح لابن الحاجب: (١٤٧:٢-١٤٩)، وأوضح المسالك: (٣٥:٣-٣٨)، وابن عقيل: (٢٢:٢)، والبحر المحيط: (١٤:١)، والبرهان للزركشي: (٢٥٢:٤-٢٥٧)، وسيويه: (٢٧٢:٥) (الفهارس)، والمقتضب: (١٢٦:٤) (الفهارس)، وابن يعيش: (٢٢:٨-٢٥).

والثالث: أن تكون للوعاء بمنزلة (في)، كقولك: كتبْتُ بمكة، وأقمتُ بمصر، وفي التنزيل: ﴿يَبْطُنْ مَكَّةَ﴾^(١) أي: في بطن مكة.

والرابع: أن تكون زائدة، وذلك على ضربين أحدهما مستعمل والآخر شاذٌّ، وتُزادُ مع الفاعل، ومع المفعول، ومع المبتدأ، ومع الخبر.

فمن زيادتها مع الفاعل قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٢) أي: وكفى الله، وهذا من المستعمل، وأما الشاذ فنحو قول الشاعر:

٣٨- أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ^(٣)
(37a) يريد: ألم يأتيك ما لاقت.

ومن زيادتها مع المفعول قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٤) أي: ولا تلقوا أيديكم، وهذا من المستعمل، فأما الشاذ فنحو قول الشاعر:

٣٩- بِوَادٍ يَمَانٍ يُنْبِتُ الشُّتَّ صَدْرُهُ وَأَشْفَلُهُ بِالْمَرْخِ وَالشَّبَهَانِ^(٥)

(١) الفتح ٢٤.

(٢) النساء ٧٩، ١٦٦.

(٣) من الوافر، لقيس بن زهير العبسي، انظره في:

الإيضاح لابن الحاجب: (٤٥٨:٢)، والكافية الشافية: (٥٨٧:١)، وجمل الزجاجي: (٤٠٧)، وابن عصفور: (٤٨٢:١، ٤٩٣، ١٨٧:٢، ٥٦٣)، والجنى اللاني: (١١٢). تنمى: تزيد وتنتشر. اللبون: الإبل ذوات اللبن. بنو زياد: الكلمة من الرجال (الريح وعمارة وقيس وأنس بنو زياد بن سفيان العبسي، وأمه فاطمة بنت الخرشب الأمارية).

(٤) البقرة (١٩٥).

(٥) من الطويل، لرجل من عبد القيس، أو هو ليعلى الأحوال الإشكري: انظره في: لسان العرب (شئت - شبه) ومجاز القرآن: (٤٨:٢)، والاقتضاب: (٤٥٧)، والقرطبي: (٣٦:١٢)، والطبري: (٩٤:١٧)، والجمهرة: (٤٥:١، ٤١٤:١٣)، وغريب الحديث للحريري: (٩٧١). يمان: منسوب إلى اليمن. الشلة: شجر طيب الريح، مَرَّ الطعم، يدبغ به. المرخ: شجر كثير الاشتعال سريعه. الشبهان: ضرب من العضاء، وقيل: هو الثمام.

يريد: المرخ والشبهان.

ومن زيادتها مع المبتدأ قول الشاعر:

٤٠ - بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِيٌّ مُضِرٌّ^(١)

وهو من النادر.

وأما زيادتها مع الخبر^(٢) فنحو قوله تعالى: ﴿جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾^(٣) أي: جزاء سيئة

مِثْلُهَا، كما قال في موضع آخر: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾^(٤)، وهو قول أبي الحسن^(٥).

(١٦٦) مسألة:

ويقال: كم من موضع للام الجر؟

والجواب: أن لها ثلاثة مواضع^(٦):

(١) من المتقارب، للأشعر الرقبان، انظره في:

نوادر أبي زيد: (٧٣)، واللسان (منح، خرر، يا)، وديوان المعاني: (١: ٣٥)، والتصنيف: (٣٧٢)،
والمرتجل: (٣٧١)، وسر الصناعة: (١: ١٥٤)، والخصائص: (٢: ٢٨٠)، وشرح المفصل:
(١١٥: ٢)، (١٣٩: ٨). بحسبك: يكفيك أو كافيك.

(٢) يقصد زيادتها في الخبر الموجب، أما زيادتها في خبري (ليس وما) أختها فهو مقيس، واختلفوا في
زيادتها في خبر فعل ناسخ منفى غير (ليس)، وظاهر كلام بعضهم أنه يجوز القياس عليه. انظر: الجنى
الداني: (١١٥).

(٣) يونس (٢٧). (٤) الشورى (٤٠).

(٥) انظر: الجنى الداني: (١١٦)، والمعنى: (١٤٩)، ومن أنكره يعرب الجار والمجرور خبراً، والباء
متعلقة بالاستقرار.

(٦) كثرت معاني اللام الجارة عند بعض العلماء، فأزيت على الثلاثين معنى، وبعضهم يرجعها إلى
معناها الأصل، وهو الاختصاص. انظر في تفصيل ذلك:

الأصول: (١: ٤١٣-٤١٤)، والجنى الداني: (١٤٣-١٥٢)، والمعنى: (٢٧٤-٢٩٤)، وفتحة
الإعراب: (٤٦)، والمقتصد: (٢: ٨٢٧-٨٢٨)، والتبصرة: (١: ٢٨٥)، والمساعد: (٢: ٢٥٦-
٢٦١)، وابن عصفور: (١: ٥١٤-٥١٥)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢: ١٤٩)، وابن =

أحدها: أن تكون للملك، نحو قولك: المال لزيد، والثوب لأخيك.
والثاني: أن تكون للاختصاص والاستحقاق نحو قولك: الجُلُّ^(١) للدابة، والفَصُّ

للخاتم.

والثالث: أن تكون للعاقبة نحو قوله:

٤١ - لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْثُوا لِلْخَرَابِ^(٢)

أي: هذا عاقبة هذا.

فأما اللام الداخلة على الفعل بعد الجحد، وفي معنى (كي) فتذكر في موضعها من

هذا الكتاب إن شاء الله تعالى.

(١٦٧) مسألة:

ويقال: كم من موضع لـ (عن)؟

والجواب: أن لها موضعين^(٣):

= الناظم: (١٤٣-١٤٢)، وأوضح المسالك: (٣٥-٢٩:٣)، وابن عقيل: (٢٠-١٩:٢)، والبحر
الحيط: (١٨:١)، والبرهان: (٣٤٤-٣٣٩:٤)، وسيبويه: (٣٤٧-٣٤٦:٥) (الفهارس)، والمقتضب:
(١٣٥-١٣٤:٤) (الفهارس)، وابن يعيش: (٢٦-٢٥:٨).

(١) جلّ الدابة - بفتح الجيم وضمها: الذي تلبسه؛ لتصان به، والجمع: جلال وأجلال.
(٢) من الوافر، ينسب إلى الإمام علي، أو أبي العتاهية. انظره في: ديوان علي (١٧)، والجنى الداني:
(١٤٥)، ومنازل الحروف: (٥٢)، وديوان أبي العتاهية: (٢٣)، برواية: (فكلكم يصير إلى تباب)،
والمطالع السعيدة: (٦٨:٢).

(٣) في مواضع (عن) واستعمالها تفصيلاً، انظر:
الجنى الداني: (٢٦٥-٢٦٠)، والمغنى: (٢٠٠-١٩٦)، وفاتحة الإعراب: (٤٩)، والمساعد:
(٢٦٨-٢٦٦:٢)، وابن عصفور: (٥١٣:١)، والإيضاح لابن الحاجب: (١٥٦:٢)، وأوضح
المسالك: (٤٥-٤٣:٣)، وابن عقيل: (٢٩-٢٢:٢)، وابن الناظم: (١٤٣)، والبرهان: (٢٨٦:٤)-
(٢٨٧)، وسيبويه: (٣٣٣:٥) (الفهارس)، وابن يعيش: (٤٢-٣٩:٨).

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَكُونَ اسْمًا، نَحْوَ قَوْلِكَ: جَلَسْتُ مِنْ عَنِ يَمِينِهِ، أَيْ: مِنْ نَاحِيَةِ يَمِينِهِ،
قَالَ الشَّاعِرُ:

٤٢ - فَقُلْتُ لِلرُّكْبِ لَمَّا أَنْ عَلَا بِهِمْ مِنْ عَنِ يَمِينِ الْحُبَيَّيَا: نَظْرَةً قَبْلُ^(١)
وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ حَرْفًا، وَمَعْنَاهَا (مَا عَدَا الشَّيْءَ)^(٢)، نَحْوَ قَوْلِكَ: رَمَيْتُ عَنْ
الْقَوْسِ، أَيْ: عَدَا السَّهْمُ الْقَوْسَ، بِمَعْنَى: جَاوَزَهَا.
وَقَدْ تَوَضَّعَ مَوْضِعٌ غَيْرُهَا، وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْحُرُوفِ، وَلَيْسَ غَرَضُ الْكِتَابِ؛ لِأَنَّهُ
مَوْضِعٌ إِيْجَازٌ وَاجْتِصَارٌ.

(١٦٨) مَسْأَلَةٌ:

وَيُقَالُ: كَمْ مِنْ مَوْضِعٍ لـ (عَلَى)؟
وَالْجَوَابُ: أَنَّ لَهَا ثَلَاثَةً مَوَاضِعَ^(٣):
أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ اسْمًا فِي مَعْنَى فَوْقَ، وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِكَ: جِئْتُ مِنْ عَلَيْهِ، أَيْ:
مِنْ فَوْقِهِ، قَالَ ابْنُ الطَّيْثَرِيَّةِ^(٤):

(١) مِنَ الْبَسِيطِ، لِلْقَطَامِيِّ، انْظُرْهُ فِي:
دِيَوَانِهِ (٢٨)، وَالْجَنِيِّ الدَّانِيِّ: (٢٦٠)، وَابْنِ النَّازِمِ، (١٤٤)، وَأَدَبُ الْكَاتِبِ: (٥٣٤)، وَابْنُ
عَصْفُورٍ: (٤٧٦:١)، وَجَمَلُ الزَّجَاجِيِّ: (٦٠)، وَضُرَائِرُ ابْنِ عَصْفُورٍ: (٣٠٦)، وَالْفَرَائِدُ: (١:٥٦٢)،
وَالْمَطَالِعُ السَّعِيدَةُ: (٧٣:٢).

(٢) هَذَا هُوَ الْمَعْنَى الْأَصْلُ لـ (عَنْ) الْجَارَةِ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ غَيْرِهِ بِالْمَجَاوِزَةِ.
(٣) الْمَعْنَى الْأَصْلُ لـ (عَلَى) هُوَ الِاسْتِعْلَاءُ، سَوَاءٌ أَكَانَتْ اسْمًا أَمْ حَرْفًا أَمْ فِعْلًا (عَلَوْ يَعْلُو)، وَلَمْ يُثَبِّتْ لَهَا
الْبَصَرِيُّونَ غَيْرُهُ، وَتَأَوَّلُوا مَا أَوْهَمَ خِلَافَهُ، وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ أَثْبَتَ لَهَا مَعَانِيَ أُخْرَى، انْظُرْ تَفْصِيلَ ذَلِكَ فِي:
الْجَنِيِّ الدَّانِيِّ: (٤٤١-٤٤٧)، وَالْمُسَاعَدَةُ: (٢٦٩-٢٧١)، وَابْنُ النَّازِمِ: (١٤٣)، وَأَوْضَحَ
الْمَسَالِكُ: (٤٠-٤٢)، وَابْنُ عَقِيلٍ: (٢٢-٢٥)، وَالْإِبْرَاضِي: (٢٨٤:٢)، وَالْمُقْتَضِبُ: (٢٨:٤)
(١٥٦)، وَالْبَرْهَانُ: (٢٨٤-٢٨٥)، وَسَيَبَوِيه: (٣٣٣:٥) (الْفَهَارِسُ)، وَالْمُقْتَضِبُ: (٢٨:٤)
(الْفَهَارِسُ)، وَالْبَحْرُ الْحَيْطُ: (٢٦:١)، وَابْنُ يَمِينٍ: (٣٧-٣٩).
(٤) هُوَ: يَزِيدُ بْنُ سَلَمَةَ، مِنْ شُعْرَاءِ بَنِي أُمَيَّةَ، تَوَفَّى سَنَةَ ١٢٦ هـ.

٤٣- عَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ يَنْقُضُ الطَّلُ بَعْدَمَا رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اغْتَلَى وَتَرَفَعَا^(١)
والثاني: أن تكون فعلاً ماضياً، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾^(٢)،
ومنه قول طرفة: **وَالثَّالِثُ: أَنْ تَكُونَ حَرْفًا.**

٤٤- وَعَلَا الْخَيْلَ دِمَاءً كَالشَّقِيرِ^(٣)

والثالث: أن تكون حرفاً.
ومعناها الاستعلاء، نحو قولك: جلستُ على الكرسي، هذا الأصل، ثم قد يُسَعَّ
فيها، نحو قولك: فلانٌ أميرٌ علينا، ومررت على فلان، كأنك قلت: على موضع فيه
فلان، وفلانٌ علا علينا بالأمر.

(١٦٩) (37b) مسألة:

ويقال: كم من موضع للكاف؟

والجواب: أن لها موضعين^(٤):

(١) من الطويل، ليزيد بن الطثرية، انظره في:
ضرائر ابن عصفور: (٣٠٦)، والتبصرة: (٢٨٣:١)، والمساعد: (٢٥٢:٢). الطل: انظر الخفيف، أو
الندی. صاحب الشمس: قرنهما، وهو ناحية من قرصها حين تبدأ في الطلوع. يصف حال قطاة مع
فرخها، وأنه تحميه طول الليل، ثم تنصرف عنه بعد أن يلفاً بطلوع الشمس. وفي البيت روايات أخرى.
(٢) القصص ٤.

(٣) من الرمل، لطرفة بن العبد، وصدره: (وتساقى القوم كأساً مَرَّةً) انظره في: ديوانه ٦٦، وابن
عصفور: (٤٨١:١)، وأدب الكاتب: (٦٩). والشقر: شقائق النعمان، أو نبت أحمر، واحدته: شقرة.
يصف معركة.

(٤) انظر تفصيل أوجه الكاف واستعمالها في:

الجنى اللداني: (١٣٢-١٤٢)، والمغني: (٢٣٣-٢٤٠)، وفاقحة الإعراب: (٤٩)، والمساعد:
(٢٨٢-٢٧٥:٢)، والتبصرة: (٢٨٣:١-٢٨٤)، وأوضح المسالك: (٤٦:٣-٤٧، ٥٣)، وابن
عقيل: (٢٨-٢٥:٢)، وابن الناظم: (١٤٤)، والبرهان: (٣١٠:٤)، والمقتضب: (١٣١-١٣٢)
(الفهارس)، وسيبويه: (٣٤١:٥) (الفهارس)، وابن يعيش: (٤٢:٨-٤٤).

أحدهما أن تكون اسمًا، والثاني أن تكون حرفًا:

فإذا كانت اسمًا كانت على ضربين:

أحدهما: أن تكون غَيْرَ وصف، نحو قول الأعشى^(١):

٤٥ - أَتَنَّهُونَ وَلَنْ يَنْهَى قَوِي شَطَطٍ كَالطُّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتْلُ^(٢)

فالكاف هنا فاعلة، وقال آخر:

٤٦ - فَجِئْنَا بِكَائِنِ الْمَاءِ يَجْثُبُ وَشَطْنَا تَصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طُورًا وَتَرْتَقَى^(٣)

والثاني: أن تكون وصفًا، كقولك: مررت برجلٍ كعمري، ورأيت غلامًا كعبد الله. وتقع حالاً إذا كانت بعد معرفة، نحو: رأيت زيدًا كعمري، ومررت بعبد الله كأخيك.

وإذا كانت حرفًا جاءت على ضربين:

أحدهما: أن تكون غير زائدة، وذلك قولك: مررت بالذي كزيد، ورأيت الذي كأخيك. ولا يجوز أن تكون هنا اسمًا؛ لأنه لا يصلح: مررت بالذي مثل زيد^(٤)،

(١) هو: ميمون بن قيس، شاعر جاهلي، يطلق عليه (صناجة العرب)، له ديوان مطبوع، توفي سنة ٥٧هـ.

(٢) من البسيط، للأعشى ميمون بن قيس، انظره في:

ديوانه: (٩٣)، والجنى الداني: (١٣٤)، وضرائر ابن عصفور: (٣٠١)، وابن الناظم: (١٤٤)،

والتبصرة: (٢٨٤: ١)، والمقتضب: (١٤١: ٤)، والمساعد: (٢٧٧: ٢)، والبغداديات: (٣٩٦، ٥٦٧).

تتهون: تتزجرون، والاستفهام إنكاري. الشطط: الجور والاندفاع دون نظر في العواقب. الطعن:

الضرب بالرماح. الزيت: دهن تعالج به الجروح. الفتل: جمع فيلة، يعنى بها ما تضمد به الجراحة.

(٣) من الطويل، لامرئ القيس، ويروي لعمر بن عمار الطائي، انظره في:

ديوان امرئ القيس: (١٧٦)، والتبصرة: (٢٨٣: ١)، وشرح ابن عصفور: (٤٧٨: ١)، وضرائر ابن

عصفور: (٣٠٣). ابن الماء: طائر. وسطنا: بنينا. تصوَّب العين وترتقى: ننظر إلى أعلاه وأسفله إعجابًا

به. يصف فرسًا.

(٤) لأن صلة الموصول لا بد أن تكون جملة، ولا يصح جعل (كزيد) في هذا المثال خبرًا لمحذوف،

لأن العائد إلى الموصول لا يحذف إذا كان مرفوعًا إلا إذا طالت جملة الصلة (مع غير أي) وما هنا

ليس كذلك.

وتصحیح المسألة: مررث بالذي هو مثل زيد. هذا هو المشهور، وقد حكى الخليل: (ما أنا بالذي قائل لك شيئاً)^(١)، وهو شاذ لا يقاس عليه.

والثاني^(٢): أن تكون زائدة، نحو قول رؤبة:

٤٧- لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقِّ^(٣)

أي: فيها مقق، والمقق: الطول. ومعناها في جميع وجوها التشبيه.

(١٧٠) مسألة:

ويقال: كم من موضع لـ (مع)^(٤)؟

والجواب: أن لها موضعين:

أحدهما: أن تكون اسماً، وذلك إذا فتحت العين^(٥)، ويجوز أن تدخل عليها العوامل، نحو قولهم - فيما حكاه الخليل -: جئت من معهم^(٦)، وإذا قلت: جئت معهم، نصبت (مع) على الظرف.

(١) في سيبويه: (٤: ٤٠٤): «وزعم الخليل أنه سمع عربياً يقول: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً، وهذه قليلة، ومن تكلم بهذا فقياسه: اضرب أيهم قائل لك شيئاً اهـ. وفيه: (٢: ١٠٨): «ما أنا بالذي قائل لك شيئاً، وما أنا بالذي قائل لك شيئاً اهـ. وهذا أيضاً سماع الخليل عن العرب.

(٢) في الأصل: والثالث، ولا وجه له؛ إذ ذكر قبل أنها على ضربين.

(٣) رجز، لرؤية بن العجاج، انظره في:

ديوانه: (١٠٦)، وضرائر ابن عصفور: (٦٦)، والإنصاف: (١: ٢٩٩)، وأبن الناظم: (١٤٤)، والكافية الشافية: (٢: ٧٩٠، ٨١٢)، والبغداديات: (٤٠٠). لواحق: جمع لاحقة، وهي الهزيلة الضامرة. والأقرب: جمع قُرب، وهو البطن. والمقق: الطول الفاحش، والكاف فيه حرف زائد. يصف حمار وحش وأنته التي شبه ناقته بها في الجلادة والسرعة.

(٤) في أحكام (مع) واستعمالها تجد تفصيلاً في:

الجنى الداني: (٣١١-٣١٣)، والمغنى: (٤٣٩-٤٤٠)، والكافية الشافية: (٢: ٩٥٠)، والمساعد: (١: ٥٣٥-٥٣٧)، وسيبويه: (٥: ٣٦٥)، (الفهارس)، والبرهان: (٤: ٤٢٧-٤٢٩).

(٥) وهي اسم لمكان الاصطحاب أو وقته - على حسب ما يليق بالمضاف إليه - فهي ظرف غير متصرف لا يخرج عن النصب على الظرفية إلا إلى الجر بـ (من)، كالمثال الذي حكاه الخليل.

(٦) انظر: سيبويه: (٣: ٢٨٦-٢٨٧).

والثاني: أن تكون حرفاً، وذلك إذا أَشَكَّتْ العين^(١)، نحو قوله: [أنشده سيويه وغيره].

٤٨ - وَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَا^(٢)
ومعناها في كلا الوجهين المصاحبة.

(١٧١) مسألة:

ويقال: ما الواو في قوله: وَاللَّهِ؟
والجواب: أنها بدل من الباء، وأنها أُبْدِلَتْ منها لأمرين:
أحدهما: قرب معناها من معنى الباء؛ وذلك أن الواو للاجتماع والباء للإلصاق،
وهذان المعنيان يتقاربان.

والثاني: أنها قريبة المخرج منها؛ لأنهما جميعاً من الشفتين^(٣).
فلان قيل: فما الدليل على أن الباء الأصل؟
قيل: الدليل على ذلك أمران:

أحدهما: ظهور الفعل مع الباء، وامتناع ذلك مع الواو، نحو: حلفت بالله، ولا
يجوز: حلفت والله، على ذلك المعنى.

والثاني: أنك إذا أضمرت رجعت إلى الباء، فقلت: بِهِ لَأُخْرِجَنَّ، ولا يجوز: وَه
(38a) لَأُخْرِجَنَّ^(٤)، أنشد أبو زيد:

(١) إسكان العين لغة ربيعة وغنم - حكاها الكسائي - ولم يحفظ سيويه أن السكون فيها لغة، فجعله من ضرورات الشعر، وتحكم الجاشعني هنا بحرفيتها إذا كانت ساكنة العين ليس بإجماع، وإنما ذهب بعضهم إلى أنها اسم مبنى على السكون، قال المرادي: «والصحيح أنها اسم، وكلام سيويه مشعر باسميتها» اه. انظر: الجنى اللاني: (٣١١).

(٢) من الوافر، لجرير، وينسب إلى الراعي النميري، انظره في: ديوان جرير: (٥٠٦)، برواية: (وريشي منكم وهواي فيكم) ولا شاهد فيه، والكافية الشافية: (٩٥١:٢).

(٣) في المقتضب: (٣١٩:٢) (باب القسم) جاء الأمر الثاني هنا، وانظر الأمرين معاً في: الجنى اللاني: (١٨٥)، وفي الأصول: (٤٢٣:١).

(٤) وزاد بعضهم دليلاً آخر لأصالة الباء في القسم، هو أن الباء تستعمل في الطلب وغيره، بخلاف الواو، فلا تستعمل في الطلب. انظر: الجنى اللاني: (١٠٨).

٤٩- رَأَى بَرْقًا فَأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرِ فَلَا يَكُ مَا أَسْأَلَ وَلَا أَعْمَا^(١)

(١٧٢) مسألة:

ويقال: ما الجارُّ للاسم الذي بعد الواو إذا كانت بمعنى رُبٍّ؟
والجواب: أن أبا العباس المبرد كان يذهب إلى أن الواو هي الجارَّة بنفسها^(٢).
وذهب الجمهور من النحويين إلى أن رُبٍّ بعدها مُقَدَّرَةٌ، وهي الجارَّة^(٣)، واستدلوا
على ذلك بأنهم قد جَرُّوا بعد بَلٍّ وبعد الفاء، وذلك نحو قوله:
٥٠- بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْحَجَفَتِ^(٤)

وقول الآخر:

٥١- فَإِنْ أَهْلِكَ فَلِي حَقٌّ لَظَاهُ يَكَادُ عَلَى يَلْتَهُبِ التَّهَابِ^(٥)
ولا أحد يقول: إِنَّ بَلٍّ والفاء يجرَّان، وقد جاء الجرُّ على إضمار رُبٍّ من غير
عَوَضٍ، قال الشاعر:

(١) من الوافر، لعمر بن يربوع، انظره في:

نوادير أبي زيد: (١٤٦)، والسمط: (٧٠٣)، والخصائص: (١٩:٢)، والجمهرة: (١٥٢:٣)، وشرح
المفصل: (٣٤:٨، ١٠١:٩)، والحيوان: (١٨٦:١). البرق: نور خاطف يظهر في السماء في أثناء
الغيم. ورأى: يريد الضيف. وأوضع: سار الإيضاع، وهو ضرب من السير. والبكر: الفتى من الإبل.
فلا بك ما أسأل: فلا بك ما وافقت سيلانه وإغافته. زعموا أنه تزوج جنيَّة (سعلاة).

(٢) أي على سبيل النيابة عن رُبٍّ، وواقفه الكوفيون في هذا، انظر: المقتضب: (٣١٩:٢)، ٣٤٧-
٣٤٨، والجنى الداني: (١٨٥)، والمغنى: (٤٧٣).

(٣) انظر: الجنى الداني: (١٨٥)، والمغنى: (٤٧٣).

(٤) بيت من الرجز، لسؤر الدلب، وبعده: (قطعتها إذا لها تجوّفت) انظر: المساعد: (٢٩٦:٢)، وسر
الصناعة: (١٧٧:١)، والخصائص: (٣٠٤:١)، والإنصاف: (٣٧٩:١)، والتكملة: (٣٢٦). الجوز:
لوسط. والتهاء: المفازة التي يتيه فيها سالكها. والحجفة: الترس من جلد. وجواب «رُبٍّ» في البيت
الذي يليه، وهو: (قطعتها إذا لها تجوّفت).

(٥) من الوافر، لربيعة بن مرقوم، انظره في: المغنى: ٢١٨، وخزانة الأدب: ٢: ٢٠١، والنكت
الحسان: (١١٣)، برواية (فدى حق).

٥٢- رَسِمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلَةٍ كَذْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلَةٍ^(١)
أي: رُبُّ رَسْمِ دَارٍ.

(١٧٣) مسألة:

ويقال: ما حكم التاء؟ وما أصلها؟.

والجواب: أن حكمها أن تدخل على اسم الله خاصة فقط^(٢)، وفيها معنى التعجب، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ لَا كَيْفَنَ أَضْنَامُكُمْ﴾^(٣).

وأما أصلها فإنها منقلبة عن الواو، والواو منقلبة عن الباء، فصارت التاء بدلاً من بدل^(٤)، فلها قَلْ تُصَرِّفُهَا، وَخُصِّتْ بِأَشْهُرِ الْأَسْمَاءِ، ونظير ذلك قولهم: زيدٌ من آل فلان، ولا يجوز: من آل المدينة؛ لأن الألف منقلبة عن همزة والهمزة منقلبة عن هاء^(٥)، فلما كانت بدلاً من بدل قَلْ تُصَرِّفُهَا، وَخُصِّتْ بِالْأَعْرَفِ الْأَشْهُرِ.

(١) من الخفيف، جميل بن معمر، انظره في: ديوانه: (١٨٧)، والجنى اللداني: (٤٢٨)، وابن النازم: (١٤٦)، والزاهر: (٥٤٧:١)، وشرح ابن عصفور: (٢٢٤:١، ٢٥٦، ٤٢٧، ٤٧٠، ٤٨٣)، والإنصاف: (٣٧٨:١)، وضرائر ابن عصفور: (١٤٤)، وعمدة الحفاظ: (٢٧٤)، وغريب الحديث للخطابي: (١٧٢:١)، والحجة لابن خالويه: (١١٩). الرسم: ما بقي لاصقاً بالأرض من آثارها. ومن جلله: من أجله وسببه أو من عظمه في نفسي.

(٢) وحكى الأخفش دخولها على رَبِّ، قالوا: تَرَبُّبُ الكعبة، وخص بعضهم دخولها على الرب بأن يضاف إلى الكعبة، وليس كذلك؛ لأنه قد جاء عنهم: تَرَبُّبِي، وحكى بعضهم أنهم قالوا: تالزحمن وَتَحْيَايَكَ، وذلك شاذ. انظر: الجنى اللداني: ١١٧.

(٣) الأنبياء ٥٧.

(٤) انظر: الجنى اللداني: (١١٧)، وفي البحر المحيط: (٣٢٢:٦): «وأما أن التاء بدل من واو القسم الذي أبدل من باء القسم فشيء قاله كثير من النحاة، ولا يقوم على ذلك دليل، وقد ردّ هذا القول السهيلي».

(٥) قال الكسائي: «إنما يقال: آل فلان وآل فلانة، ولا يقال في البلدان، لا يقال: هو من آل جنص ولا من آل المدينة، وقال الأخفش: إنما يقال في الرئيس الأعظم نحو آل محمد عليه الصلاة والسلام - أهل دينه وأتباعه - وآل فرعون؛ لأنه رئيسهم في الضلالة، قال: وسمعتاه في البلدان، قالوا: أهل المدينة وآل المدينة». انظر: إعراب القرآن للنحاس: (٢٢٣:١).

(١٧٤) مسألة:

ويقال: ما حكم حاشا وعدا وخلا؟.

والجواب: أنهم إذا جُعِلْنَ حُرُوفًا جُزَّ ما بعدهن، وإذا جُعِلْنَ أفعالاً نُصِبَ ما بعدهن، إلا أنَّ الاختيارَ في حاشا أن تكون حرفاً، وفي خلا وعدا أن تكونا فعلين. ومما يبيِّن ذلك أنه يجوز أن تقول: جاء القوم ما عدا زيداً، وما خلا عمراً، ولا يجوز: ما حاشا زيداً؛ من قِبَلِ أن الحرف لا يكون صلةً بخلاف الفعل، وما قُلْنَا في حاشا من أنها حرف مذهب سيويي، وقد ذكرنا الخلاف في ذلك فيما تقدم من هذا الكتاب^(١).

= وإنما كانت الألف بدلاً من بدل؛ لأنه لم يسمع إبدال الهاء ألفاً، وإنما المسموع إبدال الهاء همزة في نحو: ماء، أصله مَوَّة، بدليل الجمع على أمواه، وكثر تخفيف الهمزة في نحو قاس وكاس ورأس، والحمل على ما له نظير أولى من الحمل على ما لا نظير له، انظر: الممتع لابن عصفور: (١: ٣٤٨-٣٥١).

(١) انظر التعليقات في المسألتين (١٥١، ١٥٢).

بَابُ مُنْذُ وَمُنْذُ^(١)

قال صاحب الكتاب:

«ولما يقعان في الزمان، وتَجَرُّ بهما ما أنت فيه، كقولك: ما رأيتَه مُنْذُ اليومِ ومُنْذُ غَمانَا، بالجرِّ لا غير. فأما ما مضى فالاختيار أن ترفع بـ (مُنْذُ) وتجرب بـ (مُنْذُ) كقولك: ما رأيتَه مُنْذُ يَوْمِ^(38b) الجمعة، ومُنْذُ يومان، ومُنْذُ شهران، ومُنْذُ يَوْمِ الجمعة، ومنذ يومين، ومنذ شهرين، ومنذ عامين - هذا الاختيار، ولو رفعتَ بهما ما مضى لجاز، ولو جررتَ بهما ما مضى، كما أنت تجرُّ بهما ما أنت فيه، جاز».

مُلْتَبَأُ هَذَا الْبَابِ

(١٧٥) مسألة:

ويقال: ما مُنْذُ وَمُنْذُ؟

والجواب: أنهما إذا جُرَّ بهما كانا حرفين، وإذا رُفِعَ ما بعدهما كانا اسمين^(٢). وهما لابتداء الغاية في الزمان، كما كانت (مِنْ) لابتداء الغاية في المكان، ولا تقع

(١) في أحكام مد ومنذ تجد تفصيلاً في:

الجنى اللاني: (٣٠٩-٣١٠، ٤٦٤، ٤٦٧)، والمغنى: (٤٤١-٤٤٣)، وابن عصفور: (٥٣:٢-٦٣)، وجمل الزجاجي: (١٣٩-١٤٠)، والتبصرة: (٢٨٤:١)، والكافية الشافية: (٨١٤:٢-٨١٥)، والمقتصد: (٨٥٣:٢-٨٦١)، والمساعد: (٥١٢:١-٥١٥)، وأوضح المسالك: (٤٨:٣-٥٠، ٦٠-٦٤)، والإنصاف (المسألة ٥٦) من (٣٨٢-٣٩٣)، والإيضاح لابن الحاجب: (١٥٨:٢)، وابن عقيل: (٣٠:٢-٣١)، وفاتحة الإعراب: (٥٠)، والحلل: (٢٤٢-٢٤٤)، والنكت الحسان: (١١٤-١١٥)، وابن الناظم: (١٤٤-١٤٥)، وسيبويه: (٣٦٠:٥، ٣٧٤) (الفهارس)، والمقتضب: (١٤٢:٤) (الفهارس)، وابن يعيش: (٩٣:٤-٩٥، ٤٤:٨-٤٧).

(٢) هذا هو مذهب الجمهور، وذهب بعض النحاة إلى أنهما اسمان في كل موضع، فإذا انجرَّ ما بعدهما فهما ظرفان منصوبان بالفعل قبلهما.

(من) موقعهما، فأما قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ﴾^(١) فعلى الحذف عند النحويين، والتقدير: من تأسيس أول يوم، ومثل ذلك قول زهير^(٢):
 ٥٣- لَيْلَ الدِّيَارِ بِقُنَّةِ الْجَنْجَرِ أَقْوَنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ^(٣)
 تقديره: من مرَّ حَجَجٍ ومن مرَّ دهر، ومنهم من يرويه: مُدَّ حَجَجٍ ومُدَّ دهر، ويزعم أنه كان من لغته أن يجزَّ بمُدَّ على كلِّ حال^(٤).

(١٧٦) مسألة:

ويقال: فما الاختيار في مُدَّ ومُنْدُ؟

والجواب: أن الاختيار في (مُنْدُ) أن يُزَفَّعَ بها ما مضى، وأن يُجَزَّ بها ما أنت فيه. وأما (مُنْدُ) فإن الاختيار فيها أن يُجَزَّ بها على كل حال. فإن قيل: فَلِمَ اختير في (مد) أن يُزَفَّعَ بها ما مضى؟ قيل: لقوة الاسمية فيها، وذلك أنه قد مُحذَفٌ منها، والحذف إنما يكون في الأسماء

(١) التوبة ١٠٨، وهذا التأويل من مذهب البصريين، يقدرون مضافاً محذوفاً. وأما الكوفيون فيجيزون جرَّ من للزمان وللمكان، قال ابن عطية: ويحسن عندي أن يستغنى عن تقدير، وأن تكون (من) تجر لفظة أول؛ لأنها بمعنى البداءة، كأنه قال: من مبتدأ الأيام، وقد حكي لي هذا الذي اخترته عن بعض أئمة النحو. (البحر المحيط: ٩٩: ٥). واختار مذهب الكوفيين كل من الأخفش والمبرد وابن درستويه (المغنى: ٤١٩).

(٢) من أشهر شعراء الجاهلية، وصاحب الحوليات، توفي سنة ١٣ قبل الهجرة.

(٣) من الكامل، لزهير بن أبي سلمى، ويزعم بعضهم أنه من موضوعات حماد الراوية، انظره في: ديوان زهير: (٨٦)، والمقتصد: (٢: ٨٥٤)، وجمل الزجاجي: (١٣٩)، ودرة الغواص: (٦٧). القُنَّة: أعلى الجبل. والحِجْر: منازل ثمود عند وادي القرى من ناحية الشام. وأقوين: أققرن وخلون. والحجج: جمع حِجَّة، وهي السنة. والأبد: الدهر الممدود، والاستفهام في البيت للتعجب من شدة خراب هذه الديار. (٤) انظر هذه العبارة نصّاً في جمل الزجاجي. (١٤٠) ومن يروى (مُنْدُ) بدلاً من (من) أبو عبيدة، وهو هكذا في معنى اللبيب، وفي جمع الهوامع. وبعض العلماء يُخْرِجُ البيت على الرأي البصري، فيجعل من تعليلية لا ابتدائية، أي: من أجل مرور حجج ودهر. ويرى الأخفش أن من زائدة، فكأنه قال: أقوين حججاً ودهرًا.

والأفعال دون الحروف^(١)، وما يَدُلُّكَ على أنها محذوفة أنك لو سَمَّيْتَ بها وصَغُرَتْ، لقلت: مُنَيَّدٌ^(٢)، فلما قَوِيَتْ فيها الاسمِيَّةُ من هذا الوجه اختاروا أن يرفعوا ما بعدها، وليست منذُ كذلك؛ لأنها موفورة الحروف، فَحُكِّمَ الحرفِيَّةُ فيها أظهَرُ. وزعم بعض الكوفيين أن الأصل فيها (مِنْ إِذْ)^(٣)، إلا أن الهمزة حذفت فصار (مِنْدُ) ثم ضُمَّت الميم؛ للفرق بين حكم مِنْ مفردة وحكمها مركبة، ومن قال: مُذ، حذف النون والهمزة جميعاً، قال: واختيرَ الرفعُ لـ (مِنْدُ) لإجحافك (مِنْ) واختير الجزُّ لـ (مِنْدُ) لوفارة (مِنْ) بإبقائها على حرفين كما كانت، فقوى حُكْمُهَا. لذلك. وهذا خروج عن الظاهر بغير دليل، ودَعَوَى بلا حجة، والأظهر ما بدأنا به.

(١٧٧) مسألة:

ويقال: لم أَشَكِّتْ مُذ، وَضُمَّتْ مُنْدُ؟

والجواب: أن (مِنْدُ) على حرفين، وكلُّ ما كان من الحروف على حرفين فهو ساكنٌ الآخر؛ لأنه لم يَتَرَضْ له علةٌ تخرجه عن أصله، والأصلُ في الحروف

(١) هذا على رأى من يقول: إن مذ مأخوذة من منذ بحذف النون - وهم الجمهور - وذهب ابن مَلُكُون إلى أن مذ ليست من منذ؛ لأن الحذف والتصريف لا يكون في الحرف، وقال المالقي: الصحيح أنه إذا كان اسماً فهو منقطع من منذ، وإذا كان حرفاً فهو لفظ قائم بنفسه. انظر: الجنى الداني: (٣٠٩-٣١٠).

وفي التبصرة: (٢٨٤:١): «والغالب على منذ أن تكون حرفاً خافضاً؛ لأنه في الزمان بمنزلة مِنْ في المكان.. والغالب على مذ أن يكون اسماً؛ لأنه محذوف من منذ، والحذف حقه أن يكون في الأسماء لتصرفها وتمكنها، فإذا أريد بمذ ما مضى جعلت اسماً، ولرفع ما بعدها.. وإذا أريد به ما أنت فيه جعلته حرف جر.. اهـ. وانظر: جمل الزجاجي: (١٤٠).

(٢) انظر: سيويه: (٤٥٠:٣) - (باب ما ذهبت عينه).

(٣) هذا على القول بأن منذ مركبة، وهو خلاف رأى البصريين في أنها بسيطة، والذين ذهبوا إلى أنها مركبة - وهم الكوفيون - اختلفوا فيما ركبت منه، فقال القراء: أصلها (مِنْ ذُو): من الجارة وذو الطائفة، وقال غيره: أصلها (مِنْ إِذْ): من الجارة وإذ الظرفية، وقال محمد بن مسعود الغزنوي: أصلها (مِنْ ذَا): من الجارة وذا اسم إشارة، انظر: الجنى الداني: (٤٦٤).

السكون، نحو: مِنْ وَقَدْ وَهَلَ وَبَلَ، وما أشبه ذلك، ومن جعلها اسمًا أسكنها لمشابتها الحرف وتَضَمُّنُهَا معناه^(١).

وأما (مُنْدُ) فَخُرُكَتْ لالتقاء الساكنين، وَضُمَّتْ إِتْبَاعًا^(39a) لضممة الميم، هذا مذهب البصريين^(٢). فأما الفراء فزعم أنها إنما ضُمَّتْ؛ لأنها تَدُلُّ على معنيين: على معنى مِنْ وعلى معنى إلى، وذلك أنك إذا قلت: ما رأيته مذ يومين، كان معناه: ما رأيته من أول اليومين إلى وقتنا هذا^(٣)، وقد جعل الفراء هذا أصلًا مُطَرِّدًا في أشياء كثيرة، منها: أنه قال: بُنِيت (نَحْنُ) على الضم؛ لأنها تدل على التثنية والجمع. وَبُنِيَ (قَبْلُ وَبَعْدُ) على الضم؛ لأنهما يدلان على معنهما وعلى معنى المضاف إليه، وَبُنِيَ أَوَّلُ (ضَرِبَ) على الضم؛ لأنه يدل على الفاعل والمفعول. وأشباه ذلك^(٤).

(١٧٨) مسألة:

ويقال: ما حكم مُنْدُ إذا لقيها ساكن؟.

والجواب: أن للعرب فيها مذهبين^(٥):

أحدهما أن تُحَرَّكَ بالضم للإِتْبَاعِ، فيقال: ما رأيته مُنْدُ اليوم، ومُنْدُ العام، وهذا هو الاختيار.

والثاني: أن تُكْسَرَ، على أصل الساكنين إذا التقياء، فتقول: مُنْدِ اليوم، ومُنْدِ العام،

(١) انظر: الإنصاف (المسألة ٥٦) ص ٣٩١.

(٢) انظر: الإنصاف (المسألة ٥٦) ص ٣٩١.

(٣) وَرَدَ هذا الرأي في الإنصاف: (٣٩١:١) مستندًا إلى البصريين، لا إلى الفراء.

(٤) انظر: همع الهوامع: (٢٠٨:١).

(٥) في المذهب الأول، انظر: سيويه: (٤: ١٤٦، ١٩٤)، وفي المذهبين جميعًا انظر: الجنى الداني: (٣٠٩).

وقد قرأت القراء نظائر ذلك على الوجهين جميعاً، نحو: ﴿قُلْ انظُرُوا﴾ و﴿قُلْ انظُرُوا﴾^(١)، و﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ او ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾^(٢).

ومنهم من أخذ بالمذهبين، فَيُضَمُّ بعضاً، ويكسر بعضاً. وكلُّه حسن جميل.

(١٧٩) مسألة:

ويقال: إذا رُفِعَ ما بعد مذ ومنذ، ما يكون موضعهما من الإعراب؟

والجواب: أن فيهما قولين^(٣):

أحدهما: أن يكونا مبتدئين وما بعدهما الخبر، والتقدير في قولك (مذ يومان ومنذ يومان): مُدَّةُ فراقه يومان^(٤).

والثاني: أن يُقَدَّرَ تقدير الظرف^(٥)، ويُزَوَّجَ ما بعدهما بالابتداء والتقدير: بينى وبين لقائه يومان.

وكلٌّ واسع.

(١) يونس ١٠١ - والقراءة بكسر اللام قراءة حمزة وعاصم ووافقهما يعقوب، وقرأ سائر القراء بالضم، انظر: البحر المحيط: ١٩٤:٥.

(٢) الإسراء ١٠١ - والقراءة بكسر لام قُلْ وواو أوْ حال الوصل قراءة عاصم وحمزة، وقرأ يعقوب بكسر اللام وضم الواو، وقرأ الباكون بضمهما معاً انظر: المذهب في القراءات العشر: (١٠٥:٢).
(٣) اكتفى برأين هنا، وبقي في المسألة رأيان آخران:

أحدهما: أن المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر، أي: مذ كان يومان، وهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها، وهذا مذهب الكسائي وبعض الكوفيين، واختاره السهيلي وابن مالك وابن مضاء.
والثاني: أن المرفوع خبر لمبتدأ محذوف - وهو قول لبعض الكوفيين - وتقديره ما رأيته من الزمان الذي هو يومان، ونقله ابن يعيش عن القراء. انظر: الجنى اللاني: (٤٦٥-٤٦٦)، والنكت الحسان: (١١٤).

(٤) وهذا قول المبرد وابن ألسراج والفرسي، ونقله ابن مالك عن البصريين، وليس هو قول جميعهم. انظر: الجنى اللاني: (٤٦٥).

(٥) معنى تقدير الظرف فيهما أن ينصبا على الظرفية وهما في موضع الخبر، وهذا رأى الأنخس والزجاج وطائفة من البصريين. انظر: الجنى اللاني: (٤٦٥).

باب حَتَّى ①

قال صاحب الكتاب:

«إن شئت عطفت بها، كما عطفت بالواو، فقلت: جاء القوم حتى زيد، ورأيت القوم حتى زيداً، ومررت بالقوم حتى زيد. وإن شئت جررت في هذه المواضع كما تجزئ إلى - ولا تَغِطُفُ - فتقول: جاء القوم حتى زيد، ورأيت القوم حتى زيد، ومررت بالقوم حتى زيد - بالجر -».

ملئنا هذا الباب

(١٨٠) مسألة:

ويقال: ما حتى؟

والجواب: أنها حرف تتصرف على وجوه، فتأتي مَرَّةً عاملةً ومَرَّةً غيرَ عاملة، وذلك على طريق التَّغَايُرِ، فالتى تعمل غير التي لا تعمل وإن اتفقا في اللفظ، وقد تقدّم لذلك نظائر.

ومن كلام العرب أن يتفق اللفظان والمعنى مختلف، نحو (الرَّجُلُ) للجارحة

(١) في أحكام (حتى) تجد تفصيلاً في:

الأصول: (١: ٤٢٤-٤٢٩)، والجنى الداني: (٤٩-٥٠٩)، والمغنى: (١٦٦-١٧٦)، وابن عصفور: (٢٢٨: ١)، (٥١٧-٥١٩)، والمقتصد: (٢: ٨٤٠-٨٤٤)، والتبصرة: (١: ١٣٦، ٤١٩-٤٢٤)، وجمل الزجاجي: (٦٦-٦٩)، وابن الناظم: (٢٠٦)، والمساعد: (٢: ٢٧١-٢٧٥)، وأوضح المسالك: (٣: ٤٧)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢: ١٤٥-١٤٦، ٢٠٧)، وفاتحة الإعراب: (٤٤-٤٥)، والحلل: (١٩٧-٢٠١، ٢٥٨-٢٦١)، والإنصاف (المسألة ٨٣) من (٥٩٧-٥٩٨)، وابن عقيل: (٢: ١٧-١٨، ٣٤٨-٣٤٩)، والكافية الشافية: (٢: ٧٨٩، ٣: ١٢٠٩-١٢١١، ٤: ١٥٤٢)، والبرهان: (٤: ٢٧٢-٢٧٣)، والمقتضب: (٤: ١٢٧-١٢٨) (الفهارس)، وسيبويه: (٥: ٢٩٩-٣٠٠) (الفهارس)، وابن يعيش: (٨: ١٥-٢٠، ٩٦-٩٧).

والقطعة من الجراد، ونحو (البد) للجارحة وللنعمة، وأن يختلف اللفظان والمعنى متفق، (39b) نحو (وَلَجَّ وَدَخَلَ) و(ذَهَبَ وَمَضَى). وأن يتفق اللفظان؛ لاتفاق المعنيين. وأن يختلفا؛ لاختلافهما.

وعلى هذين النوعين جمهور الكلام، وهما الأصل، وما سواهما فزَع.

(١٨١) مسألة:

ويقال: كم من موضع لـ (حتى)؟.

والجواب: أن لها أربعة مواضع^(١):

أحدها: أن تكون غايةً تجز ما بعدها^(٢)، نحو قولك: جاء القوم حتى زيد، وأكلت السمكة حتى رأسها^(٣). وفي هذه المسألة تقديران:

(١) زاد بعض النحاة موضعًا خامسًا حتى، هو أن تكون بمعنى الفاء في إفادة السببية، وذلك إذا رفع المضارع بعدها؛ لكونه حالاً أو مؤولاً به، وعند الجمهور تدخل (حتى) هذه في الابتدائية. انظر: الجنى اللاني: (٥٠٨).

(٢) هذا مذهب البصريين، وذهب الفراء إلى أنها تجز، لنيابتها عن إلى، وفي معاني القرآن: (١٣٧:١): من ذلك قوله تعالى: ﴿تَمَتُّعُوا حَتَّى حِينٍ﴾ و﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ لا يكونان إلا خفضاً؛ لأنه ليس قبلهما اسم يعطف عليه ما بعد حتى، فذهب بحيثى إلى معنى إلى.

(٣) هذا مثال مشهور في كتب النحو، تجده في: المقتضب: (٣٨:٢، ٤٣)، وابن عصفور: (٥١٧:١)، وجمل الزجاجي: (٦٨)، والمقتصد: (٨٤١:٤)، والكافية الشافية: (٧٩٠:٢).

وما ذكره المجلد من تقدير هنا مبنى على أساس هو: هل ما بعد حتى الغائية الجارة يدخل فيما قبلها في الحكم أولاً؟.

والجواب: أنه إذا لم يكن ما بعدها جزءاً مما قبلها لم يجز فيه إلا الجر خاصة، نحو: ميرت حتى الليل، وأما إذا كان ما بعدها جزءاً مما قبلها: فإن اقترنت به قرينة تدل على أنه غير داخل فيما قبلها لم يجز فيه إلا الجر، نحو: صمت الأيام حتى يوم الفطر، على معنى: إلى يوم الفطر، ولا يجوز النصب على العطف؛ لأن ذلك يقتضي أن يكون يوم الفطر مصحوباً وليس كذلك. وإن لم تقترن به قرينة على أنه غير داخل جاز في الاسم وجهان: الجر والعطف، نحو: صمت الأيام حتى يوم الخميس، فالجر على أن تكون حتى بمعنى إلى، والنصب على العطف، ويوم الخميس مصحوب في الوجهين. (انظر: ابن عصفور: ٥١٧-٥١٨).

أحدهما: أن يكون الرأس غاية ولا يدخل في الأكل. والثاني: أن تجعل حتى بمعنى (مع)، فيدخل الرأس حيثئذ في الأكل.

والثاني: أن تكون عاطفة^(١)، ومعناه التعظيم أو التحقير، وذلك نحو قولك: قام القوم حتى زيد، وأكلت السمكة حتى رأسها، والمعنى: وزيد، ورأسها. وتقول: وصل الحاج حتى المَحَامِلُ، فهذا على التعظيم. ووصل الحاج حتى المشاة والصبيان، فهذا على التحقير.

والثالث: أن تكون حرفاً من حروف الابتداء بمنزلة الواو^(٢)، نحو قولك: قام القوم حتى زيد قائم، وخرج الناس حتى عمرو خارج، وفيه معنى التعظيم والتحقير - كما كان في الذي قبله - قال الفرزدق:

٥٤- فَوَاعَجَبِي حَتَّى كَلَيْتَ نُسْبِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلْ أَوْ مُجَاشِغٌ^(٣)

= وتأويل ذلك في مثال السمكة:

إذا جررت الرأس احتمل أن يكون غير داخل في الأكل - على أن يكون غاية - واحتمل أن يكون داخلاً، على أن تكون حتى بمعنى مع.

وإذا نصبت الرأس كان داخلاً في الأكل من حيث إنه معطوف على المأكول وهو السمكة، والعطف يقتضي المشاركة في الحكم، فكأن حتى هنا بمعنى الواو - وإذا رفعت الرأس - كما ذكر هو بعد ذلك - كان الرأس مأكولاً أيضاً، ويعرب مبتدأ محذوف الخبر؛ لدلالة ما سبق عليه، والتقدير: حتى رأسها مأكول، والكلام من عطف الجمل حيثئذ.

(١) هذا أيضاً عند البصريين - وهي حيثئذ بمعنى الواو العاطفة للمفردات دون الجمل - ونخالف الكوفيون فقالوا: حتى ليست بعاطفة، ويعربون ما بعدها على إضمار عامل - انظر: الجني الداني: (٥٠١)، والمغني: (١٧٣).

(٢) وحتى هذه تدخل على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها، فتشارك الجارة والعاطفة في معنى الغاية، وتخالفهما في وقوع المفردات بعدهما دونها، وكونها بمعنى الواو - كما ذكر هنا - المقصود منه واو الاستئناف الخاصة بالجمل.

(٣) من الطويل، للفرزدق، انظره في:

ديوانه: (٥١٧)، والأصول: (٤٢٥: ١)، والتبصرة: (١: ٤٢)، وجمل الخليل: (١٨٦).

فهذا على معنى التحقير، وقال امرؤ القيس:

٥٥- سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيئُهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ^(١)

فهذا على جهة التعظيم.

والرابع: أن تُضَمَّرَ بعدها (أَنَّ) وتدخل على الأفعال، ولها موضع^(٢) تُشْرَحُ فيه إن شاء الله.

(١٨٢) مسألة:

ويقال: ما الفرق بين حتى وإلى؟

والجواب: أنَّ (إلى) أَقْعَدُ^(٣) في باب الغاية من (حتى)؛ ألا ترى أنك تقول: خرجت حتى بلغت إليه، ولا يجوز: حتى بلغت حَتَّاءً. و(إلى) تدخل على المظهر والمضمر، و(حتى) لا تدخل على المضمر؛ لأنها لم تستحِكِم في الحروف العوامل، من حيث كانت تختلف مواضعها وأحكامها - على ما قدمناه آنفاً - وهو قول أبي العباس المبرد^(٤)، وقد أجاز بعضهم: (حَتَّاهُ)^(٥)، وليس بالوجه؛ لِمَا قَدَّمْنَاهُ.

(١) من الطويل، لامرئ القيس، انظره في:

ديوانه: (٩٣)، والتبصرة: (١: ٤٢٠)، وجمل الزجاجي: (١٨٣)، والمقتصد: (٢: ٨٤٠، ٨٤٣)، وفاتحة الإعراب: (٤٥). سريت: سيزت ليلاً. وتكل مطيئهم: تتبع إبلهم. والجياد: الخيل. ويقَدِّنَ بأرسان: بهجال. يعني أن الخيل ذلت، فلا تحتاج إلى أن تقاد بالخيال.

(٢) في الأصل: مواضع.

(٣) فسر هـ مصحح النسخة في الهامش بقوله: «أقعد، يعني: أقرب وأنسب، و(إلى) هو أصل الغاية» أ.هـ. وقد استدلل المجاشعي على أن إلى أقعد في الغاية من حتى بدليلين، وأضاف إليهما العلماء دليلين آخرين:

أحدهما: أن مجرور إلى لا يلزم كونه آخر جزء أو مُلَاقَى آخر جزء، تقول: أكلت السمكة إلى نصفها، بخلاف حتى.

والثاني: أن أكثر المحققين على أن إلى لا يدخل ما بعدها فيما قبلها، بخلاف حتى، انظر: الجنى الداني: ٥٠٠. (٤) انظر: المقتضب: (٢: ٣٨-٣٩).

(٥) المجيزون هم الكوفيون، أما البصريون فيجعلونه ضرورة. (انظر: الجنى الداني: ٤٩٩).

باب الإضافة

قال صاحب الكتاب:

«وليس يخلو أن يضاف الاسم إلى غيره، كدار زيد، ومعناه (اللام)، تقديره: دار زيد، أو يضاف بعض إلى كل، ومعناه (مين)، كقولك: نحاتم حديد، أي: من حديد، وحلقة ذهب، أي: من ذهب، وثوب خز، وكساء صوف، وباب ساج، وحائط آجر، معناه: من كذا، فليس تكون الإضافة إلا على واحد من هذين، فكل مضاف إليه مجرور بال إضافة».

مسائل هذا الباب

(١٨٣) مسألة:

(40a) ويقال: ما أصل الإضافة؟

والجواب: أن أصلها الإسناد والإصاق يقال: أضفت هذا القول إلى فلان، أي: أسندته إليه، وأصقته به، وكذلك: أضفت ظهري إلى الحائط، أي: أسندته إليه، وأصقته به، قال امرؤ القيس:

٥٦- فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشْطَبٍ^(١)

فيسمى النحويون إسناد اسم إلى اسم إضافة؛ لذلك؛ لأنه إصاق أحدهما بالآخر؛ لضرب من التعريف أو التخصيص.

(١٨٤) مسألة:

ويقال: ما حكم المضاف؟

والجواب: أن حكم المضاف أن يحذف منه التنوين إن كان منوئاً، والنون إن كان

(١) من الطويل، لامرئ القيس، انظره في:

ديوانه: ٥٠، ومقاييس اللغة (ضيف)، والمقتصد: (١: ٧٧)، وجمهرة اللغة (ضفا). أضفنا: أسندنا. الحارثي: أي: الرجال المصنوعة في الحيرة. ومشطَب: مخطط.

مثلى أو مجموعًا جمع السلامة^(١) وأن يجرى بوجوه الإعراب على قدر ما يوجهه العامل الذي يدخل عليه.

وأما المضاف إليه فمجرور أبدًا^(٢) - إن كان مما ينصرف - فإن كان مما لا ينصرف كان مفتوحًا، وتحكى على موضعه بالجر، كما يجب فيما لا ينصرف.

(١٨٥) مسألة:

ويقال: على كم من وجه تنقسم الإضافة؟.

والجواب: أنها تنقسم على ضربين: إضافة معنوية، وإضافة لفظية^(٣)، والإضافة

(١) يحذف التنوين من الإضافة المحضة وغير المحضة؛ لأن التنوين يدل على انفصال الاسم وكماله، والإضافة تدل على اتصال الاسم فتناقض معناه، وكذلك النون في المثني وجمع التصحيح؛ لأنها بمنزلة التنوين في المفرد، وجاء قليلًا حذف تاء التأنيث عند الإضافة كقراءة بعضهم: «ولو أرادوا الخروج لأعدوا له غدًا» أي غدته، وإنما صح هذا لأمن اللبس، انظر: ابن عصفور: (٧٥:٢)، والمساعد: (٣٣٠:٢).

(٢) يحذف من المضاف إليه ما يكون فيه من لام أو ميّ؛ إذ الأصل قبل الإضافة في نحو قولنا: هذه رسالتك، هو: رسالة منك أو لك، وإنما حذف ذلك لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، فلو بقى العامل لبقى حشواً بين ما هو كالكلمة الواحدة، والعامل لا يقع حشو كلمة أبدًا. واختلفوا في جازّ المضاف إليه: فمنهم من زعم أنه مجرور بذلك الحرف المحذوف، وهو ضعيف؛ لأن حذف العامل وإبقاء عمله لا يجوز إلا في ضرورة. ومنهم من زعم أنه مجرور بالمضاف، لنيابته مناب حرف الجر وهو الصحيح، وعليه سيويه انظر: ابن عصفور: (٧٥:٢).

(٣) الإضافة المعنوية هي التي يكتسب فيها المضاف من المضاف إليه التعريف إن كان معرفة، أو التخصيص إن كان نكرة، ويقال لها: الإضافة المحضة؛ أى الخالصة من تقدير الانفصال. أما الإضافة اللفظية فهي عكس ذلك، ويقال لها: غير المحضة، لأنها في تقدير الانفصال، فقولنا: زيد قارئ الدرس الآن أو غدًا، في تقدير: قارئ الدرس - تنوين قارئ ونصب الدرس - وهذه الإضافة اللفظية محصورة في أبواب ميلكرها فيما بعد.

وتقسيم الإضافة إلى قسمين: معنوية ولفظية، أو محضة وغير محضة؛ هو المشهور بين العلماء، وذهب ابن مالك في التسهيل إلى أن هناك ق سماً ثالثاً أطلق عليه (إضافة شبه محضة) وجعل منه إضافة الموصوف إلى الصفة، والصفة إلى الموصوف، والموصوف إلى القائم مقام الوصف، وإضافة المسمى إلى الاسم، والمؤكد إلى المؤكّد، والملغى إلى المعتبر، والمعتبر إلى الملغى، انظر تفصيل ذلك في: المساعد: (٣٣٣:٢-٣٣٦).

المعنوية على ضربين: إضافة بمعنى اللام، وإضافة بمعنى مِنْ^(١)، فالإضافة التي بمعنى اللام على ضربين: أحدهما أن تكون للملك، والثاني أن تكون للاستحقاق، فالأولى نحو: دار زيد وثوب أخيك^(٢)، وقد يكون الملك للأول نحو: رَبُّ الدار وَمَلِكُ المدينة: والثانية نحو: جُلُّ الدابة، وَجَيِّبُ القميص.

والإضافة التي بمعنى مِنْ على ضربين: جنسية وعددية:

فالجنسية نحو: ثوبٌ خَزٌّ، وبابٌ ساجٍ، ويجوز: ثوبٌ خَزٌّ، وبابٌ ساجٍ - على البدل - ويجوز: ثوبٌ خَزًّا وبابٌ ساجًّا - على التمييز، وقيل: على الحال^(٣) - .
وأما العددية فنحو: ثلاثة أَفْلَسٍ، وثلاث حَبَاتٍ، وَعَشْرَةُ رجالٍ، وَعَشْرُ نِسْوَةٍ، تُثَبِّتُ الهاء في عدد المذكر وتحذفها من عدد المؤنث، والعدد كله مؤنث، فما جاء منه بالهاء فهو بمنزلة مؤنث فيه علامة تأنيث، وما جاء منه بغيرها، فهو بمنزلة مؤنث عدد لا علامة للتأنيث فيه^(٤).

(١) زاد أهل الكوفة قسمًا ثالثًا هو الإضافة بمعنى (عند) واستدلوا على مذهبهم بقول العرب: ناقة رَقُودُ الحلب، قالوا: معناه رَقُود عند الحلب، وتأوله البصريون على أنه من اللفظية، من إضافة الصفة المشبهة. انظر: ابن عصفور: (٢: ٧٤)، والمساعد: (٢: ٣٣٠).

وزاد ابن السراج قسمًا رابعًا هو الإضافة على معنى (في) وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الدَّخْلُ﴾، وقوله تعالى: ﴿تَرْبِصُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾. (الخصائص: ٣: ٢٦).

وذهب ابن الضائع إلى أنها لا تكون إلا على معنى اللام التي هي للاستحقاق، وأبطل ابن درستويه أن تكون على معنى حرف أصلاً (المساعد: ٢: ٣٣٠).

(٢) المالك هنا هو الثاني (المضاف إليه) عكس ما سيذكره بعد ذلك.

(٣) في سيويه: (٢: ٢٣): «لو قلت: له خاتمٌ حديدًا، أو هذا خاتمٌ طينٌ كان فيينا، إنما الكلام أن تقول: هذا خاتمٌ حديدٌ وَصُفَّةٌ خَزٌّ، وخاتمٌ من حديدٍ وَصُفَّةٌ من خَزٍّ أ.هـ.

وقال: (٢: ١١٧): باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة، وذلك قولك: هذا راقودٌ خلًّا، وعليه نَحْنُ سَمْنَا، وإن شئت قلت: راقودٌ خلٌّ، وراقودٌ من خلٍّ أ.هـ. فتحصل منه أربعة أوجه: الإتيان على البدلية - وبعضهم يجعله نعتًا - والإضافة على معنى من، والجر بمن ظاهرة، والنصب على الحال عند سيويه، وعلى التمييز عند المبرد، انظر: المقتضب: ٣: ٢٥٩-٢٧٢.

(٤) انظر: جمل الزجاجي: ١٢٥.

والإضافة اللفظية على أربعة ضروب:

أحدها: إضافة اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال والاستقبال^(١)، نحو قولك: هذا ضاربٌ زيد غداً، وشاتمٌ أخيك الساعة، قال الله تعالى: ﴿هَذَا غَارِضٌ مُنْطَرِنًا﴾^(٢)، و﴿هَذَا بَالِغٌ الْكَفَّةِ﴾^(٣)، و﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَلِيلَةٌ الْمَوْتِ﴾^(٤). والتنوين مُرَادٌ في هذه الإضافة وإنما حُذِفَ استخفافاً، وجُرَّ الاسم الثاني لمعاينة التنوين الإضافة، ويجوز أن تنوّن على الأصل،^(40b) وتنصب الاسم الثاني، كما قال زهير:

٥٧- بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُذْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقًا شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا^(٥)

والثاني: إضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل، نحو قولك: مررت برجلٍ حَسَنٍ الوجه، ونظيف الثوب، وفارِه العبد. وإن شئت قلت: هذا حَسَنٌ وجهه، ونظيفٌ ثوبه، وفارِهٌ عبده؛ لأنه قد علم أنه إنما يعنى وجهه بعينه وثوبه وعبده. ويجوز: مررت برجلٍ حَسَنٍ الوجه - تنصب على التشبيه بالمفعول به - ويجوز: هو حَسَنٌ وَجْهًا - تنصب على التشبيه بالمفعول به، أو على التمييز -، ويجوز: مررت برجلٍ حَسَنٍ وَجْهًا - وهذا هو الأصل -، وإن شئت قلت: مررت برجلٍ حَسَنٍ الوجه، تجعل الوجه بدلاً من الضمير في حسن، أو رفعا بحسن والعائد محذوف، والتقدير: حَسَنٍ الوجه منه. والكوفيون يقولون: الألف واللام في هذا عَقِيبُ الإضافة^(٦).

(١) الأولى أن يعبرَ بـ (أو) فيقول: أو الاستقبال؛ لاختلاف الزمانين، فلا يجتمعان.

(٢) الأحقاف (٢٤). (٣) المائدة (٩٥). (٤) آل عمران (١٨٥).

(٥) من الطويل، لزهير بن أبي سلمى، أو صرامة الأنصاري، أو عبد الله بن رواحة. انظره في: ديوان زهير: (٢٨٧)، وفاتحة الإعراب: (٢٧)، وابن عصفور: (٢٨٠)، والكافية الشافية: (٤٢٨:١)، والفرائد: (٤٤، ٧٦٨)، والمطالع السعيدة: (٩٢:١).

(٦) تفصيل هذه الأوجه الجائزة في الصفة المشبهة رفعا ونصبًا وجزا تجده في: الأصول: (١٣٦-١٣٢:١)، والمساعد: (٢٢٥-٢١٠:٢)، والكافية الشافية: (١٠٥٤-١٠٧٤:٤)، والتبصرة: (٢٣٨-٢٢٩:١)، وابن عصفور: (٥٧٥-٥٦٦:١)، والمقتصد: (٥٧٧-٥٤٠:١)، والحلل: (٢٢٦-٢٢٣)، والإيضاح لابن الحاجب: (٦٥٢-٦٤٤:١)، وأوضح المسالك: (٢٤٧:٣)- (٢٤٩)، وابن الناظم: (١٧٦-١٧٢)، وابن عقيل: (١٤٣-١٤٠:٢)، وسيبويه: (٣١٨-٣١٧:٥) (الفهارس)، والمقتضب: (٨٣:٤) (الفهارس)، وابن يعيش: (٨١:٦)- (٩٠).

والثالث: إضافة الصفة المشبهة بالمشبهة، وذلك نحو قولك^(١): أفضل القوم وأشرف الناس، وما أشبه ذلك.

وجميع هذه الإضافة لا تُعرَف؛ لأن الانفصال مقدَّر فيها.

والرابع: إضافة الشيء إلى ما كان ينبغي أن يكون صفته^(٢)، نحو قولك: صلاة الأولى، ومسجد الجامع، والتقدير: صلاة الفريضة الأولى، ومسجد اليوم الجامع، والوقت الجامع. وإن شئت قلت: الصلاة الأولى، والمسجد الجامع، فجعلت الثاني وصفاً للأول، وهو الوجه.

(١) الصفة المشبهة أطلق عليها هذا الاسم؛ لأنها أشبهت اسم الفاعل في أنها صفة كما أنه صفة، وأنها متحملة للضمير كما أنه كذلك، وأنها طالبة للاسم بعدها، وأنها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع، كما أن اسم الفاعل؛ كذلك.

والمقصود من تعبير الجاشعئ بالصفة المشبهة بالمشبهة هو أفعال التفضيل، فهو قد أشبه الصفة السابقة في الدلالة على الوصفية، وتحمل الضمير، وطلب الاسم بعده، ولكن لم يستكمل أوجه الشبه حتى يكون كاسم الفاعل؛ إذ أنه لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع ولا يعمل إلا في ضمير الأول، انظر: ابن عصفور: (٥٦٦:١)، والتبصرة: (٢٣٧:١)، والأصول: (٦:٢-٧).

والجاشعئ هنا يعدُّ إضافة أفعال التفضيل إضافة لفظية (غير محضة) وهو رأى الفارسي والكوفي وابن السراج في أحد قوليه، واختاره الجزولي وابن عصفور. وعن ابن السراج: إن كان على معنى من فكرة، وإلا فمعرفة. ووجه الانفصال فيه أنه مضاف إلى ما هو بعضه، فإن لم يقدر الانفصال لزم إضافة الشيء إلى نفسه، ووجه أن إضافته محضة - وهو مذهب سيويه والأكثرين - ثبوت لوازم التعريف من نعت المعرفة به وعدم جواز جرّه بربّ ونصبه حالاً، وقد نص سيويه على أن العرب لا تنصبه حالاً، انظر: المساعد: (٣٢٢:٢).

(٢) اختار ابن مالك في التسهيل أن تكون إضافة الموصوف إلى صفته شبيهة بالمحضة، لا محضة ولا غير محضة؛ لأن في هذه الإضافة اتصالاً من جهة أنه لم يثنَ معها ضمير، كما نوى في الصفة المضافة إلى مرفوعها أو منصوبها، وانفصالاً من جهة أن المعنى عى التبعية، لكن مع هذا الانفصال لم يحكم بتكثير المضاف، مراعاةً لشبهه بالمتصل لفظاً ونيةً، وهذا النوع مقصور على السماع، انظر: المساعد: (٣٢٣:٢).

باب التوابع

قال صاحب الكتاب:

«وهي سِتَّةٌ^(١): التكرير والتوكيد والنعت وعطف البيان والبدل وعطف النسق، وهي تتبع في جميع وجوه الرفع الوجوه التي قَدِّمْتُها، وجميع وجوه النصب، وجميع وجوه الجر؛ ولذلك أفردتها بالذكر على حَيْثُهَا^(٢)»:

فالتكرير كقولهم: الله الله، الطريق الطريق، الأسد الأسد، إِيَّاكَ إِيَّاكَ:

٥٨- أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَالَهُ كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا يَخِيرُ سِلَاحًا^(٣)

وكذلك: جاء زيد، ثم تقدّر أن السامع لم يفهم الاسم فتقول مرة: زَيْدٌ؛ ليفهم عنك، وكذلك: رأيت عمراً عمراً، ومررت بيكر بكر، إذا احتجت إلى التكرير؛ لسوء فهم السامع، أو لعارضٍ منعه من الفهم فكررت، أو لغير عارض، فأعرب الثاني كما عراب الأول في الرفع والنصب والجر.

(١) المشهور أن التوابع خمسة، هي: النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل، على ذلك جرى سيويوه والمبرد وابن السراج والصيمري وابن عصفور وغيرهم، وعدّها بعضهم أربعة، ومنهم الزجاجي في الجمل، فلم يعتبر عطف البيان، ولعلّه ألحقه بالبدل، وعدّها الفزارى ستة بإفراد التوكيد اللفظي بقسم خاص أطلق عليه التكرير، وجعل التوكيد خاصاً بالمؤكدات المعنوية، وأما غيره - ممن عدّها خمسة - فيجعل التوكيدين: اللفظي (التكرير) والمعنوي قسماً واحداً.

(٢) يريد: مستقلة غير مختلطة بغيرها من مسائل النحو.

(٣) من الطويل، لمسكين الدارمي، أو إبراهيم بن هرمة، انظره في: ديوان مسكين: (٢٩)، وابن عصفور: (١: ٢٦٢، ٢: ٣٦٦)، والخصائص: (٢: ٤٨٠)، والمساعد: (٢: ٣٩٦)، والكافية الشافية: (٤: ١٣٨٠)، وجمل الزجاجي: (٥٦).

مسائل هذا الباب

(١٨٦) مسألة:

ويقال: ما التوابع؟

والجواب: ما يتبع الكلمة في إعرابها وتذكيرها وتأنيثها وإفرادها وتثنيها وجمعها. ويختلف حكمها في تعريفها وتذكيرها في بعض التوابع دون بعض، والذي يختلف حكمه فيه شيان: (41a) البذل والنسق، وفيما سوى ذلك لا يختلف حكمه، تتبع المعرفة المعرفة والنكرة النكرة.

ومتى رأيت التابع مذكراً والمتبوع مؤنثاً، أو التابع مؤنثاً والمتبوع مذكراً، فاعلم أن الكلام محمولٌ على معناه دون لفظه، نحو: امرأة حائضٌ، وناقَةٌ ضامزٌ^(١)

(١) الناقة الضامز: هي التي أمسكت جرتها في فيها ولم تجتز من الفزع، أو هي التي تضم فاها فلا تسمع لها رغاءً. ويصح أن تكون بالراء (ضامس) على معنى: هزيل البطن.

وللبصريين في مثل هذا تعليل يخالف تعليل الكوفيين، فهم يقولون: إن الصفات على نوعين: نوع أريد به جريانه على فعله في الاتصاف بالحدث في زمن. ونوع لم يرد به ذلك:

فالنوع الأول تلحقه علامة التأنيث؛ لأنها تلحق الفعل الذي أخذ منه، والصفة مع موصوفها تجري مجرى الفعل مع فاعله، تقول: حاضت المرأة فهي حائضة، وحملت فهي حاملة، وأرضعت فهي مرضعة، وكذلك تقول: هي حائضة غداً، وحاملة غداً، كما تقول: هي تحيض غداً، وتحمل غداً.

والنوع الثاني الذي لم يرد جريانه على الفعل في الاتصاف بالحدث في زمن، وإنما أريد به الاتصاف المجرد بالحدث، أي: إن الحدث من صفاته ومنسب إليه على كل حال، وهذا النوع لا تلحقه علامة التأنيث؛ كقولك: امرأة حائض وحامل، أي: ذات حيض وذات حمل، وعلى ذلك جاء قول الشاعر:

رأيتُ ختُونَ السَّعامِ والسَّعامِ قبله كحائضة يزنَى بها غير طاهر

فقد قال: حائضة - بالتاء - لأنه أجراها على الفعل، وقال: طاهر - بغير تاء - لأنه غير جارٍ على الفعل، وإنما أريد به: غير ذات طهر، على الاتصاف بالحدث والانتساب إليه.

أما الكوفيون فيزَوْنُ أن التاء إنما سقطت في نحو حائض وحامل وطامت... لأنها صفات خاصة بالمؤنث ولا تكون للمذكر، وإنما يحتاج إلى علامة التأنيث عند إرادة الفرق بين المذكر والمؤنث، فلما =

ورجلٌ علامةٌ، وأنحرُ نَسَابَةٌ^(١) وعلامةٌ رُبْعَةٌ وَيَفْعَةٌ^(٢). وما أشبه ذلك.

(١٨٧) مسألة:

ويقال: على كم من وجه يكون التكرير؟

والجواب: أنه يكون على ضربين:

أحدهما: أن يكون اللفظ الأول بدلاً من الفعل، وذلك قولك: الله الله، الطريق الطريق، الأسد الأسد^(٣)، والمعنى: اتقي الله، وخَلُ الطريق، واحذر الأسد، والدليل على أن أحد الاسمين بدلٌ من اللفظ بالفعل أنك متى أفردت أظهرت الفعل، فقلت: اتقي الله، وخَلُ الطريق، واحذر الأسد، قال جرير:

٥٩ - خَلُ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَتَّبِي الْمَنَارَ بِهِ وَابْرُزْ بِبَرْزَةٍ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ^(٤)

= انفرد المؤنث بهذه الصفات استغنى عن العلامة، وهذه العلة يضعفها ما ورد عن العرب من صفات مشتركة بين المذكر والمؤنث جاءت بغير العلامة نحو: ناقة ضامر وجمل ضامر، وناقة بازل وجمل بازل، كما يلزم على مذهبهم ألا تدخل التاء في نحو: حاضيت وحملت؛ لأن التاء تدخل في الفعل أيضاً للفرق بين فاعله المذكر والمؤنث. انظر تفصيل ذلك في: التبصرة: (١: ٦٢٦-٦٣١).

(١) وجه الحمل على المعنى - في دخول التاء - في هذين اللفظين وما أشبههما أن هذه الصفات ترد في مقام المدح أو الذم مقصوداً بها معنى الغاية في الانصاف بالحدث، ف (رجلٌ علامة) بمعنى: غاية في العلم مدحاً، و (رجلٌ هلياجة)، بمعنى: غاية في الحمق جامع لكل صفات الشر ذمّاً، فلما أريد بالصفات هذا المعنى جاءت مؤنثة؛ لأن الغاية مؤنثة، وذهب ثعلب إلى أنهم أرادوا في صفات المدح معنى داهية، وفي صفات الذم معنى بهيمة، وكلاهما مؤنث. انظر: ابن عصفور: (٢: ٣٧١).

(٢) الربعة: المربع الخلق، لا هو بالطويل ولا هو بالقصير، واليفعة: شابٌ شارَفَ الاحتلام، ودخلت التاء في مثل ذلك على إرادة النفس، كأنهم قالوا: نفس ربعة. انظر: ابن عصفور: (٢: ٣٧١).

(٣) هلا من أساليب التحدير، وقد قام فيه التكرير مقام الفعل وناب عنه، فلا يصح الجمع بينهما، فلا تقول: اتقي الله الله، ولا: خَلُ الطريق الطريق، والإغراء مثل التحدير في هلا.

(٤) من البسيط، لجرير بن عطية، انظره في:

ديوانه: (٢٨٤)، وابن الشجري: (١: ٣٤٢)، وابن يعيش: (٢: ٣٠)، والتبصرة: (١: ٢٦٣). المنار: اسم جنس جمع، واحدة: منارة، وهي أعلام الطريق. وبرزة: أم عمر بن لجأ، أو إحدى جداته، وكان جرير يهجو به هذه القصيدة.

وإنما لجعل الأول بدلاً من اللفظ بالفعل، دون الثاني؛ لأن حكم الفعل أن يكون مقدماً، وهكذا حكم العوامل.

والثاني: أن يكون التكرير للتوكيد، نحو قولك: جاءني زيدٌ زيدٌ، ورأيت عمراً عبّراً، مررت بيكرٍ بكرٍ، ومعناه: لا أشك في ذلك، كأنك توهمت أن السامع شك في ذلك ولم يفهم، فأزلت عنه اللبس وفهمته، ويجوز مثل هذا في الفعل نحو: اضرب اضرب، واعجل اعجل، وقم قم^(١)، وهذا كله على التوكيد، ومن التوكيد بالتكرار قول عُزْوَةَ بِنِ أَدْنَةَ^(٢):

٦٠- وَحَظُّ كُلِّ امْرِئٍ دُونِي سَيَأْخُذُهُ لَا بُدَّ لَا بُدَّ أَنْ يَخْتَاَزَهُ دُونِي^(٣)

(١٨٨) مسألة:

ويقال: هل يجوز أن تكرر الحروف للتوكيد، كما جاز أن تكرر الأسماء والأفعال؟

والجواب: أن ذلك قد جاء عنهم، وذلك نحو قول الشاعر:

٦١- إِنَّ الْخَلِيفَةَ إِنَّ اللَّهَ سَرَبَلُهُ سِرْبَالُ مُلْكٍ يُوْثِرُجِي الْخَوَاتِيمَ^(٤)

(١) كما يجوز في الحرف أيضاً، كحرفي الجواب: نَعَمْ نَعَمْ، ولا لا - وسيدكر هو ذلك - وتوكيد الجملة نحو: فهمت كلامك، فهمت كلامك، وكنوله تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ وانظر تفصيلاً للتوكيد اللفظي في:

المساعد: (٣٩٦:٢-٤٠٠)، وابن عصفور: (٥٦٢:١-٥٦٣)، والأصول: (١٩:٢-٢٠)، وفاتحة الإعراب: (١٩١-١٩٢)، والكافية الشافية: (١١٨٣:٣-١١٨٧)، ومسيبويه: (٢٨٧:٥) (الفهارس).

(٢) من شعراء الغزل، توفي سنة ١٣٠هـ.

(٣) من البسيط، انظره في:

ديوانه: (٣٨٦)، وابن الشجري: (٢٤٣:١، ٣٢٥:٢) - وفي الأصل (يختاره)، بدلاً من (يحتازه).

(٤) من البسيط، لجرير، انظره في: ديوانه: (٥٢٧)، ومجالس العلماء للزجاجي: (٢٩٣)، وخزانة الأدب: (٣٤٤:٤) - وأدب الكتاب للصولي: (١٤٢) - سربله: ألبسه، تُرْجِي: تساق. الخواتيم: جمع خاتام، لغة في الخاتم. يريد: إن سلاطين الآفاق يرسلون إليه خواتمهم؛ خوفاً من بطشه بهم.

وهو قبيح؛ لأن الحروف إنما وُضِعَتْ للإيجاز والاختصار، فإذا كُرِّرَتْ انتقض الأصل الذي وضعت له، وأكثر ما جاء ذلك على الفصل، فأما من دون فصل فلا يجوز^(١)؛ لما في ذلك من نقض الأصل الذي وُضِعَتْ له الحروف؛ ولما فيه من التعقيد، بالتباس المعاني، وتقارب الاشتباه.

(١) مما جاء من توكيد الحرف مع الفصل قول الشاعر:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ لَيْتَ شَبَابًا يُوعَى فَاشْتَرَيْتَ
ومما جاء بلا فصل قوله:

إِنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ يَسْرَيْنِ مِنْ أَجَارِهِ قَدْ ضَيَّعَا

باب التوكيد^(١)

قال صاحب الكتاب:

«وهو نوعان:

أحدهما تكرير - مثل ما قَدُمْتُ - إلا أنه يختلف اللفظ، كقولك: جاءني زيدٌ نفسه،^(41b) ورأيت زيدًا نفسه، ومررت بزيد نفسه، فهذا كقولك: جاءني زيدٌ زيدٌ، في المعنى، وإن اتفق اللفظ في هذا واختلف في النفس^(٢).

والنوع الثاني من التوكيد معناه الإحاطة والعموم، كقولك: جاءني القومُ كلُّهم ورأيت القوم أجمعين، قال الله عزَّ اسمه: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾^(٣). وتقول: جاءني قومك أجمعون أَكْتَفُونَ، فهذه حروف إِتْبَاعٍ، كما يقال: كَثِيرٌ يَثِيرٌ، جَائِعٌ نَائِعٌ، وَحَسَنٌ بَسَنٌ^(٤).

ومما يجرى هذا المجرى عُقُودُ العدد، تقول: جاءني إِخْوَتُكَ ثَلَاثَتُهُمْ، ورأيت إِخْوَتَكَ ثَلَاثَتَهُمْ، ومررت بِإِخْوَتِكَ ثَلَاثَتِهِمْ - يقع لما قبله بالرفع والنصب والجر كالتوكيد - وكذلك أربعتهم وخمستهم، إلى قولك: عَشَرَتُهُمْ، ويجوز في هذه العقود النصب بعد الرفع والجر على المصدر، كأنك قلت: ثَلَاثًا وَتَرْيَعًا وَتَخْمِيسًا، كما تقول: جاءني وحده، ومرت به وحده، تنصب على المصدر بعد المجرور والمرفوع، وكذلك هذه العقود.

(١) قد يطلق عليه «الصفة» كلٌّ من سيبويه والأخفش والمبرد انظر: المساعد: (٢: ٣٨٤).

(٢) المعروف أن النفس والعين من ألفاظ التوكيد المعنوي، ولكن الفزاري هنا جعل ذلك من التوكيد بالتكرير (اللفظي) وهو في هذا تابع لابن السراج؛ إذ جعل التوكيد بتكرير الاسم على ضربين: ضرب يعاد فيه الاسم بلفظه، وضرب فيه إعادة المعنى بلفظ آخر. انظر: الأصول: (٢: ١٩-٢٠).

(٣) الحجر ٣٠، ص ٧٣.

(٤) في اللسان (بش): «كثير يثير، إِتْبَاعٌ له، وقد يفرد». وفيه (نوع): «جائع نائع، أي: جائع، وقيل: عطشان، وقيل: إِتْبَاعٌ، كقولك: حَسَنٌ بَسَنٌ» اهـ. وعليه فلو كان بمعنى العطش لم يكن إِتْبَاعًا.

مسائل هذا الباب

(١٨٩) مسألة:

ويقال: لِمَ دخل التوكيدُ الكلامَ؟

والجواب: أنه دخل؛ لإزالة اللبس الذي قد يَتَوَهَّم، ويرْفَع المجاز الذي يحتمله الكلام؛ ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيدٌ، احتمل أنك تريد: عَزَمَ على القيام، أو قام صاحبه ومن يَتَعَمَدُ عليه، فإذا قلت: قام زيدٌ نَفْسُهُ، زال هذا الاحتمال، وكذلك إذا قلت: جاء إخوتك كلُّهم، زال الاحتمال الذي كان يحتمله ويبقى مجيء جميعهم.

(١٩٠) مسألة:

ويقال: على كم من وجه يكون التوكيدُ؟

والجواب: أنه على وجهين: أحدهما توكيدُ تخصيصٍ، والثاني توكيدُ إحاطةٍ، ولتوكيد التخصيص لفظان مضافان، وهما (النفس والعين)، ولتوكيد الإحاطة لفظان: (كُلٌّ وَأَجْمَعُ) ويأتي (كِلَا وَكِلْتَا) في الشية، وهما بمنزلة (كُلٌّ) في الجمع، ويأتي (أَكْتَعُ أَبْصَعُ) إتياعًا لأَجْمَعُ^(١)، وَكَتَعَاءُ بَصْعَاءُ بَتَعَاءُ إتياعًا لَجَمْعَاءُ، وأجمعون يتبعه أَكْتَعُونَ أَبْصَعُونَ أَتَعُونَ، وَجَمَعُ يتبعه كَتَعُ بَصْعُ بَتَعُ، ولا يشي أَجْمَعُ ولا جَمْعَاءُ؛ استغناء عن ذلك بكلا وكلنا^(٢).

(١٩١) مسألة:

ويقال: كيف ترتيب هذه الألفاظ؟

والجواب: أن (النفس) تُتَّبِعُ ولا تَتَّبِعُ؛ لأنها قد تكون اسمًا غير توكيد في قولك:

(١) إتياع أكثع بأبضع من زيادات أهل الكوفة، وزاد أهل بغداد: أتبع، وتشية هذه الزيادات وجمعها وتأنيتها تجرى على وَفْق المؤكد عند هؤلاء. انظر: ابن عصفور: (١: ٢٦٤-٢٦٥).

(٢) أهل الكوفة وبغداد يشنون ذلك قياسًا. انظر: ابن عصفور: (١: ٢٦٥).

زَيْدٌ يَتَّبِعُ الْجَبَلَ^(١). و(العين) تَتَّبِعُ النَّفْسَ؛ لأنها أَقْعَدُ في التوكيد. و(كُلُّ) يتبع العين؛ لأنه أَمَكُّ مِنْهُمَا في التوكيد. و(أجمع) يَتَّبِعُ كَلًّا؛ لأنه لا يكون إلا توكيدًا، ولا يليه العامل كما يلي كَلًّا، وإن جاز ذلك فيه على استكراه^(٢). و(أَكْتَعُ أَبْصَعُ أَبْتَعُ) يَتَّبِعْنَ أجمع ولا يَقَعْنَ إلا بعده^(٣)، ويجوز تقديم بعضهن على بعض، لأنهن مساويات في الإتياع.

وقد قيل: إن أَكْتَعُ مشتق من: (كَتَعَ الجِلْدُ في النار) إذا انضَمَّ واجتمع. وأَبْصَعُ من: (بَصَعَ العَرَقُ) إذا (42a) تَحَلَّرَ شَيْئًا بعد شيء. وَأَبْتَعُ من: (الْبَتَعَ) وهو الامتداد، فجعلت إتياعًا لأجمع؛ لأن معناها يقارب معناه^(٤).

(١) هذا المثال من حكاية سيويه عن العرب: (٣٧٩:٢)، وانظر لسان العرب (نفس)، وانظر هذا التعليل في التبصرة: (١٦٦:١).

(٢) انظر هذا التعليل في التبصرة: (١٦٦:١)، ثم هل هناك فرق بين: قام القوم كلهم، وقام القوم أجمعون (عند من يجيز الثاني)؟.

ذهب بعض النحاة إلى التفريق بينهما، فقال: قام القوم كلهم، يحتمل أن يكون القوم في وقت القيام مجتمعين أو متفرقين، أما: قام القوم أجمعون، فإنه يفيد اجتماعهم وقت القيام.

ويرى ابن عصفور: (٢٧٢:١)، أنه لا فرق بينهما بدليل قوله تعالى: ﴿لَا مَلَأَنَّا جَهَنَّمَ مِنْ الْجَنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ ومعلوم أنهم ليسوا مجتمعين في جهنم، بل منهم من هو في الدرك الأسفل منها، ومنهم من هو بخلاف ذلك.

(٣) والسرف في هذا أن أجمع مأخوذ من الاجتماع المعروف، وليس لأكتع ولا أبصع ولا أبتع اشتقاق معروف، فكان تقديم ما عُْلِمَ وعُْرِفَ أولى مما لم يُعْلَم، انظر: التبصرة: (١٦٦:١).

(٤) انظر: لسان العرب: بتع - بصع - كتع، وفي (بصع) من اللسان: «وإنما جاءوا بأبصع وأكتع وأبتع، إتياعًا لأجمع؛ لأنهم عدلوا عن إعادة جميع حروف أجمع إلى إعادة بعضها وهو العين، تحاميًا من الإطالة بتكرير الحروف كلها. فإن قيل: فلم اقتصروا على إعادة العين وحدها دون سائر حروف الكلمة؟ قيل: لأنها أقوى في السجعة من الحرفين اللذين قبلها؛ وذلك لأنها لام الكلمة، وهي قافية؛ لأنها آخر حروف الأصل، فجاء بها؛ لأنها مقطع الأصول، والعمل في المبالغة والتكرير إنما هو على المقطع لا على المبدأ ولا على المحشأ...».

(١٩٢) مسألة:

ويقال: لِمَ تُخَصِّصُ المعرفةُ بالتوكيد دون النكرة؟.

والجواب: أن النكرة لم يثبت لها عَيْنٌ فلا يصح توكيدها^(١)؛ لأن التوكيد إنما هو تثبيت للعين، وإزالة للبس عنها؛ ولأن هذه الأسماء معارفٌ فلا تتبع النكرات توكيداً لها؛ لاختلاف ما بينهما، وذلك أن النكرة تدل على العموم والمعرفة تدل على الخصوص.

(١٩٣) مسألة:

ويقال: هل يجوز أن يُعْطَفَ بعضُ التوكيد على بعض؟.

والجواب: أنه لا يجوز؛ لأن الشيء إنما يُعْطَفُ على نفسه^(٢)، ولكن يجوز أن تكرر بغير حرف عطف، كما قال تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾^(٣)، وعلى

(١) لا خلاف في توكيد النكرة توكيداً لفظياً (التكرير)، وأما توكيدها بلفظ من ألفاظ التوكيد المعنوي فمنعه البصريون، وأجاز الكوفيون والأخفش توكيد النكرة بشرط الإفادة التي تتحقق بأن تكون النكرة متبعضة ويكون التوكيد بكلِّ وما في معناها، واختار ذلك ابن مالك، فأجاز هؤلاء أن يقال: أكلت رغيفاً كلّه، وعليه قول الشاعر:

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب يا ليت عدة حولي كلّه رجب

ويرى بعض الكوفيين جواز توكيد النكرة بلا شرط.

ويضاف إلى ما ذكره المجاشعي في تعليل المنع دليل آخر، هو: أن التوكيد يشبه النعت في أنه تابع من غير واسطة حرف، ومن غير أن ينوي بالأول الطرح، وكما أن النكرة لا تنعت بالمعرفة فكذلك لا تؤكد بشيء من هذه الأسماء، وما جاء منه فشاذاً. وانظر في توكيد النكرة تفصيلاً:

ابن عصفور: (١: ٢٦٧-٢٦٩)، والأصول: (٢: ٢٣)، والتبصرة: (١: ١٦٥)، والمساعد: (٢: ٣٩٢)، والكافية الشافية: (٣: ١١٧٥-١١٧٧)، وأوضح المسالك: (٣: ٣٣٢-٣٣٥)، وجمل الزجاجي: (٢٢)، وفاتحة الإعراب: (١٩٣-١٩٤)، وابن الناظم: (١٩٨)، وابن عقيل: (٢: ٢١١)، والإنصاف (المسألة ٦٣) من (٤٥١-٤٥٦)، والرضي: (١: ٣١٠)، والصبيان: (٣: ٦٧)، والتصريح: (٢: ١٥٦)، وشذور الذهب: (٤٢٩-٤٣١)، وسيبويه: (٥: ٢٨٧) (الفهارس)، وابن يعيش: (٣: ٤٤-٤٥).

(٢) أي: لأن المؤكّد هو نفسه المؤكّد، والعطف يقتضي المغايرة، فيلزم مع العطف إما أن يكون الثاني غير الأول وهو فاسد، وإما أن يكون الثاني هو الأول، فلا فائدة من العطف. وانظر ما ذكره المجاشعي هنا في: جمل الزجاجي: (٢٢).

(٣) الحجر (٣٠).

هذا تقول: قبضت المال كله أجمع أكتع أبصع أبتع، وجاء القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون.

(١٩٤) مسألة:

ويقال: بِمَ تَعْرِفَ أجمع؟

والجواب: أنه تَعْرِفَ بالإضافة المنويّة؛ لأنك إذا قلت: قبضت المال أجمع، كان معناه: أجمعه، إلا أن هذا الأصل رُفِضَ؛ لما يُوهِمُ من اللبس، وذلك أن (أَفْعَلَ) إنما يضاف إلى ما هو بعضه، فلو أظهرت هذه الإضافة لثُوِّهَمَ أن (أجمع) بعض المال، وليس كذلك؛ لأن المراد بأجمع (العموم والإحاطة)^(١)، على ما تقدّم.

(١٩٥) مسألة:

ويقال: ما حكم ثلاثهم وأربعتهم وخمستهم؟

والجواب: أنه يجوز فيه وجهان:

أحدهما: أن يجرى على ما قبله مجرى (كُلِّهِمْ).

والثاني: أن ينصب على المصدر، كأنك قلت: اختصاصتهم بمرورى ثلاثتهم^(٢)؛

(١) انظر هنا في: البصرة: (١: ١٦٧)، وفي ابن عصفور: (١: ٢٧٢)، وزاد ابن عصفور رأياً آخر هو أن تعريفه بالعلمية، كأنه غُلِقَ على معنى الإحاطة لما يتبعه.

(٢) هذان الوجهان يرجعان إلى لغات العرب، ففي سيبويه - باب ما جعل من الأسماء مصدراً: (١: ٣٧٣-٣٧٤): «وذلك قولك: مررت به وحده، ومررت بهم وحدهم، ومررت برجل وحده، ومثل ذلك في لغة أهل الحجاز: مررت بهم ثلاثهم وأربعتهم، وكذلك إلى العشرة. وزعم الخليل رحمه الله أنه إذا نصب ثلاثهم فكانه يقول: مررت بهؤلاء فقط، لم أجاوِز هؤلاء، كما أنه إذا قال: وحده، فإنما يريد: مررت به فقط لم أجاوِز».

وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الأول: إن كان جراً فجراً، وإن كان نصباً فنصباً، وإن كان رفعاً فرقاً. وزعم الخليل أن الذين يجرونه فكانهم يريدون أن يعمّوا، كقولك: مررت بهم كلهم، أي: لم أدع منهم أحداً اهـ. وانظر: التبصرة: (١: ١٦٨)، والأصول: (٢: ٢٢).

لأنك لما عقدت المرور بعدة محصلة اقتضى ذلك اختصاص المرور بهم، كما كان في قولك: مررت بهم وَخَدَهُمْ، وأما الإتيان فيجرى مجرى (كلهم) في العموم دون الاختصاص، فإذا اتبعت جاز أن تكون مررت بغيرهم، كما تقول: مررت بهم كلهم، مع أنك مررت بغيرهم؛ لأنك قد اختصاصتهم، فلو مررت بغيرهم لكنت قد أبطلت اختصاصهم بالمرور^(١).

(١٩٦) مسألة:

ويقال: ما يجوز في: مررت به وَخَدَهُ؟

والجواب: أنه منصوب في جميع حالاته على المصدر، كأنك قلت: أفرذته بمرورى وحده، أو اختصاصته. هذا قول الخليل^(٢).

أما يونس فقال: أنصبه نصب الظروف^(٣)، فهو على مذهبه؛ كقولك: هو عنده، قال: والمعنى: مررت به على حياله، وإنما حملة على ذلك أنه رآه ناقص التمكن، كنقصان تمكن عنده ووزاءه، منصوبًا كما أن ذاك منصوب، وتلزمه الإضافة كما

(١) انظر: جمل الزجاجي: ١٨٩-١٩٠، وابن عصفور: ١٦١:٢-١٦٢. ويظهر الفرق بين إرادة الاختصاص نصبًا على المصدر وإرادة العموم توكيدًا بأن الاختصاص ينافي المشاركة في الفعل بخلاف العموم، فالنصب يقتضى أن المراد: مررت بهم فقط منفردين دون أن أمر بغيرهم، فلو قلت مع ذلك: مررت بهم ثَلَاثَتَهُمْ ومحملاً لكان من فساد القول. أما التوكيد فيقتضى أن مرورك شملهم جميعًا، وهذا لا يمنع أن يجاوزهم إلى غيرهم، وعليه يصح أن تقول: مررت بهم ثَلَاثَتَهُمْ ومحملاً.

(٢) انظر التعليقة (١) من (المسألة ١٩٥).

(٣) في سيبويه: (٣٧٧:١): «وزعم يونس أن وحده بمنزلة عنده» اهـ. وفي: (٣٧٨:١): «وجعل يونس نصب وحده كأنك قلت: مررت برجل على حياله، فطرحته (على) فمن ثم قال: هو مثل عنده، وهو عند الخليل كقولك: مررت به خصوصًا» اهـ.

وزعم بعض العلماء أنه مصدر لا فعل له كالأبوة وضع موضع الحال، وزعم آخرون أنه مصدر له فعل من لفظه، ولكنه نقص عن حروفه، وفعله: أَوَحَدَ، والمصدر القياسي منه هو الإيحاد، يقول ابن عصفور: (١٥٩:٢-١٦٠): «وهذان المذهبان فاسدان، وكذلك مذهب يونس، والصحيح مذهب سيبويه».

تألفه، وفيه معنى (على حياله)، (42b) فحمله على الظرف.

وقول الخليل أقوى^(١)؛ لأن وَخَذَهُ أشبه بالمصدر في معناه، ولا يجوز فيه الإتيان بإجماع - كما جاز في (خمسهم) وأخواتها -؛ لأنه أقرب إلى المصدر.

(١٩٧) مسألة:

ويقال: هل يجوز تثنيته وجمعه وتأنيثه؟.

والجواب: أنه لا يجوز في اللغة المشهورة، إلا أن أبا زيد حكى عن الكلايين أنهم يقولون: وَخَذَتْنَا وَوَخَذَتَهُمَا^(٢)، وهذا يدل على أنهم يجعلونه في موضع الحال ويضارعون به اسم الفاعل، ويؤكد هذا أنهم قد أضافوا إليه في قولهم: نسيج وَخَذِهِ، وَجَحِيش وَخَذِهِ، وَغَيْرُ وَخَذِهِ^(٣)، كما قالوا: خادِمُ نَفْسِهِ، وهذا تقوية لقول الخليل.

(١) هذا هو رأى الرماني نصًّا، وانظر هامش الصفحة: (٣٧٨:١) من سيبويه.

(٢) في اللسان (وحد): «وأما ابن الأعرابي فجعل وَخَذَهُ اسْمًا وَمَكَّنَهُ فقال: جلس وحده وعلى وحده، وجلسا على وَخَذَتَهُمَا وعلى وَخَذَتَهُمَا، وجلسوا على وَخَذَتِهِمْ أ.هـ. وانظر ابن عصفور: (١٥٩:٢).

(٣) ورد وَخَذَهُ في اللغة منصوبًا أبدًا، إلا في هذه الثلاثة كما: في جمل الزجاجي: (١٨٩)، وابن عصفور: (١٦٣:٢)، والمقتضب: (٢٤٢:٣)، وابن يعيش: (٦٣:٢).

وفي ابن عصفور: غَوَّير وَخَذِهِ، ولمَّا محرف عن غَوَّير، وزاد ابن منظور في اللسان عن الليث: قُرْنِع وَخَذِهِ، وكذلك صِرْفُهُ، وهو الذي لا يقارعه في الفضل أحد.

ونسيج وَخَذِهِ يستعمل في المدح كقُرْنِع وَخَذِهِ وصِرْفُ وحده، وأصله الثوب الذي لا يُشَدَّى على سداه؛ لرقّة غيره من الثياب، والمقصود أنه لا شبيه له في رأيه وجميع أموره، أما غَوَّير وَخَذِهِ وَجَحِيش وَخَذِهِ، فيستعملان في الذم، وهما اللذان لا يشاوران أحدًا ولا يخالطان، وفيهما مع ذلك مهانة وضعف، انظر: لسان العرب: وحد.

باب النعت^(١)

قال صاحب الكتاب:

«تُنْعَثُ النكرة بالنكرة: جاءني رجلٌ مسلمٌ، ورأيت رجلاً مسلماً، ونظرت إلى رجلٍ مسلمٍ. وتُنْعَثُ المعرفة بالمعرفة - وهو ما فيه الألف واللام، - كقولك: زيدٌ المسلم، أو إضافةً كقولك: زيدٌ صاحبك، أو رفيقك، أو جارك، أو صديقك، وما أشبه ذلك. وكذلك المنسوب: رجلٌ يهوديٌّ، وزيدٌ يهوديٌّ، ورجلٌ كوفيٌّ، وزيدٌ الكوفي، ورجلٌ عربيٌّ، وزيدٌ العربي، ورجلٌ بزازٌ، وزيدٌ البزاز. تحذف الألف واللام من نعت النكرة وتثبتهما في نعت المعرفة.

ولا تُنْعَثُ النكرة إلا بنكرة، ولا المعرفة إلا بمعرفة، وتنعت بكل اسم مشتق: للفاعل؛ كقائم وقاعد وذاهب وراجع. وللمفعول، كماكول ومشروب وملبوس. ومعنى التفضيل: الأكبر والأصغر والأطول والأجود. وبالإضافة - على ما قدّمْتُ - . وبالنسب إلى بلدٍ أو صناعةٍ.

فأما المضمَر فلا يُنْعَثُ بظاهر، ولا ينعت الظاهر بمضمَر، ولا ينعت الظاهر إلا بظاهر، - مثل ما قدّمْتُ - ولا ينعت المضمَر إلا بمضمَر هو ضمير الرفع؛ كقولك: قمتَ أنت، ورأيْتُك أنت، ومررت بك أنت، فتنعت ضمير الرفع والنصب والجر بضمير الرفع.

(١) يقال له: الوصف والصفة. والنعت عبارة الكوفيين، وربما استعملها البصريون. انظر: المساعد: (٤٠١:٢).

مسائل هذا الباب

(١٩٨) مسألة:

ويقال: لِمَ دخل النعتُ الكلامَ؟

والجواب: أنه دخل ليفصل بين المتشابهين في التسمية^(١)؛ لأنك إذا قلت: جاءني زيدٌ الطويلُ، فقد فصلته من زيد القصير، هذا أصله، ثم قد يدخل للمدح والذم؛ كقولك: آمنت بالنبي الصادق، وكفرتُ بالشیطان الغوي؛ ألا ترى أنه لا يكون النبي إلا صادقاً، ولا الشيطان إلا غوياً، وفي التنزيل: ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا﴾^(٢). فهذا نعت على جهة المدح؛ لأنه ليس هناك نبي غير مسلم فيفصل بينه وبين النبي المسلم. وعلى المدح تأتي صفات الله عز وجل كلها.

(١) جعل الفصل بين المتشابهين في التسمية هو الغرض الأصلي للنعت، ويقصد به ما عثر غيره عنه بأنه المتمم لمبتوعه، أي: الموضح له إذا كان معرفة، والمخصص له إذا كان نكرة، ثم ذكر غرضين ينضمان إلى هذا الأصل، وهما المدح والذم، وهو في هذا على سَنَنِ القدماء، فبعضهم ذكر هذه الأغراض صراحة، كالصيمري في التبصرة: (١: ١٦٩)، وبعضهم يفهم ذلك من كلامه؛ كسيبويه والمبرد وابن السراج، وتوسع المتأخرون في أغراض النعت، فجعلوا منها ما دلَّ على ترحم نحو: اللهم إني عبدك المسكين، أو تعميم نحو: إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين، أو الإبهام نحو: تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة، أو تأكيد نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾.

وقد يفسر اقتصار القدماء على الأغراض الثلاثة بأنها أشهر ما يردُّ له النعت، أو بأن غيرها يرجع إليها على نحو ما. (انظر: أوضح المسالك: (٣: ٣٠٠-٣٠٢) تعليقة الشيخ محيي الدين، والمساعدة: (٢: ٤٠١-٤٠٢)، وابن عصفور: (١: ١٩٣-١٩٦)، والكافية الشافية: (٣: ١١٦٤)، وابن عقيل: (٢: ١٩١-١٩٢)، والمقتصد: (٢: ٩٠٢-٩٠٩)، وشذور الذهب: (٤٣٢).

(٢) المائدة (٤٤).

(۱۹۹) مسأله:

(43a) ويقال: لِمَ لا تنعت النكرة بالمعرفة، والمعرفة بالنكرة⁽¹⁾؟.

والجواب: أن النكرة عامة يدلّ واحدها على أكثر منه، والمعرفة خاصة لا تدلّ إلا على نفسها، فلو نعتت المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة، لكانت قد نعتت القليل بالكثير، والكثير بالقليل^(٢)، وهذا لا يجوز؛ ولأن النعت مُتَمِّمٌ لبيان الاسم فلا ينبغي أن يخالفه في تعريفه وتنكيره؛ لأن النكرة مجهولة فلا يصح أن تبين المعروف، والمعرفة ثابتة العين فلا يصح أن تتبع ما لم يثبت له عين وهو النكرة.

(٢٠٠) مسألة:

ويقال: فما المعرفة؟ وما النكرة؟.

والجواب: أن المعرفة ما عُرِف، والتكرة ما كان بخلافه.
والمعارف محصورة، وهي خمسة^(٣): (مضمر) نحن: أنا وأنت وهو، وما كان في

(١) أجاز بعض الكوفيين نعت النكرة بالمعرفة إذا كان النعت لمدح أو ذم، وجعلوا منه (الذي جمع) في قوله تعالى: ﴿وَيَلْ لَّكُلِّ هَمَزَةٍ لِمَزَةٍ الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ﴾ فهو صفة للنكرة «هُمَزَةٌ» وأجاز الأخفش ذلك إذا خصصت النكرة قبل ذلك بوصف، وجعل منه (الْأَوَّلَيَانِ) صفة الآخران في قوله تعالى: ﴿فَاخْرَاجْهُمَا مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمَا الْأَوَّلَيَانِ﴾ [المائدة ١٠٧]، وأجاز بعض النحاة وصف المعرفة بالنكرة، وعليه ابن خروف، وشرط ابن الطراوة كون الوصف لا يوصف به إلا ذلك الموصوف، وجعل منه قول النابغة:

فَبِئْسَ كَانِي سَاورَتْنِي ضَيْيِلَةٌ مِنْ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السَّمُّ نَاقِعٌ

فجعل نافع النكرة صفة للسّم المعرفة. انظر: المساعد: (٤٠٢:٢).

(٢) انظر كلام أبي علي الفارسي في هذا، وشرح الإمام عبد القاهر له في: المقتصد: (٢: ٩٠٠-٩٠١).

(٣) حصر المعارف في خمسة؛ جرياً على نهج من سبقه؛ كسيوطه الذي قال: (٢: ٥): «المعرفة

خمسـة أشـياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى معرفة إذا لم ترد معنى التنوين، والألف

واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار، اهـ ومثله المبرد في المختضب: (٢٧٦:٤)، والصيمري في

التبصرة: (١: ٩٥)، والزجاجي في الجمل: (١٧٨)، وابن السراج في الأصول: (١: ١٤٩).

معناهن - . و(عَلَّمْتُ) نحو: زيد وعمرو وعبد الله. و(مشار إليه) نحو: هذا وذاك وذلك وهذئ وتيلك. و(معهود) نحو: الرجل والغلام. و(مضاف إلى واحد من هذه الأربعة) نحو: أخيك، وأخى زيد، وغلام هذا، وصاحب الرجل. وما عدا ما ذكرناه نكرة. وَيُسْتَدَلُّ على النكرة بأن (رُبَّ) يَحْسُنُ دخولها عليها، وكذلك الألف واللام نحو: رجل، ثم تقول: رُبَّ رجل، وقد جاءني الرجل.

(٢٠١) مسألة:

ويقال: كيف أحكام المعارف في النعت؟.

والجواب: أن المضمَر لا يُنْعَت؛ لأنه لم يُضْمَر إلا بعد أن عُرف^(١)، فقد استغنى عن النعت، ولا يُنْعَت به؛ لأن النعت تَحْلِيَّةٌ، وليس في المضمَر شيءٌ من معنى التحلية^(٢)، فأما قولهم: قُمْتُ أنت، ورأيتك أنت، ومررت بك أنت. فهو تأكيد وليس بنعت على الحقيقة، وربما تسامح سيبويه في اللفظ فسمَّاه نعتاً^(٣)، وعلى ذلك أجراه صاحب الكتاب.

= ومن المتأخرين من جعل المعارف سبباً، فزاد: المنادى والموصول، انظر: المساعد: (٧٧:١)، والكافية الشافية: (٢٢٢:١)، وأوضح المسالك: (٨٣:١)، وربما عدَّ المجاشعي الموصول من المعارف بآل العهدية إذا كانت فيه (أل) فأدخله فيه، أما ما ليس فيه (أل) مثل (مَنْ) فألحقها بما هي فيه. وأما المنادى فربما يعبه من المعارف بـ (أل) محذوفة، وربما كانت هذه أيضاً وجهة من سبق المجاشعي؛ كسبويه والمبرد. (١) انظر: سيبويه: (١١:٢)، والمقتضب: (٢٨١:٤)، وأجاز الكسائي أن يُنْعَت المضمَر بنعت مدح أو ذم أو تَرْحُم، انظر: المغنى: (٥٩٣).

(٢) في المقتضب: (٢٨٤:٤): «والمضمَر لا يوصف به؛ لأنه ليس بتحلية ولا نسب»، وانظر: سيبويه: (١١:٢).

(٣) وذلك قوله (٣٨٥:٢): «باب ما تكون فيه أنت وأنا ونحن... وصفاً، اعلم أن هذه الحروف كلها تكون وصفاً للمجرور والمرفوع والمنصوب المضمَرين، وذلك قولك: مررت بك أنت، ورأيتك أنت، وانطلقت أنت، وليس وصفاً بمتزلة الطويل إذا قلت: مررت بزيد الطويل، ولكنه بمتزلة نفسه إذا قلت: مررت به نفسه، وأتاني هو نفسه، ورأيت هو نفسه...».

وأما العَلَمُ فِينَعْتَ بثلاثة أشياء^(١): بالمضاف إلى مثله نحو: مررت بزيد أخى عمرو، ورأيت عَبْدَ الله صاحبَ بشرٍ. وبالمشار إليه نحو: مررتُ بزيد هذا، وجاءنى عبد الله ذلك. وبما فيه الألف واللام نحو: قام زيدُ العاقلُ ورأيتُ بِشْرًا الكريمَ.

وأما المشار إليه فَيُنْعَتُ بالأجناس التي فيها الألف واللام، نحو: مررتُ بهذا الرجل، ورأيتُ ذلك الغلام^(٢).

وأما ما فيه الألف واللام فِينَعْتَ بمثله، وذلك نحو: مررت بالرجلِ العاقلِ، وجاءنى الغلامُ الحسنُ^(٣).

وأما المضاف فِينَعْتَ بمثله، نحو: مررت بـغلامك ذي الجُمَّة، وجاءنى أخوك صديقُ عمرو، وبما فيه الألف واللام^(٤) نحو: جاءنى أخوك العاقلُ، ورأيت غلامك الطويلَ^(٥).

-
- (١) انظر: سيويه: (٦:٢)، والمقتضب: (٢٨١:٤-٢٨٢).
- (٢) انظر: سيويه: (٧:٢-٨)، والمقتضب: (٢١٦:٤)، والأصول: (٣٢:٢)، وكون اسم الإشارة ينعى وينعت به هو مذهب البصريين، وقال الكوفيون: لا ينعى ولا ينعى به ويُخْرِجُ ما ظاهره ذلك على البدل أو عطف البيان، ووافقهم السهيلي ونقل عن الزجاج، انظر: المساعد: (٤١٩:٢).
- (٣) وينعت كذلك بما أضيف إلى ما فيه الألف واللام، نحو: مررت بالرجل ذي الخلق، انظر: سيويه: (٧:٢)، والمقتضب: (٢٨٣:٤-٢٨٤)، والأصول: (٣٢:٢).
- (٤) وينعت بثالث هو المبهم، نحو: مررت بصاحبك هذا، انظر: سيويه: (٧:٢)، والمقتضب: (٢٨٢:٤)، والأصول: (٣٢:٢).
- (٥) ذكر في هذه المسألة ما تنعت به أنواع المعارف الخمسة، ولم يذكر صلاحها؛ لأن تقع هي نعتًا سوى المضمرة الذي ذكر أنه لا ينعى به، وتلخيص ذلك:
- أن الأعلام لا ينعى بها؛ لأنها ليست بحلية ولا نسب.
 - وأن المبهم (اسم الإشارة) لا يقع نعتًا لما فيه الألف واللام؛ لأن المبهم أخص منه، وذلك أن تعريف المبهم يتعلق بالعين والقلب، وتعريف ما فيه الألف واللام يتعلق بالقلب وحده، وما تعرف بشيئين أخص مما تعرف بشيء واحد.
 - وأن المضاف إلى ما فيه الألف واللام لا يقع نعتًا للمبهم، حتى لا يحصل في اسم واحد تعريفان من وجهين مختلفين.
- انظر في ذلك: المقتضب: (٢٢٢:٤، ٢٨٤)، والبيصرة: (١٧٢:١-١٧٣)، وابن عصفور: (٢٠٦:١).

(٢٠٢) مسألة:

ويقال: يَكُنْ من شيء توصف النكرة؟.

والجواب: أنها توصف بخمسة أشياء^(١):

أحدها: ما كان جَلِيَّةً في الموصوف، أو في شيء من سببه، نحو: (43b) مررت
برجل أحمَر، وبأخَر أبيض الثوب، وبنَلامٍ كريم أبوه.

والثاني: ما كان من فِعْلٍ له، أو لشيء من سببه، نحو: رجلٌ قائمٌ، وبنَلامٌ مُقْبِلٌ،
وامرأةٌ ذاهبةٌ أبوها.

والثالث: ما كان فيه كالغريزة، نحو: رجلٌ حليمٌ وعاقِلٌ وفَهِيمٌ.

والرابع: ما كان نسبًا إلى أبٍ أو أمٍّ أو بلدٍ أو صناعةٍ أو جنسٍ نحو: هاشميٌّ
وفاطميٌّ ومصريٌّ وبزازٌ وزنجيٌّ، وأما أشبه ذلك.

والخامس: ذو كذا، نحو: مررت برجلٍ ذي مالٍ، وبأخَرٍ ذي صنعةٍ.
فإن عَرَفْتَ شيئًا من هذا بالألف واللام صَلَحَ أن يكون صفةً للمعرفة.

(١) انظر هذه الخمسة وتفصيل شرحها في: الأصول: (٢٣: ٢-٢٧)، والمقتصد: (٩٠١: ٢-٩١٠).

بَاب عطف البيان

قال صاحب الكتاب:

«وهو عَكْسُ الكلام الذي هو الاسم والنعته، فَتَقْدُّمُ النعتِ وتَوَخُّرُ الاسمِ؛ كقولك: جاءني المسلم زيدٌ، وصاحبك عمرٌ، وصديقك بكرٌ، والبزاز عَبْدُ الله. فَتَقْيِمْ النعتَ مُقَامَ الاسمِ، وترفعه بالعامل، وتنصبه، وتجره، وتقيم الاسمَ العَلَمَ مُقَامَ النعتِ، تُبَيِّنُ الأولَ به، وتُدْخِلُهُ في إعرابه، كما تدخل النعت في إعراب الاسم، كأنه أحد حروفه، فإذا كان كذلك سَمَّاهُ البصريون عطفَ البيان»^(١).

مسائل هذا الباب

(٢٠٣) مسألة:

ويقال: ما عطف البيان؟

والجواب: أنه كالنعت والتوكيد في إعرابهما وتقديرهما، وهو مُبَيِّنٌ لما تُجْرِيه عليه، كما يُبَيِّنُ ما يجرهان عليه من الأسماء. وإنما سُمِّيَ عطف بيان ولم يُقَلَّ: إنه نعت؛ لأنه اسمٌ غير مشتق من فعل، ولا هو جِلْيَةٌ، ولا ضَرْبٌ من ضروب الصفات، فَعَدَلَ النحويون عن تسميته نعتًا، وَسَمَّوْهُ عطف البيان؛ لأنه للبيان جيء به، وهو فارقٌ بين الاسم الذي يجرى عليه وبين ما له مِثْلُ اسْمِهِ^(٢).

(١) ويسميه الكوفيون الترجمة، انظر: المساعد: (١٢٣:٢).

(٢) من قوله: «وإنما سمي عطف بيان» إلى هنا هو نص كلام ابن السراج في الأصول: (٤٥:٢).

(٢٠٤) مسألة:

ويقال: ما الفرق بين عطف البيان والنعته^(١)؟.

والجواب: أن عطف البيان يكون جنسًا ولقبًا وكنية^(٢)، والنعته لا يكون إلا مشتقًا، أو في معنى ما هو مشتق. وعطف البيان لا يتبع إلا معرفة^(٣)، والنعته يتبع المعرفة والنكرة، وأصله في النكرة، وإنما جاء في المعرفة حين كثرت التسميات وجاوزت قدرَ الأسماء^(٤)، إلا أنهما مشتركان في البيان عن الاسم الأول الذي يجريان عليه، ويشاركهما في ذلك التوكيد^(٥).

(١) بقى من الفروق بين النعت وعطف البيان - غير ما ذكره هنا -:

- أن النعت يكون مساويًا للمنعوت في التعريف، أو أقل منه تعريفًا، وعطف البيان لا يكون إلا أعرف من المعطوف عليه (ابن عصفور: ٢٩٤:١).

- وأن النعت معني: كل من كان فيه وجب أن يتصف به، مثل قولك: زيد العاقل، فكل من حصل فيه العقل فقد استحق الصفة بعاقل، وليس كذلك عطف البيان؛ لأنه ليس كل أحد يجب أن يسمى بزيد، فقد بان أن عطف البيان لو شاركه غيره في كل شيء لم يجب له مثل اسمه العلم (التبصرة: ١٨٣:١)، وانظر تفصيلًا في: الحلل في إصلاح الخلل: (١٠٨-١٠٩).

(٢) أي يكون بالجوامد.

(٣) أجاز الفارسي أن يتبع النكرة، ففي قوله تعالى: ﴿من شجرة مباركة زيتونة﴾ أعرب (زيتونة) عطف بيان على شجرة، انظر: ابن عصفور: (٢٩٤:١)، وفي المساعد أن مذهب الكوفيين أنه يكون في المعارف والنكرات، ونقل هذا عن الفراء والزمخشري، وأجازه ابن عصفور، انظر: المساعد: (٤٢٤:٢).

(٤) انظر: الأصول: (٢٣:٢).

(٥) والفرق بينه وبين التوكيد أن التوكيد قد وضع له العرب ألفاظًا مختصة به لا يجوز أن يكون غيرها. انظر: ابن عصفور: (٢٩٤:١).

(٢٠٥) مسألة:

ويقال: ما الفرق بين عطف البيان والبدل^(١)؟

والجواب: أن عطف البيان مع ما يجرى عليه كالاسم الواحد ومن جملة واحدة، كما كان النعت كذلك، وليس كذلك البديل؛ لأنه والمبدل منه من جملتين، ولأن العامل يعمل في عطف البيان وهو في مكانه والبديل يقدر أنه في موضع المبدل منه. ويُبيِّنُ لك هذا أنك تقول: يا أخانا زيدًا - فتنصب وتنون إذا أردت عطف البيان -؛ لأنه غير منادى، (44a) فإن أردت البديل قلت: يا أخانا زيدُ، تضم من غير تنوين؛ لأنه في تقدير: يا زيدُ.

(١) ذكر هنا أمرين للفرق بين البيان والبدل، والأمر الثاني هنا ذكره ابن السراج في الأصول: (٤٦:٢)، والصيغرى في التبصرة: (١٨٣:١)، وهو المفهوم من كلام سيويه: (١٨٤:٢، ١٨٥)، والمبرد في المقتضب: (٢٢١:٤، ٢٢٢)، وزاد ابن عصفور فرقًا ثالثًا هو أن عطف البيان لا يكون إلا بالمعارف، والبديل يكون بالمعارف والنكرات على حد سواء، انظر شرح الجمل: (٢٩٤:١)، والحلل في إصلاح الخلل: (١٠٩-١١٠).

باب البطل^(١)

قال صاحب الكتاب:

«وهو الذي قدّمته من عطف البيان، إلا أنه تقدّر له إعادة العامل؛ كقولك: جاءني أخوك زيد، تريد: جاءني أخوك جاءني زيد، فإذا قدرته على هذا فهو بدل، وإن قدرته جزءًا من الأخ كما تقول: جاءني أخوك التاجر، فهو عطف بيان، فإن قلت: جاءني زيد أخوك، فالأخ نعت لزيد إن قدرته كالجاء منه، فإن قدرته تقدير: جاءني أخوك، فهو بدل.

وكل ما ذكرت في النعت أنه يمتنع من الأوجه الأربعة - نعت النكرة أنه لا يكون معرفة، ونعت المضمّر أنه^(٢) لا يكون إلا مضمّرًا، ونعت المظهر أنه لا يكون إلا مظهرًا، ونعت المعرفة أنه لا يكون إلا معرفة - فإنه يجوز في البديل، فتبدّل المعرفة من المعرفة والنكرة، وتبدّل النكرة من النكرة والمعرفة، وتبدّل المضمّر من المضمّر والمظهر، وتبدّل المظهر من المظهر والمضمّر، وليس شيء يمتنع من ذلك في باب البديل خصوصًا؛ كقولك: مررت برجل زيد، فهذا بدل معرفة من نكرة، ومررت بزيد رجل صالح، فهذا بدل نكرة من معرفة، ومررت بزيد أخيك وبأخيك زيد، فهذا بدل معرفة من معرفة، ومررت به زيد، فهذا يدل ظاهر من مضمّر، وجاءني زيد هو، فهذا بدّل مضمّر من مظهر، ورأيت إياه، فهذا بدل مضمّر من مضمّر، وقول الله عز وجل: ﴿أَفَدِينَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾^(٣) هو بدل معرفة من معرفة وظاهر من ظاهر، وقوله عز اسمه: ﴿لَنْسِفًا بِالْأَنفِصَةِ فَاصِيتَ كَاذِبَةٍ﴾^(٤) هو بدل نكرة

(١) هذه تسمية بصرية، أما الكوفيون فنقل عنهم ابن كيسان تسميته (مكريرًا)، ونقل الأنخس أنهم يسمونه (الترجمة) أو (التبيين) انظر: المساعد: (٤٢٧:٢).

(٢) زيادة على الأصل يقتضيها السياق.

(٣) الفاتحة ٦، ٧.

(٤) العلق ١٥، ١٦.

من معرفة، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي﴾^(١)، هو بدل معرفة من نكرة.

والبدل على أربعة أوجه^(٢):

تُبَدِّلُ الشَّيْءَ مِنَ الشَّيْءِ وَهُوَ هُوَ^(٣)، مثل جميع ما تقدم، ومثل: مررت بصاحبك زيد وأبيك عبد الله، فالأب هو عبد الله.

وتُبَدِّلُ الشَّيْءَ مِنَ الشَّيْءِ وهو بعضه، مثل: مررت بقومك ناس منهم، وبإخوتك بغضيتهم، ومثل: ضربت زيداً رأسه أو يده أو وجهه أو ظهره أو بطنه، أبدلت بعضاً من كل؛ لتبين موضع الضرب.

وبدل ثالث ليس هو الأول ولا بعضه، ولكن المعنى يصح عليه^(٤)، كقولك: شلب

(١) الشورى ٥٢، ٥٣.

(٢) انظر هذه الأوجه الأربعة في: المقتضب: (١: ٢٦-٢٨، ٤: ٢٩٥-٢٩٨)، والكامل المبرد: (٦: ١٢٢-١٢٤)، والنبصرة: (١: ١٥٦-١٥٩)، والمقتصد: (٢: ٩٣٠-٩٣٥)، وفاتحة الإعراب: (١٨٩-١٩٠)، وهي متناثرة في كلام سيبويه، انظر: (٥: ٢٧٢) (الفهارس).

وجعل ابن عصفور وابن مالك وابن عقيل البدل على ستة أقسام: ثلاثة إتفق النحاة على جوازها، وورد بها السماع، وهي: بدل الشيء من الشيء، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، وواحد ورد به السماع إلا أن النحاة اختلفوا فيه وهو بدل البدلاء وهو أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الأول قد بدا لك في ذكره نحو: أكلت سمكاً لحمًا تمرًا، وبعضهم يجعله من العطف بعاطف محذوف. أما الاثنان الجائزان قياساً ولم يرد بهما سماع فهما بدل الغلط وبدل النسيان، والأحسن فيهما أن يؤتى بـل حتى لا تتوهم الوصفية، انظر تفصيلاً في: شرح ابن عصفور: (١: ٢٨١-٢٨٤)، والمساعد: (٢: ٤٣٠-٤٣٦)، والكافية الشافية: (٣: ١٢٧٤-١٢٧٨).

(٣) هو ما عبر عنه الجمهور ببديل الكل من الكل، واختار ابن عقيل أن يطلق عليه: بدل موافق من موافق، وبعض المغاربة يقول: بدل الشيء من الشيء، وأطلق عليه ابن مالك: البدل المطابق، وذكر المطابقة عنده أولى؛ لأنها عبارة صالحة لكل بدل يساوي المبدل منه في المعنى، انظر: المساعد: (٢: ٤٣٠)، والكافية الشافية: (٣: ١٢٧٦).

(٤) هو ما عبر عنه الجمهور ببديل الاشتمال، وضابطه عند الزجاج: أن تبدل اسماً من اسم بشرط أن يكون الثاني صفة من صفات الأول، وبعضهم يرى أن الشرط هو أن يكون الثاني مشتملاً على الأول ومحيطاً به، واختار ابن عصفور في ضبطه أن يكون الأول مشتملاً على الثاني. انظر تفصيلاً في: ابن عصفور: (١: ٢٨١-٢٨٢)، والمساعد: (٢: ٤٣٣-٤٣٤).

زيدٌ ثوبه، تبدل الثوب من زيد؛ لأن السلب على الثوب وقع، وكذلك سألتُ عن زيدٍ أمره، وعن عمرو خَبَره، وعن عبد الله تَصَرُّفه؛ لأن السؤال عن هذه الأمور وقع، قال الله جلَّ ذكره: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾^(١)؛ لأن المسألة إنما وقعت عن القتال^(44b) في الشهر الحرام، وكذلك: ﴿قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ النَّارَ﴾^(٢)؛ لأنهم أصحاب النار، كما أنهم أصحاب الأخدود.

وبدلاً رابع لا يقع في قرآن ولا شعر إنما يقع في كلام غلط، أو ساء، أو من سبقه لسانه بغير ما يريد، مثل أن يقول: جاءني زيد، وإنما أراد أن يقول: جاءني عمرو، فسبقه لسانه بزيد، أو غلط، أو ساء، فسيل هذا أن تقول: بل عمرو، وإن حذفَ بَلْ وقال: جاءني زيد عمرو - على ما ذكرت من التقدير - جاز.

مسائل هذا الباب

(٢٠٦) مسألة:

ويقال: ما البدل؟

والجواب: وَضِعُ شَيْءٍ مَكَانَ شَيْءٍ، كوضع الدرهم الجيد موضع الدرهم الزائف، أو وضع ثوب موضع ثوب آخر؛ لغرض من الأغراض، فسمي النحويون هذا القبيل بدلاً؛ لأن الثاني يُقَدَّرُ فيه في موضع الأول، كقولك: قام أخوك زيد، فإذا أردت عِبْرَتَهُ قلت: قام زيد، وهذا قول أبي العباس المبرد^(٣). ومن النحويين من لا يقدر

(١) البقرة (٢١٧). (٢) البروج (٤، ٥).

(٣) انظر: المقتضب: ٤: ٣٩٥، وتقدير الثاني في موضع الأول في هذا الباب ليس المراد منه إلغاء الأول وإزالة قائده، بل المراد أن البدل قائم بنفسه غير مبين للمبدل منه تبين النعت للمنعوت؛ إذ لو كان على الإلغاء لكان قولنا: زيد رأيت أباه عمراً، في تقدير: زيد رأيت عمراً، وهذا فاسد محال، انظر: سيويه: (١: ١٥٠)، (تعليق الرماني بالهامش) وانظر أيضاً: المقتضب: (٤: ٣٩٥، ٣٩٩)، والتبصرة: (١: ١٥٦).

حذف الأول، ويحتج بأن يقال: قام الذى رأيتُه زيدًا، وزيدٌ بدلٌ من الهاء التى فى رأيتِه، ولا يجوز: قام الذى رأيتُ زيدًا؛ لأنه يبقَى (الذى) بلا عائد، وهذا محال.

(٢٠٧) مسألة:

ويقال: ما الدليل على أن البدل والمبدل منه من جملتين؟

والجواب: أنه لو لم يكن من جملتين لما جاز بَدَلُ المعرفة من النكرة، وبَدَلُ النكرة من المعرفة^(١)، وبَدَلُ المظهر من المضمَر، وبَدَلُ المضمَر من المظهر^(٢)، كما لم يَجْزُ

= وعلى هذا فمن الممكن أن تُردَّ إلى هذا الرأى ما ذكره المجاشعُ بعد ذلك من أن بعض النحويين لا يقدر حذف الأول؛ إذ ليس المقصود هنا الحذف اللفظى، حتى يستقيم لهم ما استدلوا به، وإنما المقصود الحذف المعنوى الذى ذكرته من قبل. انظر: ابن عصفور: (١: ٢٨٠).

وهذا كله مبنى على أن العامل فى البدل هو العامل فى المبدل منه، ومن العلماء من ذهب إلى أن العامل فى البدل مقدر من جنس العامل فى المبدل منه، ولما اشتهر عنهم أن البدل على نية تكرار العامل، وقد ظهر هذا العامل فى نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ الْعَلَاءُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَغْفِرُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف ٧٥] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ. مِنَ الَّذِينَ قَرَعُوا دِيْنَهُمْ...﴾ [الروم ٣١، ٣٢] وكلام المجاشع فى المسألة التالية يشير إلى هذا الرأى، حيث ذكر أن البدل والمبدل منه من جملتين، واستدل على ذلك.

(١) إبدال النكرة من المعرفة والعكس لا يحتاج إلى شرط عند البصريين، ونقل عن الكوفيين والبغداديين أنهم لا يبدلون النكرة من المعرفة إلا إذا كانت من لفظ الأول، ونقل عنهم أيضًا أنهم لا يفعلون ذلك وعكسه إلا بالشرط المذكور، ونقل عنهم كذلك اشتراط وصف النكرة المبدلة من المعرفة، كما نقل عنهم فى إبدال النكرة من النكرة اشتراط وصف المبدلة. (انظر: المساعد: ٢: ٤٢٨ - ٤٢٩، وابن عصفور: ١: ٢٨٦).

(٢) إبدال المضمَر من المظهر جائز عند سيويه، وإبدال المظهر من المضمَر قبيح عنده (٢: ٣٨٦ - ٣٨٧) وأجاز الإبدالين معًا كذلك المبرد فى المقتضب: (٤: ٢٩٦)، وابن السراج فى الأصول: (٢: ٤٦)، والصيمرى فى التبصرة: (١: ١٥٧).

وهي إجازة مبناها الاقتياس، فنحو قولنا: رأيت زيدًا إتيًا ورأيتك زيدًا، لم يسمع فى كلام العرب نثره ونظمه، قال ابن عقيل: ولو استعمل كان توكيدًا (المساعد: ٢: ٤٣٠).

وذهب ابن مالك إلى أن الظاهر لا يبدل من الضمير للحاضر إلا إذا أفاد توكيدًا أو كان بعضًا، أو كـبعض، وَعَنْيْتُ به بدل الاشتمال. وأجاز الأخفش والكوفيون ذلك البدل بلا شرط (الكافية الشافية: ١٢٨١: ٣ - ١٢٨٥). وذهب الشيخ عبد القاهر إلى أنه يجوز البدل من المضمَرات كلها إلا اثنين: =

ذلك في النعت لما كان من جملة واحدة، ويؤكد هذا أن العامل قد جاء مظهراً،
وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾^(١) فقوله: ﴿لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾ بلا خلاف وقد ظهر الجار في البديل^(٢)، وحكم الرفع والناصب في هذا حكم الجار، ومثله قول الشاعر:

٦٢- نَهَلَ الزَّمَانُ وَعَلَّ غَيْرَ مُصْرَدٍ مِنْ آلِ عَتَابٍ وَآلِ الْأَسْوَدِ
مِنْ كُلِّ فَيَاضٍ السَّيِّدَيْنِ إِذَا عَدَّتْ نَكَبَاءُ تُلَوَّى بِالْكَنِيفِ الْمُؤَصَّدِ^(٣)
فأبدل قوله: (من كل فياض السدين) من قوله: (من آل عتاب وآل الأسود)، وأعاد الجار، كما أعيد في الآية.

(٢٠٨) مسألة:

ويقال: إذا قلنا: مررت بزيد رجل صالح، علام تجرّ (رجلاً)؟.

= أحدهما ضمير المخاطب، والثاني ضمير المتكلم، لا يجوز أن تقول: مررت بك زيد، ولا: مررت بى زيد (المقتصد: ٢: ٩٣٠) وما بعدها. وانظر بعض خلاف في الإبدال من الضمير في: ابن عصفور: (١: ٢٨٩-٢٩١).

(١) الأعراف ٧٥.

(٢) ظهور العامل في البديل معه كثير متفق عليه إذا كان حرف جر، وقد يجب في نحو: مررت بزيد به، ولكنهم اختلفوا في إظهار الرفع والناصب، فالأكثر على المنع وقيل: يجوز، واختاره ابن عصفور، وهو قليل في الكلام وشرطه قيام قرينة تؤمن من اللبس. اهـ. (المساعد: ٢: ٤٢٨)، فقول الجاشعنى هنا إذن ليس من المتفق عليه.

(٣) البيتان من الكامل، وهما لرجل من خثعم (المبهج، لابن جنى ٣٩) ذكر ذلك المرزوقي في شرح ديوان الحماسة (١: ٨٠٥). والتَّهَلُّ: الشرب الأول. والعَلَّ: الشرب الثاني. والتصدير: تقليل الشرب. وقصّد الشاعر إلى بيان تأثير الزمان في الذين ذكرهم حالاً بعد حال، ووقتاً بعد وقت، وأنه استوفى منهم ما أراد دفعة بعد أخرى، وثانية بعد أولى، غير مثقل ولا مطفّف. والفياض: الكثير السيلان. والنكباء: ريح تنكبت عن مهابّ الرياح الأربع. وتلوى: تذهب به. والكنيف: الحظيرة من الشجر. والمؤصّد: الذي لجعل له إصادة؛ إحكاماً له، والإصادة: عتبة الباب. والمعنى: أن الزمان ألحّ عليهم، وتناول منهم الأفضل فالأفضل تناولاً لا تقليل فيه، فلذهب بكل رجل سخي واسع المعروف.

والجواب: على البدل من زيد.

فإن قيل: فهل يجوز فيه النصب؟

قيل: يجوز من وجهين:

أحدهما: أن تجعل رجلاً تَوْطِئَةً للحال، وصالحاً.

والثاني: أن تجعل رجلاً وصالحاً حالاً بعد حال، كأنك تريد: مررت بزيد كاملاً

وغير طِفْلٍ.

فإن قيل: فهل يجوز فيه الرفع؟

قيل: يجوز على الجواب، كأن قائلًا قال لك: مَنْ زيد؟ وما زيد؟ فقلت: رجلٌ

صالح، أى: هو رجلٌ صالح.

(45a) وعلى هذا قوله تعالى: ﴿يُبَشِّرُ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ﴾^(١)، و﴿مَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ. نَارٌ

حَامِيَةٌ﴾^(٢) ويجوز فى غير القرآن: لَنَشْفَعَا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةً كَاذِبَةً^(٣) وناصية كاذبة -

على ما قدّمناه - وهذا البيت ينشد على ثلاثة أوجه وهو قول كُثَيِّر^(٤):

٦٣ - وَكُنْتُ كَلْدَى رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتِ^(٥)

ينشد: رجلٌ صحيحٌ، ورجلٌ صحيحٌ، ورجلاً صحيحاً.

(٢٠٩) مسألة:

ويقال: ما يجوز فى قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾^(٦)؟

(١) الحج ٧٢ - والقراءة بالرفع للجمهور، وبالنصب. قراءة ابن أبي عبلة وإبراهيم بن يوسف عن الأعمش وزيد بن علي، وبالجر قراءة ابن أبي إسحاق وإبراهيم بن نوح عن قتيبة، انظر: البحر المحيط: (٣٨٩:٦).

(٢) القارعة: ١٠، ١١. (٣) العلق: ١٥، ١٦.

(٤) هو: كُثَيِّر بن عبد الرحمن الخزاعي، صاحب عَزَّة، شاعر، توفي سنة ١٠٥ هـ.

(٥) من الطويل، لكثير عزة، انظره في: ديوانه: (٤٦:١)، والمساعد: (٤٣١:٢)، وابن عصفور: (٢٨٦:٢، ٣٧٦:٢)، وجمل الزجاجي: (٢٤).

(٦) الشورى ٥٢، ٥٣ - والمأثور هو القراءة بالجر، على البدلية، وجواز الرفع أو النصب إنما هو على مجرى القواعد النحوية، ولم تؤثر به قراءة.

والجواب: أنه يجوز فيه الجر على البدل - وبذلك قرئ - والنصب على المدح، والرفع عليه أيضاً، إلا أنك تضر في النصب (أغنى) وفي الرفع (هو)، والعرب تقطع الثاني من الأول إذا أرادت المدح والتعظيم أو الذم أو الشتم.

وعلى المدح حملوا قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾^(١). وعلى الذم حملوا قراءة من قرأ: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾^(٢)

(٢١٠) مسألة:

ويقال: ما يجوز في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ...﴾^(٣)؟

والجواب: أن العلماء اختلفوا فيه:

فذهب جمهور البصريين إلى أن (قتالاً) بدلاً من الشهر الحرام؛ لأن سؤالهم عن الشهر الحرام إنما كان من أجل القتال فيه^(٤)، وهذا هو الظاهر.

وذهب أبو عبيدة^(٥) إلى أنه جُرَّ على الجوار^(٦)، كما قالوا: جُحِرَ ضَبٌّ خَرِبَ. وهذا من أغلاط العرب، ولا يجوز أن تُحْمَلَ عليه كتاب الله عز وجل؛ والدليل على

(١) النساء ١٦٢ - والقراءة برفع المقيمين، لابن جبير وعاصم الجحدري وابن مسعود، ونصبها قراءة أُتِيَ. وانظر أعراب أخرى في: إعراب القرآن للنحاس: (١: ٥٠٥-٥٠٦).

(٢) المسد ٤ - وقراءة النصب (ذمًا) هي قراءة ابن محيصن وعاصم وغيرهما، وقراءة الرفع للجمهور، انظر: البحر المحيط: (٨: ٥٢٦).

(٣) البقرة ٢١٧ - وتوجيهه هنا منصب على قراءة الجمهور بجز (قتال) وقد قرئ برفعه على تقدير همزة الاستفهام، ويكون (قتال) مبتدأ، والتقدير: أقتال فيه؟ وتكون الجملة بدلاً من الشهر الحرام، انظر: البحر المحيط: (٢: ١٤٥).

(٤) انظر: سيبويه: (١: ١٥١)، وإعراب القرآن للنحاس: (١: ٣٠٧).

(٥) هو: معمر بن المثنى، صاحب (مجاز القرآن) توفي سنة ٢٠٩ هـ.

(٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس: (١: ٣٠٧)، والبحر المحيط: (٢: ١٤٥).

أنه من أغلاطهم أنهم متى ثَبَّوْا أَغْرَبُوا؛ لأن الالتباسَ حيثُ قد ارتفع، وهذا قول الخليل^(١).

وذهب الفراء إلى أنه جُزَّ على التكرير^(٢).

وهذه العبارة يُحْتَمَلُ أن يكون أراد بها البدل، ويُحْتَمَلُ أن يكون أراد إضمار (عَنْ)؛ لأن الأولى تدل عليها، وهذا كأنه من قول الكسائي؛ لأنه قال: هو على إضمار (عَنْ)^(٣).

(٢١١) مسألة:

ويقال: هلى يجوز: سَلِبَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ - بالنصب - ؟.

والجواب: أنه يجوز على أنه مفعول ثانٍ لـ (سَلِبَ)^(٤).

(١) في سيبويه: (٤٣٧:١): «وقال الخليل رحمه الله: لا يقولون إلا: هذان جحرًا ضبَّ خربان، من قِيلَ أن الضب واحد والجحر جحران، وإنما يَنْطَلِقُونَ إذا كان الآخر بعدة الأول وكان مذكورًا مثله أو مؤنثًا» اهـ. وقول أبي عبيدة: (بالجر على الجوار)، يحتمل أنه أراد الجر على الجوار الذي اصطلح عليه النحاة، وذلك خطأ منه، ووجه ذلك أن يكون تابعًا لما قبله في الرفع أو النصب من حيث اللفظ والمعنى، فيعدل به عن ذلك الإعراب إلى إعراب الجر؛ لمجاورته لجرور لا يكون تابعًا له من حيث المعنى، وهنا لم يتقدم مرفوع ولا منصوب فيكون (قتال) تابعًا له، فيعدل به عن إعرابه إلى الجر على الجوار. ويحتمل أنه أراد بالجر على الجوار أنه تابع لجرور، فجَزَّه؛ لكونه مجاورًا لهذا المجرور، أي: صار تابعًا له دون إرادة المصطلح المعروف، جاز ذلك ولم يكن خطأً وكان موافقًا قول الجمهور، إلا أنه أغمض في العبارة، وأليس في المصطلح. انظر: البحر المحيط: (١٤٥:٢).

وقولهم: هذا جحر ضبَّ خرب، مثال مشهور وارد عن العرب، جار مجرى المثل. وهو يشير مشكلة نحوية، هي: هل يخطئ العربي في كلامه؟ انظر تفصيل ذلك في مقدمة كتابنا (اللحن في اللغة: مظاهره ومقاييسه) الطبعة الثانية.

(٢) انظر: معاني القرآن للفراء: (١٤١:١)، وإعراب القرآن للنحاس: (٣٠٧:١)، والبحر المحيط: (١٤٥:٢)، وفي الأخيرين أن الذي يقول: جُزَّ على التكرير، هو الكسائي لا الفراء، أما الفراء فيقول صراحة: مخفوض بـ (عَنْ) مضرة. (٣) انظر التعليقة السابقة.

(٤) لأن الفعل (سلب) ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، فَحُلَّ المفعول الأول محل الفاعل بعد حذفه، وبقي الثاني على نصبه بالفعل (سلب) قبل بنائه لما لم يُتَسَمَّ فاعله، قال ابن عصفور: «وهذا المذهب فاسد؛ لأن العالم إذا ذهب لفظًا وتقديرًا لم يجز إبقاء عمله، وفعل الفاعل قد زال في اللفظ والتقدير؛ ألا ترى أن المعنى ليس إلا على إسناد الفعل للمفعول؟» انظر: شرح الجمل: (٥٤٤:١).

والكوفيون يقولون: هو خَيْرُ ما لم يُسَمَّ فاعله^(١).
 وسيبويه يقول: هو مفعولٌ مفعولٌ بمنزلة الفاعل^(٢).
 وهذا كُلُّه يرجع إلى أنه مفعول ثانٍ لـ (سَلَبَ)؛ لأنَّ سَلَبَ تتعدى إلى مفعولين
 بمنزلة أَعْطَيْتُ، تقول: سَلَبْتُ زَيْدًا ثَوْبَهُ، كما تقول: أَعْطَيْتُ زَيْدًا ثَوْبَهُ، ومن قال:
 سَلَبْتُ زَيْدًا ثَوْبَهُ - وجعل ثَوْبَهُ بدلاً من زيد - قال إذا بَيَّ الفعل للمفعول: سَلَبَ زَيْدٌ
 ثَوْبَهُ، وإنما يجوز هذا فيما اشتمل عليه المعنى^(٣).
 ولو قلت: ضَرَبَ زَيْدٌ أَبَاهُ، لم يَجْزُ؛ لأنه غَيْرُهُ وليس ملتبساً به، وأهل الكوفة
 يجيزونه^(٤).

(١) حجة هذا المذهب أن بعض النحاة يُسَمُّون المنصوب إذا وقع بعد مرفوع ليس بفاعل خبراً؛ نحو:
 ما زيد قائماً، فقائماً منصوب بعد مرفوع ليس بفاعل، فسماء خبراً لذلك، وسمى المرفوع قبله اسم ما
 لم يسم فاعله وهو رأى الزجاجي، ويقول: «إنه ليس من ألفاظ البصريين، ولكنه تقريب على المبتدأ»
 اهـ. انظر: جمل الزجاجي: (٧٨).

ويرى ابن عصفور أن هذا قياس فاسد؛ لأن قائماً في: ما زيد قائماً، خبر عملت فيه ما، وكان في
 أصله خبر المبتدأ، ولا يتصور هذا هنا. انظر: شرح الجمل: (٥٤٤:١).

(٢) انظر: سيبويه: (٤١:١-٤٢).

(٣) أي فيما كان أحد المنصوبين مشتملاً على الآخر، وكان في الثاني ضمير يعود على الأول، فلو
 قلت: أَعْطَى زَيْدٌ دَرَهْمَهُ، لا يصح الرفع في درهمه؛ لعدم اشتمال أحدهما على الآخر، ولو قلت:
 أَعْطَى زَيْدٌ ثَوْبَهُ، لا يصح الرفع بدلاً كذلك؛ لعدم الضمير الرابط.

(٤) في المساعد: (٤٣٤:٢): «وحكى البصريون عن الكوفيين إجازة: مررت بزيد ابنه، كما جاز:
 سَلَبَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ، وَخَطَّوْهُمْ فِي ذَلِكَ؛ للفرق بأن في سلب دلالة على المسلوب» اهـ.

وإنما منعوا في: ضَرَبَ زَيْدٌ أَبَاهُ، أن يكون بدل اشتمال؛ لأن ضابط هذا النوع من البدل هو أن
 يكون الثاني غير الأول ويصح الاستغناء به عنه وليس بعضه، والمثال المذكور لا يصح فيه الاستغناء
 بالثاني عن الأول، وإذا منع أن يكون من بدل الاشتمال فلا مانع أن يكون بدل غلط أو نسيان؛ لأن
 الشرط فيه أن يبين الثاني الأول مطلقاً وقصداً.

(٢١٢) مسألة:

ويقال: على كم من وجه (45b) يجوز: ضَرَبَ زيدَ رأسَهُ؟.

والجواب: أن سيويه^(١) قال: يجيء هذا على وجهين: على أنه أراد: ضَرَبَ رأسَ زَيْدٍ، ولكنه نثى الاسم توكيداً.
أو على أنه تكلم فقال: ضَرَبَ زيدٌ، ثم بدا له أن يُعَيِّنَ الموضع الذي وقع فيه الضرب.

وعلى الوجه الأول يُتَأَوَّلُ قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٢). وهذا مذهب البصريين.

فأما الكسائي^(٣)، فأجاز أن يكون هذا شرطاً والجزاء محذوفاً، والتقدير عنده: من استطاع إليه سبيلاً فليُحِجَّ، أو: فَعَلَيْهِ الْحِجُّ.

(١) انظر: سيويه: (١: ١٥٠-١٥١)، وقول سيويه «نثى الاسم توكيداً» لا يقصد به التوكيد المعروف بين التوابع، ولكنه يقصد أعاده مرة ثانية لتوكيده في النفس؛ ذلك لأنه إذا قال: ضَرَبَ زيدٌ، فهم السامع أن أحد أعضاء زيد قد ضُرِبَ، وفي جملتها الرأس، فإذا ذكر الرأس بعد ذلك فكأنه ذكر مرتين: مرة في جملة زيد، وأخرى على سبيل الاستقلال، أو يقال: إن المتكلم حين قال: ضَرَبَ زيدٌ، أراد في نفسه: رأس زيد، من باب إطلاق الكل وإرادة الجزء، ثم يذكره لفظاً بعد أن ذكره نيةً.

(٢) آل عمران ٩٧، فكان المراد بالناس أولاً هم المستطيعون، من باب المجاز بإطلاق الكل وإرادة البعض، ثم ذكرهم بعد ذلك لفظاً بعد أن ذكرهم نيةً، وفي ذلك توكيد بالتكرير.

ولا يصح جعل (مَنْ) في الآية فاعلاً بالمصدر (حِجُّ)؛ لفساد المعنى؛ إذ يكون المعنى عليه: ولله على الناس أن يحج مستطيعهم، فيلزم عليه تأنيب جميع الناس إذا تخلف مستطيع، وانظر: المغنى: (٦٩٤-٦٩٥).

(٣) أخرج الكسائي هذه الآية من باب البديل؛ إذ يشترط في بدل البعض وبدل الاشتمال وجود ضمير يعود على البديل منه، وما هنا ليس كذلك، وجوز كونها مبتدأ، فإن كانت موصولة فخبرها محذوف، أو شرطية فالمحذوف جوابها، ورأى أن حذف جواب الشرط أو الخبر - لفهم المعنى - أحسن من حذف الضمير من البديل، يقول ابن عصفور: (١: ٢٨٥): «وهذا الذي ذهب إليه حسن جدّاً» اهـ. وانظر: المغنى: ٦٩٥.

(٢١٣) مسألة:

ويقال: هل يجوز أن يُبدَلَ الفعلُ من الفعل؟
والجواب: أنه يجوز إذا كان المعنى مشتملاً عليه^(١)، وأكثر ما يجيء ذلك في الشرط والجزاء.

فمما جاء منه في الشرط قول الشاعر:
٦٤- مَتَى تَأْتِنَا تُلِمِمَ فِي دِيَارِنَا نَجِدَ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجُجًا^(٢)
فأبدل تُلِمِمَ من تَأْتِنَا.

ومما جاء منه الجزاء قراءة مَنْ قرأ: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾^(٣).

(١) يشير كلامه هذا إلى أن إبدال الفعل من الفعل يكون من بدل الاشتمال، وهو ما أشار إليه ابن السراج في الأصول: (٤٩:٢)، بقوله: «إذا كان ضرباً منه» والصيغرى في التبصرة: (١٦١:١) - (١٦٢)، بقوله: «وإذا كان في معناه ولا يجوز فيه شيء من أقسام البدل غير هذا» اهـ. ويفهم من كلام سيويه أنه أجاز في الفعل نوعين من البدل هما: بدل الكل وبدل الغلط، قال في: (٨٦:٣): «وسألت الخليل عن قوله: متى تأتينا تلمم بنا في ديارنا...».

قال: تلمم بدل من الفعل الأول، ونظيره في الأسماء: مررت برجل عبد الله، فأراد أن يفسر الإتيان بالإلمام، كما فسر الاسم الأول بالاسم الآخر اهـ. وهذا يشير إلى بدل الكل، بدلالة التنظير بقوله: مررت برجل عبد الله، فعبد الله لا يصح إلا على بدل الكل.

ثم قال في: (٨٧:٣): «وسألت: هل يكون: إن تأتينا تسألتنا نعطك؟ فقال: هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول؛ لأن الأول الفعل الآخر تفسير له وهو هو، والسؤال لا يكون الإتيان، ولكنه يجوز على الغلط والنسيان ثم يتدارك كلامه. ونظير ذلك في الأسماء: مررت برجل حمارة، كأنه نسي ثم تدارك كلامه اهـ. وكلام المبرد في المقتضب في: (٦٢:٢-٦٣)، يشمل النوعين مثل سيويه. وفي المساعد: (٤٣٨:٢-٤٣٩): «وفي البسيط: اتفقوا على بدل الشيء، وأما الاشتمال فقليل: ممنوع والفعل لا يشتمل على الفعل، وقيل: جائز، ومنه «يضاعف له العذاب» وبدل الغلط أجازة سيويه وجماعة القياس يقتضيه، وبدل البعض ممنوع، فالفعل لا يتبعض».

(٢) من الطويل، لعبيد الله بن الحر، أو الراعي، انظره في: الفرائد: (٧٣٦:٢)، وابن عصفور: (٢٧٩:١، ٢٠٣:٢)، والتبصرة: (١٦٢:١)، وفاتحة الإعراب: (٢٧)، والكافية الشافية: (١٦٠٨:٤)، والزاهر: (١٠٩:٢)، وجمل الخليل: (١٤٣، ١٩٧)، والمطالع السعيدة: (٢٢٩:٢).
(٣) الفرقان ٦٨، ٦٩، والقراءة بالجزم لنافع وابن عامر وحمزة الكسائي، وقرأ أبو بكر عن عاصم بضم الفاء من «يضاعف»، وفي الضم قولان: أحدهما أن يقطعه عما قبله، والآخر أن يكون محمولا على المعنى، كأن قائله قال: ما لقي الآثام؟ قليل: يضاعف له العذاب، والجزم أولى. انظر: إعراب القرآن للنحاس: (١٦٨:٣)، وفي الآية قراءات أخرى انظرها في: البحر المحيط: (٥١٥:٦).

وقد جاء في غير ذلك، قال:

٦٥ - إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا

تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا^(١)

(٢١٤) مسألة:

ويقال: لَمْ جاز بدل الغلط في الكلام، ولم يَجُزْ في القرآن، ولا في الشعر^(٢)؟

والجواب: أن القرآن مُتَزَّاةٌ عن الغلط والسهو والنسيان؛ لأن الله تعالى لا يجوز

عليه شيء من ذلك.

وأما الشعر فإن الشاعر يُحْكِمُهُ ويُعيد فيه نظره وَيُثَقِّقُهُ من جميع جهاته، فلم يَجُزْ

فيه ذلك.

وجاز في الكلام؛ لأن لسان المرء في المثلور قد يسبق إلى ما لا يريد فيتداركه

ويرجع إلى ما أراد^(٣). وَالْأَجْوَدُ أَنْ يَأْتِيَ بِحَرْفِ الاسْتِدْرَاكِ فيقول: بَلْ كَذَا^(٤).

وفي بدل الغلط نكتة ينبغي أن يُوقَفَ عليها، وذلك أن ينظر المتكلم: فَإِنْ كَانَ قَدْ

تَبَيَّنَ لَهُ الْغَلَطُ بَعْدَ أَنْ تَوَنَّى الْأَسْمَ أَيْ بِالْأَسْمِ الثَّانِي وَوَقَفَ عَلَيْهِ، أَوْ أَعْرَبَ إِنْ اتَّصَلَ

بشئ بعده، وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا تَبَيَّنَ لَهُ الْغَلَطُ قَبْلَ أَنْ يُتِمَّ الْأَسْمَ الْأَوَّلَ فَإِنَّهُ يَقِفُ عَلَيْهِ، وَلَا

يجوز أَنْ يُعْرِبَهُ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مُعْتَمِدًا لِلْغَلَطِ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ.

(١) من الرجز، من الأبيات الخمسين. انظره في: سيبويه: (٦٥:١)، والتبصرة: (١٦٢:١)، والمقتضب: (١٦٣:٢)، وعمدة الحفاظ: (٥٩١).

(٢) أما عدم جوازه في القرآن فمسلّم من الجميع؛ لما ذكره، وأما عدم جوازه في الشعر، فعلى هذا جمهور العلماء - وهو المشهور - وذهب البطليوسي في الحلل في إصلاح الخلل (١٢٩) إلى أنه تأمل هذا فوجده غير صحيح على إطلاقه، ووجد أن الغلط على قسمين: أحدهما يقع من غير إرادة المتكلم، والآخر يقع بتعمد المتكلم وقصده، يريد بذلك المبالغة، قال: وهذا النوع كثير في الشعر، وذكر منه أمثلة وشواهد، انظرها في: الحلل: (١٢٩-١٣١).

(٣) انظر ما جاء به من تعليل في التبصرة: (١٥٩:١-١٦٠).

(٤) انظر: سيبويه: (٤٣٩:١-٤٤٠)، والمقتضب: (٢٩٨:٤)، وجمل الزجاجي: (٢٦).

باب النسق^(١)

قال صاحب الكتاب:

«ويسميه البصريون العطف بالحروف، وحروفه عشرة^(٢): (الواو) للاجتماع، (الفاء) للإتباع، و(ثم) للتراخي، و(أن) لأحد الشيئين اللذين يقع (أن) بينهما، و(لا) تنفي عن الثاني ما دخل فيه الأول، و(أم) تقع بعد ألف الاستفهام عديلة لها بمعنى أي، و(بل) للاستدراك بعد الإثبات والنفي، و(لكن) للتدراك بعد النفي خاصة، و(إمّا) بمنزلة أو في الشك والتخير، و(حتى) كالواو، إلا أن ما بعد حتى مُحَقَّرٌ عما قبلها، أو مُعَظَّمٌ.

وهذه الحروف العشرة^(46a) تُدْخِلُ ما بعدها في إعراب ما قبلها، رفعا كان أو نصبا أو جرّا، تقول: جاءني رجلٌ وامرأةٌ، ورأيت رجلاً وامرأةً، ومررت برجلٍ وامرأةً. وكذلك قام زيدٌ وعمرو، وضربت زيدا وعمرا، ومررت بزيد وعمرو. وكذلك إن جعلت موضع الواو فاء أو ثم أو أو لا أو بل أو لكن، فالإعراب بحاله، وإن تغيرت المعاني. والاختيار - إذا عَطَفْتَ بالواو - أن تُخْرِجَ الخبرَ والضميرَ على عدد الأسماء، كقولك: زيدٌ وعمرو قائمان، وزيدٌ وعمرو قاما، وزيدٌ وعمرو مررتُ بهما.

(١) تسمية كوفية، وأكثر ما يقول سيويه: باب الشركة، انظر: المساعد: (٤٤١:٢).
(٢) هذه هي عدة الحروف العاطفة المشهورة عند العلماء، وفي بعضها خلاف سنعرض له في حينه، وزاد البغداديون والكوفيون على هذه الحروف (ليس) في نحو قوله: [إنما يجرى الفتى ليس الجمل]. كما زاد الكوفيون (كيف وأين وهلا) في نحو قول العرب: ما أكلت لحما فكيف شحما، ولقيت زيدا فأين عمرا، وضربت زيدا فهلا عمرا. وزاد الأخفش والفراء (إلا) في نحو قوله تعالى: ﴿إلا الذين ظلموا منهم فلا تفسوهم﴾ وزاد صاحب المستوفى والكوفيون (أي) في نحو: هذا الفضنفر، أي: الأسد، وأثبت الكسائي (لولا) عاطفة، وكذلك (متى) في نحو: مررت بزيد فلولا عمرو، أو: فمتى عمرو. انظر: ابن عصفور: (٢٥٥:١-٢٥٦)، والمساعد: (٤٤٢:٢-٤٤٣).

ويجوز التوحيد فى جميع ذلك، فتقول: زيد وعمرو قائم، حذف خبر الأول ودللت عليه بخبر الثانى، وكذا: زيد وعمرو قام، وكان زيد وعمرو ضربته، قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾^(١)، وقال: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٢)، فَوَحَّدَ الضمير، ولو ثناه خرج على عدة ما تقدم من الأسماء.

وتقول: زيد وعمرو قائم - تُوَحَّدُ -، ولو ثنيت قلت: قائمان جاز، وكذلك: زيد ثم عمرو قائم، ويجوز: قائمان، فأما: زيد أو عمرو قائم، فالتوحيد لا غَيْرُ، وكذلك: إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عمرو قائم - التوحيد لا غَيْرُ - وكذلك: زيد بَلْ عمرو قائم - التوحيد لا غَيْرُ - وكذلك: ما زيد وَلَكِنْ عمرو قائم - التوحيد لا غَيْرُ - وأما: القومُ حَتَّى زيد خارجون، فجمع الخبر الوجه، ولو قلت: حتى زيد خارج - فَحَدَفْتَ خَبَرَ الأول وجعلت الخبر عن الثانى - جاز.

مسائل هذا الباب

(٢١٥) مسألة:

ويقال: ما المُواخَاةُ^(٣) بين حروف العطف؟ وكيف ترتبها؟
والجواب: أن الواو والفاء وثُمَّ مُتَوَاخِيَاتٌ؛ لأنهن يُدْخِلْنَ ما بعدهن فى حكم ما قبلهن وفى إعرابه، إلا ما بينهما من التفاوت فى الاجتماع والتعقيب والتراخى. وأوَّ وأَمَّ وإِذَا متوابعات؛ لأنهن لأحد الشيئين فقط. وبَلْ وَلَكِنْ متوابعان؛ لأنهما مُوجِبَانِ للثانى دون الأول. ولا وَحَتَّى مفردتان؛ لأن (لا) تُخْرِجُ الثانى مما دخل فيه الأول،

(١) التوبة ٦٢.

(٢) التوبة ٣٤.

(٣) انظر التعليقة (١) من (المسألة ١٠٥).

و(حتى) تُدْخِلُهُ فيما دخل فيه الأول، إلا أن فيها معنى التعظيم أو التحقير؛ فلذلك خالفت الواو وأختيها، وصارت مفردة على جِدَّتِهَا.

(٢١٦) مسألة:

ويقال: كم للواو من موضع^(١)؟

والجواب: أن لها ستّة مواضع:

أحدها: أن تكون جامعة عاطفة، ولا دلالة فيها على الأول منهما^(٢)، نحو قولك:

قام زيد وعمرو. وما يَدُلُّكَ على أنها لا تُرْتَّبُ: السَّمَاعُ والقياس والاستعمال:

فمن السماع: قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾^(٣)، والعذاب بعد

(١) انظر مواضع الواو، واستعمالها تفصيلاً في:

الأصول: (٥٥:٢)، والتبصرة: (١٣١:١)، وجمل الزجاجي: (١٧)، وابن عصفور: (١:٢٢٦-٢٢٨)، والمغنى: (٤٦٣-٤٨٢)، والجنى الداني: (١٨٥-٢٠٠)، والمساعد: (٤٤٤:٢-٤٤٧)، والمقتصد: (٩٣٧:٢-٩٤٠)، والكافية الشافية: (١٢٠٣:٣-١٢٠٤، ١٢٦٨-١٢٧٠)، وابن عقيل: (٢٢٥:٢-٢٤٢)، وأوضح المسالك: (٣٥٦:٣-٣٦٠) بتعليق الشيخ محيي الدين، وفتح الإعراب: (١٦٨)، والحلل: (٢٥٤-٢٥٧)، والإنصاف (المسألة ٦٤) من: (٤٥٦-٤٦٢)، (والمسألة ٧٥ من (٥٥٥-٥٥٧)، والرضي: (٣٤٢:٢)، وجمل الخليل: (٢٨٤-٢٩٥)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢٠٤:٢-٢٠٦)، والبرهان: (٤٣٥:٤-٤٤٢)، وسيبويه: (٣٨٧:٥-٣٨٩) (الفهارس)، والمقتضب: (١٤٤:٤-١٤٥) (الفهارس)، وابن يعيش: (٩٠:٨-٩٤، ١١٤).

(٢) وهذا رأى سيبويه والبصريين عامة، وفي الكتاب: (٤٣٨:١): «وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء؛ لأنه يجوز أن تقول: مررت بزيد وعمرو، والمبدوء به في المرور عمرو، ويجوز أن يكون زيداً، ويجوز أن يكون المرور وقع عليهما في حالة واحدة اهـ.

وذهب هشام وقطرب وثعلب والرعي والفراء والزاهد وأبو جعفر الدينوري والشافعي إلى أن الواو تقتضي الترتيب عند اختلاف الزمان، وانظر دليلهم وردّه في: المساعد: (٤٤٤:٢)، وابن عصفور:

(١:٢٢٧)، والمغنى: (٤٦٣-٤٦٤)، والجنى الداني: (١٨٨).

(٣) القمر ١٦، ١٨، ٣٢، ٣٠ وفي الأصل: وكيف. وهو خطأ.

النذر؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾^(١)، وقال: ﴿وَانْخَلُوا﴾^(46b) الباب سَجْدًا وَقُولُوا حِطَّةً^(٢)، وفي آية أخرى: ﴿وَقُولُوا حِطَّةً وَانْخَلُوا﴾ الباب سَجْدًا^(٣)، والقصة واحدة، ومنه قول حسان:

٦٦- بَهَائِلُ مِنْهُمْ جَعْفَرُ وَابْنُ أُمِّهِ عَلَى وَمِنْهُمْ أَحْمَدُ الْمُتَخَيِّرُ^(٤)

ومثله:

٦٧- فَمِلْنَا أَنَا مُسْلِمُونَ عَلَى دِينِ صَدِّيقِنَا وَالنَّبِيِّ^(٥)

فهذا كلامٌ غَيْرُ مُرْتَّبٍ.

وأما القياسُ: فإن الواو فيما اختلف لفظُهُ بمنزلة التثنية والجمع فيما اتفق لفظه، تقول: قام زيدٌ وعمرو، وقام الزيدان، فكما أن التثنية لا ترتب فيها فكذلك نظيرها، ومن ذلك أنهم يقولون: اختصم زيدٌ وعمرو، ولو كانت الواو مُرْتَبَةً لم يَجُزْ كما لا يجوز: اختصم زيدٌ وعمرو، و ثُمَّ عمرو.

وأما الاستعمال: فإنك لو قلت: اشترى لي ثوبًا ورداءً، فاشترى الرداءَ ثم الثوبَ، لم يكن عاصيًا. ولو قال: اشترى لي ثوبًا فرداءً أو: ثم رداءً، فبدأ بشراء الرداء لكان عاصيًا. ووجدناهم يقولون: زُر زيدًا وعمرا بَعْدَهُ، ولا يقولون: زُر زيدًا فَعَمْرًا بَعْدَهُ، ولا: ثُمَّ عَمْرًا بَعْدَهُ؛ لأن الفاء و ثُمَّ للترتيب، وقد كَفَى ذلك عن ذكر بَعْد، وهذا دليلٌ قاطعٌ.

(٣) الأعراف ١٦١.

(٢) البقرة ٥٨.

(١) الإسراء ١٥.

(٤) من الطويل، لحسان بن ثابت، وقد بدأ اللفظ بجعفر ثم بعلي ثم بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو المقدم على الحقيقة. انظر البيت في: ديوان حسان: (١٨٠)، وإعراب القرآن للنحاس: (٣١٧:٥)، وابن عصفور: (٢٢٧:١)، ومجالس ثعلب: (٣٨٦)، والكامل: (١٨:٢، ١٨٥:٣). والبهايل: جمع بُهلول: وهو السيد الشريف ذو الكرم والإِنعام على غيره. وجعفر: هو جعفر بن أبي طالب، رضي الله عنه. (٥) من المتقارب، لأمية بن أبي الصلت، أو للصلتان العبدى. وقد بدأ بالصدِّيق أبي بكر ثم بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو المقدم على الحقيقة. انظره في: الكافية الشافية: (١٢٠٥:٣)، وابن عصفور: (٢٢٧:١)، والكامل: (١٨٣:٣). وملتنا: عقيدتنا ومذهبنا. وصديقنا: يريد أبا بكر الصديق، رضي الله عنه.

والثاني: أن تكون جامعةً غَيْرَ عاطفية، وهي التي تسمى واو (مَع)، وقد فسرناها فيما تقدم^(١).

والثالث: أن تكون بدلاً من باء القسم^(٢).

والرابع: أن تكون خَلْقاً من رُبِّ، وقد فسرناها فيما سلف^(٣).

والخامس: أن تكون حرفاً من حروف الابتداء، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾^(٤)، وسيبويه يقدِّرها بإذ^(٥).

والسادس: أن تكون زائدة، نحو قولك: كُنْتُ ولا شَيْءَ. وعلى هذا حَمَلَ بعض النحويين قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمًا وَلِلْجَبِينِ وَفَافِكُنَا﴾^(٦) وكذلك: ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾^(٧) ومثله:

٦٨ - فَلَمَّا أَجْزَنَّا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى بِنَا بَطْنُ حَقْفٍ ذِي قِفَافٍ عَقْنَقِلٍ^(٨)

(١) انظر: باب المفعول معه من هذا الكتاب. وهذا (الثاني) قسم قوله من قبل: (أحدها: أن تكون جامعة عاطفية)، فهو معطوف عليه.

(٢) انظر: حروف الجر، والتعليق (٤) من المسألة (١٧١).

(٣) انظر: حروف الجر، والتعليقتين (٢، ٣) من المسألة (١٧٢).

(٤) آل عمران ١٥٤.

(٥) سيبويه: (١: ٩٠) قال: «فإنما وجهه على أنه يغشى طائفة منكم، وطائفة في هذه الحال، كأنه قال: إذ طائفة في هذه الحال، فإنما جعله وثماً ولم يُرَدَّ أن يجعلها واو عطف، وإنما هي واو الابتداء».

(٦) الصافات ١٠٣، ١٠٤.

(٧) الزمر ٧٣.

(٨) من الطويل، لامرئ القيس، انظره في: شرح القصائد العشر: ٥٤، والخزانة: (٤: ٤١٣)، والإنصاف: (٢: ٤٥٧)، وجمل الخليل: (٢٨٨)، والمنصف: (٣: ٤١) أجزنا: قطعنا ومررنا. ساحة الحي: المكان الرحب الفسيح فيه. انتحي: مال واعترض. بطن حقف: اسم مكان. قفاف: ما ارتفع من الأرض وغليظ. عقنقل: رمل متعقد داخل بعضه في بعض. وجواب «لما» في البيت بعده، وهو: (هصرت بفؤدي رأسها).

(٢١٧) مسألة:

ويقال: كم من موضع (الفاء) ^(١)؟

والجواب: أن لها موضعين:

أحدهما: أن تكون عاطفة مُرْتَبِة تدلّ على أن الثاني يَفْزُو ^(٢) الأوّل من غير مُهَلَّة بينهما ^(٣)، نحو قولك: ضربت زيدًا فعمراً، ولهذا جُعِلَتْ في الجواب ^(٤).

والثاني: أن تكون جواباً ^(٥). وهي في الجواب على ضربين:

أحدهما: أن يكون ما بعدها مستأنفاً، وذلك في الشرط.

والثاني: أن يكون ما بعدها منصوباً بإضمار أن ^(٦)، وهذا له موضع يُفسَّرُ فيه إن

شاء الله تعالى.

(١) انظر مواضع الفاء واستعمالها تفصيلاً في: الجنى الداني: (١٢١-١٣١)، والمغنى: (٢١٣-٢٢٣)، وابن عصفور: (٢٢٨:١-٢٣١)، والمساعد: (٤٤٧:٢-٤٤٩)، والأصول: (٥٥:٢)، والكافية الشافية: (١٢٠٤:٣-١٢٠٧)، وأوضح المسالك: (٣٦١:٣-٣٦٢)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢٠٦:٢)، وابن عقيل: (٢٢٧:٢-٢٢٨)، والحلل: (٢٦٢-٢٦٤)، والنكت الحسان: (١٢٧)، والمقتصد: (٩٤١:٢)، وابن النازم: (٢٠٥-٢٠٦)، وجمل الخليل: (٣١١-٣١٣)، والبرهان: (٢٩٤:٤-٣٠١)، وسيويه: (٣٣٤:٥-٣٣٦) (الفهارس)، والمقتضب: (١٢٩:٤-١٣٠) (الفهارس)، وابن يعيش: (٩٤:٩-٩٥). (٢) أي: يتبعه.

(٣) أي: للترتيب والتعقيب، وهذا هو المشهور، وهو مذهب البصريين، والتعقيب في كل شيء بحسبه. وذهب قوم - منهم ابن مالك - إلى أن الفاء قد تكون للمهلة بمعنى ثم. وذهب الفراء إلى أن ما بعد الفاء قد يكون سابقاً إذا دلّ دليل. وذهب الجرمي إلى أنها تأتي لمطلق الجمع؛ كالواو في الأماكن والمطر خاصة، وأطلق ذلك آخرون، انظر: الجنى الداني: (١٢١-١٢٢).

(٤) أي: ولكون الفاء مفيدة للترتيب والتعقيب مطلقاً - عاطفة كانت أم غير عاطفة - دخلت في جواب الشرط، لما يقتضيه من الترتيب والتعقيب.

(٥) وهي حيثل غير عاطفة، وتفيد السببية والربط، وإنما تدخل على الجواب إذا لم يكن يصلح أن يقع شرطاً، وذلك في مواضع محصورة. انظر: المغنى (٢١٧-٢١٨)، ومعنى الاستئناف فيها حيثل عدم تأثر ما بعدها لفظاً بالجوازم قبلها؛ إذ يكون ما بعدها جملة مجزومة محلاً.

(٦) هذه هي فاء السببية، وما ذكره من أن النصب بأن مضمرة بعدها هو مذهب البصريين. أما الكوفيون فيرون أن النصب على (الخلاف). وأما أبو عمر الجرمي فذهب إلى أن النصب بالفاء نفسها، انظر: الإنصاف: (المسألة ٧٦) من: (٥٥٧-٥٥٩).

(٢١٨) مسألة:

ويقال: كم من موضع له (ثُمَّ) ^(١)؟

والجواب: أن لها موضعًا واحدًا، وهو أن تكون عاطفة مُرْتَبِئَةً إِلَّا أن فيها تراخيًا، بخلاف الفاء ^(٢)، وذلك نحو قولك: دخلت مكة ثم المدينة.

وزعم بعض ^(47a) النحويين أنها تكون في معنى الواو ^(٣) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ ^(٤). وخلقنا وتصوّرنا كان بعد القول للملائكة: اسجدوا لآدم.

وهذا عند مُحذِّاق النحويين على خلاف ما ذهب إليه، ولهم فيه ثلاثة أقوال ^(٥): أحدها: أنه ترتيب في الإخبار، لا في حقيقة المعنى، كما تقول: أنا منسافر غداً، ثم إني اليوم قاصدٌ إلى زيد.

والثاني: أن المعنى: ولقد خلقنا أباكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم.

(١) تفصيل الكلام عن (ثُمَّ) انظره في: الجنى الداني: (٤٠٦-٤٠٩)، والمغنى: (١٥٨-١٦١)، وابن عصفور: (٢٣١-٢٣٢)، والأصول: (٥٥:٢)، والمساعد: (٤٤٧:٢-٤٥١)، والمقتصد: (٩٤١:٢)، والنكت الحسان: (١٢٨)، وأوضح المسالك: (٣٦٣:٣)، وابن عقيل: (٢٢٧:٢)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢٠٦:٢-٢٠٧)، والكافية الشافية: (١٢٠٨:٣)، وابن الناظم: (٢٠٥-٢٠٧)، والبرهان: (٢٦٦:٤-٢٧٠)، وسيبويه: (٤٣٥:١، ٤٣٨، ٢٨٨:٥) (الفهارس)، والمقتضب: (١٢٧:٤) (الفهارس)، وابن يعيش: (٩٥:٨).

(٢) هذا مذهب الجمهور، وما جاء على خلاف ذلك تأولوه. وذهب الأنخفش والكوفيون إلى أنها قد تكون زائدة غير عاطفة، كما زعم بعض النحاة أنها تقع موقع الفاء، وإليه ذهب ابن مالك ونقل عن الفراء، انظر: الجنى الداني: (٤٠٦)، والمغنى: (١٥٨).

(٣) زاعمو ذلك هم الفراء - فيما حكاه عنه السيرافي - والأنخفش، وقطرب - فيما حكاه عنه ابن الغرس.

(٤) الأعراف ١١.

(٥) انظر هذه الأقوال وأخرى غيرها في: البحر المحيط: (٢٧٢:٤).

والثالث: أن الخطاب لنا والمراد أبونا آدم عليه السلام، على حد قول العرب: نحن هزمناكم يوم كذا، وقتلناكم يوم حليلة^(١)، أى: أبأؤنا هزأؤنا آباءكم وقتلوهم.

(٢١٩) مسألة:

ويقال: كم لـ (أو) من موضع^(٢)؟

والجواب: أن لها أربعة مواضع:

أحدها: أن تكون شكاً، نحو قولك: أكلت خبزاً أو تمراً. أنت شك في أيهما أكلت، وتتيقن أنك أكلت أحدهما.

والثاني: أن تكون تخييراً، كقولك: تزوج هنداً أو ابنتها، أى: أنت مخير في إحداهما. وليس لك الجمع بينهما.

والثالث: أن تكون إباحة، كقولك: جالس الحسن أو ابن سيرين^(٣)، أى: مباح لك مجالستهما ومجالسة أحدهما.

(١) هي حليلة بنت الحارث بن أبي شبيب، وجه أبوها جيشاً إلى المنذر بن ماء السماء، فأخرجت لهم طيباً في مزكن، وطيبتهم، ومنه ورد المثل. «ما يوم حليلة بسر» يضرب لكل أمر متعالم مشهور. انظر: مجمع الأمثال للميداني (٢: ٢٧٢). ولسان العرب (حلم).

(٢) انظر مواضع (أو) واستعمالها تفصيلاً في.

الجنى الداني: (٢٤٥-٢٤٩)، والمغني: (٨٧-٩٥)، والأصول: (٥٥-٥٦)، وابن عصفور: (٢٣٣-٢٣٦)، والمساعد: (٤٥٧-٤٥٩)، والنكت الحسان: (١٢٨)، وأوضح المسالك: (٣٧٧-٣٧٩)، وابن عقيل: (٢٣١-٢٣٣)، والكافية الشافية: (١٢٢٠-١٢٢١)، وابن النازم: (٢٠٨-٢٠٩)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢٠٧-٢١٢)، والمقتصد: (٩٤٢-٩٤٣)، وجمل الخليل: (٣١٩)، والتبصرة: (١٣١-١٣٤)، والبرهان: (٢٠٩-٢١٤)، والمقتضب: (١٢٤: ٤) (الفهارس)، وسيبويه: (٢٦٩: ٥) (الفهارس)، وابن يعيش: (٩٧-١٠٢)، ولسان العرب (أوى).

(٣) الحسن: هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصري؛ من أشهر الزهاد والوعاظ، توفي سنة ١١٠ هـ. وابن سيرين: هو محمد بن سيرين البصري، أشهر مفسري الرؤيا، وله في ذلك كتاب مشهور، توفي سنة ١١٠ هـ.

والفرق بين التَّخْيِير والإِبَاحَةِ أنك إن فعلت أَخَذَ الأمرين في التَّخْيِير كنت مطيعًا، وإن فعلتهما جميعًا كنت عاصيًا.

وفي الإِبَاحَةِ أنك مطيعٌ، فَعَلْتَهُمَا جميعًا، أو أَخَذْتَهُمَا.
والرابع: أن يُضْمَرَ بعدها (أَنْ)، وتكون في معنى (لَا أَنْ)، ولها موضع تُشْرَحُ فيه^(١).

(٢٢٠) مسألة:

ويقال: كم من موضع لـ (لَا)^(٢)؟.

والجواب: أن لها أربعة مواضع:

أحدها: أن تكون نفيًا، وإذا كانت كذلك كانت عاملةً وغيرَ عاملةٍ، نحو: لا رَجُلٌ عندك، وقد شرحنا ذلك فيما تقدم^(٣).

(١) زاد بعضهم أن تكون (أَنْ) للإِبْهَام، كقول توبة بن الحُخَيْر: وقد زعمت لبلى بأننى فاجر لنفسى ثَقَاها أو عليها فجورها والفرق بين الشك والإِبْهَام: أن الشك من المتكلم، والإِبْهَام من السامع. وزاد بعضهم أن تكون للتقسيم، نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف. وزاد القراء أن تكون للإِضْرَاب، بمعنى بل - وعليه الفارسي وابن برهان وابن جنى - وزاد الأخفش والجزمى وجماعة من الكوفيين أن تكون (أَنْ) بمعنى الواو. وزاد جماعة كونها بمعنى إلى - وهذه ينصب المضارع بعدها - . وزاد الحريري وغيره أن تكون بمعنى التقريب نحو: ما أدرى أسلم أو ودّع. وزاد ابن السجري أن تكون شرطية نحو: لأضربه عاش أو مات. ونقل عن الكوفيين أنها قد تكون للتبعيض. انظر: الجنى اللداني: ٢٤٥-٢٤٧، والمغنى: ٩٤-٩٥.

(٢) انظر مواضع (لَا) واستعمالها تفصيلاً في:

الجنى اللداني: (٣٠٨-٣٠٠)، والمغنى: (٣١٣-٣٣٤)، وابن عصفور: (٢٣٩:١-٢٤٠)، والتبصرة: (١٣٧:١)، والمقتصد: (٩٤٥:١، ٩٤٦)، والأصول: (٥٦:٢)، والكافية الشافية: (١٢٣١:٣-١٣٢٢)، وابن الناظم: (٢١٠)، وأوضح المسالك: (٣٨٨:٣)، وابن عقيل: (٢٣٥:٢)، والنكت الحسان: (١٢٩)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢١٣:٢-٢١٧)، والحلل: (٢٩٨)، والبرهان: (٣٥١:٤-٣٦١)، والمساعد: (٤٦٧:٢-٤٦٨)، والمقتضب: (١٣٥:٤-١٣٨)، وسيبويه: (٣٤٨:٥-٣٤٩) (الفهارس).

(٣) انظر باب لا.

والثاني: أن تكون نهيًا، نحو: لا تَقُمْ، ولا يَخْرُجْ زيدٌ، ولها موضع تُشْرَحُ فيه.
والثالث: أن تكون عاطفة^(١)، نحو قولك: قام زيدٌ لا عمرو. ولا يُعْطَفُ الماضي على مثله إلا مع التكرير، نحو قوله تعالى: ﴿قَلَّا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾^(٢).
أى: لم يُصَدِّقْ ولم يُصَلِّ.

والرابع: أن تكون زائدة، وذلك نحو قولك: ما قام زيدٌ ولا عمرو. ومن زيادتها قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ﴾^(٣) والمعنى: أن تسجد ومثله:
٦٩ - وَمَا أَلْوَمَ الْبَيْضَ إِلَّا تَشْخَرًا^(٤)
ومن ذلك: ﴿لَيْتَ لَا يَخْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾^(٥).

(١) وهي تشرك في الإعراب دون المعنى، وتعطف بعد الإيجاب وبعد الأمر وبعد النداء - نص عليه سيويه - ولا يعطف بها بعد نفي ولا نهي، ولا تقترن بعاطف، وأن يتعاند متعاطفاهما، انظر: الجنى الداني: (٣٠٢)، والمعنى: (٣١٨).

(٢) القيامة ٣١ - وربما توهم المجاشعي هنا أن العاطف هو لا، ولا وجه له؛ وذلك لما تقدم من أن من شروط العطف بلا ألا تسبق بنفى، وألا تقترن بعاطف، والشرطان مفقودان، وإذن فالعطف هنا بالواو لا بلا، وجاءت (لا) لتأكيد النفي، وبيان أن المراد هو الإخبار لا الدعاء. وقوله هنا: «ولا يعطف الماضي على مثله إلا مع التكرير» فيه نظر؛ لأن المشهور بين العلماء هو أنه لا تدخل (لا) النافية غير العاطفة على الماضي إلا مع التكرير، حتى لا يلتبس النفي بالدعاء، فلو قلت: لا أكل زيد، كان ظاهره الدعاء عليه بألا يقدر على ذلك، أما لو قلت: لا أكل زيد ولا شرب، كان إخبارًا عن حالتيه هاتين، والعطف هنا بالواو، لا بـ (لا).

(٣) الأعراف ١٢ - وإنما حملها على الزيادة هنا حملًا على الآية الثانية، وهي قوله تعالى: ﴿قَالَ يٰإِبْرٰهٖمُ مَا مَنَعَكَ اَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيْنٰى﴾ - ص ٧٥ - وقد قال قوم بعدم زيادة (لا) في الآية، على أن يقدر محذوف يصح معه النفي، أي: ما منعك من أمرك، ومن قال لك ألا تسجد. انظر: البحر المحيط: (٢٧٣:٤).

(٤) رجز، لأبي النجم العجلي، وتكملته: (إذا رأين الشمط المنورا)، ونسب في جمل الخليل إلى العجاج، وتكملته هناك: (من شمط الشيخ وألا تدعرا) انظر: الجنى الداني: (٣٠٧)، والمقتضب: (٤٧:١)، وجمل الخليل: (٣٠٢)، والخصائص: (١٨٣:٢).
(٥) الحديد ٢٩.

والمعنى: ليعلم، وإنما تُزاد للتوكيد ولتحسين الكلام^(١).

(٢٢١) مسألة:

ويقال: كم من موضع لـ (أم)؟.

والجواب: أن لها موضعين^(٢):

أحدهما: أن تكون مُعَادِلَةً لِألف الاستفهام^(٣)، وتكون معها بمنزلة (أى)، وذلك نحو قولك: أَزَيْدٌ عندك أم عمرو؟ والمعنى: أيهما عندك؟ كأنك تدعى^(47b) كَوْنُ أحدهما عنده، والجواب أن تُعَيَّنَ الذى عندك بِاسْمِهِ، فإن قال: أَزَيْدٌ عندك أو عمرو؟^(٤) كان جوابه: نَعَمْ، أو: لا؛ لأن معناه: أأَحَدُ هَذَيْنِ عندك؟

(١) قد تكون زيادة (لا) في اللفظ والمعنى، وهو الكثير، وقد تكون زيادتها في اللفظ فقط دون المعنى، نحو: جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء، فهى هنا زائدة في اللفظ، بدليل عمل ما قبلها الجر فيما بعدها، وغير زائدة في المعنى؛ لأن المقصود النفى وهى أداته هنا، وبزعم الكوفيين اسميتها في مثل هذا، وهو مردود عليه. انظر: الجنى اللاني: (٣٠٦)، ولم أذكر - أنا - وجه كون زيادة (لا) لتحسين الكلام الذي نض عليه هنا.

(٢) ذكر هنا موضعين أساسيين، وموضعا هو لغة لقبيلة، وقد زاد غيره أن أم تأتي زائدة، وإليه ذهب أبو زيد، وذكر الحريري في (حرة النواص) أن بعض أهل اليمن يزيد (أم) في الكلام، فيقولون: أم نحن نضرب الهام، أي: نحن نضرب.

وانظر مواضع (أم) واستعمالها تفصيلاً في: الجنى اللاني: (٢٢٥-٢٢٧)، والمعنى: (٦١-٧١)، وابن عصفور: (٢٣٦:١-٢٣٨)، والتبصرة: (١٣٥:١-١٣٦)، والأصول: (٥٧:٢-٥٩)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢٠٧:٢-٢١١)، وأوضح المسالك: (٣٦٨:٣-٣٧٦)، وابن عقيل: (٢٢٩:٢-٢٣١)، والنكت الحسان: (١٢٨)، وفاتحة الإعراب: (١٦٩-١٧٠)، والمساعد: (٤٥٥:٢-٤٥٧)، والكافية الشافية: (١٢١١:٣-١٢١٨)، وابن الناظم: (٢٠٦-٢٠٨)، والمقتصد: (٩٤٨:٢-٩٥٦)، والبرهان: (١٨٠:٤-١٨٦)، والمقتضب: (١١٩:٤-١٢١) (الفهارس)، وسيبويه: (٢٦٢:٥) (الفهارس)، وابن يعيش: (٩٨:٨).

(٣) أو معادلة لهزمة التسوية (الواقعة بعد سواء) وهذه هي أم المتصلة، وسميت كذلك؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، ويقال لها: المعادلة، لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية أو الاستفهام، واختلفوا في عدّها من حروف العطف، والجمهور على أنها عاطفة. وذهب أبو عبيدة إلى أنها بمعنى همزة الاستفهام، فإذا قال: أقام زيد أم عمرو؟ فالمعنى عنده: أعمرو قام؟ انظر: الجنى اللاني: (٢٢٥).

(٤) في الأصل: أم - وهو خطأً بقرينة الجواب.

والثاني: أن تكون منقطعة^(١)، وذلك على ضربين: أحدهما في الاستفهام والثاني في الخبر، فمثال الأول: أزيد عندك أم عندك عمرو؟ وكأنك استفهمت أولاً عن زيد، ثم بدًا لك فاستفهمت عن عمرو، والنحويون يقدرونه على معنى: بَلْ أَعِنْدَكَ عَمْرُو^(٢). ومثاله في الثاني قول العرب: إِنَّهَا لِإِبِلٍ أَمْ شَاءُ^(٣)، كأنه قال: إنها لإبل - متحققًا - ثم اعترضه شك فقال: أَمْ شَاءُ، والمعنى: بَلْ أَسَاءُ.

وقد تأتي أم في معنى (أل) للتعريف^(٤)، نحو قوله:

٧٠ - ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُعَسَاتِي يَزْمِي وَرَأْيِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسَلَمَهُ^(٥)

وفي الحديث: «لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَصِيَامٌ فِي أَمْسَرٍ»^(٦) أى: ليس من البر الصيام

(١) وهي التي لا يكون قبلها إحدى الهمزتين، واختلفوا في عدها من حروف العطف، فذهب المغاربة إلى أنها غير عاطفة، لا في المفرد ولا في الجملة، وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد.

(٢) تقديرها بـ (بل) والهمزة هو رأى البصريين، وذهب قوم إلى أنها تقدر بـ (بل) فقط، وذكر بن مالك أن الأكثر أن تدل على الإضراب مع الاستفهام، وقد تدل على الإضراب فقط، ولذلك دخلت على أدوات الاستفهام في قوله تعالى: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ وقوله تعالى: ﴿أَمْ مَآذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾. وذهب بعضهم إلى أنها قد تدل على الاستفهام فقط، كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ...﴾. انظر: الجنى الداني: (٢٢٦).

(٣) مثال مشهور محكي عن العرب قديماً. انظره في: لسان العرب (أم)، وسيبويه: (١٧٢:٣)، (١٧٤)، والتبصرة: (١٣٥:١)، والجنى الداني: (٢٢٦)، والمغنى: (٦٨، ٦٩)، (ورواية أخرى في المغنى هي: إن هناك لإبلًا أم شاء)، والإيضاح لابن حاجب: (٢٠٨:٢)، والكافية الشافية: (١٢١٩:٣)، وابن الناظم: (٢٠٨)، والمقتصد: (٩٥٢:٢-٩٥٣)، وفتحة الإعراب: (١٦٩)، والمساعد: (٤٥٦:٢)، وأوضح المسالك: (٣٧٥:٣)، وابن عقيل: (٢٣١:٢).

(٤) هي لغة طيء، أو جثير، أو أهل اليمن، أو أزد شنوعة، انظر: الجنى الداني: (١٧٢)، ومجالس ثعلب: (٥٨:١)، والمغنى: (٧٠)، والرضي: (١٣١:٢)، واللسان: أم.

(٥) من المنسرح، لبجير بن عثمة الطائي، انظره في: عمدة الحفاظ: (١٢١)، والجنى الداني: (١٧٢)، وابن يعيش: (٢٢٠:١)، والزاهر: (١٧٨:٢)، والنكت الحسان: (٢٥٩، ٢٩٠).

(٦) روى الحديث عن النمر بن تولب - كما هنا - كما روى عن جابر بن عبد الله، وعن كعب بن مالك من أهل السقيفة. أخرجه: البخاري في كتاب الصوم، والإمام أحمد في مسنده (باب الصوم في السفر)، والجامع الصغير: (٢٧٥)، ومجمع الزوائد: (١٦:٣).

في السفر، رواه الثيمز بن تُولسب العُكَلِي (١)، ويُذكَر أنه لم يَزِر عن النبي عليه السلام إلا هذا الحديث وَخَدَهُ، وَيُزَوَى عن أبي هريرة (٢) أنه قال حين حُوصِرَ عثمان (٣) رضى الله عنه: طَابَ امْتَضَرِبٌ وَحَلُّ امْتِقَاتِلٍ، يريد: طاب الضربُ وحلُّ القتال (٤).

(٢٢٢) مسألة:

ويقال: كم من موضع لـ (بَل)؟

والجواب: أن لها موضعين (٥):

أحدهما: أن تكون استدراكًا بعد غلطٍ أو سَهْوٍ أو نِسْيَانٍ، كقولك: جاءني زيدٌ فأكرمتُه، بَلْ أَجْلَسْتُهُ في مجلسي، وَخَلَقْتُ عليه.

والإضراب يجمع هذين المعنيين (٦)؛ لأنك تُضْرِبُ عن الأول وتُوجِبُ للثاني،

(١) شاعر مخضرم، توفي سنة ١٤ هـ.

(٢) هو: عبد الرحمن بن صخر، أحد رواة الحديث، توفي سنة ٥٩ هـ.

(٣) هو: عثمان بن عفان، ثالث الخلفاء الراشدين، توفي سنة ٣٥ هـ.

(٤) من كلام أبي هريرة في حصار عثمان رضى الله عنه، انظره في: لسان العرب (طيب)، وتاريخ الطبري: (٣٨٩:٤)، تحقيق أبي الفضل إبراهيم، وهو فيه: «هنا يوم طاب امْتَضَرِبٌ - يعنى أنه حل القتال وطاب، وهذه لغة جنيز».

(٥) انظر مواضع (بَل) واستعمالها تفصيلًا في: الجنى اللاني: (٢٥٣-٢٥٥)، والمغنى: (١٥١-١٥٣)، والتبصرة: (١٣٦:١)، والمقتصد: (٩٤٦:٢-٩٤٧)، والأصول: (٥٧:٢)، وابن عصفور: (٢٣٩:١-٢٤٠)، والكافية الشافية: (١٢٣٣:٣-١٢٣٤)، والنكت الحسان: (١٢٨)، وابن الناظم: (٢١٠-٢١١)، والمساعد: (٤٦٣:٢-٤٦٦)، وفاتحة الإعراب: (١٧٠)، وأوضح المسالك: (٣٨٦:٣-٣٨٨)، وابن عقيل: (٢٣٥:٢-٢٣٦)، والبرهان: (٢٥٨:٤-٢٦٠)، والمقتضب: (١٢٦:٤) (الفهارس)، وسيبويه: (٢٧٣:٥) (الفهارس)، وابن يعيش: (١٠٤:٨-١٠٧).

(٦) يظهر من أمثله أنه يجعل (بَل) للاستدراك إذا وقع بعدها مفرد، ولترك إلى ما هو أهم إذا وقع بعدها جملة، ويفضّل غير المجاشعي استعمال (بَل) على غير هذا، فقي المغنى أنه إذا وقع بعدها جملة كانت للإضراب الإبطالي أو الانتقالي، وهي حرف ابتداء، وليست عاطفة. وإن وقع بعدها مفرد فهي عاطفة، ثم إن تقدمها أمر أو إيجاب كان ما قبلها كالمسكوت عنه، فلا يحكم عليه بشيء، وأثبت الحكم لما بعدها، وإن تقدمها نفى أو نهى فهي لتقرير ما قبلها على حالته، وجعل ضده لما بعدها، وأجاز المبرد أن تكون ناقلة معنى النفي أو النهي إلى ما بعدها. انظر: المغنى: (١٥١-١٥٢)، والجنى اللاني: (٢٥٣-٢٥٤).

سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ الْإِثْبَاتُ وَالنَّفْيُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ^(١)، فَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَلَا يُوقَعُونَهَا إِلَّا بَعْدَ نَفْيٍ^(٢)، نَحْوَ قَوْلِكَ: مَا قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرُو.

وَالْقُرْآنُ جَاءَ بِخِلَافِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا جَاءَتْ فِيهِ بَعْدَ الْإِثْبَاتِ وَبَعْدَ النَفْيِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرٌ مِّنْ مَّعِيَ وَذِكْرٌ مِّنْ قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾^(٣) وَقَالَ تَعَالَى: ﴿كَذَٰلِكَ بَلَّ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(٤)

(٢٢٣) مسألة:

ويقال: كم من موضع لـ (لكن)؟^(٥)

(١) انظر: الإنصاف (المسألة ٦٨) ص ٤٨٤.

(٢) اضطرب النقل عن الكوفيين في العطف بـ (بل) بعد الإيجاب، ففي الصاحبي: (١٢٥-١٢٦): «وَالْكُوفِيُّونَ لَا يَتَّسِقُونَ بِلَ إِلَّا بَعْدَ نَفْيٍ، قَالَ هِشَامٌ: مُحَالٌ: ضَرَبْتُ زَيْدًا بِلَ إِيَّاكَ، وَمِثْلُهُ مَا جَاءَ فِي الْمَغْنِيِّ: (١٥٣)، وَالْجَنَى الدَّانِي: (٢٥٤)، وَالْمُسَاعَدَةُ: (٤٦٤:٢). وَذَكَرَ ابْنُ الْأَثَرِيِّ فِي الْإِنْصَافِ: (٤٨٤:٢)، أَنَّ الْكُوفِيِّينَ يَجِزُّونَ الْعُطْفَ بِلَ بَعْدَ الْإِجَابِ، وَيَعُدُّ الرِّضِيُّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ: (٣٧٨:٢)، أَنَّ النِّقْلَ عَنْهُمْ بَعْدَ الْجَوَازِ وَهَمٌّ، فَإِنَّهُمْ يَجُوزُّونَ عُطْفَ الْمَفْرُودِ بَلَكِنْ بَعْدَ الْمَوْجِبِ حَمَلًا عَلَى بِلَ، كَمَا نَقَلَ عَنْهُمْ ابْنُ الْأَثَرِيِّ وَالْأَنْدَلُسِيُّ، فَكَيْفَ يَمْنَعُونَ هَذَا؟ وَيَرْجِعُ مُحَقِّقُ الْجَنَى الدَّانِي أَنَّ يَكُونُ النِّقْلُ بَعْدَ الْجَوَازِ لِهِشَامٍ فَقَطْ دُونَ سَائِرِ الْكُوفِيِّينَ، انظر: الجنى الداني: (٢٥٤).

(٣) الأنبياء ٢٤. (٤) المطففين ١٤.

(٥) لم يعرض المجاشعي هنا للخلاف في عدِّ (لكن) من حروف العطف، وقد فصل العلماء ذلك وملخصه: أنه إن وليها كلام (جملة) فهي حرف ابتداء يفيد الاستدراك، وليست عاطفة، ويجوز أن تستعمل بالواو، وإن وليها مفرد فهي عاطفة بشرطين: أحدهما أن يتقدمها نفي أو نهى، والثاني ألا تقترن بالواو، وخالف الكوفيون في الشرط الأول، وخالف آخرون في الشرط الثاني، وزعموا أنها لا تستعمل إلا بالواو، وهي واو زائدة والعطف بـ (لكن)، ولم يرد عن العرب عطف مفرد بها بغير الواو، وزعم يونس أن العطف بالواو لا بها. انظر: المغني: (٣٨٥-٣٨٦)، والجنى الداني: (٥٣٣-٥٣٤)، وانظر ما قبل في (لكن) تفصيلاً في: المساعد: (٤٦٦:٢-٤٦٧)، والمقتصد: (٩٤٧:٢-٩٤٨)، والتبصرة: (١٣٦:١-١٣٧)، وأوضح للمسالك: (٣٨٣:٣-٣٨٦)، وابن عقيل: (٢٣٥:٢)، وابن الناظم: (٢١٠)، والنكت الحسان: (١٢٨)، والكافية الشافية: (١٢٣٠:٣-١٢٣١)، وابن عصفور: (٢٤٠:١-٢٤١)، والأصول: (٥٧:٢)، وفاتحة الإعراب: (١٧٠-١٧١)، والإنصاف (المسألة ٦٨) من (٤٨٨-٤٨٤)، والبرهان: (٣٨٩:٤-٣٩١)، وسيبويه: (٣٥١:٥) (الفهارس)، والمقتضب: (١٣٨:٤) (الفهارس)، وابن يعيش: (١٠٤:٨-١٠٧).

والجواب: أن لها موضعًا واحدًا، وهو أن تكون استدراكًا بعد نفى، نحو قولك: ما قام زيدٌ لكن عمرو، فإن كان ما بعدها جملةً منفيةً جاز أن تقع بعد الإثبات^(١)، نحو قولك: قام زيدٌ لكن عمرو لم يَقم، فالتنفى لازم لـ (لكن)، إما متقدّمًا أو متأخرًا، وقد أجاز بعض الكوفيين^(٢)، أن تقع بعد إثبات مع المفرد نحو: قام زيدٌ لكن عمرو - على معنى: بل عمرو - وهذا بعيدٌ لا يُعرف في كلام العرب.

(٢٢٤) مسألة:

ويقال: كم من موضع لـ (إما)؟

والجواب: (48a) أن لها موضعين^(٣):

أحدهما: أن تكون شكًا، كقولك: أكلتُ إما خبزًا وإما تمرًا.

والفرق بينهما وبين (أو) أنك مع أو إنما شككت بعد أن مرَّ أوّل كلامك على

(١) في المقتضب: (١٢:١): «ومنها لكن، وهي للاستدراك بعد النفي، ولا يجوز أن تدخل بعد واجب إلا لترك قصة إلى قصة تامة، نحو قولك: جاءني زيد لكن عبد الله لم يأت» اهـ. وانظر سيبويه: (٤٣٥:١).

(٢) انظر: المغنى: (٣٨٥)، والمساعد: (٤٦٦:٢)، والإنصاف: (٤٨٤:١).

(٣) زادوا على هذين الموضعين: بعضهم زاد الإبهام، نحو قوله تعالى: ﴿وآخرون مرجون لأمر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم﴾ والإباحة نحو: جالس إما الحسن وإما ابن سيرين، والتفصيل نحو قوله تعالى: ﴿إما شاكراً وإما كفوراً﴾، وإيجاب أحد الشيئين في وقت دون وقت، نحو قولك للشجاع: إنما أنت إما طعن وإما ضرب. وانظر في مواضع (إما) واستعمالها تفصيلاً:

الجنى اللاني: (٤٨٧-٤٩١)، والمغنى: (٨٤-٨٧)، والمقتصد: (٩٤٣-٩٤٥)، والمساعد: (٤٦٣-٤٦٥:٢)، وأوضح المسالك: (٣٨٠-٣٨٢)، وابن عقيل: (٢٣٤:٢)، وابن عصفور: (٢٣٢-٢٣٤)، وفاتحة الإعراب: (١٦٩)، والكافية الشافية: (١٢٢٦-١٢٣٠)، وابن الناظم: (٢٠٩)، والتبصرة: (١٣٤-١٣٥)، والأصول: (٥٦، ٢)، والبرهان: (٢٤٥-٢٤٦)، وسيبويه: (٢٦٣:٥) (الفهارس)، والمقتضب: (١٢٢:٤) (الفهارس)، وابن يعيش: (٩٧:٨-١٠٤).

اليقين، ومع (إِذَا) بَيَّنَّتْ كَلَامَكَ عَلَى الشَّكِّ^(١)، ونظير ذلك: ظننتُ زيدًا قائمًا، وزيدًا ظننتُ قائمًا^(٢) فالأول بمنزلة إِذَا، والثاني بمنزلة أَوْ.

والثاني من مَوْضِعِي إِذَا: أن تكون للتخيير، كقولك: كُلْ إِذَا خَيْرًا وَإِذَا تَمَرًا. وليست إِذَا في الحقيقة من حروف العطف؛ ألا ترى أنه لا يخلو أن يُرَادَ الأولى أو الثانية، ولا يجوز أن تكون الأولى عاطفة؛ لأن حرف العطف لا يَتَدَا بِهِ، ولا يجوز أن تكون الثانية عاطفة؛ لأن معها الواو، ولا يُجْمَعُ بَيْنَ حَرْفِي عطف، وَلَكِنْ النَحْوِيُّونَ لَمَّا رَأَوْا إِعْرَابَ مَا بَعْدَهَا كإِعْرَابِ مَا قَبْلَهَا أَدْخَلُوهَا فِي جُمْلَةِ حُرُوفِ الْعُطْفِ، عَلَى جِهَةِ التَّقْرِيبِ وَالْمَسَامَحَةِ^(٣).

(١) في المقتضب: (٢٨:٣): «وزعم الخليل أن الفصل بين إِذَا وَأَوْ: أنك إذا قلت: ضربت زيدًا أو عمرًا، فقد مضى صدر كلامك وأنت متيقن عند السامع ثم حدث الشك بأَوْ، فإذا قلت: ضربت إِذَا زيدًا وإِذَا عمرًا، فقد بنيت كلامك على الشك» اهـ. وانظر سيويه: (٤٤٠:١).

(٢) كذا - بنصب زيد وقائم وتوسط ظننت - ولكي يستقيم التنظير لا بد أن يكون المثال برفع زيد وقائم وإلغاء ظننت، أو برفع زيد ونصب قائم مع ضمير في ظننت يعود إلى زيد هو المفعول الأول، فكان عليه أن يقول إِذَا: زيدٌ قائمٌ، أَوْ: زيدٌ ظننته قائمًا.

ووجه التنظير أنك إذا قلت: ظننت زيدًا قائمًا، فقد بنيت كلامك على الظن من أوله، وإذا قلت: زيدٌ ظننت قائمٌ، فقد بنيت كلامك على اليقين في الخبر، ثم عرض الشك بالظن بعد ذلك؛ لأن فعل الظن لم يتسلط على المفعول حيثئذ فلا عمل له.

أما وجه فساد المثال الذي أتى به وهو: زيدًا ظننت قائمًا، فلأن الظن مع توسطه قد تسلط بالعمل على زيد فوق في حيزه معنى مع تقدمه لفظًا، فلا فرق بينه وبين: ظننت زيدًا قائمًا، إلا في التقديم والتأخير فقط.

(٣) ما ذكره من أن (إِذَا) الثانية ليست من حروف العطف هو رأى يونس وأبي على وابن كيسان، ونقل ابن مالك عن أكثر النحاة أنها عاطفة، ونقل ابن عصفور اتفاق النحاة على أنها ليست بعاطفة، وإنما أوردوها في حروف العطف لمصاحبتها الواو، وقد عدَّ سيويه (وإِذَا) بالواو من حروف العطف (٨:٢) فحمل بعضهم كلامه على ظاهره وجعل الواو رابطة بين إما الأولى وإِذَا الثانية، ورجحه الرماني؛ لأن الواو معها ليست للجمع؛ إذ الكلام لأحد الشيئين. انظر: الجنى الداني: (٤٨٧).

(٢٢٥) مسألة:

ويقال: ما حكم حَتَّى؟

والجواب: أن حكمها أن تقع بعد جمع؛ لأنها لإخراج شيء من جملة يَعْظُم عنها أو يَصْغُرُ، وأصلها الغاية في جميع وجوهها، إلا أن الغاية تنقسم إلى معان: منها أن يكون إلى وقت من الزمان. ومنها أن يكون إلى حد من المكان. ومنها أن تكون إلى العِظَم أو الحَقارة، وما أشبه ذلك. وقد ذكرنا مواضعها فيما سلف من الكتاب^(١).

(٢٢٦) مسألة:

ويقال: عَلَامَ يجوز: زَيْدٌ وَعَمْرٌو قائم؟

والجواب: أنه عند سيويه على حذف خبر الأول، والتقدير: زيد قائم وعمرو قائم. وأما أبو العباس فيرى أنه على التقدير والتأخير، كأنه قيل: زيد قائم وعمرو^(٢).

(١) انظر المسألة (١٨١).

(٢) الخلاف بين سيويه والمبرد في مثل هذا الحذف إنما يكون عند التردد، أو عند صحة حمل المذكور على كل منهما، وإنما قدر سيويه الحذف من الأول لدلالة الثاني؛ لسلامته من الفصل، ولأن فيه إعطاء الحكم للمجاور، وانظر قوله: (٧٦: ١): «ترك أن يكون للأول خبر حين استغنى بالآخر؛ لعلم المخاطب أن الأول قد دخل في ذلك» اهـ.

أما إذا لم يصلح الحمل على كل منهما، فهو لصاحبه الموافق له نوعاً أو عدداً، فالكلام على الثاني عند الجميع في قول الشاعر:

نحنُ بما عندنا وأنتَ بما عندك راضٍ والرأي مختلف
قال المبرد ٧٣: ٤: «أي: نحن بما عندنا راضون وأنت بما عندك راضٍ، فاجتزأ بخبر الواحد عن الجميع، وإنما اختاروا إعمال الآخر؛ لأنه أقرب من الأول» اهـ.

والكلام على الأول في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَنُجْتَمِعَنَّ الْإِنسَ وَالْجِنَّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾؛ إذ لو كان الجواب للثاني لجزم. وانظر: المغنى: (٨٠٩-٨١٠)، وإعراب القرآن للنحاس: (٢٢٤: ٢).

وهذا أَقْبَسُ؛ لأنك إذا جعلت قائماً خبراً عن الأول وحذفت خبر الثاني كنت قد حذفت ما في الكلام عليه دليلٌ ثابتٌ قد استقر، وليس كذلك حَذْفُ خبر الأول؛ لأنك قد حذفت من قَبْلِ أن يتقدم الدليل.

ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تُرْسِلُ رُسُلَهُ أَهَقُ أَنْ يُرْسِلَ رُسُلَهُ﴾^(١) وتقديره عند سيويه: واللَّهُ أَهَقُ أَنْ يَرْضِيَهُ وَرُسُلُهُ أَهَقُ أَنْ يَرْضِيَهُ، وتقديره عند أبي العباس: واللَّهُ أَهَقُ أَنْ يَرْضِيَهُ وَرُسُلُهُ، ومثل ذلك:

٧١ - نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ^(٢)

وهذا يقوِّى مذهب سيويه؛ لإفراد الخبر.

وقال:

٧٢ - رَمَانِي بِأَمْرِ كُنْتُ مِنْهُ وَوَالِدِي بَرِيئًا وَمِنْ جَوْلِ الطُّوِيِّ رَمَانِي^(٣)
وهذا لا دليل فيه لأحد الرجلين دون الآخر، فأما قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾^(٤) ففيه أقوال:
أحدها: أن تكون^(48b) على ما قدّمناه من الاكتفاء بأحد الضميرين، كما اكتُفي هتالك بأحد الخبرين.

والثاني: أن الضمير يعود على ما يدل عليه الذهب والفضة؛ لأنهما يدلان على الأموال، وهى مؤنثة.

(١) التوبة ٩٢ - وانظر فيما ذكر من الإعراب: إعراب القرآن للنحاس: ٢٤٢:٢.

(٢) من المنسرح، لعمر بن امرئ القيس الأنصاري، أو لقيس بن الخطيم، انظره في: المغنى: ٨١٠، والمقتضب: (١١٢:٣، ٧٣:٤)، وإعراب القرآن للنحاس: (٢١٢:٢)، وملحقات ديوان قيس بن الخطيم: (١٧٣).

(٣) من الطويل، للأزرق بن طرفة الباهلي، أو عمرو بن أحمر، انظره في: ابن عصفور: (٤٢٠:١)، ومجاز القرآن: (١٦١:٢)، ومعاني القرآن للقراء: (٤٥٨:١)، واللسان (جول). الجول: جدار البئر. والمعنى: رمانى بأمر عاد على قبحة؛ لأن الذى يرمى من جول البئر يعود ما رمى به عليه. ويؤوَّى: (ومن أجل الطوى). قالوا: «وهو الصحيح» لأن الشاعر كان بينه وبين خصمه حكومة في بئر فقال خصمه: إنه لصّ ابن لصّ. فقال هذه القصيدة.

(٤) التوبة ٣٤، وانظر هذه الأقوال وغيرها في: البحر المحيط: (٣٥:٥).

والثالث: أن يعود إلى ما يدلّ عليه ﴿يَكْتَنُونَ﴾؛ لأنه يدل على الكنوز، والكنوز مؤنثة.

والرابع: أن الذهب والفضة جنس واحد؛ بدلالة أن أحدهما يُؤخَذُ عن الآخر في الزكاة، وكلاهما مؤنث؛ لأن الذهب جمع ذهبة، وكُلُّ جمع ليس بينه وبين واحدة إلا الهاء فتأنيثه^(١) سائغ، وكذلك تذكيره، فلما ضمّ مؤنث إلى مؤنث أثبت الضمير العائد؛ حملاً على معنى الجمع؛ لأن التثنية جمع في المعنى، وعلى هذا حيل قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحَكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾^(٢) يعنى: دَاوُدَ وَشُلَيْمَانَ عليهما السلام، ورؤى عن ابن عباس^(٣) فى قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأَمِّهِ السُّنُسُ﴾^(٤) أنهم اثنان فصاعدًا؛ لأن المقصود معهن أحد الاسمين، فأما قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾^(٥) فمحمول على المعنى؛ لأن القصد إليهما جميعًا فى الحقيقة.

(١) سَمَاءٌ هنا جمعًا، وهو تسامح فى العبارة؛ إذ يطلق عليه النحاة (اسم جمع) أو (اسم جنس جمعى)، اللهم إلا عند الأخفش الذى يعدّه جمعًا على الحقيقة.

(٢) الأنبياء ٧٨.

(٣) هو: عبد الله بن عباس، صحابى جليل، من رواة الحديث، توفى سنة ٦٨ هـ.

(٤) النساء ١١، وانظر قول ابن عباس فى: البحر المحيط: (٣: ١٨٥).

(٥) النساء ١٣٥، قال الأخفش: أو هنا بمعنى الواو: أو يكون التقدير: إن يكن من تخاصم غنيين أو فقيرين، فقال: غنيًّا، فحمّله على لفظ مَنْ، مثل: «ومنهم من يستمع إليك» والمعنى يستمعون، وقال أبو جعفر النحاس: إنما قال بهما؛ لأنه قد تقدم ذكرهما، كما قال: «وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس» اهـ. انظر: إعراب القرآن للنحاس: (١: ٤٩٥).

باب النداء

قال صاحب الكتاب:

«والمفردُ مَبْتِئٌ على الضمِّ بلا تنوين، كقولك: يا زيدُ، ويا عمرو، ويا بكرُ.
والمضافُ نَصْبٌ، كقولك: يا عَبْدَ الله، ويا أبا زيد، ويا أخا عمرو ويا راكبَ
الفرسِ ويا راحمَ المساكين. ونَعْتُ المضافِ نَصْبٌ: يا أخا زيدَ الظريفَ - تنصب
الظريفَ إذا جعلته نعتًا للأخ، وتجرُّه إذا جعلته نعتًا لزيد - فأما: يا زيدُ الكريمُ، فلك
في (الكريم) الرفع على لفظ زيد والنصب على موضعه؛ لأن موضعه نصب، وكلُّ
منادى مفعولٌ به، وتقول: يا رجلًا أَقْبَلُ - تنصب النكرة كما نصبت المضاف -
وكذلك نعتُها، نحو: يا رجلًا واقفًا أَقْبَلُ. فإن أَشَرْتَ إلى رجلٍ بعينه فَعَرَّفْتَهُ بالإشارة
والخطاب قلت: يا رجلُ - بالضم - قال الأعشى:

٧٣ - قَالَتْ هُرَيْرَةُ لَمَّا جِثَّتْ زَائِرَهَا وَبَلَى عَالِيكَ وَوَبَلَى مِنْكَ يَا رَجُلُ^(١)

فإن نَعْتَهُ أدخلت الألف واللام على النعت فقلت: يا رجلُ الواقفُ (بالرفع)
والواقفُ (بالنصب)، مثل نعت زيد سواء. وتقول: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ أَقْبَلُ، فتبنى (أَيُّ) على
الضم وهو المنادى في تقدير الإعراب، وترفع الرجلَ على لفظ أَيُّ، ولا يجوز نصبه
على موضع أَيُّ؛ لأن الوقوف على أَيُّ دون الرجل لا يستقيم، كما يصلح ذلك في
نعت زيد. وتقول: يا هذا الرجلُ (بالرفع) والرجلُ (بالنصب)؛ لأن هذا يوقف عليه
فنعته كنعت زيد،^(49a) فلا خلاف. وتقول: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ زيدُ، ترفع زيدًا وتنونه - إذا
جعلته عطف بيان - وكذلك: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ عَبْدُ الله، ترفع عبد الله؛ لأنه عطف بيان
المرفوع في اللفظ والموضع.

(١) من البسيط، للأعشى، انظره في:

ديوانه: (٥٧)، والتبصرة: (١: ٣٣٨)، وجمل الزجاجي: (١٥٣)، وجمل الخليل: (٥٣).

وتقول: يا زَيْدُ وعمْرُو - تبيينهما على الضم - ويا زَيْدُ وعبدُ الله، ويا عبدَ الله وزَيْدُ - تضم وتنصب المضاف - ولا تعتبر التقديم والتأخير في ذلك. وتقول: يا غَلامُ - بالضم - على تقدير: يا أيُّها الغلامُ.

وإن نويت إضافته إلى يائك قلت: يا غَلامِي - بياء ساكنة - وإن شئت: يا غلامي - بفتح الياء - وإن شئت ألحقته بالهاء في الوقف، قلت: يا غلاميَّة، وإن شئت أبدلت من الكسرة التي قبل الياء فتحةً وأبدلت من الياء ألفاً. وإن وقفت عليه ألحقته الهاء فقلت: يا غَلامَاه، وإن وصلته حذف الهاء، وإن أثبتتها: فإن شئت كسرتها كنون الاثنين، وإن شئت ضممتها، كآخر المنادى المفرد، وإن شئت قلت: يا غلام - تحذف الياء وتترك الكسرة، كما تحذف التنوين من: يا زَيْدُ - وقالوا: يا بَنَ أُمِّ أَقِيلَ - ففتحوهما جميعاً - وكذا: ابْنُ عَمٍّ؛ لأنه كثر استعمال هذين اللفظين - يقوله كلُّ أحدٍ لمن يلقاه - فَبَنَوُهُما على أخفِّ الحركات، وإن شئت كسرت أحدهما على تقدير الإضافة وحذفت الياء، وإن شئت لم تحذف الياء فقلت: يابْنُ أُمِّي ويابْنُ عَمِّي ويابْنُ أَبِي، وإن شئت أبدلت الياء ألفاً فقلت: يا بَنَ أُمَّاه ويابْنُ عَمَّاه، وقال:

٧٤ - يَابَنَةُ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَبِي^(١)

وقالوا: يا أَبَتِ ويا أُمَّة، فزادوا التاء في هذين الاسمين للنداء خاصة، وأكثر الكلام أن تزداد هذه التاء في الوقف وتحذف التاء وتبقى الكسرة.

وقالوا: يا لَزَيْدٍ، ففتحوا اللام؛ لأنها لام الاستغاثة، وقالوا: يا زَيْدَاه، فألحقوا الألف، وإذا وقفوا عليه ألحقوه الهاء، ويسمى النُّدْبَةُ، وإنما يُفْعَلُ ذلك إذا دَعَوْا نائِباً أو هالِكاً. وقالوا: يا حارٍ - يريدون الحارث، فحذفوا التاء - ويسمى الترخيم، وكذا: يا عَامٍ -

(١) رجز، لأبي النجم، تمامه: وأتمنى كما ينمى خضاب الأشجع. انظره في: جمل الزجاجي: (١٦٠)، والأصول: (٤١٧:١، ٤٣٢)، والتبصرة: (٣٥٢:١)، والمساعد: (٥٢١:٢)، والكافية الشافية: (١٣٢٦:٤)، وفاتحة الإعراب: (١٢٥)، والبغداديات: (٥٠٦)، والحجة لابن خالويه: (١٦٥).

يريدون عامراً^(١) - وكذلك: يا مالٍ - يريدون مالِكًا - وكذا: يا صاح - يريدون صاحبَ - ويجوز ذلك في كلِّ اسم زاد على ثلاثة أحرف، وأكثر ما استُعْمِلَ في هذه الأسماء الأربعة، وفيما فيه الهاء، نحو: يا طَلَحَ أَقْبَلُ - يريدون: يا طلحةُ - ولك في آخره الضمُّ كآخر المنادى المفرد، ولك أن تتركه على ما كان عليه قبل الحذف، نحو: يا حارٌّ - بالضم - و: يا حارٍ - بالكسر - وكذا: يا طلحُ - بالضم - و: يا طَلَحَ - بالفتح - في طلحة.

مسائل هذا الباب

(٢٢٧) مسألة

ويقال: ما المنادى؟

والجواب: أنه المدْعُوُّ على طريقة (يا فلان) وهو مفعولٌ في الحقيقة^(٢). وفي تقدير العامل فيه اختلاف:

فسيبويه^(٣) يرى أن العاملَ فيه فعلٌ مضمر متروكٌ إظهاره، (49b) تقديره، يا أدْعُو زَيْدًا، ويا أنادى زيدًا، وما أشبه ذلك.

(١) في الأصل: يا عامراً، وهو خطأ.

(٢) كونه مفعولاً به أو مشبهاً بالمفعول به موقوف على فهم العلماء للعامل فيه، كما سيأتي.

(٣) في سيبويه: (٢٩١:١): «ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبد الله، والنداء كله.. حذفوا الفعل؛ لكثرة استعمالهم هذا في الكلام، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا أريد عبد الله، فحذف أريد، وصار (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل، اهـ. وهو كذلك رأى المبرد في المقتضب: ٢٠٢:٤، ورأى جمهور البصريين، وعليه فالعامل فعل لازم الإضمار مقصود منه الإنشاء - وإن كان بلفظ الخبر - نحو: بعث وأعتقت. وجعلت يا عوضاً منه، والمنادى لذلك منصوب أو في محل نصب مفعولاً به لهذا الفعل المحذوف.

وذهب ابن السراج إلى أنه لا يجوز^(١)؛ لأنه يوجب أن يكون النداء خبراً، وليس الأمر كذلك بإجماع، قال: فإن قيل: ما تقدير العامل فيه؟ قيل: المصدر أضل الأفعال يؤخذ منه فعلٌ على جهة الخبر، وفعلٌ ليس بخبر كفعل الأمر، وكذلك يمكن أن يؤخذ منه فعلٌ يدل على النداء وليس بخبر ويكون على بعض أبنية الأفعال، كأنه في التمثيل - وإن لم يُتكلَّم به - على هذا المعنى: يا أَرَادَ عبد الله، فيكون (أَرَادَ) يدل على النداء كما يدل أَرَدَ على الأمر، وإن لم يُشْتَعْمَلْ ذلك الفعل على هذا المعنى، ولكنه مدلولٌ عليه.

وفي هذا القول تَعَشَّفٌ وليس تحته طائلٌ، وللمحتج لسيويه أن يقول: الفعل المحذوف إذا لزم حذفه صار بمنزلة ما يدل على المعنى دلالة الضمين؛ لأنه يدل عليه من غير ذكر لفظ موضوع له، وإذا كان كذلك خرج عن معنى الخبر، وإذا قُدِّرَ بالذكر له رجع إلى معنى الخبر للتصريح الذي وقع به.

واحتج سيويه بقولهم: (يا إِيَّاكَ أَغْنَى)^(٢)، من جهة أنه في معنى المنادى وإن ظهر عامله، مع أن تقديره: يا إنسانُ إِيَّاكَ أَغْنَى، فالمعنى يؤول إلى شيء واحد^(٣).

(١) أي: لا يجوز أن يكون تقدير العامل فعلاً خبرياً نحو: أَدْعُو أو أَنَادِي، بل يقدر فعل عامل يوافق المعنى الإنشائي المفهوم بالنداء، ومعنى هذا أن ابن السراج على مذهب سيويه والجمهور في أن العامل فعل محذوف، ولكنه لا يرضى بنوع المقدر في رأي سيويه - كما يدل عليه كلامه بعد - ولم أَهْتَدِ إلى هذا النقل عن ابن السراج في الأصول.

(٢) في الأصل: إِيَّاكَ أَغْنَى (من دون يا) وما أثبتته هو ما في سيويه (٢٩١:١)، وهو الصواب. (٣) في عامل النصب في المنادى آراء غير هذا، منها: أن العامل هو (يا) أو أخواتها، على أنها حرف ناب عن الفعل العامل فأخذ حكمه في العمل. ومنها: أن العامل هو هذه الأداة على أنها ليست حرفاً نائباً، وإنما لأنها اسم فعل مضارع بمعنى أَدْعُو. ومنها أن العامل هو هذه الأداة على أنها فعل. ومنها: أن العامل أمر معنوي وهو المقصود. انظر تفصيلاً لعامل النصب في المنادى في:

سيويه: (٢٩١:١)، وأوضح المسالك: (٤-٣:٤)، وقائحة الإعراب: (١٢٠)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢٥٢-٢٤٩:١)، والمقتصد: (٧٥٤-٧٥٣:٢)، والمساعد: (٤٨٠:٢)، والمقتضب: (٣١٨:٢، ٢٠٢:٤)، وابن يعيش: (١٢٧:١)، والرضي: (١١٩:١)، والأشموني: (٣٥٩:٢)، والإنصاف (المسألة ٤٥) من (٣٢٣-٣٣٥).

(٢٢٨) مسألة:

ويقال: فإذا كان المنادى مفعولاً - كما قدّمت - فَلِمَ غَيَّرَ المفرد المعرفة؟

والجواب: أنه أشبه المضمر من ثلاثة أوجه^(١):

أحدها: أنه مخاطب، والمخاطب حقّة أن يكون مضمرًا، تاءً أو كافًا.

والثاني: أنه معرفة، كما أن المضمر لا يكون إلا معرفة.

والثالث: أنه غَيَّرَ مضاف، كما أن المضمر لا يضاف.

ولا يُتَيَّ المنادى حتى تجتمع فيه هذه الأوجه، فإن سقط منها واحد رجع إلى الإعراب الذي هو الأصل، فلما أشبه المضمر يُتَيَّ المضمر، وحُرِّكَ؛ لأنه كان له في الأصل تَمَكُّنٌ، فحرّكوه لِيشْعِرُوا بهذا المعنى، كما حَرَّكُوا قَبْلَ وَتَعَدُّ^(٢).

(٢٢٩) مسألة:

ويقال: فَلِمَ خَصَّوهُ بالضم؟

والجواب: أن للعلماء عن هذا أجوبة:

أحدها: أن الضمة أقوى الحركات، فلما أرادوا أن يُشْعِرُوا بتسكّته في الأصل أَعْطَوْهُ أقوى الحركات^(٣)؛ إِيذَانًا بذلك وإِعْلَامًا بأنه على خلاف (كُنْ وإِذْ وَأَيْنَ وَكَيْفَ وَهَؤُلَاءِ وَأَمْسٍ) وما أشبه ذلك.

(١) انظر في هذه الأوجه: المقتضب: (٢٠٤:٤)، والأصول: (٣٣٣:١)، والتبصرة: (٣٣٨:١)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢٥٣:١)، والإنصاف: (٣٢٤:٢).

والقول ببناء المفرد العلم هو رأى البصريين، وأما الكوفيون - غير الفراء - فذهبوا إلى أنه معرب مرفوع بغير تنوين، وأما الفراء فذهب إلى أنه مبنى على الضم، وليس بفاعل ولا مفعول. انظر تفصيلاً في المسألة (٤٥) من الإنصاف.

وجاء في سيبويه: (١٨٥:٢)، أنه بنى لأنه أشبه حرف الصوت قال: «فأما المفرد إذا كان منادى فكل العرب ترفعه بغير تنوين؛ وذلك لأنه كثر في كلامهم، فحذفوه، وجعلوه بمنزلة الأصوات نحو: حَوْب وما أشبهه» اهـ. [وحَوْب: مثلث الباء صوت لزجر الذكور من الإبل، لسان العرب: حوب].

(٢) انظر: الأصول: (٣٣٣:١)، والتبصرة: (٣٣٨:١)، وابن عصفور: (٧٨:٢).

(٣) انظر: فاتحة الإعراب: ١٢١.

والثاني: أن الضم كان أولى به من الفتح والكسر؛ لأن الفتح قد كان له قبل البناء، فتجنبوه؛ لئلا يُشبه حاله في حال إعرابه، وتجنبوا الكسر كراهة أن يُشبه المضاف إلى المتكلم^(١).

والثالث: أنه لجعل غاية لقطعه من الإضافة في التقدير، وهذا قول الفراء^(٢). والوجه ما بدأنا به.

(٢٣٠) مسألة:

ويقال: على كم من قسم ينقسم المنادى؟.

والجواب: (50a) أنه ينقسم على ثلاثة أقسام: مفرد، ومضاف، ومضارع للمضاف. ف (المفرد) على ضربين: نكرة ومعرفة. فالنكرة منصوب على الأصل، نحو: يا رجلاً أغشى - إذا لم تُقبل على واحد بعينه^(٣).

(١) انظر: المقتضب: (٢٠٥:٤)، والإنصاف: (٣٢٦:٢).

(٢) توضيح وجهة الفراء في بناءه على الضم: أن الأصل في النداء عنده أن يقال: يا زيدا - كالندبة - فيكون الاسم بين صوتين مديدين وهما (يا) في أوله والألف في آخره، فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول - وهو (يا) - في أوله عن الثاني - وهو الألف في آخره - فحذفوها وبنوا الاسم على الضم تشبيهاً بقبل وبعد؛ لأن الألف لما حذفت - وهي مرادة معه والاسم كالمضاف إليها إذ كان متعلقاً بها - أشبه آخره آخر ما حذف منه المضاف إليه وهو مراد معه، انظر: الإنصاف: (٣٢٣:٢).

ووجهة الفراء هذه يشير إليها قول سيويه: (٨٣:٢) «ورفعوا آخر المفرد كما رفعوا قبل وبعد وموضعها واحد، وذلك قولك: يا زيداً ويا عمرو، وتركوا التنوين في المفرد، كما تركوه في قبل».

(٣) هذا هو ما يعرف بالنكرة غير المقصودة، ومن العلماء من أنكر نداء مثل ذلك، وزعم أنه لا يتصور نداء إلا مع إقبال، وتأول جميع ما استشهد به النحاة على ذلك. انظر تفصيلاً في: ابن عصفور: (٨٦:٢).

والمعرفة على ضربين: أحدهما ما كان معرفة قبل النداء، نحو: يا زَيْدُ.

والثاني: ما تَعَرَّفَ بالنداء، وهو على ضربين:

أحدهما: ما لا حَرْفَ تعريف فيه نحو: يا رَجُلُ،^(١) و﴿يَا جِبَالُ أَوْبَى مَعَهُ﴾^(٢).

والثاني ما فيه لام المعرفة فهذا ينادى بـ ﴿يَايَهَا﴾ نحو قولك: يَايَهَا الرجلُ، وإنما جاءوا بأَيَّ لتكون وَضَلَةً إلى نداء ما فيه الألف واللام؛ لأنهما لا يليان (يا)؛ لأنها تُخَصِّصُ، وهما يُخَصِّصَانِ، ولا يُجْمَعُ بين حرفين لمعنى واحد ولا يُعَرَّفُ الاسم من وجهين^(٣)، فأما قولهم: يا عبد الله، وإنما جاز لبُعْدِ ما بين المُعَرِّفَيْنِ، ودخلت (ها) لتكون عِوْضًا عن قطع أَيْ عن الإضافة، وَجُعِلَتْ أَيْ مضمومة؛ لأنها هي المنادى في اللغة العربية، فَبَيِّنَتْ كما يُتَيَّنَى المنادى المفرد، وَجُعِلَ الرجل نعتًا لازمًا لـ (أَيَّ) - هذا مذهب سيويه -^(٤) وقال الأخفش: أن تكون صلة لـ (أَيَّ) أَقْيَسُ^(٥). ولا يجوز فيه إلا الرفع.

(١) هذا هو ما يعرف بالنكرة المقصودة، والنداء فيها نائب مناب الألف واللام؛ لأن الخطاب وحده لا يكفي لتعريف منكر؛ ألا ترى أنك لو قلت: أنت رجل مؤدب، فخاطبت، بقي الرجل منكراً كما هو قبل الخطاب، وعليه فأصل (يا رجل) هو: يَايَهَا الرجل، فلذلك لم تحذف حرف النداء منه؛ لأنه عوض من الألف واللام، ولولا يكثر الحذف، انظر: ابن عصفور: (٨٩:٢).

(٢) سبأ ١٠.

(٣) انظر: المقتضب: (٢٣٩:٤)، والتبصرة: (٣٤٣:١)، وجمل الزجاجي: (١٥١).

(٤) انظر: سيويه: (١٨٨:٢).

(٥) فالرجل في - يَايَهَا الرجل - يعرب عند الأخفش خبراً لمبتدأ محذوف، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة. ويتردّد عليه بأن هذا المحذوف لم يظهر أبداً، فلا يقال: يَايَهَا هو الرجل، وبأنها لو كانت موصولة لوصلت بالظرف والمجرور والجملة الفعلية كغيرها.

ولابن السّيد رأي في مثل هذا هو التفرقة بين الجامد والوصف، ففي نحو: يَايَهَا الكاتب، يعرب صفة، وفي نحو: يَايَهَا الرجل، يعرب بدلاً أو عطف بيان؛ لجموده، انظر: المساعد: (٥٠٥:٢-٥٠٦).

(٦) انظر: المساعد: (٥٠٧:٢)، وحجة المازني - ومعه الزجاجي - في النصب: أنه أعرب صفة لـ (أَيَّ) فصار كالصفة في نحو: يا زيد الظريف. وضعف هذا المذهب بعدم سماع النصب فيه، وبأن القياس يرفضه من حيث إنه هو المنادى في المعنى وهو مفرد فلا ينصب، وأما ما تظّر به من نحو: يا زيد الظريف، فهناك فرق بين الوصفين ذكره المجاشعي، وانظره في: سيويه: (١٤٩:٢)، والمقتضب: (٢١٦:٤)، والرضي: (١٢٩:١)، والكافية الشافية: (١٣١٨:٣).

هذا قول جميع النحويين إلا المازني^(١) فإنه أجاز فيه النصب قياسًا على : يا زَيْدُ
الظريف، ولا يُشَبِّهُهُ؛ لأن هذا نعتٌ يُسْتَعْنَى عنه، وذلك نعتٌ لا يُسْتَعْنَى عنه وهو
المنادى فى المعنى.

و(المضاف) على ضربين:

أحدهما: ما كان عَلَمًا نحو: يا عَبْدَ الله، والكُثْبَةُ تجرى مجرى العلم نحو: يا أبا
زيد، ومما يَدُلُّ على ذلك قول الفرزدق:

٧٥ - مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَابًا وَأُغْلِقُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنِ عَمَّارٍ^(٢)

فحذف التنوين كما يحذف من العلم.

والثانى: ما كان غير عَلَمٍ نحو: يا أَخَا زَيْدٍ، ويا رَاكِبَ الفرسِ، ويا راحمَ المساكين.

و(المضارع للمضاف) ما اتَّصَلَ به كلامٌ حتى طال^(٣)، نحو: يا خَيْرًا من زَيْدٍ، ويا

راكِبًا فَرَسًا.

والمضاف ومضارعة منصوبان على الأصل.

(٢٣١) مسألة:

ويقال: ما حكم النعت مع المعرب والمبنى؟.

والجواب: أن نعت المعرب تابعٌ له؛ لأنه ليس له موضع يخالف لفظه، فَعَلَى هذا

تقول: يا رَجُلًا عَاقِلًا أَقْبَلُ، ويا عَبْدَ الله العَاقِلَ تَعَالَى، ويا خَيْرًا من زَيْدٍ صَالِحًا قِفْ^(٤).

(١) من البسيط، للفرزدق، انظره في: ديوانه: (٨٣٢)، وسيبويه: (٤: ٦٣، ٦٥)، وابن يعيش:

(٢٧: ١)، والتبصرة: (٢: ٧٢٧)، وإعراب القرآن للنحاس: (٢: ٣٢١)، واللسان: غلق.

(٢) ويطلق عليه (المطول) لأنه قد طال بمعموله ابن عصفور: (٢: ٨٢) كما يطلق عليه (المطول)،

أي: الممدود ابن عقيل: (١: ٣٩٦)، و(الموصول)، التبصرة: (١: ٣٣٩)، ويعنى بها كلها أن يتصل

بالاسم المنادى شيء يتمم معناه، مرفوعًا نحو: يا حَسْبًا خَلْقُهُ، أو منصوبًا نحو: يا طَالَعًا جَبَلًا، أو

مجرورًا نحو: يا سَاعِيًا في الخَيْرِ، أو معطوفًا عليه ما يكمله نحو: يا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ. وأدخل بعض النحاة

فيه النكرة إذا وصفت؛ لأنها طالت بصفتها وهو باطل؛ لأنه لو كان الأمر كذلك لزم ألا تبنى المعرفة

إذا وصفت ابن عصفور: (٢: ٨٢).

(٣) انظر: سيبويه: (٢: ١٨٣-١٨٤)، والمقتضب: (٤: ٢٠٩).

وأما المبنى فيجوز في نعتة الرفع والنصب، فالرفع من وجهين^(١):
أحدهما: أن تجعله تابعاً للفظ؛ لأن الضم قد اطرَدَ في المنادى المفرد، فأشبهه الفاعل،
فأتبع نعتَهُ لفظَهُ، هذا قول الخليل.

والثاني: أن تضرر مبتدأً، وذلك قولك: يا زيدُ العاقلُ.
والنصب على وجهين^(٢):

أحدهما: أن تجعله تابعاً على الموضع؛ لأن موضع المنادى نصبٌ، كما تقدم.
والثاني: أن تضرر فعلاً، وتقطعه مما قبله، وذلك قولك: يا زيدُ العاقلُ.
وعلى هذين الوجهين حُمِلَ قول جرير:

٧٦ - (50b) قَمَا كَفَبْتُ بِنِ مَائَةٍ وَابْنُ شَعْدَى بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَأْغَمَرُ الْجَوَادَا^(٣)
فإن كان النعت مضافاً نصبته، ليس إلا؛ لأن المضاف في باب النداء نصب^(٤).

(٢٣٢) مسألة:

ويقال: لِمَ جاز: يا هذا الرجلُ، ويا هذا الرجل^(٥)؟

(١) انظر: سيويه: (١٨٣:٢)، وهو أيضاً رأى المبرد في المقتضب: (٢٠٧:٤)، والصيمري في
التبصرة: (٣٤٠:١) - وليس في كلامهم ما يشير إلى التوجيه الثاني الذي ذكره - وهو إعرابه خبراً
لمبتدأ مضر - ولعل هذا التوجيه من المجاشعي مَبْنِيٌّ على توجيه النصب بتقدير فعل، كما سيأتي.
(٢) انظر: سيويه: (١٨٣:٢)، والمقتضب: (٢٠٨:٤)، والتبصرة: (٣٤٠:١)، ولم يذكر كل من
المبرد والصيمري الوجه الثاني وهو تقدير: أعنى.

(٣) من الوافر، لجرير، انظره في: ديوانه: (١٣٥)، والمقتضب: (٢٠٨:٤)، والتبصرة: (٣٤٠:١)،
وجمل الزجاجي: (١٥٤)، والمقتصد: (٧٧٠:٢)، وتوجيه إعراب الأبيات: ١٠١، وجمل الخليل:
(٨٣)، وعمدة الحفاظ: (٢٩١).

(٤) انظر: سيويه: (١٨٣:٢-١٨٤)، والمقتضب: (٢٠٩:٤)، والتبصرة: (٣٤١:١)، والأصول:
(٣٣٤:١).

(٥) يقصد بالأسماء المبهمة - في كلامه يَتَقَدُّ - أسماء الإشارة إذا وصفت بما فيه الألف واللام، وهو
يريد أن يوازن هنا بين: بأَيِّها الرجلُ و: يا هذا الرجلُ، فكل من (أَيِّ) و(هذا) مبهم في حاجة إلى
تفسير، ولكن الفرق أن أياً إذا نوديت لا تكون كلاماً تاماً يصح السكوت عليه، فمن ثم كانت هي
والرجل بمنزلة اسم واحد؛ لأن الرجل هو المنادى في المعنى. أما اسم الإشارة إذا نودي فإنه كلام تام
يصح السكوت عليه، كأنك قلت: يا زيد ويا عمرو، فصار الرجل بعده كأنه وصف بعد زيد وعمرو،
انظر: سيويه: (١٨٩:٢).

والجواب: أن هذا اسم تام بمنزلة زيد وعمرو، فيجوز في نعت ما جاز في نعت زيد وعمرو (من الرفع والنصب)، وليس بمنزلة أي - وإن كان مبهمًا - لأنه يصلح عليه السكوت، ولا يصلح على (يأيها). وكذلك إن قلت: يا هذا الطويل أو الطويل، والطويل في الحقيقة وصفٌ محذوف، وإنما يحذف إذا عُرفَ المعنى، وذلك أن يكون بحضرتك إنسانان يَصْلُحُ خطابُ كل واحد منهما، إلا أن أحدهما طويل والآخر قصير، فإن وقع لبس لم يَجُزْ حذفُ الموصوف.

(٢٣٣) مسألة:

ويقال: ما حكم: يأيها الرجل زيد؟.

والجواب: أن يقال: إذا جَعَلْتَ زيدًا عطفَ بيان رفعته وتَوَثَّه؛ لأن العامل يعمل فيه وهو في موضعه، وقد يجوز نصبه على الموضع، والرفعُ أَكْثَرُ. فإن جعلته بدلاً ضممت - ليس إلا - لأنك تقدّره في موضع المبدل منه، حتى كأنك قلت: يا زيد^(١)، وكذلك: يأيها الرجل عَبْدُ الله، ترفع إذا جعلته عطف بيان، وتنصب إذا جعلته بدلاً^(٢).

(٢٣٤) مسألة:

ويقال: ما حكم المعطوف والمعطوف عليه إذا قلت: يا زيد وعمرو، ويا زيد وعبد الله، ويا عبد الله وزيد؟.

والجواب: أن حكمه أن يُعْطَى كل واحد من الاسمين ما كان يستحقه في النداء

(١) انظر: سيبويه: (٢: ١٩٣)، والمقتضب: (٤: ٢٢٠-٢٢٢)، والتبصرة: (١: ٣٣٤) - وفيها كلها الرفع من غير تنوين عطف بيان وتنوين بدلاً، وليس فيها جواز النصب في جعله عطف بيان، ولم أعتد إلى مصدر المجاشعي في هذا، ولعله رأى انفرد به.

(٢) من حيث كان عطف البيان جاريًا على لفظ ما قبله كالنعت، وليس على نية تكرار العامل، بخلاف المبدل فإنه على نية تكرار العامل، فكأنه قيل: يا عبد الله، فينصب.

قبل العطف، فما كان حَقُّه الضَّمُّ ضُمَّ، وما كان حَقُّه النَّصْبُ نُصِبَ: إن شئتَ كان معطوفاً، وإن شئتَ كان على نداعين^(١)، وكلُّ حَسَنٍ جميلٌ.

(٢٣٥) مسألة:

ويقال: كم من وجهٍ في قول القائل: يا غلام^(٢)؟
والجواب: أن فيه خمسة أوجه^(٣):

أحدها: أن تقول: يا غلام، وهذا هو الوجه - وبه جاء القرآن - تحذف الياء، وتترك الكسرة تدل عليها.

والثاني: أن تقول: يا غلامي - وهو الأصل - تفتح الياء، كما تفتح الكاف في غلامك.

والثالث: أن تقول: يا غلامي - فتسكن الياء؛ استثقلاً للكسرة عليها - فخالفت الكاف من هذا الوجه؛ لأن الكاف ليست من الحروف التي تُستثقل عليها الحركات.

(١) وحكى الخليل عن العرب النصب في المعطوف المفرد ذي الألف واللام، وجعل الكثير والقياس هو الرفع، وفي سيبويه: (١٨٦:٢-١٨٧): «وقال الخليل رحمه الله: من قال: يا زيد والنضر - فنصب - فإِذَا نصب لأن هذا من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيد والنضر، وقرأ الأعرج «يا جبال أؤبى معه والطير» فرفع، ويقولون: يا عمرو والحارث، وقال الخليل رحمه الله: هو القياس، كأنه قال: «يا حارث» اهـ. ومن قال بالنصب أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس والجرمي واختاره المبرد وقال: «إنه عندي حَسَنٌ على قراءة الناس» انظر: المقتضب: (٢١١:٤).

(٢) أشار بالمثل إلى أن هذه الأوجه الخمسة إنما تجوز في الاسم الصحيح الآخر غير المشبه للفعل، أما المعتل الآخر فإن ياءه واجبة الثبوت والفتح نحو: يا فتى ويا قاضى، وأما المشبه للفعل فإن ياءه تثبت لا غير مع إسكانها أو فتحها نحو: يا مكرمى ويا ضاربى. انظر: سيبويه: (٤١٤:٣-٤١٥)، والمقتضب: (٢٤٨-٢٤٩)، وأوضح المسالك: (٣٦:٤).

(٣) انظر هذه الأوجه الخمسة في: جمل الزجاجي: (١٥٩-١٦٠)، وقد ذكر سيبويه أربعة منها - ليس من بينها الثاني هنا - في باب إضافة المنادى إلى نفسك (٢٠٩:٢-٢١١) وكذلك ابن السراج في الأصول: (٣٤٠:١-٣٤١)، وذكر المبرد أربعة منها - ليس من بينها الخامس هنا - في المقتضب: (٢٤٥:٢-٢٤٩)، وكذلك الصيمري في التبصرة: (٣٥٠:١)، وزاد الأخفش وجهاً سادساً هو: يا غلام - بالفتحة - اجتزأ بها عن الألف في غلاما، انظر: ابن عصفور: (١٠٠:٢).

والرابع: أن تقول: يا غَلَامًا أَقْبِلْ - تبدل من الكسرة فتحة ومن الياء ألفًا - لأن الألف أخف من الياء، وزعم المازني أنه مُطَرِّدٌ في النداء^(١) وغيره.
والخامس أن تقول: يا غلام، فتجزيه مُجَزَّى الأسماء المفردة، وقد قرأ بعض القراء: ﴿يا قَوْمٌ﴾^(٢) بالضم، والأجود: يا قَوْمٍ - كما قدّمناه.

(٢٣٦) مسألة:

ويقال: علام يجوز إثبات الهاء وضمها أو كسرها في نحو: يا غلاماه، ويا غلاماه؟
والجواب: (51b) أن هذا مذهب يراه الكوفيون^(٣)، ويُشيدون:
٧٧ - يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارٍ عَفْرَا^(٤)

ومثله:

٧٨ - يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارٍ نَاجِيَةٍ^(٥)

(١) انظر: الأصول: (٣٤١:١)، وفيه سؤال المبرد لأبي عثمان المازني، قال: «قلت: قَلِمَ جاز في الوجه الأول قلب الياء ألفًا؟ فقال: يجوز في النداء والخبر وهو في النداء أجود... قلت: فتجزيه في الخبر والشعر؟ فقال: في الشعر وفي الكلام جيد بالغ، أقول: هذا غلامًا قد جاء، فأقلبها ألفًا؛ لأن الألف أخف من الياء.. اهـ.

(٢) آيات كثيرة منها: البقرة ٥٤، والمائدة ٢٠، ٢١.

(٣) الهاء في نحو: يا غلاماه، هي هاء السكت، جيء بها محافظة على الألف، وفي سيبويه - باب إضافة المنادى إلى نفسك: (٢١٠:٢): «وقد يدلون مكان الياء ألفًا؛ لأنها أخف... وذلك قولك: يا ربنا تَجَاوَزْ عنا، ويا غلاما لا تفعل، فإذا وقفت قلت: يا غلاماه، وإنما ألحقت الهاء؛ ليكون أوضح للألف؛ لأنها خفية، وعلى هذا النحو لا يجوز: يا أباة ويا أمّاه اهـ. وهاء السكت يؤتي بها عند الوقف فقط وهي ساكنة، وتحذف عند الوصل، وهذا مذهب البصريين، ولكن الكوفيين يجيزون تحريكها عند الوصل بالفتحة أو بالكسرة ويرون ذلك قياسًا.

(٤) من الرجز، لعروة بن حزام، انظره في: المشوف المعلم: (٧٩٧:٢)، وضرائر ابن عصفور: (٥١، ٥٢)، وإصلاح المنطق: (٩٢)، والمفصل: (٣٣٢)، وما يجوز للشاعر في الضرورة: (٣١)، والخزانة: (٥٩٢:٤).
(٥) رجز، تكلمته قوله: (إِذَا دَنَا قَرْنَيْهُ لِلْسَانِيَةِ) وهو لمنظور بن مرثد الأسدي، انظره في: ضرائر ابن عصفور: ٥١، واللسان: سناء والمتع لابن عصفور: (٤٠١:١)، والخصائص: (٣٥٨:٢)، وشرح الجمل لابن عصفور: (١٠٥:٢، ٥٥٤)، والنوادر: (٥٣)، ومجالس ثعلب: (٦٠٣، ٦٠٤)، والمختضب: (١٠٢:١، ١٣٧)، وما يجوز للشاعر في الضرورة: (٦٥) يا مرحباه: المنادي محذوف، و«مرحبا» مصدر منصوب بعامل محذوف، أي: صايدٌ رُحْبًا وسعة، حذف تنوينه نية الوقف، ثم بعد أن وصل به هاء السكت عَنَ له الوصل فوصل. عمار ناجية: مضاف ومضاف إليه. وناجية: اسم شخص..

وَيُتَشَدُّونَ لِلْمَجْنُونِ^(١):

٧٩ - فَقُلْتُ: أَيَا رَبِّاهُ أَوَّلُ سَالَتِي لِنَفْسِي لَيْلَى ثُمَّ أَنْتَ حَسِيبُهَا^(٢)

وَيُتَشَدُّونَ لَهُ أَيْضًا:

٨٠ - بِهِ عُذْتُ يَا رَبِّاهُ مِنْ شَرِّ مُؤَذِّنٍ يَبِينُ الْهَوَى مِنْ عَنِّ يَمِينِي يَشْحَجُ^(٣)

وأصحابنا لا يعرفون هذا، ولا يجوزونه، وأرى أن القاضي^(٤) - رحمه الله -

اقتدى فيه بأبي زيد^(٥)؛ لأنه أنشد في نوادره:

٨١ - وَقَدْ رَأَيْتُ قَوْلَهَا يَا هَنَا هُ وَيَحْكُ الْحَقُّ شَرًّا يَشْرُ^(٦)

ثم قال: هذه الهاء للوقف، إلا أنه شبهها بحرف الإعراب، فضمتها، وما علمت أحدًا من أصحابنا وافقه على هذا، وهذه الهاء التي في (هَنَا) عندهم بدلٌ من الواو في: هَنُوكَ وَهَنَوَاتٍ؛ لعلَّه معروفة عند أصحاب التصريف يطول شرحها، وليست من غرض هذا الكتاب.

(٢٣٧) مسألة:

ويقال: كم من لغة للعرب في: يابن عم؟.

-
- (١) هو: قيس بن الملوّح، شاعر غَزَلٍ، صاحب ليلي بنت سعد، توفي سنة ٦٨ هـ.
- (٢) من الطويل، لمجنون ليلي، انظره في: ديوانه: (٦٧)، والشعر والشعراء: (٥٦٩)، ومصارع العشاق: (٢٥١)، والدرر: (٢١٩:٢)، وجمع الهوامع: (١٥٧:٢)، واللسان: ها (برواية: فناديت يا رياه...).
- (٣) من الطويل، لمجنون ليلي، ولم أهد إليه في ديوانه، ولا في مظانه الأخرى عُذْتُ: التَّجَاتُ واعتصمت. مؤذن: مُعْلِمٌ بالخبر. يَبِينُ الْهَوَى: يُعْده وفراق الأحبة. يشحج: الشحاج: صوت البغل وبعض أصوات الحمير، والكلام على التشبيه؛ للاستفظة وجلب مزيد الكراهية لمن أعلمه برحيل الحبيب.
- (٤) هو عبيد الله بن أحمد الفزاري، مؤلف الكتاب المشروح (عيون الإعراب).
- (٥) هو: أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، وهو صاحب (النوادر في اللغة)، (ت ٢١٥ هـ).
- (٦) من المتقارب، لامرئ القيس، انظره في: ديوانه: (١٦٠)، وابن الشجري: (١٠١:٢)، وجمل الزجاجي: (١٦٣)، وشرح المفصل: (٤٨:١، ٤٢:١٠، ٤٣)، ووصف المباني: (٤٠٠)، والمقتصد: (٧٦٢:٢)، واللسان: هنو، وغريب الحديث للحري: (٣٢٥) رابن: أوقع الرية - الشك - في نفسي. يا هَنَا: معناه: يا فلان، كناية عن اسم الشخص، وهي لفظة مختصة بالنداء. ويحك: كلمة ترحم. ألحقت شرًّا بشرًّا: كنا متهمين فحققت الأمر.

والجواب: أن لهم في ذلك خمس لغات^(١):

إحداها: يائَنَ أُمّ، ويائَنَ عَمّ - بالفتح - وفي هذه اللغة وجهان:
أحدهما: أن يكونوا جعلوا الاسمين بمنزلة اسم واحد، كخمسة عشر؛ لكثرة
الاستعمال.

والثاني: أن يكونوا أرادوا: يا بَنَ أُمّ، ويائَنَ عَمّ، فحذفوا الألف، وتركوا الفتحة
تدل عليها، كما قرأ بعضهم: ﴿يَا أَبَتَ﴾^(٢)، ولا يمتنع أن يكون على الإتياع^(٣)،
نحو: يا زَيْدَ بَنَ عَمْرٍو،

و: ٨٢ - يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ^(٤)

والثانية: يا بَنَ أُمّي، وهو الأصل.

والثالثة: يائَنَ أُمّي - بإسكان الياء - كما قال:

٨٣ - يَائِنَ أُمّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي أَنتَ خَلَيْتَنِي لِذَهْرِ كَسُودِ^(٥)

(١) لم يذكر هذه اللغات الخمس إلا الصيمري في التبصرة: (٣٥١:١)، أما سيويه والمبرد وابن
السراج فقد ذكروا أربع لغات فقط، ليس من بينها إثبات الياء مفتوحة. انظر: سيويه: (٢١٣:٢) -
٢١٤، والمقتضب: (٢٥٣-٢٥٠:٤)، والأصول: (٣٤٣-٣٤٠:١).

(٢) قرأ بفتح التاء أبو جعفر والأعرج وابن عامر، وقرأ بالكسر عاصم ونافع وحزمة والكسائي والأعمش،
انظر: إعراب القرآن للنحاس: (٣١٠:٣). واللفظة وردت في آيات كثيرة منها: يوسف: (٤، ١٠٠).

(٣) يقصد بالإتياع هنا المشاكلة اللفظية، يعني أن الميم في (أُمّ) فتحت مشاكلة لفتح النون في ابن في
قولنا: يائَنَ أُمّ، ويَا بَنَ عَمّ، ولا يقصد الإتياع المعروف عند النحاة فهو غير ممكن هنا، ومن ثم كان
تنظيره بنحو: يا زيد بن عمرو، ويَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ - في اللفظ فقط، لا في الوجهة الإعرابية.

(٤) جزء بيت من البسيط لجبر، وثمame:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَالُكُمُ لَا يُلَقِيْتُكُمْ فِي سَوَاءٍ عَمْرٍو

انظره في: ديوانه جبر: (٢١٢)، وجمل الزجاجي: (١٥٧)، والخصائص: (٣٤٥:١)، والتبصرة:
(٣٤٢:١)، وفاتحة الإعراب: (١٢٣، ٢٣٤)، والمساعد: (٥١٩:٢)، والإيضاح لابن الحاجب:
(٢٧٨:١)، والفرائد: (٣٥١)، والمطالع السعيد: (٣٧٧:١).

(٥) من الخفيف، لزيد الطائي، أو لحرمة بن المنذر، انظره في: التبصرة: ٣٥٢:١، والكافية الشافية:
(١٣٢٥:٣)، والمساعد: (٥٢١:٢)، وجمل الزجاجي: (١٦١). شَقِيقَ نَفْسِي: مصغر شقيق،
والتصغير فيه للشفقة. خَلَيْتَنِي: تركتني وحدي في الدنيا. كنود: كفور بالنعمة، والمقصود الذين
يعيشون معه. يرثي أخاه ويتحسر على حاله.

والرابعة: يا بَنَ أُمَّاءَ وَيَابْنَ عَمَّاءَ، قال أبو النجم^(١):

٨٤ - يا بَنَّةَ عَمَّاءَ لَا تَلُومِي وَاهْجِي^(٢):

- أَبْدَلْ من الكسرة فتحةً، ومن الياء ألفاً - على ما تقدم.

والخامسة: يا بَنَ أُمَّ، وَيَابْنَ عَمَّ - على نية الإضافة وحذف الياء استخفافاً - على التشبيه بقولهم: يا غلام، وكأنهم جعلوا الاسمين بمنزلة اسم واحد؛ لكثرة اصطحابهما.

(٢٣٨) مسألة:

ويقال: لِمَ زِيدت التاء في قولهم: يا أَبَتِ، ويا أُمَّتِ؟

والجواب: أنهم جعلوها بدلاً من ياء الإضافة - هذا قول الخليل وسيبويه^(٣) -

ولهم في هذا القبيل مذهبان:

أحدهما: أن يَكْسِرُوا التاء في الوصل، فيقولون: يا أَبَتِ، ويا أُمَّتِ، ورُبَّما أثبتوا

الياء^(٤) - على الجمع بين العوض والمعوّض منه - وليس بالوجه.

والثاني: أن يقال: يا أَبَتِ، ويا أُمَّتِ - كأنهم أبدلوا من الياء ألفاً، ثم حذفوها،

وتركوا الفتحة تدل عليها^(٥) - وقد قرئ بذلك كُله^(٦)، والأجود: يا أَبَتِ، ويا أُمَّتِ

(١) هو: الفضل بن قدامة العجلج، من الرّحجاز، توفي سنة ١٣٠هـ.

(٢) انظر التعليقة (١) من الشاهد (٧٤).

(٣) في سيبويه: (٢: ٢١١): «ولما يلزمون هذه الهاء في التاء إذا أضفت إلى نفسك خاصة، كأنهم جعلوها عوضاً من حذف الياء».

(٤) إثبات الياء مع التاء (يا أبتي ويا أمتي) لم ترد إلا في ضرورة شعرية عند البصريين، كقوله:

أيا أبتي لا زلت فينا فلما لنا أمل في العيش ما دمت عائشاً

وأجاز ذلك في الكلام كثير من الكوفيين، انظر: المساعد: (٢: ٥٢١-٥٢٢).

(٥) وفي سيبويه وجه ثالث هو ضم التاء، قال (٢: ٢١١): «وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع من

العرب من يقول: يا أُمَّة لا تفعل» - بالضم - وعلى إجازة هذا الوجه الفراء والنحاس ومنعه الزجاج.

انظر: المساعد: (٢: ٥٢٢).

(٦) يقصد القراءة بكسر التاء دون الياء، ويفتحها دون الألف، انظر: إعراب القرآن للنحاس:

٣: ٣١٠، وما بعدها، والبحر المحيط: (٥: ٢٧٩).

- بالكسر من غير ياء - وإن وقفت قلت: يا أبة ويا أمة^(١).

(٢٣٩) مسألة:

ويقال: لِمَ فتحو لام المستغاث به؟

والجواب: أنهم أرادوا أن يفرّقوا^(51b) بينها وبين لام المستغاث من أجله؛ لأن لام المستغاث من أجله مكسورة^(٢)، كما قال:

٨٥ - تَكْتَفِنِي الْوُشَاءُ وَأَزْعَجُونِي قِيَا لِلنَّاسِ لِلْوَأْشِيِّ الْمُطَاعِ^(٣)
ووجه ثانٍ: وهو أن المنادى واقع موقع المضمر، واللام مع المضمر مفتوحة، ففتحت مع المنادى؛ حملاً على فتحها مع المضمر^(٤)، فإن بَعُدَتْ رجعت إلى الكسر^(٥)، نحو قولك: يا لَزَيْدٍ وَلِعَثِرٍ وَلِلْعَجَبِ، قال الشاعر:

٨٦ - يَبْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُعْتَرِبٌ يَاللَّكْهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ^(٦)

(١) الوقف بالسكون مذهب سيويه والخليل سيويه: (٢: ٢١٠) وهو كذلك مذهب سائر البصريين، أما الفراء فيخالقهم في هذا، ويختار الوقف عليه بالتاء؛ لأنها عوض من ياء الإضافة جمل الزجاجي: (١٦٥)، وفي المساعد: (٢: ٥٢٢): «وجعلها هاء في الخط وفي الوقف جائز، ولم تكتب في المصحف إلا بالتاء، وكَتَبَهَا هاءً دون ذلك، وبالتاء وقف عليها في السبعة وبعضهم بالهاء وكلاهما فصيح صحيح، وقول المغاربة: إن الوقف بالهاء للبصريين وبالتاء للفراء ضعيف، ووقف أبو عمرو بالتاء، وهو من رؤوس البصريين».

(٢) انظر في هذا التعليل: المقتضب: (٤: ٢٥٤)، والتبصرة: (١: ٣٥٩)، والأصول: (١: ٣٥١).
(٣) من الوافر، لقيس بن ذريح، انظره في: الجنى الداني: (١٤٨)، والأصول: (١: ٣٥٢)، والكافية الشافية: (٣: ١٣٣٦)، وجمل الزجاجي: (١٦٦)، وابن عصفور: (٢: ١١٢). تكتفني: أحاطواي.
الوشاة: جمع «واش» وهو الساعي بالإهداء..

(٤) انظر في هذا التعليل: سيويه: (٢: ٢١٩)، والأصول: (١: ٣٥١).

(٥) في سيويه: (٢: ٢٢٠): «وتقول: يَالزَّيْدِ وَلِعَثِرٍ، وإذا لم تجيء بـ (يا) إلى جنب اللام كسرت ورددت إلى الأصل»، وفي المقتضب: (٤: ٢٥٥): «وتقول: يا للرجال وللنساء، وتكسر اللام في النساء؛ لأنك إنما فتحتها في الأول فراراً من اللبس، فلما عطفت عليه الثاني عَلِمَ أنه يراد به ما أريد بما قبله فأجريتها مجراها في الظاهر».

(٥) من البسيط، ينسب إلى أبي الأسود، أو أبي زيد الطائي، انظر: الأصول: (١: ٣٥٣)، وابن عصفور: (٢: ١١٠)، والجمل: (١٦٧)، والتبصرة: (١: ٣٥٩)، والكافية الشافية: (٢: ١٣٣٥)، والمساعد: (٢: ٥٢٦)، والمقتصد: (٢: ٧٨٨)، والفرائد: (٣٥٨).

(٢٤٠) مسألة:

ويقال: لِمَ ألحقوا الألف في آخر المندوب؟

والجواب: أنهم أرادوا مدَّ الصوت؛ لأنه موضع تَفْجُّع وبكاءٍ - وهذان النوعان من مواطن المدِّ - ومن العرب من يُجْزِي المندوب مُجْزِي المنادي^(١) فلا يُلْحَقُ الألف، لكن يقول: يا زَيْدُ، يا عَبْدَ الله، والوَجْهُ الأولُ أَقْيَسُ^(٢).

وتلحق الهاء بعد الألف في الوقف؛ لِثَبَّتِهَا؛ لأنها خَفِيَّةٌ^(٣).

ولا يُذَكَّرُ المندوبُ إِلَّا بِأشهر أسمائه؛ ليكون عُذْرًا للتفجُّع عليه^(٤).

ولا يُنْدَبُ نكرةً^(٥)؛ لأن أصل الندبة من النَّدَبِ، وهو أثر الجُرْح، فكأن النادب إذا نَدَبَ إنما يشكو ما بقلبه من ألم، ومن لا يَعْرِفُهُ لا يَجِدُ في قلبه شيئًا.

(٢٤١) مسألة:

ويقال: ما الترخيم؟

والجواب: أن الأصمعي^(٦) قال: أخذ عنى الحليل الترخيم، وذلك أنه سألني: ما

(١) انظر في الوجهين معًا: سيويه: (٢٢٠:٢)، والمقتضب: (٢٦٨:٤)، وجمل الزجاجي: (١٧٦)، والأصول: (٣٥٥:١).

(٢) وإنما كان إلحاق الألف في آخر المندوب أَقْيَسَ، لأن المدعو في هذا الباب بحيث لا يسمع، فاحتيج إلى نهاية ما يمدُّ به الصوت؛ ليكون ذلك دلالة على حزن الفاقد، والألف أَبْعَدُ للصوت، وَأَمْكَنُ للمدِّ، انظر: تعليق السيرافي على سيويه: (٢٢٠:٢)، والتبصرة: (٣٦٢:١).

(٣) انظر: سيويه: (٢٢١:٢)، والمقتضب: (٢٦٨:٤)، والأصول: (٣٥٥:١).

(٤) انظر: سيويه: (٢٢٧:٢)، والمقتضب: (٢٦٨:٤)، والأصول: (٣٥٨:١).

(٥) والمبهم (اسم الإشارة) مثل النكرة في عدم جواز ندبه، وكذلك الوصف مجردًا من موصوفه إذا لم يكن مشتهرًا، فإن كان مشتهرًا جاز ندبه نحو: وَأَمَّنْ حَفَرُ زَمْزَمَ، لأنه معروف بعينه، وكُلُّها يجمعها أنها لا تبين شيئًا من صفات المتفجع عليه، ومقام الندبة مقام إظهار لصفات المندوب، وتعداد مآثره وفضائله، وبيان ما نالهم بفقدته من أمر عظيم وخطب جسيم، ولا فائدة إذا لم يكن المتصف بهذه الصفات معروفًا لمن يسمع.

(٦) هو: عبد الملك بن قُرَيْب، لغوي، توفي سنة ٢١٦ هـ.

يُسَمَّى العربُ الكلامَ السهلَ؟ فقلت: العرب تقول: جاريةٌ رخيمة - إذا كانت سهلةً الكلامَ لَيِّنَةً - فوضع باب الترخيم^(١)، وأصل الكلمة اللين، ومنه اشتقاق الرِّخْمَةِ؛ للين مفاصلها، ويقال: ألقى عليه رِخْمَتَهُ، أي: عطفه وليِّنَهُ.

(٢٤٢) مسألة:

ويقال: كم من مذهب للعرب في الترخيم؟

والجواب: أن لهم في ذلك مذهبين^(٢):

أحدهما: أن تحذف آخر الاسم، وتترك ما بقي على حاله، نحو قول زهير:
٨٧ - يَا حَارِ لَا أَزْمِينَ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ تَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ^(٣)
وقرأ بعضهم: ﴿وَتَاكِدُوا يَا مَالٍ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾^(٤)

والثاني: أن يُحذف الآخر، ويُجعل ما بقي اسمًا على حياله، كأنه لم يحذف منه شيء، ويجرى مجرى المنادى المفرد، فيقال: يا حارز، ويا مال، ويا عام^(٥). وعلى هذا الوجه يجوز الترخيم في غير النداء عند أبي العباس إذا اضطرَّ إلى ذلك شاعرًا^(٦)، فأما سيويه فيجيزه على الوجهين جميعًا^(٧).

(١) انظر: لسان العرب (رخم).

(٢) المذهب الأول معروف بين النحاة بـ (لغة من يتظر)، أو (من نوى)، والثاني بـ (لغة من لا يتظر)، أو (من لم يتظر) وانظر المذهبين معًا في: سيويه: (٢: ٢٤١-٢٤٥)، وما بعدها، وجمل الزجاجي: (١٦٨-١٧٠)، والتبصرة: (١: ٣٦٦-٣٦٧)، والأصول: (١: ٣٥٩).

(٣) من البسيط، زهير بن أبي سُلي، انظر:

ديوانه: ١٨٠، والتبصرة: (١: ٣٦٧)، وجمل الزجاجي: (١٦٩)، والزاهر: (١: ٦٢٤)، وإعراب القرآن للنحاس: (٤: ١٢١)، والفرائد: (٢: ٥٦٢)، والمطالع السعيدة: (٢: ٧٣).

(٤) الزخرف: (٧٧)، والقراءة على لغة من يتظر هي قراءة عبد الله وعلى وابن وثاب والأعمش، وقرأ أبو السرار الغنوي (يا مال) بالبناء على الضم، جعله اسمًا على حياله، والقراءة (يا مالك) هي قراءة الجمهور، البحر المحيط: (٨: ٢٨).

(٥) في ترخيم: حارث، ومالك، وعامر (أعلامًا). (٦) انظر: المقتضب: (٤: ٢٥١-٢٥٢).

(٧) أي: يجيزه عند الاضطرار، على لغة من يتظر ومن لا يتظر، وأما أبو العباس فيجيزه في غير النداء عند الاضطرار على لغة من لا يتظر فقط، انظر: سيويه: (٢: ٢٤٦-٢٤٧).

(٢٤٣) مسألة:

ويقال: لِمَ لا يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف؟
والجواب: أن الثلاثة أَعْدَلُ الأصول، فكرهوا أن يحذفوا منها شيئاً، فيُجحفوا بها^(١) وكان أبو عُمَرَ الجَرَمِيُّ^(٢) يَجِيزُ ترخيم الثلاثي إذا كان متحرك الأوسط^(٣)، وكذلك الفراء، ولم يُسمع ذلك من العرب، وإنما قاساه من قِيلَ أنهما رَأَيَا^(52a) حركة العين تمنع الصرف، كما يمنع الحرف الرابع من زينب وسعاد، فاعْتَدُوا بها، وأقاموها مُقام الرابع، وهو تشبيه بعيد.

(٢٤٤) مسألة:

ويقال: ما حكم الاسم إذا كانت فيه زيادة؟
والجواب: أنه يُنظر: فإن كان الزائد ثالثاً لم يُحذف، نحو سعيد وزيد وشمود، ولكن يُحذف الآخر، فيقال: يا سَعِي، ويا زِيَا، ويا ثُمُو^(٤). وإن كان رابعاً حذف مع

(١) انظر: سيويه: (٢: ٢٥٥)، والأصول: (١: ٣٦٥)، وجمل الزجاجي: (١٦٨)، والتبصرة: (١: ٣٦٦).

(٢) هو: صالح بن إسحاق، لغوي نحوي، توفي سنة ٢٢٥هـ.

(٣) ترخيم الثلاثي محرك الوسط منسوب جوازه إلى الفراء دون الجرمي في: ابن عصفور: (٢: ١١٤)، وفي الأصول: (١: ٣٦٥)، وفي الإنصاف أنه رأى الكوفيين جميعاً ما عدا الكسائي (انظر: المسألة ٥٠) ومثله ما جاء في المساعد: (٢: ٥٥٢): وفيه: «وفي شرح الجمل لابن بابشاذ: نقل ذلك عن الكوفيين، وحكاه ابن هشام عن الفراء وجماعة، ونقله ابن العُلج عن الفراء وأكثر النحويين، وقال الجرجاني: «لم ينكره أصحابنا؛ لأنه قياس، ينزلون الحركة منزلة الحرف» ا.هـ.

أما ترخيم الثلاثي ساكن الوسط - كهند وعمرو - فنقل ابن عصفور وابن مالك الاتفاق على منع ترخيمه، وقال ابن هشام: «أجاز ترخيمه أبو الحسن وحده فيما حكى عنه، والمشهور عنه مذهب الفراء، وحكى أبو البقاء جواز ذلك عن بعض الكوفيين» ا.هـ. انظر: المساعد: (٢: ٥٥٢)، والكافية الشافية: (٣: ١٣٥٧).

(٤) خالف الفراء في نحو: ثمود، لعدم النظر بعد الترخيم؛ إذ لا يوجد في العربية اسم معرب آخره واوًا قبلها ضمة إلا ويجب قلب الواو ياء والضممة كسرة، وذلك هنا يؤدي إلى تغيير بنية الاسم المرخم، وفي الأصول: (١: ٣٦٥): ويجوز الفراء في حمار: يا حما أقبل - يصير مثل رضا - وفي سعيد: =

ما بعده، وسواء كان بعده أصلي أو زائد، كقولهم في منصور: يا مَنْصُرْ، وفي مسكين: يا مِسْكُ، وفي عثمان: يا عُثْمُ، وفي مروان: يا مَرْوُ، قال الفرزدق:

٨٨- يَا مَرْوُ إِنَّ مَطِئِي مَحْبُوسَةً تَرْجُو الْجِبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَنْبَأْسِ^(١)

فإن كان في آخر الاسم هاءٌ حذفتها وحدها - قُلْتُ حروف الاسم أو كثرت - نحو: يا ثُبَّ، في ثُبَّة^(٢) - إذا كانت اسمًا - و: يا طَلَحْ، ويا فاطمَ، ويا دِرْحَايَ، في دِرْحَايَةَ^(٣).

(٢٤٥) مسألة:

ويقال: كم حروف النداء^(٤)؟
والجواب: أنها ستة: (يا) وهي أُمُّ حروف النداء، قال الله تعالى: ﴿يَا عِبَادِ قَاتِقُونَ﴾^(٥)، و(أَيُّ) قال الشاعر:

= يا سَعِي - يصير مثل عَيْي - ولا يجيز: يا ثَمُو، في ثمود؛ لأنه ليس له في الأسماء نظيرٌ اهـ. وفي المساعد أن خلاف الفراء إنما هو في كل رباعي قبل آخره مدٌّ قبله حرفان مطلقًا، فيدخل فيه عماد وسعيد وثمرود، انظر: المساعد: (٥٥١:٢).

(١) من الكامل، للفرزدق، انظر: ديوانه: (٣٨٤:١)، والتبصرة: (٣٦٩:١)، والمساعد: (٥٥٠:٢)، وجمل الزجاجي: (١٧٢)، والزاهر: (٣٧٥:٢) مطيئ: دابتي. والجباء: العطاء. ورُبُّها: صاحبها، يريد نفسه.
(٢) الثُبَّةُ في أصلها: العصبية من الفرسان، وجمعها ثُبَاتٌ وثُبُونٌ، والهاء في آخرها بدل من حرف ذاهب من آخره، هو الواو، أو الياء، وأصله ثُبُوٌّ أو ثُبْيٌ. (اللسان: ثبا).
(٣) رجل دِرْحَايَةَ: كثير اللحم قصير سمين ضخم البطن لعيم الخلقة، وهو من الأوزان الملحقة (اللسان: درح).

(٤) عدَّ المجاشعي أحرف النداء ستة جريًا على المشهور، وزاد بعضهم عليها حرفين هما: آ - همزة ممدودة - وآئ - همزة ممدودة بعدها ياء ساكنة - الأولى ذكرها الأخفش، والثانية ذكرها الكسائي، انظر: المساعد: (٤٨٢:٢)، وابن عصفور: (٨٢:٢).
(٥) الزمر ١٦.

٨٩- أَلَمْ تَسْتَعِ أُنَى عَبْدُ فِي رُؤْيَى الضُّحَى بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهُنَّ هَدِيرٌ^(١)
و (أيا) قال ذو الرمة:

٩٠- أَيَا ظَبِيَّةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النُّقَا أَلَيْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ^(٢)
و(هيا) قال عَبْدُ يَعْقُوثَ^(٣):

٩١- هَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلُغَرٍ نَدَامَائٍ مِنْ نَجْرَانَ أَلَّا تَسْلَاقِيَا^(٤)
و(الهمزة) نحو قول الآخر:

٩٢- أَزِيدُ أَخَا وَرَقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِرًا فَإِنْ عَرَضْتَ أَخْنَاءَ حَقٍّ فَخَاصِمٍ^(٥)
و(وا) وهي مختصة بالنثبة - نحو قولك: وازيدناه، واعمرناه.

وقد يُحذف حرفُ النداء، نحو قوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(٦) ولا يجوز حذفه من المبهم، ولا مما عرّفه النداء، نحو: يا هذا، ويا رجل، ولو قلت: هذا، ورجل، لم يَجُزْ^(٧).

(١) من الطويل، لكثير عزة، انظر: ديوانه: (٢٣١:١)، وجمل الزجاجي: (١٥٥) والهدير: صوت الحمام.

(٢) من الطويل، لدى الرمة، انظر:

ديوانه: (٦١٢)، والتبصرة: (٤٤١:١)، والجنى الداني: (٢، ٢)، وابن عصفور: (٢٣٥:١) الوعساء: رمال لينة. والنقا: الكثيف من الرمل. وجلجل - أو خلجل - مكان. وأم سالم: حبيته. يقصد تفضيل أم سالم على الظبية في الجمال.

(٣) شاعر جاهلي، من سادات قحطان.

(٤) من الطويل، لعبد يعقوث الحارثي، انظر: جمل الخليل: (٥٢)، والتبصرة: (٣٣٩:١)، وابن عصفور: (٨٤:٢)، وجمل الزجاجي: (١٤٨)، وفاتحة الإعراب: (١٢١) نداماي: جلسائي على الشراب في أوقات المسرة. ونجران: موضع بين الحجاز والشام واليمن..

(٥) من الطويل، لا يعرف قائله، انظر: المساعد: (٤٨١:٢)، والمقتصد: (٧٧١:٢)، وابن يعيش: (٤:٢)، والتبصرة: (٣٤١:١) ورقاء: حي بن قيس. الثائر: طالب الثأر. وأحناء الحق: أطرافه؛ أي: إن كنت طالبًا لثأرك فقد أمكنك ذلك الآن.

(٦) يوسف ٢٩.

(٧) انظر: سيويه: (٢٣٠:٢)، والمقتضب: (٢٥٨-٢٦١)، وجمل الزجاجي: (١٥٦)، والأصول: (٣٢٩:١)، والتبصرة: (٣٥٧-٣٥٨).

باب الإغراء

قال صاحب الكتاب:

«تقول: عَلَيْكَ زَيْدًا - تريد: خذ زَيْدًا - وكذلك: ذُوْنَكَ زَيْدًا، وأمامك ووراءك -
تجعل الظروف^(١) بدلاً من الأفعال - تريد: احذر وأتق، فتحذف الفعل وتقيم
الظرف^(١) مقامه، وكذلك: رُوَيْدَ زَيْدًا - تريد: أَمِهْلُهُ - وكذلك - حَيَّ عَلَى الثَّرِيدِ
- تريد: تَتَاوَلْ - وَحَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ - تريد: ائْتِ الصَّلَاةَ - وإذا دَلَّتِ الحال على
الفعل جاز حذفه، تقول للمعترض في طريق: الطَّرِيقُ الطَّرِيقُ - تريد: خَلْ الطَّرِيقَ -
وتقول للراكب وبين يديه صبي: الصَّبِيُّ، ولا تلفظ بالفعل؛ لأن الحال والمشاهدة تُغْنِي
عن ذلك، وكذلك قومٌ ينتظرون الهلالَ ورأسَ الشهر فيكبرون فيقول السامع: الهلالُ
وربُّ الكعبة - أي: رأوا الهلالَ - وكذلك ترى رَجُلًا.....
(٢).....»

(52b) نحو قولك: أَلَمْ أُحْسِنْ إِلَيْكَ؟ أَلَمْ أَكْرَمْكَ؟ والجواب: بَلَى، وكذلك إن
جئت بحرف العطف نحو: أَوْ لَمْ أَحْسِنْ إِلَيْكَ؟ أَلَمْ أَكْرَمْكَ؟ ولا يجوز أن تقول في
جواب هذا: نعم، ولا: لا. ولكن: بَلَى، أو: لم تفعل، وهذا قول الجماعة. اهـ.

(١) في الأصل: الظروف، والأحسن ما أثبتته.

(٢) هذا هو آخر الصفحة [أ] من اللوحة رقم (٥٢) من المخطوطة الأصل، وواضح أن ما بعدها قد
سقط، وفي جملة هذا الساقط تكملة وشرح لباب الإغراء والتحذير ونوصب المضارع والاستفهام
وأحرف الجواب التي انتهت بأسطر في الصفحة [ب] من اللوحة رقم (٥٢) من المخطوطة ولم يكن
بوسعي تكملة هذا النقص؛ إذ لم أظفر حتى الآن بنسخة أخرى في مكتبة ما. وقد غنّونَ المحقق الأول
لهذا الكتاب بعنوان «باب الإعراب» دون أن ينتبه إلى ما جاء تحته من كلام.

باب الجزاء

قال صاحب الكتاب:

«تقول: إن تأتني آتك، تجزم الفعل الأول؛ لأنه شرط، وتجزم الفعل الثاني؛ لأنه جوابه، وإن كانا جميعاً ماضيين، كقولك: إن أتيتني آتيك، لم يعمل الحرف في لفظ واحد منهما؛ لأنه لا يُعَرَّبُ إلا المضارع، ولك أن تجعل أيهما شئت ماضياً والآخر مضارعاً، كقولك: إن تأتني آتيك، وإن أتيتني آتك، تجزم المضارع أيهما كان، وتترك الماضي على بنائه لا تغيره، ويجوز أن ترفع الثاني؛ كقولك: إن أتيتني آتيك، فرفعه على وجهين: أحدهما على نية التقديم، كأنك قلت: آتك إن أتيتني. والوجه الثاني على نية الفاء، تقديره: فأتيك، أي: فأنا آتك؛ لأن الفاء إذا وقعت جواب الجزاء فإنه يُبْدَأُ كُلُّ مَا وَقَعَ بَعْدَهَا فَيَرْفَعُ، كقول الله جلَّ اسمه: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾^(١) وكذا: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَمَقًا﴾^(٢).

وتقول: إن تأتني وتكرمني آتك، تجزم كل فعلٍ تعطفه على الشرط، وكذا: فتكرمني، وكذا: ثم تكرمني، لا تُبَالِ أَيُّ حُرُوفِ الْعَطْفِ كَانَ. فإن لم تأت بحرف عطف بينهما فقلت: إن تأتني تكرمني آتك، رفعت الفعل المتوسط الواقع بين الشرط والجواب على الحال، كأنك قلت: مُكْرِمًا؛ لأن الحال إذا كانت بلفظ المضارع ترتفع، كقولك: مررت به يأكل، أو يصلي، أو ينظر في حسابه، يرتفع جميع ذلك؛ لأنه في موضع اسم منصوب على الحال، وكذلك الفعل الواقع بين الشرط والجواب. فإن كان معنى الفعل الثاني كمعنى الفعل الأول جاز فيه الجزم، على أن يُبَدَّلَ

(١) المائدة ٩٥. والجملة بعد الفاء في «فينتقم» في محل رفع خبر مبتدأ محذوف، والجملة كلها في محل جزم جواب من الشرطية، والتقدير: فهو ينتقم الله منه، ويصبح جعل من موصولة مبتدأ وينتقم هو الخبر، ودخلت الفاء لشبه الموصول هنا بالشرط في العموم.

(٢) الجن ١٣.

الثانى من الأول، كقولك: إن تأتني تمش إلى آتِكَ، أُبَدِلَ (تمش) من (تأت)؛ لأنهما فى معنى واحد، وجزمت آتِكَ على الجواب.

فإن قلت: إن تأتني آتِكَ أُحْسِنُ إِلَيْكَ، رفعت (أُحْسِنُ إِلَيْكَ)؛ لأنه حال، تريد: مُحْسِنًا، فإن تقدم قبله حرف عطف؛ كقولك: إن تأتني آتِكَ وأُحْسِنُ إِلَيْكَ، كان لك فى (أُحْسِنُ) الجزم على اللفظ، والرفع على الاستثاف، أى: أنا أُحْسِنُ إِلَيْكَ، والنصب على إضمار أن، لأن أول الكلام ليس بإثبات، إنما هو على شرط، فجرى مجرى ما قدّمنا من غير الواجب، كالنفي والاستفهام إذا نصبت الفعل بعده بالفاء على الجواب وما أُضْمِرَ فيه على معنى الاجتماع.

وجميع ما يُنْصَبُ بالفاء على معنى الجواب إذا حذفت منه الفاء على تقدير الجزاء، كقولك: قُمْ أَكْرَمَكَ، و: لا تذهب أضربك، و: أين يبتك أزرّك، و: أتأتيني أكرمك؟ (53a) و: ألا تنزل عندنا تُصِيبُ خيرًا.

فأما النفي فلا تحذف منه الفاء، إذا قلت: ما عندى شيء فأُعْطِيكَ، لا تحذف الفاء من قولك (فأعطيك) وتجزم الفعل كما فعلت فى سائر أخواته، فإن حذفت الفاء رفعت، فقلت: ما عندى ثوبٌ يَسْعُكَ، وما عندى كساءٌ يصلح لك، تجعل الفعل صفة التكرة وترفعه، وكذا: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْثَنِي﴾^(١)، و﴿أَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾^(٢)، و﴿أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾^(٣).

فإن كان الاسم الذى قبل الفعل معرفة فإن الفعل بعده يرتفع وهو حال، كقولك: أَعِزَّنِي ذَابِتُكَ أَزْكِبْهَا، وأعطنى ثوبك ألبسه، وكذا ﴿وَلَا تَمَنَّئَنَّ تَسْتَكْبِرُ﴾^(٤) بالرفع؛ لأنه حال، كأنه قال: لا تمن مستكبرًا، أى: فى حال غنى واستكثار، وكذا: ﴿ثُمَّ نَزَّلْنَاهُمْ فِي خَوَاضِهِمْ يُلَغَّبُونَ﴾^(٥) كأنه قال: لاعبين.

(٣) المائدة ١١٤.

(٢) القصص ٢٤.

(١) مريم ٥، ٦.

(٥) الأنعام ٩١، وفى الأصل: فلهم - بالفاء - وهو خطأ.

(٤) المدثر ٦.

فإن لم ترد الحال بعد المعرفة، ولا الوصف بعد النكرة، وأردت جواب الأمر فإنك تجزم في جميع ذلك، وإن زدت في الفعل الفاء نصبته، على ما قدّمته.

وقد شبه بـ (إن) في باب الجزاء أسماء الاستفهام وهي: مَنْ وما وأَيّ وأين وأيّ ومَتَى ومهما، فيجزم بها^(١) القعلان: الشرط والجزاء؛ كقولك: مَنْ يَأْتِنِي آتِيهِ، وما تَصْنَعُ أَصْنَعُ، وأَيّ يَكْرِمُنِي أَكْرِمُهُ، وأَيّ تَكُنْ أَكُنْ، ومهما تَخْرُجْ أَخْرُجْ، وكذلك: حيثما تَكُنْ أَكُنْ، وإِذْ مَا تَأْتِنِي آتِكَ، ويجوز في الجميع زيادة (ما) مرة وحذفها أخرى، إلا في حَيْثُمَا وإِذْمَا، فإنه لا يجوز حذف (ما) منهما. فأَمَّا (إِذَا) مع زيادة ما وترك زيادتها فالاختيار تَرْكُ الجزاء بها، ورفَعُ الفعلين بعدها، كقولك: إِذَا تَقَوْمُ يَقَوْمُ معك، وإن شئت جزمت على الجزاء، قال الله جلّ اسمه: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَانُهُمْ﴾^(٢) فرفع، والجزم جائز في العربية، وإن لم يُقرأ به.

وتكون مَنْ وما وأَيّ بمعنى الاستفهام، فيرفع الفعل بعدهن، كقولك: مَنْ يَقَوْمُ؟ وما تصنع؟ وأَيّ يكرمك؟ وتكون هذه الثلاثة أيضًا بمعنى الذي خبرًا، كقولك: جاءني من يكرمك، ورأيت مَنْ يعجبك، واضرب أيهم يشتك، ترفع الفعل بعدهن لأنه خبر، وليس بجزاء.

(١) في الأصل: بهما.

(٢) المناقون ٤.

مسائل هذا الباب

(٢٤٦) مسألة:

ويقال: لِمَ جُزِمَ الفعل في الشرط^(١)؟

والجواب: أن الشرط والجزاء يقتضيان جملتين، كقولك: إن تضربت أضربت، فـ (تَضْرِبُ) جملة و(أَضْرِبُ) جملة، فلما طال الكلام بهما اختير لهما الجزم؛ لأنه حذف وتخفيف، وهو قول أبي سعيد السيرافي^(٢)، وأبي الحسن بن الوراق^(٣)، وقال غيرهما: جُزِمَ؛ لأن حرفهما ينقل الفعل نقلين، وهذه علة العمل، لا علة الاختصاص بالجزم^(٤).

(١) اتفقوا على أن عامل الجزم في فعل الشرط هو أداته، واختلفوا في عامل الجزم في الجواب: فمنهم من ذهب إلى أن العامل فيه هو الأداة أيضًا - وهو قول المحققين من البصريين وعزاه السيرافي إلى سيويه، واختاره الجزولي وابن عصفور والأبدي. ومنهم من ذهب إلى أن العامل فيه هو فعل الشرط - وهو رأى الأخفش. ومنهم من ذهب إلى أن العامل فيه هو أداة الشرط وفعله معًا - وهو رأى المبرد وينسب إلى سيويه والخليل وإلى الأخفش أيضًا. ومنهم من ذهب إلى أنه مجزوم على الجوار - وهم الكوفيون. ومنهم من ذهب إلى أنه مبنى لفقد العامل - وهو المازني. انظر تفصيلًا لذلك في: المساعد: (١٥٢:٣-١٥٣)، والإنصاف المسألة (٨٤) من: (٦٠٢-٦١٥)، والرضي: (٢٣٦:٢)، وما بعدها، وفتح الإعراب: (٢٤-٢٥)، والإيضاح لابن الحاجب: (٢٤٦:٢-٢٤٧)، وابن يعيش: (٤١:٧-٤٢).

(٢) هو: الحسن بن عبد الله، شارح كتاب سيويه، توفي سنة ٣٦٨ هـ.

(٣) انظر: علل النحو: ١٩٨.

(٤) أدوات الشرط تنقل الفعل نقلين: أحدهما من المضى أو الحال إلى الاستقبال، والثاني من الإطلاق إلى القيد بالشرط. وقد ردّ الجاشعني هذا؛ لأن أدوات الشرط غير الجازمة تنقل الفعل هذين النقلين أيضًا، بل إن لم نقلته كذلك نقلين: إلى المضى وإلى النفى، بل إن التواصب لها مثل هذا التأثير أيضًا، ولذلك قال الجاشعني: «وهذه علة العمل لا علة الاختصاص بالجزم»، وانظر: ابن يعيش: (٤١:٧-٤٠).

(٢٤٧) مسألة:

ويقال: فَلِمَ لم يُؤَثَّر حرفُ الشرط في لفظ الماضي؟.

والجواب: أن الفعل الماضي مَبْتَنِيٌّ؛ لبعده من مضارعة الأسماء، والجزم^(53b)

إعراب، والإعراب إنما يدخل في الأسماء، وما ضارع الأسماء (وهو الفعل المحتمل الزمانين)^(١)، وليس الماضي من ذلك في شيء. فلما كان كذلك أُقِرَّ على حاله، وتُحَكِّم على موضعه بالجزم، كما يُفَعَّلُ بسائر المبنيات، نحو: جاءني هذا، ورأيت هذا، ومررت بهذا، فتُحَكَّم على موضع هذا بوجوه الإعراب وهو على حالة واحدة، كما حكمت على موضع الماضي بالجزم وهو على بنائه.

(٢٤٨) مسألة:

ويقال: ما الاختيار في الشرط والجزاء من الأفعال؟.

والجواب: أن الاختيار^(٢) أن يكون الفعلان مضارعين فتجزمهما، نحو قولك: إن

تَقُمُ أَقْمُ معك، وإن تخرج أخرج عليك. ويليه في الجودة أن يكونا ماضيين نحو قولك: إن قمتَ قمتَ معك، وإن خرجت خرجت معك. ويلى ذلك أن يكون الأول ماضيًا والثاني مستقبلًا مجزومًا، نحو قولك: إن أتيتني أَكْرِمْتُكَ، وإن خرجت معي أَحْسِنَ إليك، ودون هذا كله أن يكون الأول مستقبلًا مجزومًا والثاني ماضيًا، نحو

(١) هو الفعل المضارع، فهو بأصل وضعه صالح للحال والاستقبال، فإذا اقترن به ما يفيد الاستقبال - كالسين وسوف أو ظرف يفيد مثل غداً ونحو - تعين للاستقبال.

(٢) انظر هذا الترتيب جودة واختياراً في: جمل الزجاجي: (٢١٢)، والتبصرة: (٤١٣: ١-٤١٤)، والمقتضب: (٥٩: ٢-٦٠)، وجعل المبرد كون الفعلين مضارعين وجه الكلام، وكونهما ماضيين أعدل الكلام، وفي التبصرة جعل اتفاق الفعلين أحسن الكلام، وفي جمل الزجاجي أجود الكلام، وقد جعل ابن عصفور الوجه الأخير هنا من الضرورات (شرح الجمل: ١٩٨: ٢).

قولك: إن تُقْمَ خرجتُ معك، وإنما يقبح ذلك؛ لجعلك الماضي علةً للمستقبل^(١)، وهذا عكس ما وُضِعَ عليه الكلام.

(٢٤٩) مسألة:

ويقال: عَلَامَ يجوز أن يكون الثاني مرفوعًا؟

والجواب: أنه يجوز على وجهين:

أحدهما: أن يكون على إضمار الفاء، كأنك قلت: إن أتيتني فأتيك^(٢)،

والثاني: على التقديم والتأخير، كأنك قلت: أتيك إن أتيتني^(٣)، وهذا لا يجوز في

سعة الكلام، وإنما يأتي في الشعر، كما قال زهير:

٩٣ - وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمٌ^(٤)

وأقبح منه: إن تأتني أتيك، وقد جاء في الشعر، قال حُصَيْنُ بن القَعْقَاع:

(١) لا وجه عندى لهذه العلة في القبح؛ إذ الماضي في حيز أداة الشرط أصبح في زمن الاستقبال، فهو ماضٍ في اللفظ، لا في المعنى، وإنما الوجه في قبح ذلك ما ذكره الصيمري في التبصرة: (١٤: ١)، وهو: «لأن إن إذا عملت في الشرط اقتضت جوابًا تعمل فيه، ولذلك حسن التقديم إذا لم تعمل في لفظ الشرط، ولم يحسن إذا عملت في لفظه».

(٢) فتكون جملة المضارع المرفوع خبرًا لمبتدأ محذوف، والجملة الاسمية كلها في محل جزم جواب الشرط.

(٣) فيكون المضارع المرفوع دليل الجواب، وليس بجواب، وإنما جواب الشرط محذوف، وفيه من القبح ما فيه، من حيث ادعاء الخلف مع صلوح الوجود لعمل الأداة فيه، ولذا قال: «وهذا لا يجوز في سعة الكلام، وإنما يأتي في الشعر».

(٤) من البسيط، لزهير بن أبي سلمى، انظر:

ديوانه: (١٥٤)، والمساعد: (١٥٠: ٣)، والمقتصد: (١١٠٤: ٢)، والكافية الشافية: (١٥٨٩: ٤)، والتبصرة: (٤١٣: ١)، وفاتحة الإعراب: (٢٥)، وجمل الخليل: (٢٠٢)، والمشوف المعلم: (١٨٦: ١)، وعمدة الحافظ: (٣٥٣)، والفرائد: (٦٠٦: ٢)، والمطالع السعيدة: (١١٠: ٢)، وغريب الحديث للخطابي: (١٤١: ١) والمسغبة: المجاعة. وحريم: ليس من عادتي حرمان أحد من معروفى وكرمى.

٩٤ - يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعَ

إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعُ أَخُوكَ تُضْرَعُ^(١)

ومثل ذلك: زيد إن تأتيه كريم، تريد: زيد كريم إن تأتيه^(٢)، كما قال:

٩٥ - هَذَا سِرَاقَةٌ لِلْقُرْآنِ يَنْزُسُهُ وَالْمَرْءُ عِنْدَ الرُّشَاءِ إِنْ يَلْقَاهَا ذَيْبٌ^(٣)

ومثل ذلك قول ذي الرمة:

٩٦ - وَأَتَى مَتَى أَشْرَفَ عَلَى الْجَانِبِ الَّذِي بِهِ أَنْتَ مِنْ بَيْنِ الْجَوَانِبِ نَاطِرٌ^(٤)

وهو كثير في الشعر.

(٢٥٠) مسألة:

ويقال: لِمَ وجب أن يرتفع الفعل في جواب الشرط بعد الفاء؟

والجواب: أن ما بعد الفاء مقطوع مما قبلها، مستأنف؛ لأنها إنما دخلت ليُجْعَلَ

(١) من الرجز: لحصين بن القعقاع، أو جرير بن عبد الله البجلي، أو عمر بن خثارم البجلي أو المجاشعي، انظر: جمل الخليل: (١٩٨)، وعمدة الحافظ: ٣٥٤، والمقتضب: (١١٠٣:٢)، والفرائد: (٦٠٧)، والبغداديات: (٤٥٤)، والمساعد: (١٤٨:٣)، والتبصرة: (٤١٣:١).

ولأنما كان هذا أقبح مما قبله؛ لأن فيه قطع العامل عن العمل مع عدم ما يمنعه، ويخرجه سيويه على التقديم والتأخير، فيجعله خبراً لأن، ويجعل الجواب محذوفاً لدلالة هذا الخبر عليه، والتقدير: إنك تُضْرَعُ إن يُضْرَعُ أخوك سيويه: (٦٧:٣) ويخرجه المبرد على تقدير الفاء، مع إجازة كلام سيويه (المقتضب: ٧٢:٢).

(٢) هذا التخريج على رأى سيويه، وللمبرد فيه مع هذا تخريج آخر على تقدير الفاء، وهو: زيد إن تأتيه فهو كريم.

(٣) من البسيط، لا يُدْرَى قائله، وصلته بروي: (تقطع الليل تسييحاً وقرآناً). انظر: سيويه: (٦٧:٣)، وابن الشجري: (٣٣٩:١)، والكافية الشافية: (١٦١٢:٤)، والمغنى: (٢٨٨) وسراقة: رجل من القراء، نسب إليه الرياء وقبول الرشا، وحرصه عليها حرص الدئب على فريسته.

(٤) من الطويل، لدى الرمة، انظر:

ديوانه: (٢٤١)، وسيويه: (٦٨:٣)، والمقتضب: (٧١:٢)، والخزانة: (٦٤٥:٣).

الجواب مبتدأ وخبر، وإذا كان كذلك كان الفعل بعدها خبر مبتدأ محذوف، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾^(١)، وهو قول سيويه^(٢).

(٢٥١) مسألة:

ويقال: فَلِمَ خُصَّتِ الفاء بذلك؟

والجواب: أن الفاء تدلُّ على التعقيب، وحقُّ الجزاء أن يكون يعقب الشرط، يليه من غير تراخ، ولا يجوز أن تقع الواو وثمَّ ها هنا؛ ألا ترى أن الرجل يقول: أفعل كذا وكذا، فتقول أنت: (54a) فَإِذَا نَ يَكُونُ كَذَا وَكَذَا، وتقول: لَمْ أُغْثْ أَمْسَ، فيقول المجيب: فقد أتاك العَوْتُ، ولو أدخلت الواو وثم في هذا الموضع تريد الجواب لم يَجُزْ^(٣)؛ لما قَدَّمْنَا.

(٢٥٢) مسألة:

ويقال: فَلِمَ جاز الجواب بإذا^(٤) في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾^(٥)؟

(١) الجن ١٣.

(٢) في سيويه: (٦٩:٣): «وقال: إن تأتني فأكرمك، أي: فأنا أكرمك، فلا بد من رفع فأكرمك إذا سكَّ عليه؛ لأنه جواب، وإنما ارتفع؛ لأنه مبنى على مبتدأ».

(٣) انظر: سيويه (٦٣:٣).

(٤) اشترط الجمهور لوقوع (إذا) في الجواب موقع الفاء أن تكون للمفاجأة، وأن تكون الأداة إن، وأن يكون الجواب جملة اسمية مثبتة غير طلبية وغير مصدرية بأن الناسخة، وقد جاءت إذا التي للمفاجأة في جواب إذا الشرطية في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا اصْلَبَ بِهِ مِنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾، وكون الربط بإذا مع توفر الشروط السابقة هو رأى الخليل وسيويه، وقال الأخفش: هو على تقدير الفاء، وتقدير الآية عنده: فإذا هم يقنطون، انظر: المساعد: (١٦١:٣-١٦٣).

(٥) الروم ٣٦.

والجواب: أن الخليل^(١) قال: هذا مُعَلَّقٌ بالكلام الأول، كانت الفاء مُعَلَّقةً بالكلام الأول، وهذا ها هنا في موضع يقنطوا، كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل، قال: ونظير ذلك: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾^(٢).
لأنه بمنزلة: أَمْ صَبَّحْتُمْ^(٣).

(٢٥٣) مسألة:

ويقال: كم يجوز في قولنا: إِنْ تَأْتَنِي وَتَكْرِمَنِي آتِكَ، مِنْ وَجْهِ^(٤)؟
والجواب: أنه يجوز فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: الجزم على العطف، كأنك قلت: إِنْ تَأْتَنِي وَإِنْ تَكْرِمَنِي.
والثاني: النصب على الضرف.

والثالث: الرفع على القطع، كأنك قلت: وَأَنْتَ تَكْرِمَنِي، أَيْ: وَأَنْتَ فِي هَذِهِ الْحَالِ، وَهَذَا كُلُّهُ قَوْلُ الْخَلِيلِ^(٥).

(١) انظر: سيويه: (٦٣:٣-٦٤) بتغيير بعض الألفاظ، ومفهومه أن إذا تكون في الجواب بمنزلة الفاء؛ لأنها في معناها؛ لأن الفاء تُصَحِّبُ الثاني الأول وتُتَّبِعُهُ إِيَّاهُ، وإذا كذلك تُصَحِّبُ ما بعدها ما قبلها، وما يجعلها بمنزلة الفاء أنها لا تجيء مبتدأ، كما أن الفاء لا تجيء مبتدأ.

(٢) الأعراف ١٩٣ - وفي الأصل: سواء عليهم، وهو خطأ.

(٣) وجه التنظير بهذه الآية أن فيها إحلال الجملة الاسمية محل الجملة الفعلية، لما كانت في معناها؛ ذلك لأن ظاهر الآية عطف جملة (أَنْتُمْ صَامِتُونَ) - وهي اسمية - على جملة (دَعَوْتُمُوهُمْ) وهي فعلية بَأَمٍّ المتصلة؛ لأنها في تأويلها، وإنما جيء بالجملة الاسمية، لمراعاة رؤوس الآي، أو يقال: إِنْ كَلَامَ الْجَمْلَتَيْنِ: الْفَعْلِيَّةِ وَالْإِسْمِيَّةِ هُنَا فِي تَأْوِيلِ الْمَفْرَدِ؛ لِأَنَّ أَمَّ الْمُتَّصِلَةَ الْوَاقِعَةَ بَعْدَ هَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ تَقَعُ بَيْنَ جَمْلَتَيْنِ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ، فَالتَّقْدِيرُ هُنَا: دَعَوْتُكُمْ لِإِيَّاهُمْ أَمْ صَبَّحْتُمْ سَوَاءً.

(٤) يشير بالمثال إلى مسألة العطف على فعل الشرط بالواو قبل مجيء الجواب.

(٥) انظر سيويه: (٨٧:٣-٨٩): وليس في كلام الخليل في الكتاب ما يشير إلى جواز الرفع على القطع، وإنما فيه الجزم على العطف - وهو الوجه - والنصب على تقدير أن مضمرة بعد الواو أو الفاء، وإنما كان الجزم هو الوجه؛ لأن العطف يقتضي المشاركة في المعنى وفي العمل، فعامل المعطوف هو عامل المعطوف عليه، فالجزم أولى به، وإنما جاز النصب عطفًا على المعنى، وذلك على التأويل بالاسم، كأنه قيل: إِنْ يَكُنْ مِنْكَ إِتْيَانٌ وَإِكْرَامٌ آتِكَ، وَفِي سِيَوِيهِ: (٨٨:٣) «وَوَجْهَ نَصْبِهِ عَلَى أَنَّهُ حَمَلَ الْآخِرَ»

وحكم ما عطفت على الجواب كحكم ما عطفت على الشرط^(١).
والفاء في هذا بمنزلة الواو، فأما (ثُمَّ) فلا تنصب بعدها، ولكنها تشرك ويبدأ بها^(٢).

والجزم في هذا كله هو الوجه، وقد قرأت القراء بالأوجه الثلاثة في قوله تعالى:
﴿وَلَنْ تُنَبِّتُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾^(٣) وكذلك: ﴿وَيُعَذِّبُ﴾.

= على الاسم، كأنه أراد إن يكن إتيان فحديث أحدثك، فلما قبح أن يرد الفعل على الاسم نوى أن؛ لأن الفعل معها اسم. وهذا ما عبر عنه الجاشمعي هنا بالصرف، وهو مصطلح كوفي (انظر المغني: ٤٧٢، والحلل: (٢٥٤)، ومعنى ذلك عندهم أنها تصرف معنى ما بعدها عن معنى ما قبلها فينتصب لمخالفة الأول.

أما الوجه الثالث الذي ذكره الجاشمعي هنا - وهو الرفع على القطع - فلا يعني بالقطع هنا الاستئناف؛ إذ لا محل له؛ لأن الكلام لم يتم، ولا استئناف قبل التمام، وإنما يعني به أن يكون ما بعد الواو جملة في محل الحال مما قبلها، فالواو للحال، لا للاستئناف؛ بدليل تقديره هو بعد ذلك، وقد أجاز المبرد هذا في المقتضب: (٦٦:٢).

(١) الأوجه الثلاثة عند العطف على الجواب بالواو هو رأى الخليل وسيبويه: (٨٩:٣) وما بعدها، وهو محل اتفاق، بخلاف العطف على الشرط قبل الجواب - كما سبق -.

(٢) انظر: سيبويه: (٨٩:٣-٩٠)، والمقتضب: (٦٦:٢-٦٧)، وخالف الكوفيون فجعلوا الفعل الواقع بعد ثم كالواقع بعد الواو أو الفاء في جواز نصبه، انظر: الكافية الشافية: (١٦٠٧:٣).

(٣) البقرة ٢٨٤ - والقراءة بالرفع على القطع في (فيغفر) هي قراءة ابن عامر وعاصم ويعقوب وسهل والحسن ويزيد بن القعقاع وابن محيصن، وتوجيهها على أحد وجهين: أن يجعل الفعل خبر مبتدأ محذوف، أو يعطف جملة من فعل وفاعل على ما تقدم. والقراءة بالجزم عطفًا على لفظ الجواب هي قراءة باقي السبعة. والقراءة بالنصب هي قراءة ابن عباس والأعرج وأبي حنيفة، وهي على إضمار أن، فينسبك منها مع ما بعدها مصدر مرفوع معطوف على مصدر متوهم مما قبله. انظر: البحر المحيط: (٣٦٠:٢)، وإعراب القرآن للنحاس: (٣٥٠:١).

(٢٥٤) مسألة:

ويقال: ما يجوز في الفعل الواقع بين الفعلين المجزومين؟.

والجواب^(١): أنه إن كان في معنى الحال، أو في معنى الخبر رُفِعَ، كما قال:

٩٧ - وَمَنْ لَا يَزُلْ يَسْتَحِيلُ النَّاسَ نَفْسَهُ وَلَا يُغْنِيهَا يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ يُشَامُ^(٢)

فهذا على تقدير: من لا يزل مستحماً يكن من أمره ذاك، لو رفع (يُغْنِيهَا) جاز،

وكان حسناً، كأنه قال: ومن لا يزل لا مُغْنِيًّا لنفسه، ومما جاء مرتفعاً قول الخطيئة^(٣):

٩٨ - مَتَى تَأْتِيهِ تَغْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدٍ^(٤)

وإن كان الثاني في معنى الأول جُزِمَ على البدل، كما قال:

٩٩ - إِنْ يَبْخَلُوا أَوْ يَجْبُثُوا أَوْ يَغْدِرُوا لَا يَخْفَلُوا

يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرْجَلِيْب نَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا^(٥)

فقوله: (يَغْدُوا) بدل من (لا يحفلوا)، ومثله:

١٠٠ - مَتَى تَأْتِنَا تُلَيْمُ بَنَاتِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطَبًا جَزْلاً وَنَارًا تَأْجُجَا^(٦)

(١) انظر الوجهين في سيبويه - باب ما يرتفع بين الجزعين وينجزم بينهما (٣: ٨٥-٨٧)، والمقتضب: (٢: ٦٥-٦٦)، والتبصرة: (١: ٤١٦-٤١٧).

(٢) من الطويل، لزهير بن أبي سلمى، انظر: شرح ديوانه: ٣٢، وابن الشجري: (١: ٣٦٢)، والمساعد: (٣: ١٧٩)، وإعراب القرآن للنحاس: (٤: ٦٢) يستحمل الناس: يطلب منهم أن يحملوه ويساعدوه. ويُشَام: يملّ ويُكره.. (٣) هو: جرول بن أوس، له ديوان مطبوع، توفي سنة ٤٥ هـ. (٤) من الطويل، للخطيئة، انظر:

ديوانه: (٢٥)، وجمل الزجاجي: (٢١٤)، وابن عصفور: (٢: ٢٠٣)، والتبصرة: (١: ٤١٧)، ومعاني الفراء: (٢: ٢٧٣)، وإعراب القرآن للنحاس: (١: ٣٥١)، والكافية الشافية: (٣: ١٦٠٨)، والمساعد: (٣: ١٣٥)، وجمل الخليل: (١٤٣، ١٩٨)، والمشوف المعلم: (١: ٥٣٧)، وغريب الحديث للحري: (٥٧٦)، وعمدة الحفاظ: (٣٦٣). والضمير في «تأته» للمملوح. وتعشو إلى النار تأتيها ظلاماً في العشاء ترجو عند أصحابها خيراً.

(٥) من مجزوء الكامل، لبعض بني أسد، انظر: ابن يعيش: (١: ٣٦)، والإنصاف: (٢: ٥٨٤) لا يحفلوا لا يبالوا. مرجلين: اسم مفعول من (الترجيل) وهو مشط الشعر وتليينه بالدهن ونحوه. (٦) انظر التعليقة (٢) في المسألة (٢١٣).

وقد فسرنا هذا في باب البذل بما أغنى عن إعادته ها هنا.

(٢٥٥) مسألة (١) :

ويقال: كم من وجه يجوز في قوله تعالى: ﴿هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثْنِي﴾ (٢) و﴿فَارْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ (٣) ؟.

والجواب: أنه يجوز فيه وجهان (٤) :

أحدهما: الجزم على جواب الدعاء؛ لأن فيه معنى الشرط، والتقدير: إن تَهَبْ لِي يَرِثْنِي، وإن تُرْسِلْهُ مَعِيَ يَصْدَقْنِي (٥).

والثاني: الرفع على الصفة لما قبله - وهو الوجه (٦) - والتقدير: هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ

(١) هي مسألة الجزم في جواب الطلب، وذلك أن يتقدم ما يدل على طلب ويقع بعده مضارع صالح لأن يكون جواباً عنه.

(٢) مريم ٥، ٦ - وقد قرأ بالجزم في (يرثني ويرث) يحيى بن يعمر ويحيى بن وثاب والأعمش والكسائي. وقرأ برفعهما أهل الحرمين والحسن وعاصم وحمزة - قال أبو جعفر: القراءة بالرفع أولى في العربية وأحسن. والحجة في ذلك ما قاله أبو عبيد فإن حجة حسنة، قال: المعنى: فهب لي من لدنك الولي الذي هذه حاله وصفته؛ لأن الأولياء منهم من لا يرث، فقال: هب لي الذي يكون وارثي، ورد الجزم؛ لأن معناه: إن وهبته لي ورثني، فكيف يُخْبِرُ الله جُلَّ وعزَّ بهلداً، وهو أعلم به منه؟ وهذه حجة مقتضاة؛ لأن جواب الأمر عند النحويين فيه معنى الشرط والمجازاة، تقول: أطع الله يدخلك الجنة، والمعنى: إن تطعه يدخلك الجنة. انظر: إعراب القرآن للنحاس: (٦:٣).

(٣) القصص ٣٤ - وفي الأصل: أرسله، من غير فاء العطف، والقراءة برفع (يصدقني) قراءة عاصم وحمزة، وبالإسكان قراءة باقي السبعة. انظر: البحر المحيط: (١١٨:٧).

(٤) انظر الوجهين في: سيبويه: (٩٨:٣-٩٩)، والمقتضب: (٨٤:٣) - وجواز الوجهين مرجعه إلى قصد المتكلم واعتباره، فإن قصد المجازاة، أي: جعل الثاني مسبباً عن الأول جزم، وإن قصد غير ذلك رفع.

(٥) قدر هنا: (إن تهب وإن ترسله) للإشارة إلى أن عامل الجزم أداة محذوفة - وهذا مذهب سيبويه -

وجعل الخليل الجزم بالطلب نفسه لَمَّا قام مقام الشرط، وفي سيبويه: ٩٣:٣-٩٤: «وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب «إن تأتني» لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أن: «إن تأتني» غير مستغنية عن آتاك، وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى إن فلذلك انجزم الجواب؛ لأنه إذا قال: اتنى، فإن معنى كلامه إن يكن منك إتيان آتاك...». وقد حكى أبو حيان في البحر المحيط: (١٧٥:١) أن الجزم بالطلب نفسه وليس بأن مقبرة هو مذهب الخليل وسيبويه معاً. (٦) انظر التعليقة (٢) في المسألة (٢٥٥).

وارثًا، وأرسله (54b) معي ردًا مصدقًا - والرَّدءُ: المُعِينُ - وقد تقدم القول على مسائل الجواب بالقاء فيما كان في معناه معنى الشرط بما أغنى عن إعادته ها هنا.

(٢٥٦) مسألة:

ويقال: على كم من قسم تنقسم أدوات الشرط^(١)؟.

والجواب: أنها تنقسم على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما كان اسمًا غير ظرف، وذلك نحو: مَنْ وما وأَيْهم ومهما، والأصل فيها - على قول الخليل^(٢) - (ماما) ففكرها اجتماع حرفين من جنس واحد، وأبدلوا من ألف (ما) الأولى هاء. وأجاز سيويه^(٣) أن تكون مركبة من (مَه) التي للكف (ما) التي للشرط.

والثاني: ما كان ظرفًا نحو: أين ومتى وأَيُّ وأَيُّ حينٍ وحيثما.

والثالث: ما كان حرفًا نحو: إِنْ وإِذْما^(٤)، وليست إِذْما هذه التي في قولك: جِئْتُكَ

(١) جرى في حصر أدوات الشرط هنا مجري سيويه والجمهور، وزاد بعض العلماء على هذه الأدوات: زاد قطرب (كيف)، ونسب إلى الكوفيين المجازاة بها معنى وعملاً، والجمهور على أن فيها معنى الجزاء، لا عمل الجزم. وزاد الزجاجي وابن عصفور (أَيَّانَ) - بفتح الهمزة وكسرهما، وقال عنها ابن عقيل في المساعد: «وقلما يُجَازَى بها»، وانظر في حصر هذه الأدوات وبيان الاسم منها وغيره: سيويه: ٦٢-٥٦:٣، والمقتضب: (٤٦:٢)، وما بعدها وابن عصفور: (١٩٥:٢-١٩٧)، وجمل الزجاجي: (٢١١)، والتبصرة: (٤٠٨:١-٤٠٩)، والكافية الشافية: (١٥٨٠:٣-١٥٨٣)، والمقتصد: (١٠٩٥:٢)، وما بعدها، والمساعد: (١٤٣-١٣٢:٣)، والإيضاح لابن الحاجب: (٣٥:٢)، والأصول: (١٦٠-١٥٩:٢)، وأوضح المسالك: (٢٠٥-٢٠٤:٤)، وابن عقيل: (٣٦٩-٣٦٥:٢)، وابن النازم: (٢٧٣-٢٧٠)، وابن يعيش: (٤٧-٤٠:٧)، وانظر في اسمية هذه الأدوات أو حرفيتها - غير ما سبق - الجنى الداني والمغنى.

(٢) انظر: سيويه: (٦٠-٥٩:٣).

(٣) في سيويه: (٦٠:٣)، وقد يجوز أن يكون مَه كِإِذْ، مُبْمٌ إليها ما.

(٤) هذا مذهب سيويه، وذهب ابن السراج والفارسي إلى أنها اسم ظرف زمان، إلا أنها كانت لما مضى، فزيدت عليها ما وجوئًا، فصارت للاستقبال. انظر: المساعد: (١٤١:٣)، والهمع: (٨٥:٢)، وفيه نسب هذا أيضًا إلى المبرد، ولكن جاء في المقتضب أنها حرف كراى سيويه. انظر: المقتضب: (٤٦:٢).

إِذْ عَبْدُ اللَّهِ قَائِمٌ؛ لَأَنَّ تِلْكَ مَعْنَاهَا لِلْإِسْتِقْبَالِ وَهَذِهِ لِلْمَاضِي؛ وَمِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهَا حَرْفُ قَوْلٍ سِيبَوِيهِ^(١): وَمِنْ غَيْرِهِمَا إِنَّ وَإِذَا - يَعْنِي مِنْ غَيْرِ الْأَسْمَاءِ وَالظُرُوفِ:

فَمِمَّا جَاءَ مِنَ الشَّرْطِ بِ (مَنْ) قَوْلُ زُهَيْرٍ:

١٠١ - وَمَنْ يَجْعَلِ الْمَغْرُوفَ مِنْ دُونِ عِرْضِهِ يَفِرُّهُ وَمَنْ لَا يَشْتُمِ النَّاسَ يُشْتَمِ^(٢)

وَمِمَّا جَاءَ مِنَ الشَّرْطِ بِ (مَا) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا تَقْنَمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ

اللَّهِ﴾^(٣).

وَمِمَّا جَاءَ بِ (أَيَّ) قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنِّي مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾^(٤).

وَمِمَّا جَاءَ بِ (أَيْنَ) قَوْلُ الشَّاعِرِ:

١٠٢ - أَئِنَّ تَضْرِبَ بِنَا الْغَدَاةَ تَجِدُنَا نَضْرِبُ الْعَيْسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِ^(٥)

وَمِمَّا جَاءَ بِ (أَنَّى) قَوْلُهُ:

١٠٣ - فَأَضْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِيهَا تَشَجِرُ بِهَا كَلَامَ مَرْكَبَيْهَا تَحْتَ رِجْلِكَ شَاجِرُ^(٦)

وَمِمَّا جَاءَ بِ (مَتَى) قَوْلُهُ:

(١) سيبويه: (٣: ٥٦).

(٢) من الطويل، لزهير بن أبي سلمى، انظر: ديوانه: ٣٠ برواية: (ومن لا يتق الشتم يشتم) يفره: يحفظه ويصونه. والعرض: موضع الدم أو المدح من الإنسان.

(٣) البقرة ١١٠. (٤) الإسراء ١١٠.

(٥) من الخفيف، لعبد الله بن همام السلولي، ويروى (الغداة) بدلاً من (الغداة) انظر: المساعد: (٣: ١٤٠)، وابن يعيش: (٤: ١٠٥، ٧: ٤٥)، وجمل الخليل: (٢٠١) العيس: الإبل أغلب ألوانها الأصفر، واحدها: أعيش وعيساء.

(٦) من الطويل، لليد بن ربيعة، انظر:

ديوانه: (٢٢٠)، وابن يعيش: (٤: ١٠٩، ١١٠، ٧: ٤٥)، وابن عصفور: (٢: ٢٠٤)، والمقتصد: (٢: ١١١٣)، وجمل الزجاجي: (٢١٦)، والكافية الشافية: (٣: ١٥٨٢)، وفاتحة الإعراب: (٢٨)، وعمدة الحفاظ: (٣٦٤). والضمير في «تأتها» يعود إلى «الفاقة والناحية» في بيت سابق أو للناقة. والشاجر: المضطرب. يقول: لقد ركبت مركباً صعباً، وتلجست بداهية عظيمة تضطرب بقدميك من أى ناحية جئتها.

١٠٤ - وَلَسْتُ بِحَلَالِ الثَّلَالِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمَ أَزْفِدُ^(١)

ومما جاء من الشرط بـ (مهما) قوله:

١٠٥ - أَلَا مَا لِهَذَا الدَّهْرِ مِنْ مُتَعَلِّلٍ عَلَى النَّاسِ مَهْمًا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلُ^(٢)

ومما جاء بـ (أى) مضافاً قوله:

١٠٦ - لَمَّا تَمَكَّنْ دُنْيَاهُمْ أَطَاعَهُمْ فِي أَى نَحْوٍ يُمِيلُوا دِينَهُ يَمِيلُ^(٣)

ومما جاء بـ (إذما) قوله:

١٠٧ - إِذَا مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا أَطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ^(٤)

(٢٥٧) مسألة:

ويقال: ما حكم إذا؟.

والجواب: أنها لا تجزم، وإن كان فيها معنى الشرط؛ لأنها مؤقَّتة، فخالفت (إن)؛

(١) من الطويل، لطرفة بن العبد. انظر:

ديوانه: ٢٩، والكافية الشافية: (١٥٨١:٣)، والمساعد: (١٦٨:٣)، وابن عصفور: (٢٠٢:٢)، والنكت الحسان: (٧٩)، والفرائد: (٦٠٥:٢). التلال: جمع تلّ، وهو الكثيف من الرمل. ويروى: «التلاع» مفردة: تلة، وهى الأرض المرتفعة كثيرة الماء. يسترفد القوم: يطلب رفقهم، أى: عطاءهم..

(٢) من الطويل، للأسود بن يعفر النهشلى؛ انظر: المخصص: (١٩٥:١٤)، وجمل الخليل: (٢٠١)، والتبصرة: (٣٧٣:١)، وجمل الزجاجي: (١٧٤)، وابن السجري: (١٢٧:١)، والمقرب: (١٨٨:١) المتعلل: مصدر ميمي من التعلل، وهو اللهو. يقول: إن هذا الدهر يذهب بهجة الإنسان وشبابه، ويتعلل في فعله ذلك تعلل المتجني على غيره.

(٣) من البسيط، لعبد الله بن همام السلولى، انظر:

التبصرة: (٤١٦:١)، ومسيويه: (٨٠:٣)، والأشمونى: (١٠:٤)، واللسان (مكن).

(٤) من الكامل، للعباس بن مرداس، انظر:

ديوانه: (٧٢)، والخصائص: (١٣١:١)، وابن عيش: (٩٧:٤، ٤٦:٧)، والكافية الشافية: (١٥٨١:٣)، والتبصرة: (٤٠٨:١)، والمقتصد: (١١١٣:٢)، وجمل الزجاجي: (٢١٦)، وابن عصفور: (٢٠٤:٢)، والمساعد: (١٣٩:٣)، والفرائد: (٦٠٤:٢).

لأن حكم الشرط أن يكون مبهماً؛ وما يَدُلُّكَ على الفرق بينهما أنك تقول: آتيك إذا
احمَرَّ البَشَرُ، ولو قلت: آتيك إن احمَرَّ البَشَرُ، كان قبيحاً^(١)

ورُبَّما جُزِمَ بها في الشعر^(٢)، كما قال:

١٠٨- إِذَا لَمْ تَزَلْ فِي كُلِّ دَارٍ عَرَفْتَهَا لَهَا وَاكْفٌ مِنْ دَمْعٍ عَيْنِيكَ يَسْجُمُ^(٣)
وَأَجُودُ مِنْ هَذَا قَوْلُ ذِي الرُّمَّةِ:

١٠٩- تُضَيِّى إِذَا شَدَّهَا بِالرَّحْلِ جَانِحَةً حَتَّى إِذَا مَا اسْتَوَى فِي عَزْرِهَا تُثِيبُ^(٤)

ولو جزم لجاز مع (ما)، كما قال الفرزدق:

١١٠- تَرْفَعُ لِي خِنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي نَارًا إِذَا مَا خَبَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدِ^(٥)
وأكثر ما يأتي هذا في الضرورة، والأجود الرفع - (55a) وبذلك جاء القرآن -

وعليه قول ذي الرمة الذي تقدّم، ونظيره قول الآخر:

(١) انظر: سيويه: (٦٠:٣)، والمقتضب: (٥٥:٢-٥٦).

(٢) هذا رأى الخليل وسيويه وجمهور النحاة، وذهب بعضهم إلى جواز الجزم بها في النثر على قلة؛ وهو مفهوم كلام ابن مالك في التسهيل، قال: «ولما جزموا بها مضطرين في رأى سيويه، تشبيهاً لها بأن، حيث رأوها لما يستقبل، وأنه لا بد لها من جواب، وذهب بعض النحاة إلى أنها إذا زيدت عليها (ما) جاز أن يجازى بها في الكلام. انظر: المساعد: (١٥٣:٣-١٥٥).

(٣) من الطويل، لبعض بني سلول. انظر: شرح السيرافي: (٥٣١)، والضرورة للقزاز: (١٨٠)، وجاء في السيرافي «وفي بعض نسخ الكتاب (عينيك يسكب)». الواكف: العين الجارية بالدموع. ويسجم: يسيل بكثرة.

(٤) من البسيط، لدى الرمة؛ انظر: ديوانه: (٩)، وابن يعيش: (٩٧:٤)، (٤٧:٧). الغرز: ركاب الرجل من جلود مخروزة. وتضَيِّى: تهدأ وتسكت. وجانحة: مائلة. وتثب: تقفز. يصف فرساً.

(٥) من البسيط، للفرزدق، انظر:

ملحقات ديوانه: (٢١٦)، وابن الشجري: (٢٣٣:١)، وابن يعيش: (٢٤٧:٧)، وإعراب القرآن للنحاس: (٤٣٢:٣)، والمقتصد: (١١١٧:٢). خندف: أم مدركة وطابخة - ابني إلياس بن مضر. وخبث النار: كادت تنطفئ. يقول: إذا قعدت بغيري قبيلته، فإن قبيلتي ترفع لى من الشرف ما هو كالنار الموقدة.

١١١- وَإِذَا مَا تَشَاءُ تَبْعَتْ مِنْهَا مَغْرِبَ الشَّمْسِ تَاشِطُّهَا مَذْعُورًا^(١)
وقد أجاز صاحب الكتاب الجزم بـ (إذا) في حال السعة^(٢)، وما قدّمناه قولُ سيويه
وغيره من النحويين. ووجه القول الآخر أنَّ (إذا) تشبه إنَّ في الجزاء، فَجُزِمَ بها، كما
جزم بِإِنَّ، فَإِنْ عَضَدَ ذلك سماعٌ في متشور الكلام تُحْمِلُ على هذا، وإلا فالوجهُ الرفع؛
لما ذكرناه.



(١) من الخفيف، لكعب بن زهير؛ انظر:

ديوانه: (١٦١)، وابن يعيش: (١٣٤:٨)، والتبصرة: (٤٠٩:١)، والمقتصد: (١١١٧:٢). والناشط:
الثور يخرج من بلد إلى بلد؛ فذلك أوحش له. والمذعور: الخائف وصف ناقته بالنشاط والسرعة بعد
سير النهار كله، فسيبها بهذا الثور.

(٢) هو رأى لبعض النحاة، ونسب في الجنى الداني: (٣٦٠)، إلى الكوفيين.

تَمُّ الْكِتَابُ

والحمد لله رب العالمين،
والصلاة على محمد وآله الطيبين،
واتفق الفراغ من كتابته على يد أضعف
عباد الله وَأُخَوِّجِهِمْ إِلَى غَفْرَانِهِ
(محمد بن علي النساخ)،
يوم الخميس: العشرين من رمضان
- عَمَّتْ مَيَّامُتُهُ -

من شهور سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة [٥٨٢هـ].
بُورِكَ لَصَاحِبِهِ.

كُتِبَتْ هَذِهِ النُّسخة مِنْ نسخة كُتِبَتْ
مِنَ النُّسخة الَّتِي قُرِئَتْ عَلَى مُصَنِّفِهَا
(ابن فضال)، وَغُورِضَتْ،
وَصُحِّحَتْ بِقَدْرِ الْوُسْعِ وَالْإِمْكَانِ.

الفهارس الفنية

أولاً - فهرس الآيات القرآنية والقراءات	٣٢٣
ثانيًا - فهرس الحديث	٣٢٩
ثالثًا - فهرس الأمثلة المأثورة	٣٢٩
رابعًا - فهرس الشعر	٣٣١
خامسًا - فهرس الرجز	٣٣٦
سادسًا - فهرس الأعلام	٣٣٧
سابعًا - فهرس الكتب	٣٣٩
ثامنًا - فهرس القبائل والجماعات	٣٣٩
مراجع التحقيق والتعليق	٣٤٠
موضوعات الكتاب	٣٤٥

أولاً - الآيات القرآنية والقراءات

الآية	الصفحة
سورة الفاتحة	
٦	٢٥١
سورة البقرة	
٥٤	٢٩٣
٥٨	٢٦٦
١١٠	٣١٧
١٨٥	١٥٣
١٩٥	٢٠٥
١٩٧	١٥٦
١٩٧	١٢٦
٢١٧	٢٥٣
٢٨٢	١٩٣
٢٨٤	٣١٣
سورة آل عمران	
٩٧	٢٦٠
١٥٤	٢٦٧
١٨٥	٢٢٨
سورة النساء	
٢	٢٠٢
٦	٨٣
١١	٢٨١
٢٢	١٦٩-١٦٧

الآية	الصفحة	
٢٩	١٩٣	إلا أن تكون تجارة
٦٦	١٨٩	ما فعلوه إلا قليل
١٦٦-٧٩	٢٠٥	وكفى بالله شهيدا
١٣٥	٢٨١	إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما
١٥٥	٤٨	فبما نفضهم ميثاقهم
١٦٢	٢٥٦	وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم، صراط الله
١٦٢	٢٥٧	والقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة

سورة المائدة

٤٤	٢٤٣	يحكم بها النبيون الذين أسلموا
٩٥	٣٠٤	ومن عاد فينتقم الله منه
٩٥	٢٢٨	هدياً بالغ الكعبة
١١٤	٣٠٥	أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا
١٧٧	١٥٠	فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم

سورة الأنعام

٩١	٣٠٥	ثم فرهم في خوضهم يلعبون
----	-----	-------------------------

سورة الأعراف

١١	٢٦٩	ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم
١٢	٢٧٢	ما منعك ألا تسجد
٥٩	٢٠١-٩٣	ما لكم من إله غيره
٧٥	٢٥٥	قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لئن آمن منهم
١٥٥	١٤٠-٨٤	واختار موسى قومه سبعين رجلاً
١٦١	٢٦٦	وقولوا حطة وادخلوا الباب سجداً
١٧٧	١٦٩-١٦٧	ساء مثلاً القوم
١٩٣	٣١٢	سواء عليكم أذعوتهم أم أنتم صامتون

سورة الأنفال

٣٢	١٥٠	إن كان هذا هو الحق من عندك
----	-----	----------------------------

سورة التوبة

٣٤	٢٨٠-٢٦٤	والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله
----	---------	--

الآية	الصفحة	
٦٢	٢٦٤-٢٨٠	والله ورسوله أحق أن يرضوه
١٠٨	٢١٧	لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق
		سورة يونس
٢٧	٢٠٦	جزاء سيئة بمثلها
١٠١	٢٢٠	قل انظروا
		سورة هود
٣٤	١٣٦	إن أردت أن أنصح لكم
٧٢	١٦٥	وهذا بعلى شيخا
١١١	١٢٢	وإن كلا لما ليوفينهم
		سورة يوسف
١٠٠، ٤	٢٩٥	يا أبت
٢٧	١٠٨	إن كان قميصه قد من دبر
٢٩	٣٠٢	يوسف أعرض عن هذا
٣١	١١٢-١١١	ما هذا بشرًا
٨٢	٤٠	واسأل القرية
		سورة الحجر
٣٠	٢٣٨-٢٣٥	فسجد الملائكة كلهم أجمعون
		سورة الإسراء
١٥	٢٦٦	وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً
٩٦	٩٣	كفى بالله شهيداً
١١٠	٢٢٠	كل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن
١١٠	٣١٧	أبًا ما تدعون فله الأسماء الحسنى
		سورة الكهف
٤	١٦٩	اتخذنا الله ولدًا
٥	١٦٨-١٦٧	كبرت كلمة
٣٩	١٥٠	إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا
		سورة مريم
٤	١٦٧	اشتعل الرأس شيئا
٦، ٥	٣١٥-٣٠٥	فهب لي من لدنك وليا يرثني

الآية	الصفحة	
		سورة طه
٧١	٢٠٣	ولأصلبكنم في جذوع النخل
٧٤	١٤٨	إنه من يأت ربه مجرمًا فإن له جهنم
		سورة الأنبياء
٢٢	١٩٠	لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا
٢٤	٢٧٦	كل هاتوا برهانكم هذا ذكر من معي وذكر من
٥٧	٢١٤	قبلي بل أكثرهم لا يعلمون
٧٨	٢٨١	وتأله لا أكيدن أصنامكم
		وكنا لحكمهم شاهدين
		سورة الحج
٧٢	٢٥٦	بشر من ذلكم النار
		سورة الفرقان
٢٥	١٨٣	ونزل الملائكة تنزيلاً
٦٨ ، ٦٩	٢٦١	ومن يفعل ذلك يلق أثامًا. يضاعف له العذاب
		سورة النمل
٥٢	١٦٥	فتلك بيوتهم خاوية
		سورة القصص
٤	٢٠٩	إن فرعون علا في الأرض
٣٤	٣١٥-٣٠٥	فأرسله معي ردًا يصدقني
		سورة الروم
٣٦	٣١١	وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون
		سورة لقمان
١٤	١٣٦	أن اشكر لي
		سورة سبأ
١٠	٢٨٨	يا جبال أوبي معه
		سورة الصافات
٤٧	١٢٦	لا فيها غول
١٠٣ ، ١٠٤	٢٦٧	فلما أسلما وتله للجبين. ونادياه

الآية	الصفحة	
		سورة ص
٢٣	١٦٩	له تسع وتسعون نعمة
		سورة الزمر
١٦	٣٠١	يا عباد فاتقون
٧٣	٢٦٧	حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها
		سورة غافر
٨	١٥٠	إنك أنت العزيز الحكيم
		سورة الشورى
٤٠	٢٠٦	وجزاء سيئة سيئة مثلها
٥٢، ٢٥٣	٢٥٢-٢٥٦	وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم. صراط الله الذى
		سورة الزخرف
٧٦	١٥١	ولكن كانوا هم الظالمين
٧٧	٢٩٩	ونادوا يا مال ليقضى علينا ربك
		سورة الأحقاف
٢٤	٢٨٨	هذا عارض ممطرنا
		سورة الفتح
٢٤	٢٠٥	يظن مكة
		سورة القمر
١٦، ١٨، ٢١، ٣٠	٢٦٥	فكيف كان عذابي ونذر
٥٠	١١١	وما أمرنا إلا واحدة
		سورة الرحمن
٧٢	٦٧	حور مقصورات في الخيام
		سورة الحديد
٢٩	٢٧٢	لئلا يعلم أهل الكتاب
		سورة المجادلة
٢	١١٢	ما من أمهاتهم

الآية الصفحة

سورة الصف

٢٠٢ ١٤

من أنصاري إلى الله

سورة المنافقون

١٢٤ ١

والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون

٣٠٦ ٤

وإذا رأيتهم تعجبك أجسامهم

سورة الملك

١١٦ ٢٠

إن الكافرون إلا في غرور

سورة نوح

١٨٣-١٧٦ ١٧

والله أنبتكم من الأرض نباتًا

سورة الجن

٣١١-٣٠٤ ١٣

فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسًا ولا رهقًا

سورة المزمل

١٨٣-١٧٦ ٨

وتبتل إليه تبثلاً

١٤٩-١٤٤ ٢٠

تجدوه عند الله هو خيرًا وأعظم أجرًا

سورة المدثر

٣٠٥ ٦

ولا تمنن تستكثر

سورة القيامة

٢٧٢ ٣١

فلا صدق ولا صلى

سورة الإنسان

١٠٣ ١

هل أتى على الإنسان حين

سورة النازعات

١١٦ ٢٦

إن في ذلك لعبرة

سورة المطففين

١٣٦ ٣

وإذا كالوهم أو وزنوهم

٢٧٦ ١٤

كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون

الآية الصفحة

سورة البروج

٢٥٣ ٥ ، ٤

قتل أصحاب الأخدود. النار

سورة العلق

٢٥١ ١٦ ، ٥

لنسفعا بالناصية. ناصية كاذبة

سورة القلر

١٩٩ ٥

سلام هي حتى مطلع الفجر

سورة البينة

١١٠ ١

منفكين حتى تأتيهم البينة

سورة القارعة

٢٥٦ ١١ ، ١٠

ما أدراك ماهيه. نار حامية

سورة المسد

٢٥٧ ٤

وامراته حمالة الحطب

ثانيًا - الحديث الشريف

- لا يقتل قرشي بعدها صبرا ٣١
- ليس في الخضراوات زكاة ٦٤
- ليس من امير امصيام في امسفر ٢٧٤

ثالثًا - الأمثلة المأثورة

- أكلت السمكة حتى رأسها ٢٢٢
- إنّ وراكبها ١١٩
- إنها لإبل أم شاء ٢٧٤
- جالس الحسن أو ابن سيرين ٢٧٠
- جئت من معهم ٢١١
- جحر ضب خرب ٢٥٧
- جحش وخله ٢٤١

٢٠٢ الذُّود إلى الذود إيل
٢٣٧ زيد بنفس الجبل
٢٧٥ طاب امضرب وحلّ امقتال
٢٤١ عيترُ وحده
١٣١ قضية ولا أبا حسن لها
١٢٨ لا رجل أفضل منك
١٩٢ اللهم اغفر لي ولمن سمع، حاشا الشيطان وأبا الإصبع
١١٩ لعن الله راحلة حملتني إليك
٢١١ ما أنا بالذي قائل لك شيئاً
١١٣ ملحفة جديدة
٢٤١ نسيج وحده
٢٤١ وخذنا وخذيهما
٢٨٥ يا إياك أعنى

وَابْعَا - الشَّعْر

صدر البيت	عجزه	بحره	الصفحة
	«الهمزة»		
إذا عاش	والفتاء	الوافر	١٧٠
	«الباء»		
فإن أهلك	التهايا	الوافر	٢١٣
لَذَنُّ	الأرنبُ	الكامل	١٣٧
وقد عاد	العذبُ	الطويل	١٧٧
هذا	ذيبُ	البسيط	٣١٠
تُضغى	ثيبُ	البسيط	٣١٩
فقلت	حسيها	الطويل	٢٩٤
أمرتكَ	نَشَبُ	البسيط	١٤٠
فلما	مشطبُ	الطويل	٢٢٥
يكيكُ	للعجب	البسيط	٢٩٧
	«التاء»		
ألا رجلاً	تبيتُ	الوافر	١٣٢
وكنْتُ	فشلتُ	الطويل	٢٥٦
	«الجيم»		
ولا أقيم	الخمجا	البسيط	١١٨
متى	تأججا	الطويل	٣١٤-٢٦١
به عُدْتُ	يشحج	الطويل	٢٩٤
	«الحاء»		
أنحاك	سلاح	الطويل	٢٣٠
	«الدال»		
فما كعب	الجوادا	الوافر	٢٩٠

صدر البيت	عجزه	بحره	الصفحة
ترفع	تَقْدِ	البسيط	٣١٩
ألم يأتيك	زياد	الوافر	٧٠-٢٠٥
ثم نادى	يزيد	الخفيف	٧٠
قالت	فَقْدِ	البسيط	١٠٣
أمست	لُبْدِ	البسيط	١٠٩
ولا أرى	أحد	البسيط	١٩٢
نهل	الأسود	الكامل	٢٥٥
من كل	الموصد	الكامل	٢٥٥
من كل	الموصد	الكامل	٢٥٥
يا ابن أمتي	كنود	الخفيف	٢٩٥
متى	مُوقِدِ	الطويل	٣١٤
ولست	أَزْفِدِ	الطويل	٣١٨
«الراء»			
بحسبك	مضَرَّ	المقارب	٢٠٦
وقد راينى	بَشَرَّ	المقارب	٢٩٤
حراجيج	قفرا	الطويل	١٠٩
وإذا ما نشاء	مدعورا	الخفيف	٣٢٠
فأصبحوا	بَشَرَّ	البسيط	١١٣
تُبَكِّي	أَقْدَرُ	الطويل	١٥١-١٤٤
فإن تكن	وأظهر	الطويل	١٥١
نَحْلُ	الْقَدَرُ	البسيط	٢٣٢
بهايل	المتخير	الطويل	٢٦٦
ألم تسمعى	هدير	الطويل	٣٠٢
وانى	ناظر	الطويل	٣١٠
فأصبحت	شاجر	الطويل	٣١٧
ألا طعان	التنانير	البسيط	١٣١
لمن الديار	دهر	الكامل	٢١٧
ما زِلْتُ	عَمَّار	البسيط	٢٨٩

صدر البيت	عجزه	بحره	الصفحة
	«السين»		
آليث	السوس	البسيط	١٣٨
إذ ما أتيت	المجلس	الكامل	٣١٨
يا مَرزُ	بيأس	الكامل	٣٠١
	«العين»		
وخير	اتباعا	الواقر	١٨٤
غدت	وترفعا	الطويل	٢٠٩
منا الذي	الزعازع	الكامل	١٤٠
فواعجبي	مجاشع	الطويل	٢٢٣
هجوت	تدع	البسيط	٧٠
تكنفني	المطاع	الواقر	٢٩٧
	«الفاء»		
نحن	مختلف	المنسرح	٢٨٠
	«القاف»		
فجئنا	وترتقى	الطويل	٢١٠
أين تضرب	للتلاقى	الخفيف	٣١٧
	«الكاف»		
يا حارٍ	ملك	البسيط	٢٩٩
	«اللام»		
لمية	خلل	الواقر	١١٤
فقلت	قَبْلُ	البسيط	٢٠٨
أنتهون	والقتل	الطويل	٢١٠
قالت	يا رجل	البسيط	٢٨٢
إن ييخلوا	لا يحفلوا	الكامل	٣١٤
يغدوا	لم يفعلوا	الكامل	٣١٤
ويوم	نوافلة	الطويل	١٥٣
هُمُ جمعوا	تقاتل	الطويل	١٣٦

صدر البيت	عجزه	بحره	الصفحة
نصحت	وسائلي	الطويل	١٣٦
وتعطو	إسحلي	الطويل	١٣٩
فلما	عقنقل	الطويل	٢٦٧
ألا ما لهذا	يفعل	الطويل	٣١٨
لما تمكّن	يميل	البسيط	٣١٨
رشم دار	جللة	الخفيف	٢١٤
«الميم»			
وأغفر	تكرما	الطويل	١٧٥-١٧٣
وريشي	لما	الوافر	٢١٢
رأى	أغاما	الوافر	٢١٣
ذاك	وامسلمه	المتسرح	٢٧٤
إن الخليفة	الخواتيم	البسيط	٢٣٣
وإن أناه	حرم	البسيط	٣٠٩
إذا لم	يشعجم	الطويل	٣١٩
حاشا	والشتم	السريع	١٩١
أيا ظبية	سالم	الطويل	٣٠٢
أزئد	فخاصم	الطويل	٣٠٢
ومن لا يزل	يُشام	الطويل	٣١٤
ومن يجعل	يُشتم	الطويل	٣١٧
«التون»			
يا حبذا	كانا	البسيط	٨٨
وحبذا	أحيانا	البسيط	٨٨
وكل أخ	الفرقدان	الوافر	١٩٠
بواد يمان	والشبهان	الطويل	٢٠٥
سريت	بأرسان	الطويل	٢٢٤
وحظ	دوني	البسيط	٢٣٣
رمانى	رمانى	الطويل	٢٨٠

صدر البيت	عجزه	بحره	الصفحة
فمَلَّتْنا بدا لى عميره هيا راكبا	«البناء» والنبي جائيا ناهيا تلاقيا	المتقارب الطويل الطويل الطويل	٢٦٦ ٢٢٨ ٨٣ ٣٠٢
«أجزاء الأبيات» لدوا للموت واثبوا للخراب يا تَيْم تَيْم عدى وعلا الخيل دماء كالشقر		الوافر البسيط الرمل	٢٠٧ ٢٩٥ ٢٠٩

خامسنا - الـرجز

- إذا العجوز غضبت فطَلَّقِي ٧٠
- ولا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلِكِي ٧٠
- إن على الله أن تبايعا ٢٦٢
- تؤخذ كَرَمًا أو تجيء طائعا ٢٦٢
- باسم الذي في كل سورة سِئمة ٤٩
- بل جوز تيهاء كظهر الحَجَفَت ٢١٣
- لا هيثم الليلة للمطى ١٣٠-١٢٦
- لواحق الأقارب فيها كالمق ٢١١
- وبلدة ليس بها أنيس ١٩٨
- وقد تطويت انطواء الحضب ١٨٤
- وما ألومُ البيضُ ألا تسخرا ٢٧٢
- يا بنة عما لا تلومي واهجعي ٢٩٦-٢٨٣
- يا أقرع بن حابس يا أقرع ٣١٠
- إنك إن يصرع أخوك تصرع ٣١٠
- يا مرحباه بحمار عفرا ٢٩٣
- يا مرحباه بحمار ناجية ٢٩٣

سلسلة - الأعلام

- ابن السراج = انظر: أبو بكر بن السراج
ابن الطثرية: ٢٠٨
أبو إسحاق (الزجاج): ١٨٧
أبو بكر بن السراج: ٤١-٤٣-١٠٦-١٩٩-٢٨٥
أبو الحسن بن الوراق: ١١٥-٣٠٧
أبو زيد: ١٩٢-٢١٢-٢٩٤
أبو سعيد السيرافي: ٣٠٧
أبو العباس المبرد: ٥٩-٨٦-٩٦-١٣٨-١٥٧-١٨٧-١٩٢-٢١٣-٢٥٣-٢٧٩-٢٩٩
أبو عبيدة: ٢٥٧
أبو علي الفارسي: ٣٩
أبو عمر الجرمي: ٥٦-٥٨-١٣٨-٣٠٠
أبو النجم: ٢٩٦
أبو هريرة: ٢٧٥
أحمد بن يحيى (ثعلب): ١٧٧
الأخنف بن قيس: ٣٤
الأخفش (أبو الحسن): ٥٦-٥٨-٩١-١٠١-١٩٦-٢٠٦-٢٨٨
الأصمعي: ٢٩٨
الأعشى: ٢١٠
امرؤ القيس: ١٣٩-٢٢٤-٢٢٥
جرير: ٨٧-٢٣٢-٢٩٠
حاتم: ١٧٥
حسان: ١٣١-٢٦٦
حصين بن الققاع: ٣٠٩
الخطبة: ٣١٤
الخليل: ٣٤-٧٣-٧٧-١٣٢-٢١١-٢٤١-٢٥٨-٢٩٠-٢٩٦-٢٩٨-٣١٢-٣١٦

ذو الرمة: ٣١٩-٣١٠-٣٠٢-١٠٩

رؤية: ٢١١-١١٨٤

الربيع بن ضبع الفزاري: ١٦٩

زهير (بن أبي سلمى): ٣١٧-٣٠٩-٢٩٩-٢٢٨-٢١٧

سيبويه: ٧٨-٧٧-٦٣-٥٩-٥٨-٥٧-٥٦-٥٥-٥٣-٤٦-٤٥-٤٤-٣٩-٣٨

-١٨٢-١٧٢-١٥٩-١٥٦-١٣٨-١٣٧-١٣٥-١١٣-١٠١-٩٦-٩١-٩٠-٨٦

-٢٨٤-٢٨٠-٢٧٩-٢٦٧-٢٦٠-٢٥٩-٢٤٥-٢١٥-٢١٢-١٩١-١٨٨-١٨٦

٣٢٠-٣١٧-٣١٦-٢٩٩-٢٩٦-٢٨٨

طرفة: ٢٠٩

عال بن علي: ٣٤

عبد الله بن الزبير: ١١٩

عبد يغوث: ٣٠٢

عبيد الله بن أحمد الفزاري (صاحب المتن المشروح): ٣٥

عثمان: ٢٧٥

عروة بن أذينة: ٢٣٣

علي بن عبيد الله الفزاري (ابن صاحب المتن المشروح): ٣٤

علي بن عيسى الربيعي: ٤٤-٤٢-٣٩

عمرو بن معديكروب: ١٩٠-١٤٠

الفراء: ٣٠٠-٢٥٨-٢٨٨-١٨٠-١٣٥-١١٥-٥٧

الفرزدق: ٣١٩-٣٠١-٢٨٩-٢٢٣-١٤٠-١١٣

القطامي: ١٨٣

قطرب: ٥٨-٥٦

قيس بن خريح: ١٥١-١٤٤

كثير: ٢٥٦

الكسائي: ٢٦٠-١٩١-١٨٨

الليث بن مظفر: ١٩٩

المازني: ٢٩٣-٢٨٩-١٧١

التمس: ١٣٨

المجنون: ٢٩٤

النايعة (الذياني): ١٠٨-١٣٦-١٩٢

نصر بن عال (ابن ابن عبيد الله الفزاري، صاحب المتن المشروح): ٢٤

النمر بن تولب: ٢٧٥

هشام: ١٣٥

يونس: ١٢٨-١٣٢-٢٤٠

سابعاً - أسماء الكتب

الإكسير: ١٨٨

النواذر: ٢٩٤

ثامناً - القبائل والجماعات

أصحاب التصريف: ٢٩٤

أصحابنا: ٨٧-١٢٠

أهل البصرة (البصريون): ٤٨-١٨٨-٢٦٠-٢٧٦

أهل الحجاز: ١١٢-١١٣

أهل الكوفة (الكوفيون): ٤٨-٨٧-٩٧-١٠٨-١٢١-١٢٢-١٤٨-٢٢٨-٢٥٩-

٢٧٦-٢٩٣

أهل المدينة: ١٢٢

بعضهم: ٤٨-٨٨-٩٦-٢٢٤

بنو تميم: ١١٢-١١٣

جماعة من الكوفيين: ٥٧

الجمهور من النحويين: ١٠٦-١٠٧-١٧٩-١٨٧-١٩١-٢١٣-٢٢٥-٢٥٣-٢٦٩-

٢٨٩

جمهور البصريين: ٢٥٧

القرّاء: ١٥٠-٢٩٣

النحويون: انظر: الجمهور من النحويين.

مراجع التحقيق والتحقيق

- الاستغناء في أحكام الاستثناء - أحمد بن إدريس القرافي - تحقيق محمد عبد القادر - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٦م.
- أسرار العربية - كمال الدين الأنباري - تحقيق محمد بهجة البيطار - مطبعة الترقى - دمشق ١٩٥٧م.
- الأشباه والنظائر - جلال الدين السيوطي - تحقيق طه عبد الرؤوف - مكتبة الكليات الأزهرية - مصر ١٩٧٥م.
- إصلاح المنطق - ابن السكيت - تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون - دار المعارف - مصر - الطبعة الثالثة.
- الأصول في النحو - ابن السراج - تحقيق الدكتور عبد الحسين القتلي - مؤسسة الرسالة - بيروت ١٩٨٥م.
- إعراب القرآن - أبو جعفر النحاس - تحقيق الدكتور زهير زاهد - عالم الكتب - الطبعة الثانية ١٩٨٥م.
- الأغاني - أبو الفرج الأصفهاني - دار الكتب المصرية.
- الاقتصاب في شرح أدب الكتاب - البطليوسي - دار الجيل - بيروت ١٩٧٣م.
- الأمالي الشجرية - ابن الشجري - دار المعرفة - بيروت.
- الجنى الداني في حروف المعاني - المرادي - تحقيق طه محسن - مؤسسة الكتب للطباعة والنشر - بغداد ١٩٧٦م.
- الحجة في القراءات السبع - ابن خالويه - تحقيق الدكتور عبد العالم سالم مكرم - دار الشروق - القاهرة ١٩٧٩م.
- خزانة الأدب - البغدادي - مطبعة بولاق ١٢٩٩هـ.
- الخصائص - ابن جنى - تحقيق الشيخ محمد علي النجار - دار الكتب المصرية ١٣٧٦هـ.
- ديوان الأعشى - شرح الدكتور محمد حسين - القاهرة ١٩٥٠م.
- ديوان امرئ القيس - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار المعارف بمصر ١٩٥٨م.
- ديوان جرير - تحقيق نعمان طه - دار المعارف بمصر ١٩٦٩م.

- * ديوان حاتم الطائي - تحقيق دكتور عادل سليمان - مطبعة المدني بمصر.
- * ديوان حسان بن ثابت - تحقيق سيد حنفى - الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٤م.
- * ديوان الخطيئة - تحقيق نعمان طه - القاهرة ١٩٥٨م.
- * ديوان ذي الرمة - تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح - دمشق ١٩٧٢م.
- * ديوان رؤية - نشر وليم بن الورد - طبع لبيزج ١٩٣٠م.
- * ديوان زهير - دار الكتب المصرية ١٣٦٣هـ.
- * ديوان طرفة بن العبد - تحقيق الدكتور علي الجندي - القاهرة ١٣٧٨هـ.
- * ديوان العباس بن مرداس - تحقيق الدكتور يحيى الجبورى - بغداد ١٩٦٨م.
- * ديوان عروة بن الورد - المطبعة الأهلية - بيروت.
- * ديوان الفرزدق - دار صادر - بيروت، وطبعة الصاوى ١٣٥٤هـ.
- * ديوان القطامي - تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب - بيروت ١٩٦٠م.
- * ديوان كثير عزة - تحقيق الدكتور إحسان عباس - بيروت ١٩٧١م.
- * ديوان كعب بن زهير - دار الكتب المصرية ١٩٥٠م.
- * ديوان ليلى بن أبي ربيعة - تحقيق الدكتور إحسان عباس - الكويت ١٩٦٢م.
- * ديوان مجنون ليلى - تحقيق عبد الستار فراج - مكتبة مصر.
- * ديوان مسكين الدارمي - تحقيق عبد الله الجبورى وخليل العطية - بغداد ١٩٧٠م.
- * ديوان النابغة الذبياني - تحقيق الدكتور شكرى فيصل - بيروت ١٩٦٨م.
- * ديوان نصيب بن رباح - تحقيق داود سلوم - بغداد ١٩٦٨م.
- * رصف المباني في شرح حروف المعاني - الملقى - تحقيق أحمد الخراط - دمشق ١٩٧٥م.
- * الزاهر في معاني كلمات الناس للأببارى - تحقيق دكتور حاتم صالح الضامن - دار الرشيد ١٩٧٩م.
- * سر صناعة الإعراب - ابن جنى - تحقيق السقا وجماعة - مصر ١٩٥٤م، الجزء الأول.
- * سر الفصاحة - ابن سنان الخفاجى - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٢م.
- * شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد.

* شرح الأبيات المشككة الإعراب - الفارقي - تحقيق سعيد الأفغاني - مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٨م.

* شرح أدب الكاتب - الجواليقي - مكتبة القدس ١٣٥٠هـ.
* شرح الأشمونى على الألفية - مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر.
* شرح ألفية ابن مالك - ابن الناظم - نشر ناصر خسرو - طهران بإيران.
* شرح التصريح على التوضيح - خالد الأزهرى - مطبعة عيسى الحلبي بمصر.
* شرح الجمل - ابن عصفور - تحقيق دكتور صاحب أبو جناح.
* شرح الرضى على الكافية - الأستراباذى - الآستانة ١٢٧٥هـ.
* شرح شذور الذهب - ابن هشام الأنصارى - دار الفكر ببيروت.
* شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ - ابن مالك - تحقيق دكتور عدنان الدورى - مطبعة العاني - بغداد ١٣٩٧هـ.

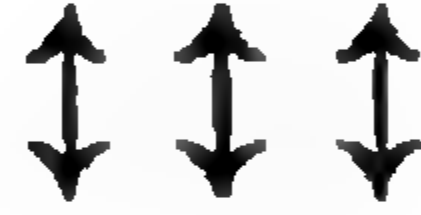
* شرح الكافية الشافية - ابن مالك - تحقيق دكتور عبد المنعم هريدي - دار المأمون للتراث - نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
* شرح المفصل - ابن يعيش - عالم الكتب - بيروت ومكتبة المتنبي بالقاهرة.
* ضرائر الشعر - ابن عصفور - تحقيق السيد إبراهيم محمد - مطبعة الأندلس ١٩٨٠م.
* العقد الفريد - ابن عبد ربه - تحقيق دكتور مفيد محمد قميحة - دار الكتب العلمية بيروت ١٩٨٣م.

* غريب الحديث - الحربي - المجلدة الخامسة - تحقيق دكتور سليمان العايد - دار المدني - نشر مركز البحث العلمي وتحقيق التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
* غريب الحديث - الخطابي - تحقيق عبد الكريم العزباوى - دار الفكر بدمشق - نشر مركز تحقيق التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
* علل النحو - أبو الحسن محمد الوراق - تحقيق محمود جاسم - مكتبة الرشد بالرياض - ١٩٩٩م.

* فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة - الأسفرايينى - تحقيق دكتور عفيف عبد الرحمن - نشر جامعة اليرموك ١٩٨١م.
* كتاب سيويه - تحقيق عبد السلام هارون - دار القلم، دار الكاتب العربي، الهيئة المصرية للكتاب.

- كتاب الجمل - الخليل بن أحمد - تحقيق دكتور فخر الدين قباوة - مؤسسة الرسالة ١٩٨٥م.
- كتاب الجمل - الزجاجي - تحقيق دكتور علي توفيق الحمد - مؤسسة الرسالة ١٩٨٤م.
- كتاب الخلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل - البطليوسي - تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي - دار الرشيد للنشر ١٩٨٠م.
- لسان العرب - ابن منظور - دار صادر بيروت.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة - القزاز القيرواني - تحقيق المنجي الكعبي - الدار التونسية ١٩٧١م.
- مجاز القرآن - أبو عبيدة معمر بن النشئ - تحقيق دكتور محمود فؤاد سزكين - القاهرة ١٩٧٠م.
- مجالس ثعلب - أحمد بن يحيى - تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف بمصر.
- المحتسب - ابن جنى - تحقيق علي النجدي ناصف وجماعة - القاهرة ١٩٦٦م.
- ١٩٦٩م.
- المختص - ابن سيده - تحقيق الشنقيطى - بولاق ١٣١٨هـ.
- المرتجل في شرح الجمل - ابن الخشاب - تحقيق علي حيدر - دمشق ١٣٩٢م.
- المسائل الخلافية في النحو - العكبرى - تحقيق دكتور عبد الفتاح سليم - مكتبة الأزهر للطباعة والنشر ١٩٨٣م.
- المساعد على تسهيل الفوائد - ابن عقيل - تحقيق دكتور محمد كامل بركات - دار المدني - نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
- المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم - العكبرى - تحقيق ياسين محمد السواس - دار الفكر بدمشق - نشر مركز تحقيق التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
- المطالع السعيدة في شرح الفريدة - السيوطى - تحقيق نبهان ياسين - بغداد ١٩٧٧م.
- معاني القرآن - الفراء - تحقيق محمد علي النجار وجماعة - المؤسسة المصرية للكتاب ١٩٨٠م.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم - محمد فؤاد عبد الباقي - مطابع الشعب ١٣٨٨هـ.

- * مغنى اللبيب - ابن هشام الأنصارى - تحقيق دكتور مازن المبارك ومحمد علي أحمد -
دار الفكر بيروت - الطبعة الخامسة ١٩٧٩م.
- * المقتصد في شرح الإيضاح - عبد القاهر الجرجاني - تحقيق دكتور كاظم بحر المرجان.
* المقتضب - المبرد - تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة - عالم الكتب بيروت.
- * المقرب - ابن عصفور - تحقيق دكتور أحمد عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبورى -
بغداد ١٩٧٢م.
- * الممتع - ابن عصفور - تحقيق دكتور فخر الدين قباوة - دار الآفاق بيروت - الطبعة
الرابعة ١٩٧٩م.
- * النكت الحسان في شرح غاية الإحسان - أبو حيان - تحقيق دكتور عبد الحسين الفتلى -
مؤسسة الرسالة ١٩٨٥م.
- * همع الهوامع - السيوطي - تحقيق دكتور عبد العال سالم مكرم - دار البحوث العلمية
بالكويت.



فهرس الموضوعات

رقم المسألة	موضوعها	الصفحة	رقم المسألة	موضوعها	الصفحة
٧	المجاشعي صاحب الشرح	١٤	٥٠	م اشتق الحرف؟	٥٠
٩	مؤلفاته	١٥	٥٠	لم أعرب الاسم المتمكن؟	٥٠
١٣	شعره	١٦	٥١	ما الفعل المضارع؟	٥١
١٥	منهجه النحوى	١٧	٥٢	لم زيد حروف (أنيت) دون غيرها؟	٥٢
٢٣	مصادر الكتاب	١٨	٥٢	لم سمى هذا الفعل مضارعاً؟	٥٢
٢٥	نسخة الكتاب	١٩	٥٣	لم لم يدخل الجزم في الأسماء؟	٥٣
٢٥	الداعى إلى تأليفه	٢٠	٥٤	لم لم يدخل الجر في الأفعال؟	٥٤
٢٦	إخراج الكتاب	٢١	٥٤	لم كان تغيير أواخر الأسماء بالحروف؟	٥٤
٢٩	الفزارى صاحب المتن المشروح	٢٢		لم خصت الأسماء الستة بالإعراب	
٣١	مقدمة الشارح		٥٥	بالحروف؟	٥٥
٣٦	(باب ما الكلام، مجملًا ومفصلاً)	٢٣		ما هذه الحروف التي في أواخر هذه	
	مسائل هذا الباب		٥٥	الأسماء؟	٥٥
٣٨	ما الكلام؟	٢٤	٥٨	لم كان المتنى بالأكف؟	٥٨
٣٩	مخرج كلام المصنف: الكلام ثلاثة	٢٥	٥٨	ما الأكف والياء في التنية؟	٥٨
٤٠	وجه انحصار الكلام في الثلاثة	٢٦	٥٨	لم جىء بالنون في التنية؟	٥٨
٤	لم قُدم الاسم على الفعل،	٢٧	٥٩	لم حركت النون المتنى؟ ولم كسرت؟	٥٩
	والفعل على الحرف؟	٢٨	٦٠	لم جعل الجمع الصحيح بالواو والياء؟	٦٠
٥	ما حد الاسم؟	٢٩		لم سقطت النون من التنية والجمع	
٦	ما خواص الاسم؟	٤١	٦١	مع الإضافة؟	٦١
٧	ما حد الفعل؟	٤٢	٦٢	لم جعل نصب جمع المؤنث كجره؟	٦٢
٨	ما خواص الفعل؟	٤٣	٦٣	ما نظير الياء من مسلمين في مسلمات؟	٦٣
٩	ما حد الحرف؟	٤٥	٦٣	ما حكم المؤنث إذا جمع جمع السلامة؟	٦٣
١٠	ما خواص الحرف؟	٤٥	٦٥	بكم من شىء يختص هذا الجمع؟	٦٥
١١	م اشتق الاسم؟	٤٧	٦٦	ما الفرق بين مسلمات وآيات؟	٦٦
١٢	ما وزن الاسم؟	٤٨		لم لم يدخل الجر والتوين فيما	
١٣	م اشتق الفعل؟	٤٩	٦٦	لا ينصرف؟	٦٦

رقم المسألة	موضوعها	الصفحة	رقم المسألة	موضوعها	الصفحة
٣٦	لم لم يدخل المقصور الإعراب؟	٦٧	٥٧	قيم تعمل جبذا؟	٩٧
٣٧	على كم قسم تنقسم ألف المقصور؟	٦٧		(باب ما لم يُسم فاعله)	٩٩
٣٨	ما حكم قاضي وعَم؟	٦٨		مسائل هذا الباب	
٣٩	ما حكم يغزو ويرمى ويرضى؟	٦٩	٥٨	لم ضم أول الفعل الذي لم يسم فاعله؟	٨٩
	(باب جملة الإعراب)	٧١	٥٩	لم كسر أول قبل ويبيع؟	٩٠
	مسائل هذا الباب		٦٠	لم رفع المفعول الذي لم يسم فاعله؟	٩٠
٤٠	المذكور في الباب هنا، قسمة أم عدة؟	٧٣	٦١	ما الوجه في قولهم: أعطى زيد درهما؟	٩٠
٤١	قوله «النصب من اثني عشر وجهًا»		٦٢	لم ارتفع درهم في: دُفِعَ إلى زيد درهم؟	٩٢
	قسمة أم عدة؟	٧٤	٦٣	كم من وجه يجوز في: سير يزيد	
٤٢	من كم وجه الجر؟	٧٦		يومان فرسخين سير شديد؟	٩٣
٤٣	ما معنى رفع المضارع بالزوائد الأربع؟	٧٧		باب الابتداء والخبر	٩٥
٤٤	ما أصل نواصب المضارع؟	٧٧	٦٤	ما الرفع للمبتدأ؟	٩٥
٤٥	ما الأصل في جوازم المضارع؟	٧٨	٦٥	لم رفع المبتدأ؟	٩٦
٤٦	ما ترتيب التوابع؟	٧٨	٦٦	بم ارتفع الخبر؟	٩٦
٤٧	ما الذي لا ينصرف على كل		٦٧	لم رفع الخبر؟	٩٧
	حال؟ وما الذي لا ينصرف في		٦٨	على كم من وجه يكون الخبر؟	٩٨
	المعرفة وينصرف في النكرة؟	٧٩	٦٩	بكم من شيء يخبر عن المبتدأ؟	٩٨
	(باب الفاعل)	٨٠	٧٠	على كم وجه يكون خبر المبتدأ في	
	مسائل هذا الباب			التقديم والتأخير؟	١٠٠
٤٨	بم ارتفع الفاعل؟	٨١	٧١	علام ينصب «متكأ» في: أكلت متكأ؟	١٠٢
٤٩	لم اختير له الرفع؟	٨٢	٧٢	ما الحروف التي يرتفع ما بعدها بالابتداء؟	
٥٠	على كم من وجه يكون الفاعل؟	٨٢		(باب كان وأصبح..)	١٠٢
٥١	على كم من وجه تكون الأفعال			مسائل هذا الباب	
	في اللزوم والتعدي؟	٨٣	٧٣	كم كان وأخواتها؟	١٠٥
٥٢	ما الأصل في نعم ونس؟		٧٤	لم رفعت ونصبت وليست أفعالاً حقيقية؟	١٠٥
	وكم من لغة فيهما؟	٨٤	٧٥	كم من وجه يجوز في تقديم هذه	
٥٣	ما حكم نعم ونس؟	٨٥		الأفعال وتوسيطها وتأخيرها؟	١٠٧
٥٤	لم اختصا بالألف واللام على		٧٦	كيف جاز وقوع الفعل الماضي	
	طريق الجنس؟	٨٦		خبراً عن كان؟	١٠٨
٥٥	بم ارتفع المقصود بالمدح واللم بعدهما؟	٨٦	٧٧	لم لم يغير النفي والاستفهام الكلام	
٥٦	ما الأصل في جبذا؟	٨٧		عن حاله؟	١٠٩

رقم المسألة	موضوعها	الصفحة	رقم المسألة	موضوعها	الصفحة
٧٨	لم جاز أن تدخل إلا على خبر ما كان دون ما زال وأخواتها؟ (باب ما)	١٠٩	٩٦	لم لم يجوز أن تفصل بين لا وبين ما بنيت معه؟	١٢٩
٧٩	ما عمل ما؟	١١١	٩٧	ما حكم الصفة والموصوف إذا وقعا بعد لا؟	١٢٩
٨٠	كم مسائل ما؟	١١٢	٩٨	ما حكم المعرفة إذا وقعت بعد لا؟	١٣٠
٨١	لم زيدت الباء في خبر ما؟	١١٢	٩٩	ما حكم لا إذا دخلت عليها الهمزة؟	١٣١
٨٢	لم لم يجوز دخول الباء على خبر ما المقدم، ودخلت على خبر ليس (باب إن)	١١٤		باب (المفعول به)	١٣٣
	مسائل هذا الباب			مسائل هذا الباب	
٨٣	لم عملت هذه الحروف؟	١١٥	١٠٠	لم قيد للمفعول به بالباء وأطلق المصنوع؟	١٣٤
٨٤	لم قدم منصوبها على مرفوعها؟	١١٦	١٠١	لم نصب المفعول؟	١٣٤
٨٥	ما معنى هذه الحروف؟		١٠٢	ما العامل في المفعول؟	١٣٥
٨٦	لم جاز تقديم خبرها على اسمها إذا كان ظرفاً؟	١١٧	١٠٣	ما قسمة الفعل في التعدى؟	١٣٦
٨٧	لم دخلت اللام على خبر إن من بين سائر أخواتها؟	١١٨	١٠٤	لم جاز تقديم المفعول وتأخيره وتوسيطه؟	١٤١
٨٨	ما حكم هذه الحروف إذا زيدت عليها ما؟			(باب ما شبه بالمفعول به)	١٤٢
٨٩	ما حكم تخفيف هذه الأدوات؟ (باب كسر إن)	١٢٠		(باب أفعال الهواجس)	١٤٣
٩٠	ما الأصل في كسر إن؟			مسائل هذا الباب	
٩١	ما حكم إن بعد القسم؟	١٢٠	١٠٥	كم أصل هذه الأفعال؟	١٤٥
٩٢	أي الأفعال تلقى مع دخول اللام؟ (باب لا)		١٠٦	لم نصبت هذه الأفعال مفعولين؟	١٤٥
	مسائل هذا الباب		١٠٧	لم جاز في هذا الباب التقديم والتوسط؟	١٤٦
٩٣	ما الفرق بين لا إذا ارتفع ما بعدها وبينها إذا انتصب ما بعدها؟	١٢١	١٠٨	لم امتنع إلغاء الظن إذا تقدم؟	١٤٦
٩٤	ما عمل لا؟	١٢١	١٠٩	ما الوجه إذا توسطت أو تأخرت؟	١٤٦
٩٥	لم جاز حذف الخبر مع لا؟	١٢٣	١١٠	ما حكم الهاء إذا اشتغل الفعل بها وهو متوسط؟	١٤٧
		١٢٣		ما حكم الفعل إذا اشتغل بالهاء وهو متقدم؟	١٤٨
		١٢٤	١١١	ما حكم الفعل إذا اشتغل بالهاء وهو متقدم؟	١٤٨
		١٢٦	١١٢	ما حكم الفصل الذي يسميه الكوفيون العماد؟	١٤٨
			١١٣	لم دخل الفصل الكلام؟	١٤٩
		١٢٧	١١٤	ما الضمائر التي يجوز أن تكون فصلاً؟	١٤٩
		١٢٨	١١٥	كم مواضع الفصل؟	١٥٠

رقم المسألة	موضوعها	الصفحة	رقم المسألة	موضوعها	الصفحة
١٥٢	(باب المفعول فيه) مسائل هذا الباب	١٥٢	١٦٧	(باب التمييز) مسائل هذا الباب	١٦٧
١١٦	ما معنى الظرف؟	١٥٣	١٣١	ما التمييز؟	١٦٧
١١٧	ما يصلح أن يكون ظرفاً زمانياً	١٥٣	١٣٢	على كم وجه ينقسم التمييز؟	١٦٨
١١٨	ما حكم سحر؟	١٥٤	١٣٣	لم نصب التمييز؟	١٧١
١١٩	ما حكم غدوة وبكرة؟	١٥٥	١٣٤	لم كان الاسم المميز نكرة؟	١٧١
١٢٠	لم جاز أن يكون ظرف الزمان		١٣٥	هل يجوز تقديم المميز على المميز؟	١٧١
	حديثاً عن المبتدأ إذا كان مصلواً	١٥٥		(باب المفعول له) مسائل هذا الباب	١٧٣
١٢١	لم جاز النصب والرفع في: اليوم الجمعة؟	١٥٦	١٣٦	لم دخل المفعول له الكلام؟	١٧٣
	(باب ظرف المكان) مسائل هذا الباب	١٥٨	١٣٧	لم جاز حذف اللام من المفعول له،	
١٢٢	لم كان تعدى الفعل إلى الزمان			ولم يجر حذف الواو من المفعول معه؟	١٧٤
	أقوى من تعديه إلى المكان؟	١٥٩	١٣٨	لم لم يجر أن يكون المفعول له غير	
١٢٣	ما الفرق بين ظروف الزمان			مصلواً؟	١٧٤
	وظروف المكان؟	١٥٩	١٣٩	أين الشاهد في قول حاتم: «وأغفر	
١٢٤	كم من وجه يجوز في: هو			عوراء الكريم....؟»	١٧٥
	قريباً منك؟	١٦٠		(باب المصدر المؤكد للفعل وهو	
١٢٥	لم دخل (قريب) في ظروف المكان			من لفظه)	١٧٦
	دون ظروف الزمان؟	١٦١	١٤٠	مسائل هذا الباب	
	(باب الحال) مسائل هذا الباب	١٦٢	١٤١	ما المصدر؟	١٧٧
١٢٦	ما أصل الحال؟	١٦٣		لم زعمتم أن يكون الفعل مشتقاً من	
١٢٧	ما صفة الحال؟	١٦٣		المصدر، وما أنكرتم أن يكون المصدر	
١٢٨	لم شبهت الحال بالتمييز؟	١٦٤	١٤٢	مشتقاً من الفعل؟	١٧٨
١٢٩	لم لم يجر أن يكون العامل في			لكم من معنى يدخل المصدر في الكلام؟	١٨٠
	الحال إلا فعلاً أو معنى فعل؟	١٦٥	١٤٣	لم جاز تقديم المصدر وتوسيطه وتأخيرها؟	١٨١
١٣٠	هل يجوز أن يكون الظرف الناقص		١٤٤	لم جاز حذف المصدر وإقامة نعت	
	خبراً يقع بعده الحال؟	١٦٦		مقامه؟	١٨٢
			١٤٥	لم جاز حمل المصدر على غير لفظ فعله؟	١٨٢
			١٤٦	على كم من وجه ينقسم هذا القبيل؟	١٨٣

رقم المسألة	موضوعها	رقم المسألة	موضوعها	رقم المسألة
٢٠٧	كم من موضع لعن؟	١٦٧	١٨٥	(باب المفعول دونه وهو الاستثناء)
٢٠٨	كم من موضع لعلى؟	١٦٨		مسائل هذا الباب
٢٠٩	كم من موضع للكاف؟	١٦٩	١٨٦	١٤٧ لم نصب المستثنى؟
٢١١	كم موضع لمع؟	١٧٠	١٨٦	١٤٨ ما العامل في المستثنى؟
٢١٢	ما الواو في قوله: والله؟	١٧١		١٤٩ إذا كان في صدر الكلام نفى فيما
	ما الجار للاسم الذي بعد الواو إذا	١٧٢	١٨٩	يجوز فيما بعد إلا من الإعراب؟
٢١٣	كانت بمعنى رُب؟		١٩٠	١٥٠ ما حكم غير في الاستثناء؟
٢١٤	ما حكم التاء؟ وما أصلها؟	١٧٣		١٥١ ما حكم قولهم: ما خلا وما علا
٢١٥	ما حكم حاشا وعدا وخلا؟	١٧٤	١٩١	وليس ولا يكون؟
٢١٦	(باب متد ومتد)		١٩١	١٥٢ ما حكم حاشا وخلا؟
	مسائل هذا الباب		١٩٣	١٥٣ ما حكم إلا أن يكون؟
٢١٦	ما مد ومتد؟	١٧٥	١٩٤	١٥٤ ما حكم لا سيما في الاستثناء؟
٢١٧	ما الاختيار في مذ ومتد؟	١٧٦	١٩٥	(باب المفعول معه)
٢١٨	لم أسكنت مذ وضمت متد؟	١٧٧		مسائل هذا الباب
٢١٩	ما حكم مذ إذا لقيها ساكن؟	١٧٨	١٩٥	١٥٥ ما العامل في المفعول معه؟
	إذا رفع ما بعد مذ ومتد، ما يكون	١٧٩	١٩٥	١٥٦ لم لا تجزواو مع كما جرت ولو القسم؟
٢٢٠	موضعهما من الإعراب؟			١٥٧ ما الفرق بين الواو التي بمعنى مع
٢٢١	(باب حتى)		١٩٧	والتي بمعنى العطف؟
	مسائل هذا الباب			١٥٨ لم جاز أن تقدر (ما زلت وزيدا)
٢٢١	ما حتى؟	١٨٠	١٩٧	مرة بالباء، ومرة بجمع؟
٢٢٢	كم من موضع لحتى؟	١٨١	١٩٨	(باب حروف الجر)
٢٢٤	ما الفرق بين حتى وإلى؟	١٨٢		مسائل هذا الباب
٢٢٥	(باب الإضافة)		١٩٩	١٥٩ لم عملت هذه الحروف؟
	مسائل هذا الباب		٢٠٠	١٦٠ لم عملت الجر خاصة؟
٢٢٥	ما أصل الإضافة؟	١٨٣	٢٠٠	١٦١ كم من موضع لمن؟
٢٢٥	ما حكم المضاف؟	١٨٤	٢٠١	١٦٢ كم من موضع لإلى؟
٢٢٦	على كم من وجه تنقسم الإضافة؟	١٨٥	٢٠٢	١٦٣ ما معنى في؟
٢٣٠	(باب التوابع)		٢٠٣	١٦٤ ما معنى رُب؟
	مسائل هذا الباب		٢٠٤	١٦٥ كم للباء من موضع؟
٢٣١	ما التوابع؟	١٨٦	٢٠٦	١٦٦ كم من موضع للام الجر؟

رقم المسألة	موضوعها	الصفحة	رقم المسألة	موضوعها	الصفحة
١٨٧	على كم من وجه يكون التكرير؟	٢٣٢	٢٠٧	ما الدليل على أن البدل والمبدل منه من جملتين؟	٢٥٤
١٨٨	هل يجوز أن تكرر الحروف للتوكيد؟	٢٣٣	٢٠٨	علام يجر «رجل» في قولنا: مررت بزيد رجل صالح؟	٢٥٥
	(باب التوكيد)	٢٣٥	٢٠٩	ما يجوز في قوله: «وانك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله...؟»	٢٥٦
١٨٩	لم دخل التوكيد الكلام؟	٢٣٦	٢١٠	ما يجوز في قوله تعالى: ﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه...﴾؟	٢٥٧
١٩٠	على كم من وجه يكون التوكيد؟	٢٣٦	٢١١	هل يجوز: شلب زيد ثوبه - بالنصب؟	٢٥٨
١٩١	كيف ترتيب هذه الألفاظ؟	٢٣٦	٢١٢	على كم من وجه يجوز: ضربت زيد رأسه؟	٢٦٠
١٩٢	لم خصت المعرفة بالتوكيد دون النكرة؟	٢٣٨	٢١٣	هل يجوز أن يبدل الفعل من الفعل؟	٢٦١
١٩٣	هل يجوز أن يعطف بعض التوكيد على بعض؟	٢٣٨	٢١٤	لم جاز بدل الغلط في الكلام، ولم يجر في القرآن ولا في الشعر؟	٢٦٢
١٩٤	بم تعرف أجمع؟	٢٣٩	٢٤١	(باب النسق)	٢٦٣
١٩٥	ما حكم ثلاثتهم وأربعتهم وخمستهم؟	٢٣٩	٢٤٢	مسائل هذا الباب	
١٩٦	ما يجوز في: مررت به وحده؟	٢٤٠	٢٤٣	لم دخل النعت الكلام؟	١٩٨
١٩٧	هل يجوز تثنيته وجمعه وتأنيثه؟	٢٤١		لم لا نعت النكرة بالمعرفة والمعرفة بالنكرة؟	١٩٩
	(باب النعت)	٢٤٢	٢٤٤	ما المعرفة وما النكرة؟	٢٠٠
	مسائل هذا الباب		٢٤٤	كيف أحكام المعارف في النعت؟	٢٠١
١٩٨	لم دخل النعت الكلام؟	٢٤٣	٢٤٥	بكم من شيء توصف النكرة؟	٢٠٢
١٩٩	لم لا نعت النكرة بالمعرفة والمعرفة بالنكرة؟		٢٤٧	(باب عطف البيان)	
٢٠٠	ما المعرفة وما النكرة؟	٢٤٤	٢٤٨	مسائل هذا الباب	
٢٠١	كيف أحكام المعارف في النعت؟	٢٤٥	٢٤٨	ما عطف البيان؟	٢٠٣
٢٠٢	بكم من شيء توصف النكرة؟	٢٤٧	٢٤٩	ما الفرق بين عطف البيان والنعت؟	٢٠٤
	(باب عطف البيان)		٢٥٠	ما الفرق بين عطف البيان والبدل؟	٢٠٥
	مسائل هذا الباب		٢٥١	(باب البدل)	
٢٠٣	ما عطف البيان؟	٢٤٨	٢٥١	مسائل هذا الباب	
٢٠٤	ما الفرق بين عطف البيان والنعت؟	٢٤٩	٢٥٣	ما البدل؟	٢٠٦
٢٠٥	ما الفرق بين عطف البيان والبدل؟	٢٥٠			
	(باب البدل)				
	مسائل هذا الباب				
٢٠٦	ما البدل؟	٢٥٣			
٢٠٧	ما الدليل على أن البدل والمبدل منه من جملتين؟	٢٥٤			
٢٠٨	علام يجر «رجل» في قولنا: مررت بزيد رجل صالح؟	٢٥٥			
٢٠٩	ما يجوز في قوله: «وانك لتهدى إلى صراط مستقيم صراط الله...؟»	٢٥٦			
٢١٠	ما يجوز في قوله تعالى: ﴿يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه...﴾؟	٢٥٧			
٢١١	هل يجوز: شلب زيد ثوبه - بالنصب؟	٢٥٨			
٢١٢	على كم من وجه يجوز: ضربت زيد رأسه؟	٢٦٠			
٢١٣	هل يجوز أن يبدل الفعل من الفعل؟	٢٦١			
٢١٤	لم جاز بدل الغلط في الكلام، ولم يجر في القرآن ولا في الشعر؟	٢٦٢			
٢١٥	(باب النسق)	٢٦٣			
٢١٦	مسائل هذا الباب				
٢١٧	ما المواخاة بين حروف العطف؟ وما ترتيبها؟	٢٦٤			
٢١٨	كم للواو من موضع؟	٢٦٥			
٢١٩	كم من موضع للفاء؟	٢٦٨			
٢٢٠	كم من موضع لثم؟	٢٦٩			
٢٢١	كم لأو من موضع؟	٢٧٠			
٢٢٢	كم من موضع للا؟	٢٧١			
٢٢٣	كم من موضع لأم؟	٢٧٣			
٢٢٤	كم من موضع لب؟	٢٧٥			
٢٢٥	كم من موضع للكن؟	٢٧٦			
٢٢٦	كم من موضع لإمّا؟	٢٧٧			
٢٢٧	ما حكم حتى؟	٢٧٩			
٢٢٨	علام يجوز زيد وعمرو قائم؟	٢٧٩			

رقم المسألة	موضوعها	الصفحة	رقم المسألة	موضوعها	الصفحة
٢٨٢	(باب النداء)	٢٨٢	٢٤٥	كم حروف النداء؟	٣٠١
٢٨٤	مسائل هذا الباب	٢٨٤	٢٤٦	باب الإغراء	٣٠٣
٢٨٦	ما المنادى؟	٢٨٦	٢٤٧	(باب الجزاء)	٣٠٤
٢٨٦	إذا كان المنادى مفعولاً فلم يغير	٢٨٦	٢٤٨	مسائل هذا الباب	٣٠٧
٢٨٦	المفرد المعرفة؟	٢٨٦	٢٤٩	لم جزم الفعل في الشرط؟	٣٠٧
٢٨٦	لم خصوه بالضم؟	٢٨٦	٢٥٠	لم لم يؤثر حرف الشرط في لفظ	٣٠٨
٢٨٧	على كم من قسم ينقسم المنادى؟	٢٨٧	٢٥١	الماضي؟	٣٠٨
٢٨٩	ما حكم النعت مع العرب والمبني؟	٢٨٩	٢٥٢	ما الاختيار في الشرط والجزاء من	٣٠٨
٢٩٠	لم جاز: يا هذا الرجل بالرفع والنصب؟	٢٩٠	٢٥٣	الأفعال؟	٣٠٨
٢٩١	ما حكم: يا أيها الرجل زيد؟	٢٩١	٢٥٤	علام يجوز أن يكون الثاني مرفوعاً؟	٣٠٩
٢٩١	ما حكم المعطوف والمعطوف عليه	٢٩١	٢٥٥	لم وجب أن يرتفع الفعل في جواب	٣٠٩
٢٩١	إذا قلنا: يا زيد وعمرو، ويا زيد	٢٩١	٢٥٥	الشرط بعد الفاء؟	٣١٠
٢٩١	وعبد الله، ويا عبد الله وزيد؟	٢٩١	٢٥٥	لم خصت الفاء بذلك؟	٣١١
٢٩٢	كم من وجه في قولنا: يا غلام؟	٢٩٢	٢٥٥	لم جاز الجواب إذا في قوله تعالى:	٣١١
٢٩٢	علام يجوز إثبات الهاء وضمتها	٢٩٢	٢٥٥	﴿وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم	٣١١
٢٩٣	أو كسرهما في نحو: يا غلاماه؟	٢٩٣	٢٥٥	إذا هم يقتطون﴾؟	٣١١
٢٩٤	كم من لغة للعرب في: يا ثن أم،	٢٩٤	٢٥٥	كم يجوز في قولنا: إن تأتني وتكرمني	٣١٢
٢٩٤	ويا ثن عمت؟	٢٩٤	٢٥٥	آنك، من وجه؟	٣١٢
٢٩٦	لم زيدت التاء في: يا أبت ويأمت؟	٢٩٦	٢٥٥	ما يجوز في الفعل الواقع بين فعلين	٣١٤
٢٩٧	لم فتحوا لام المستغاث به؟	٢٩٧	٢٥٥	مجزومين؟	٣١٤
٢٩٨	لم ألحقوا الألف في آخر المنسوب؟	٢٩٨	٢٥٥	كم من وجه يجوز في قوله تعالى:	٣١٤
٢٩٨	ما الترخيم؟	٢٩٨	٢٥٥	﴿فهب لي من لدنك ولياً يرثني﴾؟	٣١٥
٢٩٩	كم من مذهب للعرب في الترخيم؟	٢٩٩	٢٥٥	وفي قوله تعالى: ﴿فأرسله معي ردفاً	٣١٥
٢٩٩	لم لا يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة	٢٩٩	٢٥٥	يصدقني﴾؟	٣١٥
٣٠٠	أحرف؟	٣٠٠	٢٥٥	على كم من تنقسم أدوات الشرط؟	٣١٦
٣٠٠	ما حكم الاسم إذا كانت فيه زيادة؟	٣٠٠	٢٥٥	ما حكم إذا؟	٣١٨

رقم الإيداع: ٢٣٠٠ لسنة ٢٠٠٥
الترقيم الدولي: X - 631 - 241-977 I.S.B.N.:

شرح عيون الأعراب للمجاشعي

- يكشف هذا الكتاب عن شخصية نحوية نقيّة الأصل العربي، وقليل هم المشتغلون بعلوم العربية من العرب الخُلص.
- يتميز شرحه النحوي بالعمق، وقوة الدرس والدليل، وجودة الاستنباط، ثم هو مؤسّس على النظام التربوي الذي ينادي به المُحدثون في التدريس - والذي يقوم على صياغة المادة العلمية على هيئة «السؤال والجواب» - مع قِدَم عصر المؤلف.
- زُوِّدَ في هامشه بمراجع وافية لكثير من المسائل النحوية التي تفيد الباحث، وتخدم بحثه: بتوسعة مادته، وحججه، ومرجحاته.
- زُوِّدَ في هامشه بتعليقات على آراء المؤلف: بردها إلى منابعها الأصلية، واستنباط ما قد نُضْمِتَتْهُ من شروط، واستدراك عليها بإضافة ممن سبقه، أو عاصره، أو جاء بعده.

كتب أخرى للأستاذ الدكتور عبد الفتاح سليم

- اللحن في اللغة «مظاهره ومقاييسه»..... الناشر مكتبة الآداب.
- المعيار في التخطئة والتصويب دراسة تطبيقية... الناشر مكتبة الآداب.
- في النقد اللغوي..... الناشر مكتبة الآداب.
- أربع رسائل في النحو للزجاج وابن جني وابن هشام والخفاجي..... الناشر مكتبة الآداب.
- المسائل الملقبات في علم النحو لابن طولون.... الناشر مكتبة الآداب.
- مسائل خلافة في النحو للعكبري..... الناشر مكتبة الآداب.
- إعراب جزء تبارك..... الناشر مكتبة الآداب.
- إعراب سورة يس..... الناشر مكتبة الآداب.
- الفهارس المفصلة لخصائص ابن جني.. الناشر معهد المخطوطات العربية.
- تفسير رسالة أدب الكاتب للزجاجي.. الناشر معهد المخطوطات العربية.